هذا
كتاب التصريح
في النحو والتصريف



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافئا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وآله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري
امده الله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوضع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله لم
يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء
الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بان ينبه عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض
الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كبنى الامير المدينة بالمجاز وليس هو الباني بنفسه وانما يامر العملة من
ابناء جنسه وكنت انت الماثل بين يديه والمخاطب بهذا الخطاب لديه فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب الارباب وشمرت ساعد الاجتهاد
وشرحته شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وخباياه ومزج بسره المكتوم وجمع باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح ووشحته بعشرة
امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها اني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك حل
تركيبه لصغير ثانيها اني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامهم ومن فوائد ذلك بيان فضله وعلو همته ثالثها اني ذكرت ما اهمله
الشارح من بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها اكملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا القليل
لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم التقريب خامسها اني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف وبينت جميع
معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها اني طابقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة
سابعها اني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى بالتصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد
ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها اني تتبعت المعتمد من المواضع التي اعترض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة
ما عليه التعويل عاشرها اني بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عند ياته اقول قولي هذا واستغفر الله مما وقع
لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسأل فضل من
حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان
الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ويحتوي على النحو والتصريف وقد
تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ والممات وقد اسن واتفقوا
على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء الذي يبيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل
ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولداه ابو عطاء وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن
عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه
ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء من صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد
المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء علي ابو الحسن عبد الغفار الفارسي
وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم
صنف هذا الكتاب ابن هشام رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس عشر ذي القعدة الحرام سنة ثمان وخمسين وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة ايضا سنة

صح

احدى وستين وسبعمائة ولهٖ من المصنفات المغنى والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح التسهيل لم تتم مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح اللمحة لابي حيان والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل عدة مجلدات وشرح الفصول في علم العربية وفضل الاعراب في قواعد الاعراب وشرح بانت سعاد وشرح البردة والمسائل السفرية في النحو وشواهد المغني وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تحنبل وحفظ مختصر الخرقي قبل موته بخمس سنين

قال الشيخ رح بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو ابتر ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضيف اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول رأي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا وهو رأي اهل النقل والمحققون ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم اجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية ضرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه ويفخم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم فاشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك ونهايته وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل ينبئ بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع حمد اعتبارا كالعسكر وان كان افرادا حقيقة ويصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة اقسام حمد لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويا وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي فتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل الجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس مما سمي به او لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قال شارح السراجية قال ابن مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الآخر ولحظا الاتمام الاكمال لان نعتان للصلوة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه وبرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وآله به لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اي آخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وبتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبأ وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو الخائف من الله والاتقاء

المشتكي به والسيء وقائدا اى لبلى القرح جمع اقرح بالقرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه أمنقلبة عن هاء او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل يؤول اذا رجع الى الذين يؤول ويظهر اثر القولين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكلاهما مسموعان ولكن الاول اشهر واكثر واختلف في معناه فقال الشافعي انهم المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهله وآل الرجل اهله وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلوة باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدر منصوبان على المفعولية المطلقة مفيد ان التوكيد عاملهما وتقديره صلاة دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اى بقاء رب السموات جمع سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هذا الخطيب فوق اعواد منبر وجمعها جمع المذكر السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في المغني واما نيابة فمطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشية هذا الكتاب اما هنا حرف شرط وتفصيل يخالف ما ذكرنا من التنصيص معا بعد ظرف زمان كثيرا او مكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها فقيل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد وملهمه نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المسند على ابهامه او للتخصيص المسند عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب ومنشئ الخلق في محله منها الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اى اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق و الاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلاة والسلام مجروران بالعطف على حمد الله وتقديم نفسيهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من حيث المعنى على سبيل التنازع واكرمهم معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بضم الخاء في الاول وفتحها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف وتختلفا في الهيئات واعظم معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى إِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفة على اشرف واعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري في نظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ وقال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب و الاحباب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معلوله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا اه واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى الاسم اى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قولك شهر ذات مرة اى مدة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب نعت لكتاب وبالجر بدل من الخلاصة المنسوبة الى الالف بناء على اشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم نعت للكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال الدين لقب ابي عبد الله كنية محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين احدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وههنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت التابعية كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر

والجواب عن الثاني ان اللقب هنا اسم للممدوح فالتجوز في لفظ المدح اولا تشوف النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك
لغة كما في الكتاب خبرا ان وصح الاخبار بكتاب عن كتاب في ان تساويا لفظا لما انهما اثنان ونعتا صحيحا وعن علمنا بفهم معنى الفعلين وفاعلها ما ضمير مستتر
فيهما يرجع الى كتاب وجملتان نعت كتاب المنصوب بعدها تميز محول عن الفاعل والاصل كتاب صح جمعه وعن علمه هذا ان كانا وافيين على اصلهما من افادة
الاخبار وان كان حولا الى معنى المدح على حد قوله نعم وحسنت مرتفقا نعم خبران لا نعت كتاب لان الجملة الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والمعنى لعلة
والحجم التنوين البال النبيل فنجم اي نثر والعزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق وعن النصب على الاستثناء المنقطع المتخرج عما دخل في حكم دلالة
المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحال وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان وجوز
ان تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقال في
المغني انه بفتح الهمزة والضمير للكتاب لا افراط اي مجاوزة الحد لا ايجازا لا اختصارا قد كاد يعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح
العين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه
تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبيه اي ساعدتهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة المواتاة والمساعدة بمختصر صغير الحجم
اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه ولعل المراد يقاربه في حجمه لان الحشو يجل القدر وتوضيح اي بيين وكاشف وبه اشتهر بيانه واي يجلي
وقيل تمويه شبه ويباريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله يحل به الفاظه اي اعتني بمفردات الفاظه واوضح به معانيه بفتح الباء اي اكشفها وابينها
واحلل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانقح اي اهذب مبانيه بفتح الباء المثناة تحت جمع مبني ومباني الكلام ما ينبني عليه مسائله واعذب بالذال
المعجمة اي احلي ومنه الماء العذب به موارده جمع مورده بالهاء وهي في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده
جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشارده ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل ولا اخلي اي لا
اترك منه مسئلة معضلة من الشاهد وهو ما يبين عليه العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح
او تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر لايضاحها لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف في بعض المسائل
او مخالفة للناظم وغيره كقولي في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد على الناظم وغيره كقولي في باب الوقف في مسئلة بلدي
وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الا ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف
لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم
اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه
وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقسام الكلمة لا الكلام
وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية
ابن مالك ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريقة السلوك وبالله اعتصم اي امتنع والمسئلة العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء
وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب لا رب غيره ولا مأمول الا خيره عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم

احدهما امر

الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه وهو الكلم الثلاث

ماهيته

والتألف والتأليف نوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس
الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس
وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اي مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
اي انه صلى الله عليه والرضي في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هنا ظرفا ومظروفا حقيقة
ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد
باللفظ هنا الملفوظ به وهو يراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة ويسمى
الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهوى من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر افاد
بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ
بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكره لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم
المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد
اللفظ بدون الافادة كما في المفرد ويوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان لكل واحد منهما اعم من الآخر من وجه يجعل احدهما
جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل منهما عما شاركه الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب في كل منها
وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم

للمجاز التكلمي كالسماء فوقنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية
لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام
ستة اسمان وفعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة اسماء وفعل واربعة اسماء وجملتا القسم وجوابه او الشرط وجوابه واقل ما يتألف الكلام خبرا كان او انشاء
من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع
بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان نحو زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اي من التاليف من فعل
واسم استقم فانه اي قال استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر وبانت
ولا يتلفظ به دائما ولهذا فصل بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا انه تتميم للحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف
بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان
يكون الضمير واجب الاستتار قاله الشاطبي على تقدير ان يكون غير الضمير لا يبرز كالاعلى الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله بقول الناظم
باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ وبستقم ليس بلفظ موجود ولا بموجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر
المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها تستحضر عند النطق بما لابد بها من الافعال استغناء بالاحتفاء معه ولابن قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي
الذي يتألف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور ولانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا
اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه ثلث جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل
والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتداء
وما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة فيخرج عنه الكلم فقد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك
وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتداء محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها
تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية وبه نخل منقعر وهي اي الكلم جنس تحته
ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء ان كلا ليس في جنس احد من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان يكون
الكلم جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان كل واحد من هذه الثلاثة يتصل بجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم و
الفعل بعينه صدقه وهو كونه مفهوما غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز من الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل
كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال بعد هذا اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد اللفظ المشترك بين هذه الثلاثة فيستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي
الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكمء وما يفرق
بينه وبين مفرده بياء النسبة وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلاق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته بدليل قوله ومعنى
كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا ازيد على لفظه تاء التانيث نقص معناه عن الجمع
وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات الغير المطردة لبن ولبنة وهي طوبة لبنة ومن المخلوقات المطردة
نبق ونبقة وليس نظيره نحو كماة وكمء مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسبة وعلى الجمع بتركها
فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماة وكمء وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من جموع
الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقييد يسقط ما قيل
انه جعل الافادة اولا شطرا وهنا شرطا ومن انه قيد بالتالف من كلمتين وبين بما هو عن ذلك مشهور وعندهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي من مجموع
هذين الامرين تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لاطلاقه على المفيد كعن بيت زيد
وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لاطلاقه على المركب
من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام وكلم لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد
وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وبل هنا انتقالية ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد
كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احدها
ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلواني تعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا ينبغي الذي بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة
امور معرفة حقيقتين متعارضتين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث خارج عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم
والجهة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا انما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول
الكلم اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ماصدق
الاجتماع بقيد حد كل واحد منهما الدخول كل منهما في حد الاخر فالمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغاير في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في

التعريف

في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه اولا وهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لاطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لاطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى انه في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعمم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر وحكى هنا تشكيك وهو انه يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كدلالة المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات وكما في المركبات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر فالقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حيوة الناطق به ومع جميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من اثبت غنى عند سيبويه قاله ابن الناظم في النكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالة رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد تفعل يشعر بالتقليل في عرف المصنف كما ذكره الموضح في باب الامالة وذلك ان نقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفرد فصل يميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب الكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرفه انتهى وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيجيء فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتأخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الذي في اللفظ فليتأمل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل اي من قيامك بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قاله الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لا يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمها يعني المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله قسما برأسه مجازا العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الآخر اي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعده انه تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الآخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الآخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول التنوين لحق الالف التي هي آخره ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقوله لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي وسيجيء قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال لتوكيدها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر كلمة من كلمة اخرى نحو احد انطلق اثبتوها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا اعتذار له بما مبني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقوله لغير توكيد نون نحو لنسفعا لخاصة على تقدير رسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزبلي عند القراءة عليه وهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا اعتراض عليه بما في المغني وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا امكن ويسمى تنوين الامكنية

الرفع والنصب

وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا الغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير
بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد وفائدته الدلالة بتشبثه الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية
لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل في فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية
للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا
معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة
حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه
وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قال الواو وهو مبني على ان
مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات ونقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على نكرات هي
معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء
مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام
الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا
مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم يزيد على مفرده حرفين وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء هي
في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست التاء
التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لتطابل يكون فيه وفيما فيه التاء بل يكون المذكر كاصطبلات والحكم واحد في
الجميع وقال اخرون الالف والتاء في مقابلة الواو لدلالة كل منهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل
من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان
المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة
اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام
عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش ويندرج في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغر اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف
للوصف وكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في نحو ويومئذ يفرح
المؤمنون عوضا عن الجملة التي يضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا
عن الجملة المحذوفة ايجازا او تخفيفا فالتقى ساكنان الذال والتنوين فكسر الذال على اصل التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا
للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين
للاخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وقال الدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة
مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل فعند تنوين
حذف منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره
لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم يجمعه تنوين الحكاية وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين وتنوين الصرف مع
منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال
شارح اللباب انما جيء به لقطع الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى
وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التسمية عنده فقيل الصواب ان يسمى تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع
الكاملية وقيل يجوز ان يسمى تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر متحرك
في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد وهو
الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوافق ضربها عند حذف
حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل
العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام مرخم
عاذلة ولقد اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت لنا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلني وقولي لقد اصاب
وقد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم
على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا

جاؤا بالتنوين في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم ضبيرا او لا يثبتون الترنم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيها بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين الفا
حرف الاطلاق في غير القوافي كما اثبته بعضهم في التمثيل اذا ابدل التنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف وذكره بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في
المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون رويها ساكنا غير مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في آخر البيت كما
لحن بالزيادة اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى الاخفش الحركة التي قبل الحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان
الشاعر زاد ان في آخر البيت لمن انباها فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم للاخفش والعروضيين وغيرهم بجيز النطق
والمشهور تحريك ما قبله بالكسر كما صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال هو اشبه بما ساعا على الاصل
في المغني قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد منع ان الحركة قبله تسمى غلوا
واختلف مثبتو تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورده على من جعله قسم تنوين الترنم وقال الجرجاني الحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر
المسكن الآخر او الصل لم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالمد في نحو قام زيد وفي شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف
ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والمتبادر هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول
العجاج من طلل كالاتحمي انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت وانن قال العروض والقافية زيادة على
حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى انرضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين
المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لما صرحت انهما يجامعة ال والاخطابعير الاسم والثاني ان الترنم نون عبد له من حرف العلة كما
يبدل منه في نحو لبث زيدا قاله ابن هشام ونحوه وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان تحذف الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان وليسا تنوينا ولا علة
وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكايته ما في شرح اللب
كما زيدت نون ضيفن للطفيلي في الوصل والوقف ووجه الشبه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لتجامعهما مع ال كالقناة
والمخترقن ودخولهما الفعل كاصابن والحرف وفي الحرف كقدن وان اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي وثبوتهما خطا والوقف وليسا في الوصل والتنوين
اقسام التنوين كثيرة وعلى هذا التقدير فلا يرد ان تحتاج الى ما ذكره من التوجيه كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه سماهما تنوينين لفظا بالتجوز ونقص الكل
فلا يرد انه عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهو تنوين الضرورة في ما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله
يا مطر عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي
اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابل وعوض والمنكر زد واضطر ثم
وغال واحك ما منزا العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها والمراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهم قول ابن
مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة فقد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا فالاول
نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدئ باسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا النداء
وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو متعين في الامر كالا يا اسجدوا والدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون
الكلمة مناداة اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان اللئيم
الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خصهن من الاسماء بالذكر لانها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها منادى العلامة الرابعة ال بجميع
اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم
وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب
رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل والحكم بفتحتين الحاكم يحكم
الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع
كونه يشبه الوصف نحو مرضي حكومته قاله الناظم ومن وافقه ان الشاعر يتمكن من ان يقول المرضي فيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية
فقد تدخل على الفعل الماضي نحو الفعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاسناد
الى الاسم هو ان تنسب اليه ما او حكما تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك
انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدأ ولا بين ان يكون المسند
فعلا او وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما بانهما اسمان
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب واجعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على

الابتداء **فصل** ينجلي الفعل ويتضح من قسيميه الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت وأتت ويا افعلي إحداها تاء ضمير الفاعل
في المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على انّ من قولك
ما قام الا انا انها فاعل لانه اتصل بها تاء منسوبة الى الفاعل مع ان انّ هي الفاعل وهي اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمتُ بضم التاء او مخاطبا نحو
تباركتَ بفتح التاء ولحسنتِ بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامتْ وقعدتْ ولا التفات الى عروض الحركة نحو وقالت
امة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالتِ امرأة العزيز وقالتا ائتينا بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة الاعراب
فتختص بالاسم كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد يتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من زعم
حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لستُ وليستْ وعسيتُ وعسَتْ
وبعلامة التانيث فقط وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد
بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتاولها المانعون على حذف الموصوف وصفته
ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول في حقه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم
وانما لم يعلل بالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء
ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري ان هاتِ بكسر التاء وتعالَ بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى
ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر لم يذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على
حذف حرف من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة الرابعة نون التاكيد شديدة كانت نحو لينبذن
او خفيفة نحو لنسفعا ويجمعهما ليسجنن وليكونا بالتشديد في الاول والتخفيف في الثاني وقوله وهو رؤبة ارأيت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن
احضروا الشهودا فضرورة دخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو
اتقولن وارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول الحزين ان جاءت هذه بشاب يزوجها رجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم انت امر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك
منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على
حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول اقصر المسافة
وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثابتة في المقيس عليه مذكورة وفي
المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يمشي حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما نقله السوابق واللواحق فلا
على انه العيني قال والمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور وبناء على انه يسلك بالوصف
مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك **فصل** ويعرف الحرف بانه لا يحسن
فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر
ولم من حروف الجزم وقد اشير في النظم بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان
انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على
الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل تختص بالفعل ماضيا او مضارعا نحو هل قام وهل يقوم واما نحو هل زيد قام فزيد فاعل لفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل
بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا
ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض آيات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها
ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن [illegible]
الله [illegible] ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل** الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع
عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي
تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسمي به لوجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه
العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شمم
بكسر الميم لا ضمها مضارع شمم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول
افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما

كما قاله المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته لاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصلية والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال و الاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على قسيميه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف كضارب الان او غدا واما اسم الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة من اللواحق او ملحقة بزوائد فالمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربعة عشر والملحق لها من الزوائد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد فهي اما واو او ياء والف فالفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس لغات مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهي ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون و السادسة افي بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن قسيميه المضارع والامر بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت انا ولست او تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست عندي ليست هند بكر وعست وليست على اشتراك التائين فيهما كما اومأ اليه سابقا بقوله وبهما تبن العلامتين وبعدم تكريرها بتبارك ونعم وبئس يحمل على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اومأ اليه بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت بتاء التانيث لحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي ان تبارك يقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان كان مسموعا فذلك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتائين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب امس او اسم الفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى التائين فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التائين ناشئ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته الدالة مدفوع واراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب وقبل نون التاكيد وهذا معنى قول الناظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب فلم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما مصدر نحو صبرا اي الدال بمعنى اصبروا او اسم فعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل بما تقدم بان يقال لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم انتهى ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التاكيد فيه خلاف في علامة الامر ولا يخفى الفطن ما اختاره ولا تنسانا من دعوة حيث تم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع وفهم منه علامة الامر التي جعلها الناظم **هذا** باب شرح المعرب في شرح المبني المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الى ان في كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حذفه ثم شرع في ضبطه فاندفع الاعتراض بان عبارة الناظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم ما هو ليس بمبني ومنه شيء اخر وهو ليس كذلك ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما اعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فيفتقر في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ويسمى خصيا وليس بشيء والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقربه الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله والنظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه

فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه مبني على الاصح على صورة وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب

المنطبق على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت
المتحركة التاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم
شبيهة بنحو مُ الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كنا من قمنا فانها اي فان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا او لينا كما ولا فان شيئا من
الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا
يتبين اعتراض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال اصل الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين
حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر
اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لاميهما فان اصلهما قبل الحذف
ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف في اما ابان واخان
من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كما سيجي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر
الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثية مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء نحو نحن
ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمر النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول النظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول
وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وهي حينئذ اي حين اذا استعملت شرطا شبيهة في تأدية
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت
استفهاما شبيهة في تأدية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية
اشبها الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم منصوب
على المفعولية بقضيت وجزمت لانها الصلة وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان علي جوابها واي الاستفهامية نحو واي الفريقين
احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليها واحق خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد في
بعض المنع لملازمتهما بالافراد والمراد بالملازمة اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى
الذي هو الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف
المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اي لفظ
هنا المعنى الحرفي الذي كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة
في بعض المواضع نحو هذا لك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها و
لما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما المعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال لمجيئهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شروط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان
حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين
مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم و
كنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم
عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير ولنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر
فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشي عنه التأثير فيفهم منه ان العامل قد يدخل
ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في الشبه
الآتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الالف في قوله اصلا للتثنية عائدا على النيابة والافتقار او للاطلاق
والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة اصلا وافتقار اصلا لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تأثر
لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة
في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ونزلت منزلة المتأصلة في المنقولات وهذا هو السر

وبناء

في نيابة اسم الفعل والاعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل وان الافتقار في غالب امثلة وكان يفتقر الاحرى افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات وصه واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتاثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن ان تاثرا به واحترز الناظم باشتراط التاثر عن المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن فعل معرب في ذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا لكنه اذا ناب عن ان والفعل دخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضرب زيد وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة كاذ واذا من الظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث في العمايم نادر وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بالجمل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب دون بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى شيء اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحان والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون اشبه عمران وعثمان واما استعماله غير مضاف كقوله كل ما عند الملك عندك لا يساوي نصف عشرك فمن كلام المولدين وليس بحجة خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وايا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بنصب اي لان جملة اساء صلة تامة فسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سياتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه متعلق بضعف من المجيء بيان لما متعلق بما عارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذان وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي وحاصل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وقال لانها اعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان الزجر او الا لمن يخاطب ويحمل حكاية الاصوات كغاق وغيره على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم من مشابهة الحرف فهو المعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهو احدى لغات في الاسم من ست ثانيها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم سين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا وهو ليس بنص في المقصور فلا دليل فيه قال والدنا قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد تعدى به اليهما كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى اثرك الله به ايثاركا اخصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

فصل والفعل ايضا ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب وضرب معرب وهو بخلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح لخفته ثلاثيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا

كانطلق

كالظلم او سدا سينا كاسيحرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهة المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر
ونقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل بضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اى العرب توالي اربع متحركات
وهي لحرفا اصل الثلاثة وتاء الفاعل فيما كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذا ضمة الباء من ضربوا هو سر
عارضة لمناسبة الواو واضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل المناسبة لها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين
والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتا
الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم
بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش
ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام
الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم
اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحروف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتا
الفوقانية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك تامة الابان تجردها عارض لها عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى
كما في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نون
الاناث ومن نون التاكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث
مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التاكيد المباشرة
مبني على الاصح وقيل لا يشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لننبذن لتركيبه
مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا الوصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلثة اشيا
واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي يبلو مبني للمفعول مسند لجماعة الذكور
من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام
الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات حذفت نون الرفع
لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة ولم يحذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك
النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت
لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترأيين
كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذفت اولهما لام فصار ترين بفتح الراء وسكون اليا
ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد ولم يحذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون ونحو ولا تتبعان اصله
قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف
ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله
قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان حذفت الواو لدلالة
الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا
والضابط ان الفعل المضارع ان رفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او كان سر
تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما
لفظي وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة
احسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي

وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي قال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين **فصل** في انواع البناء وهي اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وعدم الحركة فلا يبنى على الحركة الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد ككاف التشبيه وكونها عارضة للبناء كما في اسم لا او في الاسم المنادى وكونها لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كفعل الماضي ويسمى عدم الحركة ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف لخفته دخل في الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قم وفي الاسم نحو كم فلذ الحرف لتوغله في البناء وثقل الفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا قرب الفتح ايضا في الكلم الثلث في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان الاخيران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال العضلتين او كليهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه على الصحيح على الصحيح لئلا يجتمع بين ثقيلين ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدليل انهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على الظاهر في غير المستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرطه الاتي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة من جر بها او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسيأتي ايضاح ذلك في بابه وقد اشار الى انواع البناء الاربعة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم وانواع الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه ينشأ عن ضم الشفتين او لانه يضمهما ثانيا ويسمى الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من تجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة تقدر الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى والا على **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر يجلبه العامل المقتضي له في اخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم يباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنهما والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما نوي من ذلك كما نوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما نوي الواو في نحو مسلمي رفعا وكما نوي النون في نحو لتبلون وكما نوي حذف الحركة في نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما يحدث به المعنى الموجب للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وجر يختص بالاسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء وجزم يختص بالفعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم لو ما لم كاصطلاحات جمع اصطلاح فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يوهمه في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب لا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله وهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهي اي وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب منفردة الباب الاول المشار اليه بقول النظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسماء اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقه الميم لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك في شرح العمدة جعل ابو هاذ ولا يختص بالازمة الاعراب بالحروف وجعل فو وذو في الذكر لشاوبهما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف لا ان ذو لا يضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه الاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر والهن اخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت منها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فا جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف نحو حسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله بعد حذف المضاف اليه مضافا صريحا وقال ابن كيسان انما جاز

الاربعة

جمع

في اعراب الاسماء الستة

فلك لانه موضع لا يحذف التنوين فحذفت بمعنى التنوين ويبقى منفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فقط
قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم
سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب في فروعها فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات
المقدرة في الاحوال الثلث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال
الاخر بالحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة
فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل
ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه
الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والتقدير واخي لا
يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا
على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار ولم
يستغن عن اشتراط التنكير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا للياء لكونه ذكرها كذلك ونحوها
افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهر تصغيرها فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل
ما لم يحصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي والغالب لزومها الواو في الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة
رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء معربا
ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب قيد ابن الصائغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا اريد بفم الفم
اعرب بالحركات الثلث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم بحالة الافراد بل قد يثبت مع الاضافة بالضرورة نحو يصبح ظمآن وفي البحر فمه خلافا للفارسي حيث يرده
قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك **فصل** والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى
ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك
ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى
بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة
مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده او تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الذكر صريحا
الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا اي محذوف اللام بالحركة وهي افصح
من ان يقال بهني ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قال الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب
بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول الناظم وفي اب وتالييه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك
ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه
الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل
فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت اي امه حيث لم تزن به لما جاء الولد
مشابها لابيه قاله اللحياني ومن اطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين
ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه
واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقول هذا ابوك واباك وابيك فمن قال ابوك
او اباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول الناظم وقصرها
من نقصهن اشهر وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر فيهن ان يعود الى جميع القلة وما يمكن ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة
عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قاله الجوهري وقيل رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها انشده ابن جني وغيره وابا اباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة
ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة
مقدرة على الالف والاخر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خش حبش قال الخالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قائلون

لخويه هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق بهم حتى اقامهم على فم الغار ثم دخل الغار فقال اضربا يا ابا الخنش فقال بعضهم ابا الخنش لبطل فقال ابو خنش
مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية بن ابي سفيان الى مبارزة علي فلما التقيا
قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم
مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نائبا عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين
خلافا للاخفش والكوفيين كما سيجيء وقولهم بالجر بدهم العرب للمراة حماة فانه يستدعي ان يقول الرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء
التانيث فلما انفصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحما
ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام
وما فيه ثلث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيه الاتمام والقصر والنقص **الباب الثاني** من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف
من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع لجنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او للثلث
او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمرين للشمس
والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان النوعين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنونه وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى وكذا
فيه نحو تثنية المفرد المذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع
كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال المثنى في اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف
العلمية الذاهبة عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما
بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف الياء في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل
والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على
حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة
على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية
المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوين للاب والام فمن باب التغليب
السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء
لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا
وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس لعدم نظيرها واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استجمع هذه الشروط فهو مثنى حقيقة
يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم
من يلزمه الالف ايضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قال المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب
بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا
الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتها الى ضمير تثنيته فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين
اليه من اضافة الشيء الى نفسه قال الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما ورايت الرجلين كليهما
والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما فان تضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف
اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين فعلى هذا الف كلا كالف
عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها منقلبة عن واو لعليها وتاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمى بها ووزن
كلتا فعل كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل من لام الكلمة هي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى الظاهر و
الاضافة الى المضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة لغتان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة
كنانة والثانية الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء
ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي
بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع **الباب الثالث** باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجاءين كالزيدين من الاسماء والمسلمين
من الصفات ولنمثل بالمثال مع الجار مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو
وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين
والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب انما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى
اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرها وكسر ما قبل

باب اعراب المثنى وما الحق به

وثنتاهما و المراتان كلتاهما ثم

باب اعراب الجمع وما الحق به

الياء

الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع وليستدل اللفظ فيصير كل واحد منهما بابا بين فتحة وكسرة قال الزاهد ابو البقاء
في شرح لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو
علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيه علامتا التانيث والتذكير وليس حذف التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى و
حمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا
يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس
ولو كان نحو زيد علما لمؤنث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا
الجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة
ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون اسما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا
يجمع المركب الاسنادي اتفاقا نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل
يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون
وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اوله المضاف تعين ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما فيقال معاء
غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة يصح جمعها بالالف
والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التاء هذا الجمع
ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد فتقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل
نحو افضل فهذه الصفات الثلثة تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وافضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر
والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات
فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان **فصل** وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع لاعرابه بالحروف وليست جموع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله
وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي اولو
بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب من قبيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم و
والعالمين مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا
في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء
فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا
موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا
فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع
ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة
وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود محرقة كانها احترقت بالنار واصلها احرة كانهم
من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال لانه لا يكون جمعا باعتبار اصله وهو بان من واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصار من جمع
السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد نزل وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يتوهم فيها
الاستعظام كقوله رجت الارضون اذ قام من بني سعد بن خطيب فوق اعواد منبر الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها
اسم للعام ولامها واو او هاء لقولهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سننه وضابطه مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت
لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضه من العضه وهو الكذب والبهتان
وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قوله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين بالمعنيين اي الفرق
فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة
وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى
غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها
على الاول واو وعلى الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا
رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة
انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان

مكرد

باب المعرب والمبني

مكسور الفاء لم يتغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة
وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها وعلامة جره الياء الذين جعلوا القرآن عضين فعضين
مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا
وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو عدة لعدم الحذف
ولا في نحو صلة وزنة علمين لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلهما وصلة ووزنة بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهي المساوية في السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال صلون
وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لاميهما المحذوفة واصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره
ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لاميهما اعتباطا وجعل الاعراب على عينيهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا
الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو وحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن من لامهن
المحذوفة غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامهم هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت
لامهما وعوض منهما تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء ولا تكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء و
تكتب مربوطة وذهب بعضهم الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب
وسلم وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسنحقق القول ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة
الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم يرد هذه التاء للحوق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي
اللام معوضا عنهما هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا معربا بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة
شوهة بسكون الواو كصفحة فلما ثقلت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض عنها هاء التانيث واصل
شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض عنها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء
تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في التكسير
شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبين جمع ظبة فانهم كسروها على
ظبي ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة و
النوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جمع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة ووابلون جمع وابل وهو
المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع
اهل في التنزيل بدون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع
المستوفي الشروط وما الحق به فالثاني كعليين فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون
وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل المرزوقي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة
والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعرب بالحروف اجراء لها على ما كانا عليه قبل التسمية بها وان كانا مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع المسمى
ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون
حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاق شبه اللفظ في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على التقييد
بقرينة التشبيه وعدله عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه اشبه بالجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا المجرى لزوم الياء و
الاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من هارون م
غير تنوين او يجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا
زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان
يكون من باب هارون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري
والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا
ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معوية يتغزل
في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا روايته بفتح النون في الماطرون وتقدم ان الاسم
موضع واورده في الصحاح في فصل النون في باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فظهر اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح
في الحواشي والهاء من لها تعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء الظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة

وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فإن النمل يختزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر أي يجتنى و
بعضهم أي العرب يجري بسنين وباب سنين وإن لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على
لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للإضافة قال أحد أولاد علي بن أبي طالب وكان لنا أبو حسن علي أبا برا ونحن له بنين الرواية بنين بالياء
والإعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه بإثبات النون ولم
تسقط للإضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والأقال فإن سنيه بحذف النون للإضافة وهذه لغة بني عامر فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون
مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ولأن النون قامت مقام الذاهب ولو كان الذاهب موجودا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات فكذا يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني أمر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا
حال من مفعول شيبننا وبعضهم أي النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لأن باب
الياء أوسع من باب الواو وهو أعم من قول النظم وهو بعض باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله ربت حي عرندس ذي طلال لا تزالون ضاربين القباب
الرواية ضاربين بإثبات النون مع الإضافة إلى القباب فدل على أن ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالياء وإلا لحذفت النون للإضافة
وقيل ضاربي القباب فرد بأنه يحتمل أن يكون الأصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني
ويحتمل أن يكون الأصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والأصل القبابي
بياء النسبة في الجمع ثم حذفت إحدى الياءين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة
الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم
والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين الرواية بكسر النون
على أنها كسرة إعراب وبه قال الأخفش الأصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في
فتيان وقال الأعلم يوسف الشنتمري وهو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه
بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني **فصل**
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به
بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدم الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الألف والياء على أصل
التقاء الساكنين وضمها بعد الألف لغة كقوله يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تألفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف وإعجام
الذال المشددة جمع قذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني أسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل أبو حية يصف
قطاة على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الأدب الأحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط
لما ولي وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى أن القطاة
ارتفعت في الجو عشية على جناحين فما شاهدها الرائي لها إلا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء أي مع الياء بل يكون بعدها وبعد
الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا أنشده ابن عصفور و
وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة بالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي
خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح أن الفتح
يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا على
شاهد أستند إليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لأن الجمع أثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله
وهو جرير لا صحيح خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر
وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد به
الأدعياء الذين ليس لهم أصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف
رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الإعراب
بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس **الباب** الرابع من أبواب النيابة الجمع بألف
وتاء مزيدتين ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات أو
بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كإصطبلات ولا فرق
بين أن يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالأول حركت وسطه

واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب والمدعى انها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة عند الاحتياج الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زائدة تعتمد عليها اللواحق لتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا اسم مضمر مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضمائر اضيفت ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا فجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر و[وواحدة لجمع المذكر] وواحدة للمؤنث وواحدة للمثنى بنوعيه وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمتَ قمتِ قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمكَ اكرمكِ اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها [اكرمهما] اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا غلامكَ غلامكِ غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم نحتج الى سردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه ضمائر الرفع المتصلة بياء المخاطبة في تفعلين وفي يفعلين مخالفا للاخفش والمازني الذاهبين الى انها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم

فصل القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف احكامها منه وهي هنا انه متى تأتى اي امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتى ان يجيء المتصل فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما اصحب قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا ابالغ في الثناء عليهم حتى يزيدهم قومي حبا الي ويدل عليه رواية من في الاصل فضبطه الا لو يعدهم حبا فاخبرهم الاه وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون انفسهم فحذف المضاف وفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضمير لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعون من ثنائه عليهم ويجوز نصب فاذكرهم بالفاء في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قال الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس ضمنتهم ولكن فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه واذا لم يأت الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يأت فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل اي فان ضللت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فرجي فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسيجيء او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتأخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو ألا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مماثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة وانا خبرا اذ لا ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظة ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بذال معجمة اولا ومهملة آخرا من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي

تحقيقه والحامي هنا تفسير الذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق
والاحساب جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب لانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخر قاله في تحفة العروس ويستثنى من هذه القاعدة
المذكورة وهي انه اذا تأتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل
او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احدهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال
عاملا في ضمير آخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير
الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال نظرا الى ان ذلك الضمير في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا
غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك لشخص عبد سلنيه او ملكتنيه
والكاف من قولك لعبد زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسلني اياك ولكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله
فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسألكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه ومن الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف
محلى الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن
الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد لا التفات
لغيره وفي لي معوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك
الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من
الموليك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان الذي وقيكه الله لا ينفك مأمونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله
اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي معمول
بفعل محذوف يفسره حسبتك او مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال او منادى سقط منه حرف النداء لفظا المعنى والارجاء النواحي
جمع رجا كعصى والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة وهي الحقد ايضا فهو من عطف المرادف على الاخر
والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال واتصالا
اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد
المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت
المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد يجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في خلتنيه نحو
فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن وروده الوصل الحديث وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن وروده الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله
بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير
السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب
الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدمن ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك واعطاه
اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب وفي اعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا
فشاذ والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى ارى الباطل القوم اني شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو
اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت
الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد
لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم
الاخص فحينئذ يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا او تانيثا وافرادا او تثنية وجمعا وهو مراد النظم بقوله وقد يبيح
الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ
تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانالهما فعل امر لاثنين او لهما ضمير للتثنية الراجع الى بسط وبهجة وتانيثهما
معنوي لمفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم
وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتنينا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف
في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جاريته زيد اعطيتهاه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظي الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلابد من

جمع احنه بكسر الهمزة و سكون الحاء المهملة

مبتدأ و آخر

مصغر مرج

الحديث يقال بالتخفيف ابلغته على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام
الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمي او يأتيك ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والبا
زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فخولف
في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على المرفوع اما لتوالي حركات الباء المحذوفة والراء من يصبر
والفاء والهمزة من فان كلمة في باب ركب باسكان الراء وتنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة واما على تنزيل برف ونصبر فانه منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا
فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد
وسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اي قنبلا وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع
السبعة وكقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون
مدخولها مستقبلا مسببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قال الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف
على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم
يستتبع حذفها حذف حرف العلة **تنبيه** ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان
بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرأ او مكسور ما قبلها نحو يقرئ مضارع اقرأ او مضموم ما قبلها نحو يوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى
حسن وجمل فان كان الابدال من الهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة بحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة
من جنس حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف
الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة
فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء
على قولي الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف
العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه
لا يحذف الجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد
بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل
دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم
نحو جاء مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر
الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورت
فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا
لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع عن المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا الاسم نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من
ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة
والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمغايرة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فعدمها او
موجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة في الاحوال الثلاثة مكسور ما قبلها
نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه
بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض
الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى
والحرف نحو على مما في اخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا وانا
والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رأيت اخاك وفي الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسر قبل
الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما في اخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما
كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الضمة
والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيقدر في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بتقدير فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير
اللفظ الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو
والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه

بالالف

اصل فيجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى فى النظم فقال واى فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف انو فيه غير الجزم وابد نصب ما كيدعو يرمى ثم قال والرفع فيهما انو ونظهر الفتحة لخفتها فى الواو والياء فى الفعل وهو المنبه عليه فى النظم بقوله وابد نصب ما كيدعو يرمى وفى الياء فى الاسم وهو المنبه عليه فى النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضى لن يرمى لن يغزو وليس فى العربية اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة

هذا باب النكرة والمعرفة

وهما فى الاصل اسما مصدر لنكرته وعرفته فنقلا وسمى بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم ضربان على الاصح نكرة وهى الاصل لانها لا تحتاج فى دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهى بالحد عبارة عما شاع فى جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثانى كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده فى الخارج ولو وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق او شعاع شموس وقولهم وجوههم كانها اقمار فان العرب تذهب بهما التعدد باعتبار الايام والليالى وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول هذا الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع الثانى ما لا يقبل ال المؤثرة فى التعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذى بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شىء فى قولك مررت برجل ذى مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهى لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسى فيه معنى الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرا قاله الشاطبى فى باب المبتداء واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شىء وشىء يقبل ال فتقول الشىء فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملتا فى الشرط والاستفهام فمن فى الشرط كل انسان وما كل شىء وفى الاستفهام اى انسان واى شىء فانسان وشىء يقبلان ال قاله الشاطبى ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك فى اى مكان وعلى اى حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف فى اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال انفسها وكذلك نحو احد وديار وعريب فى كثير من الاسماء الملازمة للنفى فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل او حى او ساكن او نحو ذلك قال الشاطبى وانكر النكرات شىء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو فى مرتبته والضرب الثانى معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهى الفرع لانها تحتاج فى دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهى عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال فى النثر البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعد ام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورها فضرورة والنوع الثانى ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها للمح الاصل بها وهو التنكير وفى بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لانه يدخلها ما قد يكون غير وصف كالنعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان ال فى هذه الامثلة دخلت عليها وهى اعلام وقال الشاطبى لم تدخل عليها وهى اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد ونحوه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يمكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم والثانى العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذى للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة لا بال ملفوظة كالذى او مقدرة كمن او بالاضافة كاى كالذى للمذكر والتى للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالمراة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اى من هذه الخمسة معنى كان او صحيحا كابنى وغلامى والسابع المنادى على قول كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى ان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى انهما فى مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعنى انهما فى مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح ما نسب لسيبويه ان المضاف فى مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى مرتبة العلم وذهب المبرد الى

فى باب المعرف والنكرة

النظم

ان الاول

والمضمر

ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فحصل ثلثة اقوال **فصل** في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني ضمير بمعنى الكنى فلا تختص في الذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاح اسم لما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او المخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعض الكوفيين او الغائب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير وللمخاطب تارة وللغائب اخرى وهو ثلثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره والمراد بغيره المخاطب كقوما للمخاطبين وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر عنهما ولكن النحويين لما عبروا عنهما بلفظ الضمير المنفصل تقريبا للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف اكرمك وهاء سليه ما ملك وهذا معنى قول النظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب في محاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ولا يقع بعد الا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف او وقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى تاكيد وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهو مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع النصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة غيرك اصلا واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانشد مكان الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الاه ناصر فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل من عامله وهو اي المنفصل ما يبتدأ به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه ههنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه ههنا ناظر الى مواضعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان الضمائر مبنية على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواضع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة على الاثنين او الاثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالف الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر ويقع في الامر كقومي والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له وصاحبه في محل جر فالاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب بيحاور وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب القسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية ونظير ذلك قول النظم كاعرف بنا فاننا نلنا وقال بعضهم وهو ابن حيان معترضا على النظم في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلاثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالنسبة لهما لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمذكر غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد والفاظ الضماير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول النظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل لاختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر

ومنعه المبرد وغيرهم

ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقصود هنا فى النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه فى مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجمع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون فى نحو قولك اتى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل فى التعجب او بافعل فى التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثانى نحو هم احسن اثاثا ففى احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل عند جميع العرب وبرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدأ وعلى هذا فهذا افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهى الخالصة من شائبة الاسمية او باسم الفعل الماضى فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهى اما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او ضروب او مضراب او ضريب او ضرب وباسم الفعل الماضى نحو زيد هيهات اى بعد فالضمير فى هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى والدليل على جوازه ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز فى الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقى من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار فى الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك او فى مجلسك وجاء الذى عندك او فى الدار وزيد خلفك او فى المسجد وجاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى الوصف على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك فى التسهيل وغيره وابن يعيش فى شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح فى شرح القطر وخالفهم هنا فقال وفى هذا التقسيم نظر اذ الاستتار فى الضمير فى قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل ففى غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببى زيد او الى ضميره المحصور بالا فهذا تغيير كلامهم وفيه امران احدهما ان قوله فى تركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك لان النظر الى خصوصية المسند اليه والثانى انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز فى هو من نحو قولهم ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادى عنه ايضا فى شرح التسهيل انه اجاز فى هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له فان الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثانى مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق فى التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى ما يرفعه وغيره اى الظاهر كقام وشبهها وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلاثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب فى تركيب قرن فضرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهى انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة ايضا وهى هى وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم **تنبيه** المختار ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفى انت وفروعه ان الضمير نفس ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هى الضمير وهى التى فى فعلت وكثرت بان وفى هو وهى الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفى هما وهم الضمير وحدها وحكى عن الفارسى انه المجموع وفى هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم فى هم والثانية كالواو فى هو والقسم الثانى ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المثناة من تحت حال كونها مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياى للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه الثلاثة هى الاصول وفروعها تسعة ففرع اياى اثنان ايانا للاخير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفى بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه

تقومون

او ضريب

والنون

والثالث في قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول الاكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث و
جمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة
الاصل وانما تخالف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه لم يخرج آخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات
منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني وسعد الدين والزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا
لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم
ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت
فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم
المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا نعلم العالم وانا لا
نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها ان اتصاف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بالخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه
فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه
ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه ويلزم من ذلك نفي الصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وينصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا في اللغة
وربما نصب بالفتحة على لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح
التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوب على
الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حال الماحين نحو خذ عسلها وانما نصب
هذا النوع تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف لامه كما جبرت العرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه والجمع بالضمير
الواو من ذلك مفرد امردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما
قبله فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات وسنهات او سنها على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو
اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء مزيدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات جمع
ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما
فقلبتا الفا فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو رايت قضاة وهزمت غزاة والمطرد
من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة لمؤنث مقرونة بالتاء او دالة على التفضيل او صفة المذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير
عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات
بمعنى صاحبة واصله اولى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن اولات حمل
فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كونن بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين
فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع
وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم الموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا ولو كان نكرة لجرى على الحال
عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح
وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة واذرع جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق
البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على
ثلث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان
عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة
للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك شبيه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل في المسئلة
ثلثة اوجه وقد روي بالاوجه الثلثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبة تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي والرواية بجر
اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها من بعيد من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة
الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزل بها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي المستصفى اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما
قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عن قول المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات

والثاني انها قد جعل كانه فرقافيه ذا اليه جبل **الباب الخامس** من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من
علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع ووزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب معموله والذي يخصه هنا انه
اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراء فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة
جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن
منها ونحو اعتكفت في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو … فانه يجر بالكسرة بلا تنوين على
نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو وهن الشافيات الحوائم بالكسر لدخول ال الموصولة عليه
وهو جمع حائمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقول
ابن ميادة رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على العلمية ويحتمل انه
قد رفيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون
القاف اراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله بحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله
وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخله ال او اضيف وجر بالكسرة هل هو منصرف ام لا اقوال ثالثها انه ان كانت العلتان
باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار **الباب السادس** من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا
باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين
والاحسن ان تعد ستة قال الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين
نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون و
بالياء للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب
ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما مر فيفعلان
كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في
يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا الجزم عليه كما فعلوا
ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة
ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى الجواب بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير
الجماعة بل وصفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن لا
معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك
يقومون ووزن الفعل حينئذ يعفون والنون علامة الرفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم نحو لم يعفوا وفي التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى
ووزنه تفعوا واصله يعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسالونا
وحذفها للجزم والنصب سمة **الباب السابع** من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة اما الف
كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فان جزمهن بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل
عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يمشي
على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة بالالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب
في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه
الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين
ثم استشعر اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
فضرورة فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية
بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نمت

الفصل نحو ما الذي بالعطية اياه **فصل** في المضمر في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض فتنصب بواحد
من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية
على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من
نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في
المضارع واعطني في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية
ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل
الذي يهوى صديقي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على الفاعلية بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبران والمعنى ان
الندامى ملوا مجاورة الرجل غيري واما انا فلا امل فاني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني
الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية
والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغنا ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى
الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ
لانه لا يؤمر بفعل وضع للامر الا بالفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي
لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني
هو قول البصريين وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفي ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله
ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية
من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله
وليسي قد نظم والعديد كالعد يقال هم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره سين مهملة الرمل
الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل
هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند
سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون
ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو وما يامركم فحذف النون ليؤمن تفضيل
الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين
واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها
اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما
وعليكني بفتحها فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم
وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت لحياتي وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها
واما قوله وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت لخديجة عن غلامها ميسرة ما راى عن رسول الله صلعم في سفره وما قال بحيرا الراهب في شانه
فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت فكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية
وقال الفراء يجوز اختيارا ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتي ندرا وان نصبها لعل المشار اليها في النظم بقوله ومع
لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو صدقة بن حاتم الطائي وقيل حطائط بن يعفر اخو الاسود
الاكبر النهشلي يخاطب امراة عذلته عن انفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال
او بخيلا مخلدا لا يموت لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم هزلا ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون
في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتي نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلي ضرورة
مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد
لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغييرها معنى الابتداء
وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السوية فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف كراهة اجتماع
الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا استديمها
قالت مع انني بنون الوقاية ثابتة وجردها منها اولا وزار خبران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى

أي اما شب على ليلى وان مسندين بهما على تلك النسب في كقول امرئ القيس كأني لم اركب جوادا للذة ويجوز كأنني وكقوله تعالى ولكني اريكم قوما وكقول الشاعر لكنني من حبها لعميد وان خفضتها اعني رب فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الاول قصرى فلا تلحقهما والى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة وان كان الخافض لياء المتكلم غيرهما اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر واما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء واما خلاي وعداي وحشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية وان قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحد وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها في ذلك بل بفتح ياء المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال له مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضتها اعني ... فان كان المخفوض لدن او قط او قد مما في اخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر في من وعن ويجوز الحذف قليلا الا في لدن فيجوز عند وقد وقط بمعنى حسب عند وحسب لا يلحقها النون فكذلك ما كان بمعناهما عند الكوفيين ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سيجيء وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر وشاع لهما اي الحذف والاثبات في لدن وقد وقط وقد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية وقط قط بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون اصل الثاني قد باسكان الدال ثم الحق ياء القافية لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قال الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب فقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بها ثلاثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعل بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف غيرهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون اصلا **هذا باب**

العلم بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسيأتي في اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسماها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولها من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو انه لا تعدد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق اي ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد لما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قال الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص معين قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحيته لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل المعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين **فصل** العلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي اخت طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما يؤلف كالقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع حي كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سهى والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم لا واحد له من لفظه وانما الواحد من معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعوية بن ابي سفيان والبغال كدلدل والحمير كيعفور كلاهما كانا للنبي صلى الله عليه وآله والابل اسم جمع كشذقم بشين وذال معجمتين علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة في المثل ماتت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرار وكحلا اصطدمتا فماتتا جميعا فمات كل واحدة منهما

بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كقبيلة علم لفرس لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وفي ذكره في النظم سبعة اعلام ثامنهم علم الكلب قيل الكعسر وجزينا وقرين وعدن وكلاحق وشذقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا افعله قائما على رجليه من غير ان يتقدم بتروي وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي والمرتجل في كلام سيبويه على قسمين احدهما ما لم يوضع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات منه الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الوضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير وكذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبا بن يشجب وذكر سيبويه انه من الود من مادته وعد فاصله من الواو فاستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرها وسعاد علما لامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعمل مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبر والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ونقل اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس الحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما لفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم من الثلاثي المزيد فيه واما ان يكون من فعل مجرد من الفاعل وفي ذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح عليه السلام او امر كاصمت لبرية قال الرضي بوصل وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي من شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي ذوائبها شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد من قوله نبئت يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق ولم يسمع من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قال في شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قياسا له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاق لا مقصود

فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب قال الدماميني وحكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فلولا ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما دفع على الحكاية ورد الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف والمانع من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد مع الفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث والفديد الصياح وفي الحديث ان الجفاء والقسوة في الفدادين بمعنى الحرث وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون علينا متعلق بذلك المحذوف ولا يتعلق بالمصدر لانه صلة المصدر لا يتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجاري على الالسنة بني يزيد بالباء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه ينسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك في البيت الا ان تزيد بن تزيد بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا منهما ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينتقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارتا كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اولها الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب لا للاعلال كمعد يكرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من معد يكرب شاذ والقياس فتحها كرمي ومعي وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اعرابا لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاطها الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم ذا ان بغير ويه تم اعربا وان مركبا اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة

لان الاكثر فيهما الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جاء بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة
لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة
مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء
للمفعول يعني يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاصطلاح
ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدر به
اب او ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وزاد الامام الرازي في العلم او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة
انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من
الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء
بالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا رأس
الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف و
الاذناب غيرهم ومن يساوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى
والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات
مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من
اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا
يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما يقدم اللقب على الاسم كقوله وهو
اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم
وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء اخر الحروف لقب عمرو ومقدم عليه وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل
منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما غيره
ومنذر واحد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه
وقيل لان امه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك انه كريم
الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما قال اعرابي لعمر
بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاده ذلك
ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف
في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه نقب له ويقال فجر اذا حنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ
وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد
بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في الاكحل فما رقا قليلا او مات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اهتز العرش لموت سعد بن معاذ
فنظمه حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد الله وفي نسخة من الخلاصة ما اي شيء وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي
ان اللقب يجب تأخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر
بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة
وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم
اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى
فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة
والثاني مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء
المهملة وفي اخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف
بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوفا او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاء عبد الله زين العابدين
برفعهما ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت عن الرفع الى النصب وعن النصب الى
الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا
وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما
ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع

مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب في صفة الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك
ابن خروف وجواز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع افصح والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو
الاضافة ووجوب الاضافة يردّه النظر من جهتي القياس والسماع اما القياس فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة
ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الآخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما
السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العنق يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة
المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه
انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين
وجواز الاتباع في غيرهما اشار اليه الناظم وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جوابا للمجيز فهو جواب للموجب **فصل** والعلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب اسم يعين
مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة
اجرأ من ثعالة وهي اسامة مرتبا له فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في الاسد والثعلب هذه للجنس لا للعهد اذ كل منهما عام
حذو وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال
في الاسد هذه للتعريف الحضوري المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل ال
الوضع على ارادة الجنس فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشخاص لا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث
فانما تريد هذا الاسد او هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد
من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال
الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين
على معرف واحد وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون اذا كان ذا سبب آخر مع العلمية كالتانيث اللفظي
في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر لضرب من الكماة وابن آوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق
الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار وصياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن
الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما
وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين يعني
وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كما ان النكرة نحو رجل
كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية ولا خفاء انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما
من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسامة معاملة المعرفة واسدا معاملة النكرة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فلا بد ان يستدل
على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ
الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها
والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو
نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا
وهو عم **فصل** ومسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تؤلف كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي
صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة للذئب واسمه ذؤالة والحشرات نحو ام
عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذا ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف
كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي
المحكم لابن سيده ما ادري اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهول مستصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن
بيان اسمان لولدين لادم عليه السلام ويقال ابنه لا يعرف صلقع بن قلعة وضل بن ضل ولابي المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة للفرس وابو الدغفاء
بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء ولدها افغفارا اي شيئا لا
له ولا ذنب في المعنى كلها ما لا ينطلق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعل هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدغفاء
لنفرتهم عنه بحمقه بمنزلة ما لا يؤلف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه نصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان سبح فصار
بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز وورد جعله علما للملازمة للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف

وسكون الباء لغة أيضا وجاء بالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر أسعى من شبابهم المرد وقال ابن
جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان الله والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول
العلمية ويسار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت أعاما
وقابله وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا
في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة

هذا باب أسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلاثة اقسام
وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه
اثنا عشر تحصلت من ضرب
اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين
مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة
فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب لفظة ذا بالالف الساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة
وذاؤه بهاء مضمومة بعد الهمزة المضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما
بعد الهمزة المضمومة
للضرورة ولا اصل فيهما ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة
لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وتي بكسرهما وسكون ثانيهما وذه
وته باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا الى الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتا
بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصيغة وتا بالالف
وللمثنى المذكر في القرب ذان وللتانيث تان بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد نون ان
لساحران مؤول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير الشان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما
ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي
النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تنقلب ياء او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع
كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقوله الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن
الحاجب ولجمعهما في التذكير والتانيث اولاء حال كونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس
وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قال الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه
لغير العقلاء كقول جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك الى الايام وهو مما لا يعقل وذم امر من ذم يذم
ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير
مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام
عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر
وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى **فصل** ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان
المشار اليه بعيدا الحقته كافا حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ويتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك
وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها
علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى ذلكم خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في
البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذا لك بفتح اللام والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث
والا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبقته هاء التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير
اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة
من مده احتراز من لغة بعض من قصره من التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل
الا اولالك والاشابة بضم الهمزة والشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشابات وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام
الكثير الضلال ثم ما ذهب اليه من ان لاسم الاشارة مرتبتين قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب فقط
او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر في القرب ذا وفي ذلك للمتوسط وذلك للبعيد ومثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك

بتشديدها للبعيد وللجمع اولاء بمد وقصر للقريب واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثناة تان للقريب وتانك للمتوسط بالتخفيف وتانك بالتشديد للبعيد وللجمع اولى للقريب واولاك للمتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يجوز نحو تلم الاشارة بالتشبيه المرتبة وبالتشبيه المعنى فالاول تنبيه ذي البعد منزلة ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني تنبيه الواحد بالاثنين او بالجمع فالاول نحو قول ابن تبلك الى بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا ينوب الاثنين او الجماعة عن الواحد

فصل ويشار الى المكان القريب بلفظتين بهنا مجردة عن هاء التنبيه او ههنا مقرونة بهاء التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ بهناك مجردة عن هاء التنبيه او ههناك مقرونة بهاء التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها او كسر الهاء او فتحها قال الشاعر او اشار الى الرمز هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او بثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف وان اقسام الاخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف الجار والمجرور اخوان واما قوله ثم واذا رايت ثم رايت فثم ظرف مكان لرايت المتقدمة عليه لا مفعول مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهنا ك والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا

هذا باب الموصول

وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وابن مالك ومن ذلك الذي بمعنى ابن قاله الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلائل على ذلك قول ابي ذويب الهذلي يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وعلى القول به فقال الرضي لا يحتاج الى اسمية الذي المصدرية وصيغ الموضع بابه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي كيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر الف سنة اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معنا او انه اوقع الذي على الجمع كقوله ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها الذي للمفرد المذكر العاقل بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو الذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التي العاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورايت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقتين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما يقال في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي وفتى فحذفوا الحرف الاخير وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف

الاول وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحها الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الآخر في الالفاظ عوضا عن ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية اللذي بذا الياء واللتي كل عن تثنية الذي والتي بالياء فان العرب لا تثنيهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان في تثنية عاشوراء وخنفساء حكاها الفراء عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما تعويضا من المحذوف عنهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيهما وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع لانه قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين احدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما وفي حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الآخر تحكم وبلحارث بن كعب وبعض بني ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية وهما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المراتان اللتان لو ولد منهما تميم لقيل فخر تميم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالتباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالتباس بالمفرد وعدم الطول وتلخص في نون الموصول ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير العاقل قليلا الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رأيت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله يهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال الذون بالواو رفعا ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما واو للشك قال شاعرهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتدأ والذون خبره والنخيل بضم النون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم في السحاب دام مطره وجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والهمزة التي في اللاء متاصلة اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي والياء اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامه جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الآخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محا حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاء اي حب اللاء بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح ولما تقارضا هما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طيء شهر ومثل ماذا اي كما ولكل منها كلام يخصه فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي لغير العالم على سبيل التطفل في ثلاث مسائل احدها ان ينزل ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله في صباحك ومساءك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة في آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي بمعنى الماضي فدعاء الاصنام في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى

وعلى السرب بالطلل لما كانا مما يبني ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة الثانية من وقوع من على غير العاقل ان يجمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من
نحو كمن لا يخلق فانه عام للعاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه
يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وعبر بأو ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والدواب والشجر
بالذكر في الاية لشهرتها ولاستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطاير ولا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون اكثر من غيره كالمثال الاول
او اقل منه كالمثال الثاني او الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العاقل ان يقترن غير العاقل به مساوية كالمثال
مع العاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين لاختلاط فيما
وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطاير كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا
بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والا دابة الارض تأكل منسأته
ويحتمل هنا ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد
ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز فيه ان يكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله
على حرف انتهى وثانيها ما الموصولة فانها في الاصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد يكون له اي لما لا يعقل مع العاقل
نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا
يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب لطيبه لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح
في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت شبحا بفتح الباء الموحدة وبالحاء المهملة لا تدري ابشر هو ام مدر انظر الى ما ظهر
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا والبحث فيه مجال
والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن
يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ورد قوله وهو غث اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد
منه انها مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا
الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان
ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعدها لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم
الذين ظلموا ينقلبون اي انقلاب واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في
الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي
في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يأت لوجه المنع فقال له اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها
قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان
ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل ابهم من غيره وانما اشترط كون العامل فيها متقدما
مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متأخر والمشهور عند الجمهور
افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول اية وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فتقبل مطلقا سواء اضيفت
ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال
سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعرب ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف
نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذا كان بناؤهما بسبب حذف شيء وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج
ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون
ان ايا في الاية استفهامية وانها مبتداء واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره
وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اي حين اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما رويت الاية وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هرون
ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال فنحو ان المصدقين
والمصدقات ما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور ما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة

عليها حرف تعريف على ما صحح في المغني وأيضا أل الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصول اسمي خلافا للمازني في أحد قوليه ومن وافقه ودليله انها لا
تؤول بالمشتق وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف
ورد بأن الموصوف لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني وحجتهما ان
العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما تتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل فهي مع الجامد معرفة اتفاقا فلتكن مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة
على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل ويعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وبدليل
على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا اشتراط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزام فهذه التي
ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطيء وذلك مستفاد من قول الناظم وهكذا ذو عند طيء شهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب
بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر فاسم السموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي
من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم افرادها
وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
فالبئر مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة
وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض طيء فيقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع
المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طيء على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت ذلك المحكي
على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طيء
واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيء فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القرآن ورد قالوا هذا ذو تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان
الواو ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها ماتان وذاتا تعرف وفي جمعها هؤلاء وذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك
كلهم حكى عن بعض طيء ذات المفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي
ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طيء كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا
اعرابيا من طيء يسأل ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذفت
الالف فسكنت الهاء والفضل متعلق بمحذوف اي اسألكم بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم
على بعض في الرزق قال الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق
المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا ويجمع في القلة على انوق فقدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق ويجمع اينق على ايانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم
شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين وحكي في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات
حكى الاول ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءتني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت
ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين
جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو
من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير أل والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والآخر
حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغاء بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب
على المفعولية بصنعت والتقدير اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال للسائل عن شيء عماذا تسأل والتقدير
عن اي شيء تسأل فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها
جار حذفت الفها للتطرف نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف
وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند
الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكأنك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء
وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل
مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام
انه يجوز ان يكون من وذا مركبين قاله في المغني وهو ظاهر قول الناظم ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها
استفهام بما باتفاق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بأن ما يجانس في الماهية ما في الابهام
بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام

كما في الابهام فلا خصوصية للجائي من نحوها واما الثاني فلان ما اختص به الابهام كان من خصائص بعض الافعال الا ان يقال ان باب الابهام اوسع دائرة من بعض
والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل انشده
سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول بطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله النذر وقد
يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ما الذي يطلب في سعيه ولم يجتهد في الدنيا انذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى
في وفائه ام هو في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن عائذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن ابي الصلت كما قال العيني ألا ان قلبي لدى الظاعنينا
حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفيون لا
يشترطون في موصولية ذا من وما الاستفهاميتين واحتجوا بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وتقرير
الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ اي الذي تحملينه طليق وعند
معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هاء التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدأ وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال
من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها وتقديره وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد
هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه
فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين
بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان يستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك
وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل
كانه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة الدارمية ومنها النكرة الواقعة
بعدها الجملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان والله اعلم

فصل وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصية كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها الا انها لا تفهم معناها الا بصلة متأخرة عنها لزوما لان الصلة
من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليها الا انجزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه
متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتمتاز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة النفسيرع
على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لائق
مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد
لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من
يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من هي حمراء اصطبوا
امتك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير في الربط
الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي اضناك حب سعادا اي حبها والصلة اما جملة وانها اسمية او فعلية وشرطها
ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي
قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تأتي بالصلة ليعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول
من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك
عهد في شخص قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة
نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا
يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا يقال جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية
وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب
خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب
من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن ودخل لا
استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهي خبرية وجملة القسم انما جئ
بها لمجرد التأكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم او حتى ابوه قائم لان قبح استعمال لكن من غير تقدم مستدرك
واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم
وبئس وهشام بليت ولعل وعسى وهذا الحكم للجملة واما شبهها في حصول الفائدة فهو ثلاثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان
والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة

بخلاف ما اذا فصل بين نحو جاء الذي مكانا او الذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص حاضر الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا او الذي مرّ بك والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك
عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصّدّقين والمصّدّقات واقرضوا الله قرضا ونحو صبحي فدجي او داجي وبذلك اشبهت الجملة
وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ونصبه
وعنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة
حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة
وابرق مذكر برقاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب فانه
في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي و
الدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال
لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا للرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم
الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص ذلك
عند ابن مالك بالضرورة بل اشار الى خلافه بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسألة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا
والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد
عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يوردوا
والحكم بفتحتين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او
قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي اي
بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد
المرفوع بشرطين اذا كان مبتدأ غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدأ
فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم او
هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف الضمير المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه
اذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل والحكم بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها
فاي نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغير اي نحو وهو الذي في السماء
اله فاله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله
في السماء اي معبود فيها ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف
صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه ونقله بعضهم عن الاخفش لما يلزم عليه من الابدال عن الضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل يمتنع قاله في المغني
ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي
في السماء اله او تأخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سيّ الذي هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك
لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بالجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت
كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل بجر يوم ورفعه ونصبه تقديره ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في
المغني والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي
اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي
هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبناء للمجهول من قولهم عنيت بحاجتك
اعني بضم اولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش
الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من
الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا منصوبا
بفعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا والمنصوب
لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر نحو ويعلم سركم وجهركم وقيل بعد شرط جواز

حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط فلو كان غيره متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اكرمته في داره فان العائد احدهما لا بعينه قال الدماميني وغيره وفي الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد احدهما لا بعينه لا يتعين منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفصل ان يكون ثلاثة فلا يجوز في نحو جاء الذي كانه زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في اللبس بالمتصل ويفوت المقصود من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا في قوله وما ادري هشام يفعلون والالاكا ودفنا ايا ما لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير المحكي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذي انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الاشذوذا وبخلاف جاء اللذان ضربت ما لا يتعين يعني الجملة وهو ان والثاني ما يتغير بها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام واسميتها ال جعلته والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم يقصدون التنصيص على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذي كما يفيده العطف باو والعائد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف فالمعتبر ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جاء الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خال من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب قال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجار للعائد وصفا ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف العائد على الموصول الاسمي قال الموضح في الحواشي ماهذه يحتمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضاءك او مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم كذا انحذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذي انا ابوه لان المضاف الجار للعائد غير وصف وجاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وانما اقام الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بالمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كما في نحو مررت بغلام الذي مررت اي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قال وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال الاختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف فيه وهذه والتي قبلها ومثال الخلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح اي به انشده ابو زيد وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني فاي اسم استفهام مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واضيف على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت زيد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك يبشر الله عباده اي به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو علي من صبه الله علقم انشده الفارسي وشهدة بضم الشين العسل بشمعه وهو يشتد بالواو وللفتحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة

فاقد ترتيب الموضح في تعدد هذا الكلام موهم لان العائد منصوب لا عائد الى ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها

ما او مدة

حللت في الذي حللت فيه

لم يحتج

حسب ما اتفق به وهو ما علم على من صب الله عليه المنون وان تسلى مثل العسل الشهد يشفى به الناس وانه مثل الحنظل في المرورة على من سلط الله عليه
فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بفي مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسداه وحذف الهاء في العائد المجرور بعلى
مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان تسلى شهدته او المتعلقان بفتح اللام مما سبب علم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا
نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان
حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا مختلفين لم يجز الحذف
لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم

هذا باب المعرف بالاداة

قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر المشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام
وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه
والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة الزائدة هي او اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص ان في
المسئلة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط
مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده حجة الاول فتح
الهمزة وانهم يقولون الحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الي كما يقولون
قدي ويثبتونها مهملة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلانه اتقيها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة
عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو ا الله لافعلن ويا الله فلانها صارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة
الهمزة اللام نزلت منزلة قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت
كذلك لتشبه مثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخر بخلاف الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان
اللام تدغم في ثلثة عشر حرفا واذا ظهرت جاز وحجة الرابع انها لما جائت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت
همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في التعذير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة
كالحديث المروي الا ان الحديث ابدل في الصوم والسفر وانما ابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى واراد با
لحديث المروي قوله صلى الله عليه وآله ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم اقتصر على قولين فقال ال حرف تعريف او اللام فقط وهي على كل قول قسمان
اما جنسية وانواعها ثلثة ووجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي
لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي هي نحو وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء الماء المعروف وقيل المني كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق
الحقيقة لا باعتبار قيد قال الموضح في المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا
لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز
على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد
في جوف الفرا وقال ابن هاني وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا يخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير
او مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا ووجه الحصر ان يقال
العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها التنبيه على ان
الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز مثله والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان
وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت
الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض وهو
النسخ اسقاط الحضوري واثباته على ما هو مثله باليوم اكملت

فصل وقد تزاد ال زائدة اي غير معرفة وغير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي
في علم قارنت وضعه سواء قارنت نقله او ارتجاله فالاول كالسموأل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود
شاعر وفي القاموس السموأل بالهمزة طير وكنيته ابا ابراو اليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس
بمضارع قاله في القاموس والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق با
لطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث
اليها رسول الله صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد فقطعها فخرج منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها

باب المعرف بالاداة

بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رأيت الله قد أهانك ورجع فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن
تعبد أبدا أو كالتي في اسم الإشارة وهو الآن فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي لم يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال
الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللات أو كالتي في موصول وهو
الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة لأنه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والإشارة
والصلة على معرف واحد وهذه الأمثلة معارف بالعلمية كما في الأمثلة الأول واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ
أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال إنه زائدة انتهى والإشارة كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول وأما زائدة عارضة
وهي نوعان وذلك لأنها إما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر أنشده ابن جني وأصله جنيت
جنيت لك من جنيت الثمرة اجتنيتها فحذف الجار توسعا وأكمؤ بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو واحد
كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهما الكمأ الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل
فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار
مزغبة رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا
وطابت نفسك عن قتلنا أسد بقتل عمرو والشاهد في زيادة أل على بنات أوبر في البيت الأول وهي لا تدخل عليها لأن بنات أوبر علم لضرب من الكمأ
والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبل أداة التعريف فأل الداخلة عليهما زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولاضطرار
كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلحق بذلك ما زيد في لتشذ وذا نحو قولهم ادخلوا الأول فالأول فالسابق منهما حال والثاني
معطوف وأل فيهما زائدة لأن الحال واجبة التنكير والأصل ادخلوا أولا فأولا وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي في المعنى أي ادخلوا
مترتبين الأسبق فالأسبق وأصل أول على الأصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله
استعمالات أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم ولخرا والثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الأسبق اولاء
فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف وإما مجوزة للمح الأصل المنقول عنه وذلك أن العلم المنقول مما أي من شيء يقبل أل قد يلمح أصله
وهو التنكير فتدخل عليه أل للمح الأصل وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من أسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات
المشبهة مكبرة وعباس وضحاك من أمثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل اومصغرة
فضلا إذا صار ذا فضل أو عن اسم عين كنعمان بضم النون فإنه في الأصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها بحمرة
الدم فإن قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الأولى أنه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة
واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول عن صفة ويليه دخولها على منقول عن مصدر ويليه دخولها على منقول عن
اسم عين والثانية أنه مثل بالنعمان لما قبل أل للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان
فذكر ذا وحذفه سيان فيكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الأولى بأنه أمر ثبت
ابن مالك بل قيل إنها من عنده بأنه فلا يتابع عليها وعن الثانية أن يكون سمي بنعمان مجردا من أل كقوله أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها
ومقرونا بها فلا مخالفة والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية
لأنه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول أل في نحو يزيد ويشكر علمين لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل غير الموصولة فأما قوله رأيت الوليد بن
اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله فضرورة دخول أل على يزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وأل في الوليد للمح الصفة وقيل أل في اليزيد للتعريف
وإنه نكر ثم أدخلت عليه أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لأنه
وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر **فصل** من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه
حتى التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها وصار علما اتفاقيا فالأول وهو المعرف بالإضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود
قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى وقيل وهذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم
العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوانهم فليتأمل والثاني وهو المقرون بالأداة كالنجم فإنه في الأصل يقال لكل نجم ثم صار علما
للثريا فقط وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أي كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في
الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعدة في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة
قاله الشاطبي وقيل عقبة أيلة والبيت فإنه في الأصل يقال لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والأعشى فإنه في الأصل
لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على الأعشى ميمون ونحوه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف أو مصحوب أل كالعقبة وأل هذه لازمة لأنها

الا ان تنافيا او لمضافة فيجب حذفها لا من حروفنا ابتداء والاضافة لابهامها من الهدف كما اشار اليه الناظم بقوله وحذفنا ال فمن اثنتا او تضفت وجب نحو يا
باهلة بن سعد قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة وبالعشرين تغلب بفتح التاء المثناة الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة
سميت باسم ابيها تغلب بن وائل وقد يحذفونا الهمزة في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول النظم وفي غيرهما قد تحذف سمع من كلامهم
هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى يعوق اي بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب من المجرة ويجوز ان يكونوا سموا به
لانهم يقولون ان الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قال الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ومجيء
الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد وجماعة ان الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا ان الصفات نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام
نوعيت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران **هذا باب المبتدإ والخبر** ولم يحد الناظم المبتدأ
بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اي بمنزلة
المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قولك من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل انه
بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وبهذا الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل
نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تأويل صومكم وخير خبره لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم فأنذرتهم مبتدأ وهو في تأويل المصدر ولم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار
بعن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي فتح الهمزة وتبعه ابن عمرون كون أأنذرتهم وتاليه مبتدأ
وسواء خبرا لان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقيل ان مقدرة والذي حسن حذفها من تسمع ثبوتها في ان
تراه قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بلا سابك وجود حرف مصدري
مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمأول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف
زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين
بمن والباء الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه اي من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء
زائدة فيه والمفتون خبره ولم يجعل لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر
وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو
ابن عصفور قولهم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر
فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول ووجه الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشيء الواحد لا يقوم
مقام شيئين مختلفي الجنس وهما الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من
لا نحو لمحا الملبغ المعنى قاله ابو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه المزيد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب
رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وما احسن في عينه الكحل منه في عين غيره وما
قرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف لا نولك ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل سد
مسد الخبر وسيأتي في بابه وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع
النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما
وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو
خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث
شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قال الموضح في شرح الشذور واجاب بان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس
والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد
مسد خبر لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قال ابن عقيل ايضا نفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في
قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحروف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان
يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا قام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو
كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم

باب المبتدأ والخبر

بقوله اول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في اسار ذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاخفش والكو
فيين اجازوه نحو قائم مبتدأ من غير ان يتقدمه نفي او استفهام ولا حجة لهم في قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا
للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخرا وانما صح الاخبار به عن جمع مع كونه مفردا
عن الجمع وهو بنو لهب لانه على فعيل وزن فعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على
حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي او استفهام
فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسبق ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط
في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه السيوطي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما
بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك
فقائم مبتدأ واخواك فاعل سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق
الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقيام الزيدون فالوصف
فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه
حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد
تذكيرا او تانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد
الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية
فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع
المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك
رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طالب
للخبر من حيث كونه محكوما به والطلب لانه كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ
قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل
من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعهما بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال به ان
الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا ارتفاعهما بهما اي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به ان الابتدا
عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عمل الجزم في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين وعند الكوفيين
انهما اي المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان الشرطية عاملة في الفعل
بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع
الاخ زيدا لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي
على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا
فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المجردة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدأ
واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في اول احواله **فصل** والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف
المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع
المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك
اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا
سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول النظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس
جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يجال الفصاحة
وحكمها وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل
الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان في
الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي
بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى لم يجب الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا
زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد
بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف وانه نفس الاسد مبالغة

للطيلة

لانهار

فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا اول بمشتق ام لا واما المشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل الضمير مستتر عائد على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون الا ان يرفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او يرفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف او الفعل الواقع خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لان المضروب قد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز الضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فاما التانيث في ضاربته فدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصريين التزموا الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفيون انما التزموا الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها الا ان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى الجمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال

بانوا ذوي أن يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبني واصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من ابون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال ابنه يبونه ويبينه قال الجوهري انتهى فلو اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ اللبس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف بانون او بيين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي

شاخصة شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء وغيره وتقدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول النظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ والله حسبي مبتدأ وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي واما غيره اي غير المبتدأ في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومفردا يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتدأ وهو اي الاسم المشتمل عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدأ اما لكون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور ولو منصوبا فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتدا به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدأ نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدأ والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدأ وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر مفرد فان الاخفش وغيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدأ بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابط بينهما اعادة المبتدأ بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المغني وقد يمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون وان سلم فالربط بالعموم لان المصلحين اعم من المذكورين

الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الاخيرة خبره والجملة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اى من المبتدأ نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو
قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعرى هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدأ ومنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على
الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجملة لا صبر لى خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد منه من الروابط
الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال نحو زيد هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدأ بلفظه و
معناه فلنص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبد فذو عبد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله
الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فبتاويل اما العبد فذو عبد [illegible]
من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني **فصل** ويقع الخبر ظرفا نحو والركب
اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى استقر المسند الى المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد [illegible]
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري
تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين
ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل
صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما عندك فزيد اذ المكرر في اماتنا الا ان اما لا يفصل من فائها الا باسم او جملة شرط
دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال الموضح في المتن الجوهري انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه
يرشد قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر
وخروف الناصب لهما المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون لهما معنوي وهو الناصب
كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المغني ولا معول على هذين القولين على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى
الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادى عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع
لا يصلح ان يكون توكيدا لفؤادى لانه منصوب ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من
الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل الاصح في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر فان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدأ اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك
بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع مع انتهى
الفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر
بالزمان الا عن اسماء المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار عنه فلا يقال طلوع الشمس
يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات فيها فلا بد لكل حدث من زمان
يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء
الذوات وتحصل الفائدة بان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل
متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره فهو خاص بالاضافة اليه واما بالوصف نحو في زمان طيب واما نحو الورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد
الياء اخر الحروف في المنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيهما واجب بتقدير مضاف
كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل
بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة واقتضاه النظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع
مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدأ بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها
بمختص مما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرفا او مجرورا بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق
ان المسوغ للابتداء بالنكرة كون المخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا مزيد
والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال للمجرور ولا يجوز
رجل في دار لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم اختصاص ما يصلح للاخبار عنه او كان ينبغي نحو ما رجل قائم ومثله

الناظم بقوله فما خل لنا فرجل بخل مبتدءان وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان

مدلول النكرة جميع الافراد فحينئذ فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تتلو استفهاما نحو أإله مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدءان

وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين بطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه

رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة او تكون موصوفة سواء ذكرا

الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة

وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة

وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدءان وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة

محذوفة اي منوان منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل الآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف

الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امرأة سوداء شوهاء نزل

فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ولو صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر

صدقة فامر ونهي مبتدءان وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في

الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء

كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل بر يزين وقد نظمت هذه المسوغات مع مراعاة معنى صحيح مقصود والاولى ان الغريب المجرور يحمد الناس ودم

وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما نار ناطق وعلى الاستفهام اهل نراه على الارض وعلى الموصوف رجل ذكروا الشيء وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود

فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما

اشبهها في المعنى فيقاس على لدينا درهم وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلام رجل وعلى أإله مع الله نحو كم رجالا في الدار وعلى ما رجل في الدار

نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى لعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة بالنصب والجر

العاملة بالرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيدت عليها لشبه الجملة وهي قصدك غلام رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص

بالمعلق وتشبيه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرف وهو اله وتشبيه تالي لولا وهو اصطبار بتالي النفي وبهو رجل في ما رجل وتشبيه

المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى لصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب هو اخص من

قول النظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت قوله تعالى انتم قوم تفتنون ذكره الموضح

في شرح بانت سعاد **فصل** وللخبر ثلاث حالات احدها التاخير وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدأ

محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يخاف التباسه بالمبتدأ

وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين

صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك

قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك

ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد

وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان

المتساويتان نحو افضل منك افضل مني فان كلا واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك

مبتدأ وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر الا ان يوهم ابتدائيته فيعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن

عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية

على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تأخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان

ابو يوسف مبتدأ لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تأخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة

التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبره مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة

التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه

وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال الخبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه

تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم الخبر وقيل

قام زيد او يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا لظاهر او ضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه

والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه

في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى فانما انت نذير
ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا فاما قوله نحو
الكميت فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك
يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل
الا في الدار زيد المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن
زيدا فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه
فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليهم ولزيد خبر كم فالخبر
في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم
الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبها اي بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول
وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقباله الفعل الذي
بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب الجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في
الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير
بغيره وذلك الغير اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدأ
تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تاخيره فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار
الناظم بقوله او كان مسندا لذي لام ابتدا واما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتدأ
محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام ابتداء كقوله
لانت ومن هو يقتحم لنيل العلا ويكرم الاخوالا ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير
الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف
وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدأ بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدأ نحو غلام من في الدار فغلام
مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدأ واقم معه جواب
الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدأ وحاصل ما اتى به من امثلة ما
يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والخبرية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما له الصدر ويبقى
عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل ايضا وفي غالب
النسخ اسقاط الحالة الثانية التقديم واثباتها يمنع بعض تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم
ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل
مبتدأ مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم احدا من ذلك سلفا وفيه هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل في تاويل مبتدأ مؤخر ولا يجوز تاخير
الخبر في شيء من ذلك فان تاخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في الالتباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي الالتباس ان المؤكدة المفتوحة
بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدأ واخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل ان تكون
مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي
وهذا الالتباس لا ياتي مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز تاخيره اي الخبر عن المبتدأ بعد
اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كان يبريني فانني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالنون
بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من
بريت القلم اذا نحتته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان يخلني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدأ هنا لان ان المكسورة
وان التي بمعنى لعل لا يدخلان ههنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وتاخره اي الخبر عن المبتدأ في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال
وقصدك غلامه رجل يوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها التوهم انه صفة
لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم
الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده
انه خبر لا صفة ثانية له وفي الكشاف ان تقديم المبتدأ هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى

وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد اذ فالخبر مقدم واتباع احمد مبتدأ مؤخر او
يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم
ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدارة بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما سابق عليه نحو لغلام زيد او متأخر عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى ما له
الصدارة نحو صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب
التصديرا الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز
تأخيره لئلا يعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور
متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير ابن رباح
الاكبر وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها فالخبر مقدم وحبيبها
مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز اذ انما الخبر المضاف لا هي
وقول الخطيب الشربيني ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر
وبحث بعض المشايخ ان المسئلة الثالثة تجوز التقديم والتأخير بدليل ما اذا فقد موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع و
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضررا **فصل** فيما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد
يجب حذف المعلوم منهما واما حذف المبتدأ جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه
وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة ويجوز التصريح به والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمل
والاساءة مصدران مأخوذان من فعليهما السابقين ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير عند بعثه معلوم من العائد
عليه السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت
مقطوع عن منعوته لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو و
المسكين على انها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت
الى النصب التزموا اضمار الناصب اشعارا على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع
في وجوب الحذف مجرى النصب ليجري الوجهان على سنن واحد هذا ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كاظهار
الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا اي عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم
بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا والتقدير امري
حنان وامري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت
والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدأ محذوف وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى احسن
اليك اي شيء جاء بك ههنا الك فيه نسب ام انت عارف بالحي وانما قالت ذلك خوفا من انكار الحي فيقتلوا او اخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة
الذم مؤخرا المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع
نعم الرجل او بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على راي
ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدأ اي فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبره
والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدأ وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا اي مذكورك زيد
وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان الكلام لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام
على المفرد وهو مجاز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين انك تحقر ذكر زيد او هو ليس اهلا لذكره فقيل انه
يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون
المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب
واذلاله ومن حذف المبتدأ وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره
ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها
دائم وظلها اي دائم فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك دائم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا
لدلالة الخبر من السؤال عليه اي عندي والى ذلك اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فقدر الخبر متأخرا
قال ابن مالك ولا يجوز ان يقدر عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ
فكان هو المقدم في الجواب لان الاصل ... في مثل عندي درهم لان التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل

بل السبب انتهى فان قلت اذا قدم الخبر مثلا لم امتنع الابتداء بلا هم قلت لكونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسائل احدها
ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك
ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف
وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فقلت
لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا
مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد
مبتدأ وسالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعائشة وجملة
لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديث عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ
وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو
كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلاء احمد بن عبد الله سليمان التنوخي المعري في وصف السيف
يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب
بضم اوله ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة
وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح في شرح الشواهد
والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري
والشلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا
جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدأ فيقال في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية
انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على
ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او يقدر يمسكه جملة معترضة انتهى وفي احتمال الاول نظر فقال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في
لد شولا قدره سيبويه من لدن كانت واعترض عليه في تقديره انه يلزم منه حذف بعض الاسم وابقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض على ابي حيان
الناظم في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة الخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون
يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقروه وقالوا الحديث المتقدم مروي بالمعنى
لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ترد هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديث عهد
حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادي في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب
الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وثانيها المسألة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم
منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي حياتك لافعلن وايمن الله
بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدآن حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وانما وجب حذفه
لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله
يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمي فيكون من حذف المبتدأ والاول
اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور او الاوائل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على
المبتدأ لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء اخر والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر
الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ
والخبر محذوف وجوبا اي مقترنان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع
لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى
الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا الي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فانه ذكر
الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن
عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت ضرورة المسألة الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا واسما عاملا

في اسم مفسر بكسر السين لضمير ذي بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير مفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال الضرب قائم واما مصدر مؤول نحو ان ضربت زيدا قائما او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شيء مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضافا الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر تلك كلها في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر مضافا الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على معمول المصدر وقائما وملتوتا حالا من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم او مقدر بمصدر مضافا الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضافا اليه مفعوله وهو صاحب الحال وهذا وان كان اقل حذفا من الاول ضعيف عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما او حين ضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صلحت له فانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل فانه ان يكون داخلا كما في زيد مضروبه وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفتح آخره طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحيته للخبرية والثاني ان الحال ليست عن ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

فصل والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اي ناظم كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو للثاني من الخبرين او يدعي انه اي المبتدأ جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفة على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع عطف الثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يفيده ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا

هــذا باب الافعال الداخلة على المبتدا

بابا نابعضهم ختم وبعضهم بكم يحذف المبتدء ان وبقي خبراهما فعطف احدهما على الاخر

اذ لم يلزم ... سد به ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتداء به بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث كطوبى
للمؤمن واربع غوافل رجل يقول في الكلام الابتداء والخامس كمصحوب اذا الفجائية والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها
حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا
هذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ووافقهم الفراء فذهب الى
انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها اشبهت بقام وقال بقية
الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال ووقوعه
جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكان شبهها كان زيد في
الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل
هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها
بامور لا تكون لاخواتها كما سيأتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامسى خالد ... فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى زيد فاهما
وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون وصار التمر رطبا وليس عمرو وفيا والقسم الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي او شبهه والنفي اما باسم او فعل
موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهي اربعة زال الماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا
فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز
ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقاء والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذه الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعه مثالها بعد النفي بالحرف
ولا يزالون مختلفين فتزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو
اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس
الكندي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا يحذف النافي الا بثلاثة شروط كون
الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اي يمين الله
قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر او لا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب دالا عليه ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف
لدلالة ما قبله عليه في التقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل وان لمن يعنيه ومثالها بالفعل الموضوع للنفي
قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله قل ما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا فان قل اخرجت عن
معنى التقليل وصيرت بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت اذا زال استغفر الله اي لا ازال قال الفراء ووجهه ان من ابى شيئا لم يفعله فالاباء مستلزم
للنفي ولهذا شاع بعد ابى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم
صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال وبجرعائك ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا
حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لما فيهما من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة التنبيه
من العيوب ومعناه الدعاء للدار بالسلامة ومي اسم امراة وليس مرخم مية كما قد يتوهم وعلى بمعنى مع اي اسلمي مع بلائك والمنهل المنسكب والجرعاء
تانيث الاجرع وهي ارض سهلة لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح المانعة من الدعاء بالسلامة من العيوب مع باستمرار النفع
وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا من زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه
فعل تام متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزاك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل
بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه
الانتقال تقول زال عن مكانه اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي انتقلتا ومصدره الزوال
اي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بفعل ولا فاعل وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء ان لزال
الناقصة مضارعا اخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص قال الفراء عرفت زال الناقصة من زال التامة بمجيئها الى فعل بكسر العين
بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز ان تكون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينه ياء وزال
يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا والظرفية
فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي
حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل يا دمت حيا ... ما

ما دمت حيا فحذفت المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها منابه في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان نحو جئتك صلوة العصر اي وقت صلوة العصر فالى المعنى واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان دل ... نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا فلو لم تذكر ما اصلا فالمرعى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعل وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكل ما وقع صلة لما التزم مضيه قال ابو حيان في النكت الحسان وما يدوم ودم ودايم ودوام غير معروفات الثاني وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لانه يشترط لعملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قال ابو حيان والتصاريف في هذين القسمين وهما المتصرف تصرفا تاما والناقص ما للماضي من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل الضم اكونوا وكون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين والوصف به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتداء وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة الابتداء والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قال ابو حيان وقوله وهو حسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام نص على الثاني في الفية قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط ولمن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الآخر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم الا انه يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا وتصدية اي تصفيقا او خفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب **فصل** وتقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال الرابع ما لك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول دون تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قال الموضح في الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذ لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في خبر ليس وان قلنا يتصرف فيها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والاخير ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين ومتاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم قاسوها

المعمول صلة لا يجوز تقديمه

على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيز من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ومن
المتأخرين بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة أن يوم يأتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير يستتر فيها يعود على العذاب
ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم العامل فلولا أن الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها وأجيب
بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بأن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره أو بأن يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم
وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لإضافته إلى الجملة بإتيانهم وليس مصروفا خبره وإذا نفي
الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل أم لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال
زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لأنها من ذوات الصدور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وكذا سبق خبر ما النافية فجي
بقية الكوفيين بناء على أنها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب بدليل أنه لا يجوز
ما زال زيد إلا قائما كما لا يجوز كان زيد إلا قائما ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بأصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف
النفي ومن ورود قوله وهو الملطاط القريعي ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والأصل لا يزال يزيد خيرا
ورج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما ازداد عمره فرجه للخير
وما يحتمل أن تكون ظرفية مصدرية وزيدت إن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل أن تكون زائدة وإن شرطية وجوابها محذوف
فصل ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا
والأصل كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر
إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر فإن لم يكن المعمول أحدهما فالجمهور البصريين يمنعونه مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها والكوفيون
يجيزونه مطلقا لأن معمول معمولها معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتأخرين فأجازوه أن تقدم الخبر معه نحو
كان طعامك آكلا زيد لأن المعمول من تمام الخبر وكالجزء منه ومنعوه أن تقدم وحده نحو كان طعامك زيد آكلا إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه
بأجنبي ويتحصل من هذه المسألة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو
الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا وجه الحجة منه أن إياهم معمول عودا وعودا خبر كان فتقدم وولي كان معمول خبرها وليس
ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدأ محذوف أي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال و
في آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى
ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته أو على إضمار الاسم في كان حال كونه مرادا به الشأن
وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع وراجعا إلى ما الموصولة وعطية مبتدأ وعودا خبره وإياهم
معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين ويحتمل التقديم ضرورة وهذا التخريج الأخير وهو دعوى
الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش إن حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة باتت ولا إضمار اسمها مرادا به الشأن
لظهور نصب الخبر وهو سالبة لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد ووهم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادي منادى
سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك **فصل** قد تستعمل هذه تامة أي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند الافعال التامة
ابن مالك وإليه أشار الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على
الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسميتها بنصب الخبر ناقصة فلم تسمى ناقصة على الأول لكونها لم تكتف بمرفوعها وعلى قول الأكثرين لكونها سلبت الدلالة
على الحدث وتجردها للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل وإذا استعملت تامة
كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وإن كان ذو عسرة أي وإن حصل ذو عسرة وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي
ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر أما رسول الله صلى الله عليه وآله فقد بات بمنى أي عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس
بالنون وقال الأمير وقال ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد أي عرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل
من العور وهو القذى في العين ... والأرمد صفة مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا
وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع أي دام ظله وأضحى بمعنى دخل في الضحى نحو أضحينا أي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك
أي انتقل وبمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وقد قصر الا ثلاثة أفعال فإنها التزم
النقص ولم تستعمل تامة أصلا وهي فتئ وزال وليس وما أوهم خلاف ذلك يؤول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي

وذهب ابو حيان في نكته الى انه في تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون
الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل **فصل** تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي
لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل ابن ابي طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل انشده ابن مالك شاهدا على
ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل من النبل وهو بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية
القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا او مجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها
لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان
زائدة بين المبتدأ والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل توكيدا للمضي وشذ زيادتها
بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد
وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التائين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي
الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما ومن
من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لم يرفضها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي
العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران
وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما
الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء
ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير لا بد فيها
توكيد لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع
المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران
لنا هم في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل
الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل الا اياك فاذا كان يتصل
بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه
النحويون وانما اراد بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت في الزمن
الماضي فجيء بقوله كانوا لنا تاكيدا لما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه صفة لا ماضية قوله قبل هذا هل انتم
عائجون بنا لعلنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجيران جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على زيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى
الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد المستتر في لنا
على ان لنا صفة لجيران ثم وصل المذكور وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل
كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بكان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة
اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة
لفعلين ويطول الكلام فيخفف بالحذف وخصص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط
غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو
كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله
لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا
على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير وان شر فشر بنصب الاول على الخبرية لكان
المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف والمعنى اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وعبر في التسهيل
حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب
الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا
ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان وحدها واسمها بعد ان
واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء
وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان

يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الصائغ لان في كل منهما الاقوى والاضعف فقوة نصبهما قوة نصب الاجل وضعف نصب الثاني في رفعهما قوة رفع الثاني وضعف
رفع الاول منشارا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان عند النوعين قولهم انطق بحق وان مستخرجا المال اي وان كنت مستخرجا ومثال لو
قوله لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم الاطعمه ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك
اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف في قولك بعه ولو كان ما تبيعه حشفا مثلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام
اعم من التمر وجوز سيبويه قيد الا في بقيد ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون خبرها ويبقى اسمها ويقل الحذف المذكور ويحذف كان واسمها بدون
ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير
قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها
اصلا وجمعها شول كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي من زمن كونها شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى
الجمل نقله في المغني عن المرادي لا ابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان لانه يلزم حذف بعض الاسم وابقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على [illegible]
الحرف لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه انها فرصته ومنع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف
ولهذا ضعف في لو من وان خير فخير الوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها واكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله
في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان
كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت لافادة الاختصاص [illegible] او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت
منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو
هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب فذ يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى منه سقط
حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف
النفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وكنى به
عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول
سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور
عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما المخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته وحجته ان ما لما ثبت
في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقل حذف كان وحدها بدونهما اي بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي
والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له
كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل
ومميلا بفتح الميم الاولى مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان
كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجهما ولا هي النافية للخبر وهو يفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه
تقديره فافعله قال الجاربردي تقول لخرج فاذا امتنع فتقول اما لا فتكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض
شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معناها اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا
وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا
انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا ان جدو الذي قبله واجب فيما قبلها جائز في الحضر اوي وحكى الكوفيون انه يقال الاثاث الامير فانه جائر
فقوله انا اتيه وان اي وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي
وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا
وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما
بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم
والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من يكون لها عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء
الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على يخل المجزوم في جواب الامر وانما لم
تحذف نون يكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة

اي من كونها
اي ولادها
سيبويه من لد
شولا مه

بحرى المد واللين فى سكونها واستولد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها ... عرابا مثلهن فتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط عليه
فلا تحذف ايضا لاتصالها بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف منها بعض الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا يحذف ايضا لاتصالها
بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قال الموضح فى شرح القطر وما وقع فى هذا الاخير من نحو حبيب
فلم يك الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين متمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن الصخر الاسدى فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة
جبهة ضيغم فحذف النون مع ملاقاة الساكنين والمراة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد
والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون فى المنع مطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشى فلست باتيه ولا استطيعه
ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين قال فى المغنى وقبل هذه الابيات تتضمن ان النجاشى عرض له ذئب فى سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك يا اخ فى اخ
نفسه يواسيك بطعامه من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتنى الى شئ لم تفعله السباع قبلى من مواكلة بنى آدم ولست باتيه ولا استطيعه ولاك ان
كان فى مائك الذى مسك فضل عما تحتاج اليه فاسقنى منه **فصل** فى ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها فى النفى اما ما فاعملها الحجازيون
وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت فى الجزئين وقال الكوفيون عملت فى الاول واما
نصب الثانى فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبى وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتداء والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها
التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قال فى المغنى ولا لا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالها
عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها عند البصريين كقوله بنى غدانة ما ان انتم ذهب ولا
صريف لكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت
بالنصب فمخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤسسة لان نفى النفى ايجاب ولا زائدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين على ان المقرونة
بما هى النافية جئ بها بعدها توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية
فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قال المرادى وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبل هاء التانيث
حى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الجر وزاد فى القاموس كل ما عمل من طين
وشوى بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثانى ان لا ينتقض نفى خبرها بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع فى واحدة من قوله
وما امرنا الا واحدة وفى رسول من قوله وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب المفعول
المطلق المحذوف عامله الصفة وخبر ليس مبتداء على حد ما زيد الا سيرا اى ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر
مبتداء ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف ... واقيم المضاف اليه وهو منجنون مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير
امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب فى الباعث على تقدير يدور ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب
التى يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا
القول فى وما صاحب الحاجات الا معذبا وانه فى تقدير الا يعذب معذبا اى تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله
بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة
المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصح عدم تاويل وانشد ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا باهله وحكم
بزيادة الا وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء
والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بعض الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفى الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن فى نحو
ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد على انه خبر لمبتداء محذوف اى بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز فى قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل
او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اى مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز
المبرد كون بل ناقلة معنى النفى الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعد نقله الموضح عنه فى باب العطف من هذا الكتاب
الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور وان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسئ
من اعتب فمسئ خبر مقدم ومن اعتب مبتداء مؤخر وحكى الجرمى ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذى عاد الى مسرته بعد ما ساءه وقوله
وما خذل قومى فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومى مبتداء مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمى
لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربى لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه
وقيل بشر خبر ومثلهم مبتداء ولكن بنى على الفتح لابهامه مع اضافته للمبنى وهو الضمير والمبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه واعرابه ونظيره فى البناء

والمرفوع المشبه بليس

وجوبا منه

على الفتح لانه حق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما مستحقان الرفع على النعت لحق في الاولى والفاعلية في الثانية والى يستطيع
لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال
ولبشر مبتدأ وبشر خبره تزوقت مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم او مماثلا لهم قال المرادي
ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قال في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره وادام في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف
زمان تقديره وادام في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب
وقال ابن قتيبة هميم بن غالب يكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة
ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه
ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم
معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل ما انا عارف
كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء اي تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك انه رأى امرأة
لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسئل عنها فقالوا تعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان المعمول ظرفا
او جارا او مجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما من توالي مواليا كل حين فانا فيه و
من توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلماء و
الاصل ما انت معنيا بي وفهم منه ان المعمول لو لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه
ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ماعدا الشرط الاول وهو ان لا
يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول النابغة
ولا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد قائما لا
اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك
جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة عمل ليس لا
يكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا الاولى وكذا القول
فيما بعد والوزر الملجأ والواقي الحافظ واما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها
واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظة او للمبالغة في معناها او لهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا احسن منها في
ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة
وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء
الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهو فعل ماض وعلى هذا فاصلها ماضي ليت بمعنى نقص استعملت للنفي او هو ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت
السين تاء كما قال ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ
حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر ولها عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على
انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص
برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة
لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نقص فوافقه ما لم ينقص فوافق اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء
ان لات تستعمل حرف جر لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلثة اقوال
اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان
كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل
حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل واما قوله وهو شمردل الليثي لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك
حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات
له مجير على الابتداء او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله وهو
الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال اذ المبتدأ ههنا ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر ولات هو بزمان وخبره هنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا مهملة للمكان والزمان اي ليت هذا المكان او الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبرة وقبل
مكبر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل وقيل هي امرأة قائل هذا البيت او من عطف على مفعول اي جبيرة تذكرا ومن جاء بها بطائف الاهوال والطائف
الذي يطوف بالليل والمراد به هنا الخيال الذي يراه في النوم وكانه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعملها الكسائي وذكره
عنه ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة و
ما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح
الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان
قائما اي ان انا قائما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة
من الثقيلة وانها نصبت الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجعله لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا
على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف
عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم
رد لان زيدا لقائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان منصوب ليس الاستثنائية كمنصوب الا
فكما لا تقول قاموا الا بزيد لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم
بنصب البر وقوله وتليمع عيبا بان لقي نصيبا بعض الذي في يديه وهذا من الغريب كما قاله في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من معمولي كل
ناسخ منفي كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل الباء في مغن
وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي مغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب
شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله ابن
مالك وقوله وهو عمرو بن براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع
بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني اخي والخيل بيني
وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف
وتزاد الباء بندور في غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس لكندي فان تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب
فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتناء من النأي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على ام جندب المذكورة في قوله اولا خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي
حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب ولا تلاقها مجزوم لانه بدل من تناء قاله الموضح في شرح الشواهد
والمجرب بكسر الراء من التجربة وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط
معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف معمول فعلت والاصل ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبته وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا
رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد
الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت
يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الا ليت اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ
الداخلة عليه هل وهي هنا بمعنى جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد ورد وافصح الناظم
في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر الباء الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله
الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى
اوليس الله الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع ما في حيزها فليست من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت
ان احدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقائم **هذا باب افعال المقاربة** وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء
كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة
على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك و الثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال وهو من
اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان
مع انه ذكرها في البحث واخلولق بخاء معجمة وقافين والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاها
بعضهم الى اثنين وعشرين فعلا ومنه انشأ وانبرى وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع
افعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد

وهي الاحقب ام

ارتفع واقرب بالقاف

باب افعال المقاربة

وعسى فاوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فاتى بخبر كاد مفردا وهو اشبه السماع على
من ابت اذا رجع ويروى وما كنت آئبا واتيت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن
عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى رجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما
كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس وهو بمعنى العذاب والشدة خبر عسى وهو
مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه والجمهور على ان البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة
وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بابؤس فحذف الناصب الجار توسعا وقيل تضمن ان ابؤسا خبر لعسى وكان اولا مفعول به قال الموضح في شرح
الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كان
اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فيما في البيت يقدر به ما كدت اكون آئبا انتهى والغوير
تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه
عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقوله حياتك من خير تسيل لحمها انه قد ان يوشك
نفر العظام انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اي يوشك يكون نفر العظام واما فطفق مسحا فانه خبرها محذوف لانه
مصدر دالة عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سبق في بابه قوله وشذ مجيئه
مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية لتدل
على الحدث وشذ مجيء الاسمية لجملة خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الناقة الشابة
من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى
ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته او جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتع
والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد عن الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن هشام لكون فيما قاله على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير
ثم اختلف فقيل الخبر على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته او جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد مأخوذ انتهى واعترض
الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون
وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليحصل ذلك
واما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره
وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدلان من اسم جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل
فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في
الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسم جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول
تأويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني تأويل اخر ذكره المصنف اوعى تركنا الجميع خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي
وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق يخاطب الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا
حفير زياد يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى
وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق
نيابة عن معاوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال والاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج
ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح
والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا
قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجحا للشذوذ وهذا
لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهم انتهى
والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجو في موضع قد يتراخى حصوله
فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان يأتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات
وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار
او حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا ان كان دالا على الشروع الشروع م
نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال
الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد منه خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت

الذهبي ايضا العموم قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين ولا مذنه وابن الضائع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من مشهور افعال الرجاء قال ابن الضائع
والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يجيء ويوشك زيد ان يجيء ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يجيء الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده
انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب فيها الاقتران كما . قرر ان الغالب في عسى
نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الا
اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب الموجود لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم
هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب
بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للعيني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم
خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي بغية القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه معمول
بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة … الا من ضمير قريب فيه نظر بلغ
انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود
على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير لا السببي وقوله وهو امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفاء
والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر فاعله اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة
والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على
شدة مقاربة الفعل وجوده … وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا وقيل اقترانه بان نظرا الى اصلهما
فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر
والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك ومن القليل قوله …
كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة
تميم ومثاله على لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قال ابو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود على
ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت قطعة واحدة
والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى حثو بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا
على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح
في شرح الشواهد واصل تقطعا تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في
قوله قبله مدحت عروقا … والسجل بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما
بالمثلثة(؟) العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي بعض نسخه وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده
منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول النظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق
مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو
عسى واوشك وهو المشار اليه بقول النظم الا وكونه بدون ان بعد عسى نزر … وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد
وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم ولا وقوع … عكسا وبقوله … ومثل كاد في الاصح كربا. **فصل** وهذه الافعال ملازمة لصيغة
الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد … وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها
كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن فلاح في منية الالباب قال
الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف
واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها
وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب طفق
يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي
خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل وسولا(؟) وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن فلاح في منية الالباب وعسى يعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال
عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قال الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا
… مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزادوا … واستعمال اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالباء الموحدة
وتكثير … اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد … بالياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن

والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويجيبنا مفعول مطلق وهو نوع من سير الابل وهو سير سهل دون خبب وكربت الرجاعة وانشده الجوهري وقال عبد قيس بن خفاف البرجمي اذا مات كان ربيع قيسهم فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكان ربيع اسمها فاعل من كرب الناقصة واسمها مستتر فيه وخبره محذوف واوشك وعليه قول الناظم فقال ولوا دنا موشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتغدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل من اوشك ويغدو ومضارع غدا اذا جاوز وغاضرة بغين ثم ضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير وغيره فلا دليل للناظم فيه وقد بحث عن الموضع انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر انه وهم الناظم وقد كنت اعتمدت على نقله وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي الحق معه انتهى والصواب ان كاربا في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري واصله كاد يب يوم يوم يرفع يوم اي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على المقيد واستعمل مصدر لاتثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود اعمن قال طفق بالفتح فان قياس الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عمن قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك قال الموضح في الحواشي

فصل تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ويبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احدهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتأخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل ومستغنى بهما عن الخبر فيكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فيكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال التأنيث والتثنية والجمع للمذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتداء وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتداء والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتداء والزيدون عسوا ان يقوموا الخ وتقول على تقدير الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير في جميع امثلة الجمع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتداء قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احدهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتداء مؤخرا لا غير وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتأخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتأخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فيكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا الضمير ذلك الاسم المتأخر فيكون الاسم المتأخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التأنيث والتثنية والجمع للمذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتأنيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تأنيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجئ في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان تقوم اخوتك وعسى ان يقمن نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلثة الاول توحد تقوم لانه مسند الى ظاهر وسيأتي ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تؤنث تطلع او تذكره لانه اسند الى ظاهر مجازي التأنيث وسيأتي انه يجوز تأنيثه وتذكيره لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا ينافي فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا اي شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك الجواز مطلقا سواء اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي بل يتقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلث بالتاء وعسينا وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم

ومكادة كما الذهد

ان توليتم فرابها ثانيا بالكسر لمناسبة الياء وضم با لفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلاطه مع الظاهر والضم بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر لجزء في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن **هذا باب الاحرف الثمانية** عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا الباب للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده الداخلة على المبتداء والخبر فتنصب المبتداء اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء والصدرية ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتداء محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتداء محذوف او واجب الابتداء كايمن او واجب التصدير غير ضمير الشان نحو كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم ان اين الماء والعشب قال لم ارى حينا وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتداء ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتداء والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتداء والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها ويبتنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيجيء فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين ونفي الشك عنها ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قال جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا ابيض لكنه ليس بابيض او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا لم يشرب ومثلا له نحو ما قام زيد لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان بالاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قال الدماميني في التكت الحسان والثاني وهو التاكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجيء فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار ما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل عليها اولا الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجي في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيها اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابن الحسن الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال عليها اي ما انت دال عليها خلافا للفارسي والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من الحج بر ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنع عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قال الدماميني في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قال في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اي من التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري ايحدث الله بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جوابه ايحدث الله ام لا وما يدريك جواب ايزكى قاله الزبيدي في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل بالتصغير يجيزون جر اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال انها منصة وعلم ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتداء والحرف السابع عسى في لغة بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها

كما جاءت لعل على صورة عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضمير الغائب او متكلم او مخاطب كقوله وقوله
العود المحتضر وكان يرجع محبوبته يصيبها مرض ليكون وسيلة الى عيادتها فقلت عساها نار كاس وعلها اشتكى فاني نحوها فاعودها فالهاء المتصلة بعسى اياه
اسم ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سبب تزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن
مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول الاخر يا ابتا علك او عساكا فالكاف اسمه وخبره
محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى
مقدم وما بعده اسمها مؤخر ورد قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال عساها فقط اقتصر
على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهو نظير اني ما لاوان ولذا ذهب الاخفش
الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ
اي حين اذ انصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي كما بين ونقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه
خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل ففي عسى ثلثة اقوال فعل
مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل بالاتفاق ومعناها اشتد قال
عسى لولا الحياء وان رأسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس وسيأتي في باب معقود لها بعد هذا او هذه الا
الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط
يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد عليه بوجه
اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لان شرط عملها اتصال اسمها بها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا
فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان
في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور والتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز
الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف ونحوه اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه
الاحرف معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** تتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز
ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليهما اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها
وفي سوى ذاك اكسر ويجوزان اي الشيئان او يجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو
وهو تعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت
لصارت مبتداء بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار وحكما ومنه اي من الابتداء الحكمي
الا ان اولياء الله لان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير في الابتداء
لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تالية لموصول اسمي او حرفي نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما
موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي
انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتداء تقدم خبره وهو الظرف قبله والمبتداء وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاءني الذي
ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاقه هذا محمول على تقييده بعده وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه بفتح ان
لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة
الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى
منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا
لقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او
تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول
انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول القول بمعنى الظن او تقع حالا مفردة بالواو او لا
فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه فاضل
ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مأولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن انتهى
او يقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر ولا يوصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان
بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عنها باللام الابتداء

وما بصدد الكلام

نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها ان يعمل
فيما بعده ومعنى اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما
فتحت في نحو علمت ان زيدا لفقير لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن
اسم ذات نحو زيد منطلق نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا تاويلا وذلك ممتنع مع ان ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات قيل ويجب
عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا لجاهل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة
في قوله اولا ان تقع في الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت
محل حال وكسر وامر بعد فعل علق باللام والثاني وهو تعيين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي
ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها
واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض
اي رؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن
اياته انك ترى الارض ونحو والثاني نحو كان عندك انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت في الابتدا
تكون لفظة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان
من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد
والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل
محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فيه ولو انهم صبروا فالاول نحو او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى
خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد
وانما فتحت ليسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي متعلق فضله ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن
اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابطة بخلاف قولي انه
فاضل فيجب كسرها لانها اذا وقعت خبرا عن قول لا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ
لا غير واما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ فتحتاج الى الخبر ولا يصح فتحها ايضا لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد
زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على اعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدأ لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح
فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو
ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما ففيهما اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان
المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل
نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذ لو كان المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا وتقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما
ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا
نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها
لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسران وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك
في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله انه من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء
الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان
او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدأ اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤس
اي فهو يؤس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجاني كذا اذا هجم عليك بغتة
والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها
فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره
كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي طرف الحلقوم وقيل
مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن

وخص هذين بالذكر لان الغالب موضع السكوت والمقام موضع الكثرة الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله انا كنا من قبل
ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها نحو تعليل الغزي و
والباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بيانى فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم
لم قلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل لجملة مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومشكل في جواز الوجهين لبيك
ان الحمد والنعمة لك بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير
الجمل في مقام التعظيم مطلوب قال الرضي في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قال في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا
لام بعدها اقول له وهو دون بر او ما تقوى ... فيجوز بالامرين ... ويكسران وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج
والفتح عند الكسائي والبغداديين واجيز ابو عبيد الله ... بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو يخالف باسقاط الخافض
على شذ البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب القسم لا قسما لان الا
في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر لفعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو
والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابو بكر عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم
يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر ان ابا ... ودعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ... لم
يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا
فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قال الرضي في حواشيه على التسهيل ومن خطه
نقلت في الخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله دعويهم فيها سبحانك اللهم قال الرضي
في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانه اخبار عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على الخصاص
العمل في الحمد ... بالخاص عن العام الا اذا ادعي ... فيه بخصوصه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه
كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت ... والجامع بينهما ان خبرا فيها
صدق على المبتدا الا ان يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني وجد القولان ولكن
اختلف القائل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مؤمن خبره وهو يفتح المعنى فلا يحتاج لرابط
ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني قولي ان زيدا يحمد الله فاكسر
على ... ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس
ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك
لا تظمأ اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرأ
الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه
من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع
بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبل بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك
فاضل فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان بعدها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة
فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما
فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح
فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار المجموع
بمعنى حقا بتقدير الهمزة على حقا على الصواب الا باسقاطها كما قال الرضي في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب
عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها
في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي مبتدا مؤخر في قوله ومن اياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك ورده ابو
حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها
فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء يفيد اطراحه وكونه اول
الكلام يفيد الاعتناء به واجاب بما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل و
جرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني قولا

الشافعي

ومختصة بحذف اللام

ظرفية

فهي مبتدا خبرها او لكنهم انما
واصل ... الا ... عند
فيجب ... بمعنى ...
ومصدر ... الا ...
عند المبرد وابن مالك

والف

والفتح عند الفراء على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب وفي معناها بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او في بعض ما تقدم اي لا بد من ان الله
يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب وانكر على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم
ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذ الفجاءة او قسم لا لام
بعدها بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد **فصل** وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام
المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم
فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له صدر
الكلام بين العامل والمعمول في اللفظ والمعنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التأكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ
وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد
نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المبدوءة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يتقدم متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان
زيدا لعندك اما اذا قدرا مستقرين او استقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على
قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر
وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب الحارث العكلي واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء من جهتين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل
عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي لا يصلح للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم
على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا قريبين من السواء وكان حقه ان يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل بمعنى
المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدأ وعلى الفعل
المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم يدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد
ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء ومن
تبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل
الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لا يخفى واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه
من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه ولكن جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح
بالواو وهو خطاب المارديني حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والمقدر ان زيدا
والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهره
في الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي يحفظه نحن وهو
المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فيتعين تقدير
مثل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله
الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه
اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد
تدخل على الخبر ايضا الا هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح
وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار
لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى
قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن هشام بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهو حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف فانتهى
والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا الطعام
ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا لضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين فهذه المسئلة الا
وجههما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فلا ثم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من
غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا لعاملك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش
والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجله قرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم
العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما يدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط
واحد وهو ان يتأخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار
لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا صرح ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز ان يتقدم

انّ اباك زيد لواثق وانّ عندك لزيدا لجالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام ضمير الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى ويسمى ضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت لانه اذا دخلت اللام لانه مفهوم الخبر لم يتوهم السامع كون الخبر تابعا فينزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم انّ في المعنى وفي ذلك بلا شرط ولا النعتان لحن يجيز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا وما بعده خبر والجملة خبر انّ فلا يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد انّ المكسورة على اربعة اشياء اثنين متأخرين واثنين متوسطين فالمتأخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو انى لوزر ولا تلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كانّ ذا لقد سما على العدى مستحوذا والثاني الاسم والى الاشارة بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل والبهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل

فصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى لا فانها لا تتصل بها وتتصل بانّ وانّ ولكنّ وكانّ وليت ولعلّ فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية فالمراد بالعمل وتسمى ما الكافة لعمل النصب والنصب المتلوة بفعل مهيئة فمثال انّ وانّ نحو قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد فانّ في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كانّ نحو كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني فانهما اجازا ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روى بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام لي الى حمامتي ونصفه قديه ثم الحمام مية فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وشراع يحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد وندر الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المحكي في البواقي مطلقا اي في بقية اخواتها الاربعة وهي انّ المفتوحة وكانّ ولعلّ ولكنّ وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها اي في لعل وفي كانّ لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل

فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل انّ وانّ ولكنّ مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكنّ عمي الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب وهذا معنى قول النظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب انّ بعد ان تستكملا والحقت بانّ لكنّ وانّ وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك يحملون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدا حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء وقوله الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على

ومنه قوله ورسوله معطوف على الضمير المستتر في برئ اي برئ هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والا فمعطوف على الضمير المستتر في لنا الوجه
الفصل بالصفة والموصوف والحال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف
امرأة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان
الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل
المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطهم استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن عندهم قلت اما
اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف
عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرني جواب شاف ولم يشترط الكسائي
والفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل
استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال
الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل
واسم جمل عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو
ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء انه يوافق على ان الله وملائكته
يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط
والظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه
نقلا المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء وبه خلاف في نقل المؤلف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا
كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف
المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنع البصريون
مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان
عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول
بان الرافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم
ان يكون الخبر في مسئلتنا قد ورد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فما هربا منه وقعا فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها
المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان وخبر الصابئون محذوفا اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان
الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه
فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدأ
عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور و
يتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف
من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدأ الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ
التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته بالرفع والتقدير
ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا
شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها للتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فيتاتى التوجيه الاول ايضا
ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه
الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى
الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف
بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا
نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء
الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس فعطف وانت بكسر التاء على
محل اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس اسم امرأة وانيس بمعنى مونس وخرج بفتح الراء والبناء للمفعول على ان انت مبتدأ حذف خبره وان الاصل
وانت معي والجملة من المبتدأ والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلد هذا تخريج ابن مالك وهو على تقدير او قلة فان

اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة
توسط الحال بين المخبر عنه والخبر وانتهى في النادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدأ وانت معطوف عليه
وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله في بلد محذوف انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان
كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها
على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيفهما ولما
مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا
للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتداء بعد
ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حال كونها اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف
ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا
نحو ان زيد لن يقوم فيمتنع ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوقا للاثبات
والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى
عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع آب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت
صرفها لحاجة الوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه
ان يكون ناسخا وربما يخالف في شرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا
فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا ان الاكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من
المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما
دخول ان على الناسخ فانها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خففت شبهها بالفعل جوز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا وضعفت
تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزءان مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني
من معمولي الناسخ فلانه محل خبرها الاثبات اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة
شبيهة لفظا ومعنى بالفعل وبعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ
وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو لعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام المتعمد
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو افصح من ضمها
لغتان ومعناه الرهاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا ولن قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قال في المغني وادعى
والكوفيين ومن وافقهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلونها المخففة الى نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة
ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا كما في المغني في مبحث اللام وزعم الكوفيين ان اللام في ذلك بمعنى الا وان ان
فيهما نافية اشتهر ما ورد في قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وعن امرأة من العرب [illegible]
فدخلت على الماضي غير الناسخ وادون منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان للام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم [illegible]
حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيدا لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفش الاوسط واكثر
البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل وهو
نحو ما تقدم من نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما هنا الآن محل الجزء الاول [illegible]
الثاني [illegible] قتلت لمسلما بمنزلة [illegible] ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله
[illegible] او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم غير
الفعل نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان ولذا قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا
ما اشار بقوله وانفعا ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا **فصل** وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لتحقق مقتضاها
وهو افادة في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا سواء كان للشان
ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقصدوا الحاقها بالضمير لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا
للشان [illegible] حبوب اخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك [illegible] الا لضرورة من وجهين عند ابن الحاجب
كونه ضمير شان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا الربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور

بعد صفر وبيع الازمنة ربيعان اولهما ما ياتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلاء او المطر والمربع اما بفتح
الميم ان جعلت الغيث اسما للكلاء اي خصيب وفي بعضها ان جعل اسما للمطر يقال مربع الوادي في امرعه المطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب
في خبرها ان تكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء
لم تحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلانه يجيء بعد ان باسم وخبر كما يجيء بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير
محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف فالمثال الشاطر في الاسمية نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و
الفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن
ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذف من ان وهو احدى النونين والاسم اوليلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم
وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس
نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم وقد حفظ مثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن نحو ايحسب
ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت واما منفي
وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط
وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها لما في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وبقي ربّ ذكره اي الفصل بها جماعة
منهم كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى مسئول كقوله تعالى ولقد اوتيت سؤلك وكم
يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم
يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح الهاء اي غلط منه على ابيه
كان الموضع وقع لم النسخة التي فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا
الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو مثل النص الواضح فلينظر **فصل** وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها
استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوى منصوبها وثابتا ايضا روي
كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم ويومه بنصب يوم وقوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان
وجيد كان ورديه رشا خلب فوزيد بين يديها هلم فان من الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى بعينه
والرشا الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو عمرو وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو بلفظ بالباء الموحدة فالجيم فالمثلثة ابن صريم
بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال الشيخ هو ارقم بن علباء وقال صاحب المحتسب هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امراته وبعده ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان
على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية
والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه
وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر بمعنى اورق اي صار ذا ورق ويروى ناظر السلم والناضر الحسن والبهجة
والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تمثيله في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون
كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر
مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه بليح لونه وثدياه صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي
المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما ففصل بين كان والماضي بقد والهول الفزع
يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار وتدفئت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام
وهو النزول يقال الم بها اي نزل وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولتباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله
قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع عن العرب قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل
فهو رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص **هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة** وتسمى لا التبرئة دون غيرها من
حروف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من يراها فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها بالدالة ... ان فات
التبرئة اكثر من غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء انما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها
من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة
ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الرابع ان كلا منهما له الصدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها
ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم

المجلس الرابع والعشرون بعد ما شغل

لا التي لنفي الجنس

خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز فيه ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق
على اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وهو الذي
اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقد يعبر عنه بالاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار ولست تريد نفي الجنس كله احتمل
الا يقدر بمن ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في
الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا يقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة
لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان يكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه نقض
وقد جاء في السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل والبيت مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة او ستة
راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وستاتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر
قوله موضح فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فمن سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة معها رفع بالابتدا
والخبر للمبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية
لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمرو بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذوو احسابها
عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما اعملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل
على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها امتنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها
عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لانه جواب لو واذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل
الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فلبست اذن الداخلة على
الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد دون الجنس اذ قلت عقبه
بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا انما تعمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما و
يمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد
صرحت بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل
ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض نكرة تقول ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من
لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة
ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل
بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القد وقال في
الخاطريات ان لا نصبت شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وافره وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند
غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سئل بالهمزة وام
والسؤال بها لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك
ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت شائية من شاننا شاني للضرورة في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم
يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء
صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى واذا المضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني اخر البيت بنون من
الشان وهو البغض ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة والمتعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشائية من الشنء خبره ومن شاننا
متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئته حتى لا ازال شانيا الذي لا انت شائية من شاننا اي امرنا ولنا وكل معطوف على
الضرورة لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها الا انه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو
العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي قال ابو حيان والذي ذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف
وقال الموضح لا ادري كيف ياتي ان يقول هذا مع قوله ان نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم يزل كتاب ان المرفوع نشا مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى
واذا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل
اي لا ينبغي ان تتناوله انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على
معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك او مكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف
ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجر و
اي على الفتح الثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه وعلى الكسر ان كان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو

سلامة بن جندل يبكي على زوال الشباب الامثيل خلافا لابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي بهما في الذات جمع
لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحته في الاعراب
كسرة فكذلك في البناء قال ابن خروف وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني فى الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وحده (قوله)
الخصائص اي حيز اصحابنا الفتح الا اشياء قاسه ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انه هو الثاني كالاول لانه لا تنوين لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا يحذف في
البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب من لا والاسم قاله
المازني والفارسي وهو حسن ذكره القياس ووجه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال
بعض المغاربة بجواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب حذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء
كجمهور البصريين فتح وبني على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختصاصه بنون زائدة تحذف
للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع والفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز
امر من التعزي وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد عنتهم شؤون
فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم مبني على الياء ولا اباء جمع اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء
المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول
الحماسي فاسوف هو جريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة ولبيت الاخلاق المعين لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا قاله الموضح في باب الحال وذهب
المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البناء ولو صح ذلك للزم الاعراب في يا زيدان
ويا زيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقام
يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قابل في البناء للتضمن كثير واعترضه
ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر كتركيب الاسمين هذا قول سيبويه والجماعة
ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف في الخبر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب في البناء ترك
تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وانما كرضى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر
حاضر ولا طالبا علما ممقوت واما لا اباك فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي لتعينه اما وجود الالف اذ فلان اسم لا لا يكون معرفة واللام مزيلة
لتعرف الاضافة واما وجه عدم الالف اذ هو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا
ابا لي لانه مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه من مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا
جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا
في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز
البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله
في المغني **فصل** وتلك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه
ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة و
قوله وهو عبد الراعي ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات منك و قلت صريحا
لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لمن تبرا من امر والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف
في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى
ابن الاحمر ونسبه الاصبهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو نميرا وعامر بن صعصعة بن معوية
بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس بأي بلاء يا نمير بن عامر وانتم ذنابى لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاء تفتخرون وذنابى
بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا ايدي
لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن الصلت في اهوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم
واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل
مقيم لهم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم و
لا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة
والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه مختص اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو
انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا الا بالله على مذهب ان لا المفتوح اسمها لا تعمل

في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة مبتداء معطوف على مبتداء والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر
لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما
عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد ويقال الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز
ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه
ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد
وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد فالرفع الفتح مسئلة
لا رجل ولا امراة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند
سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتداء وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد
ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل
ان ويقدر الخبر فهذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها
منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف في القياس فيخصه بالتنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة
كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعل الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منتصب
بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل للفتحة الظاهرة الحديثة
واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية
مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر
على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثنى عشر وجها وذلك
لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو
النصب فاذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثنى عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس مع نصب الثاني
والغاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان
وجاز في الثاني النصب عطفا على محل لا الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من نوع عبد مناة يمدح مروان
بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح
واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا ابيضا شحمة وعلى نية
كل والى هذا اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى **فصل** واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل
بوصفت متصل بنعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا
مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل
انه اجرى على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب في مثل فتحته فتحة اعراب في حذف تنوينه المشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب
بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه مراعاة
لمحلها مع لا لانهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المفرق
بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل
فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون
يستوي فيها لفظ المفتوح والمنصوب ولا هند لا ظريفات لان اسم لا في تلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق
ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل
كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد
في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل
والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه تاكيدا له ولا بدلا منه
لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال
ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه
انما يجيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم تذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فا

فائدة هذه التوطئة انتهى فان فقد الاتصال في النعت نحو لا رجل فيها ظريفا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد الافراد في النعت

فان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يستدعي التركيب فيهم لا يركبون ثلاثة اشياء كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب من في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى وفي الهمع المسئلة الثالثة اشار الناظم بقوله وغير ما يلي البني فافتح او انصبن او ارفع يعني اذا فقد شرط الافراد المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح افضل من جهة التشبيه وانسب لقوله وكذا البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل ولا امراة فيها بنصب امراة ورفعها والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل ولا امراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسمها لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها ونحو زيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس فيها ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وسكت الموضح عن البناء والتركيب المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما

فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عملها في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الا رجوع والاحياء بالاوجه الخمسة ثم تارة تكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى ليت شعري اذا الاقي ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وتثبت عن الموت بما ذكر تسليتها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد عليه بهذا البيت واجازه ابن اياه وتحرير وفي كلامهم على قلة كقولهم في المثل افلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار ورد الشلوبين لفظ البيت يتعلق بالحرف الذي بعد واو وبين الباء الموحدة والهاء ولام مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني وتارة يراد بهما اي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى اي كف عن الشيء ويستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشبابة الحقيقة حياة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطباء واذنت اعلمت والمشيب الشيب واحد وقال الاصمعي الشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار والتوبيخ هو الهمزة وحدها لا المجموع الا والنفي باق على حاله ففي البيت الارعواء امر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك فيصح فيهما حرفان كل منهما يفيد ما لا يفيد الاخر واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار والتوبيخ وكلمة لا تفيد النفي فمجموع الا يفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات وارب بفتح الباء المثناة تحت وسكون الراء وفتح الهمزة والباء الموحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكتب اشياء بيده وهو اي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معنى الحرف والفعل فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لا تركب مع اسمها ولا تكرر فلا تلغى ولا تعمل الا عند بها الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما من تركيب ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا او صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فالاول لزم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها واياما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما فيه لتطرق الاحتمال اليه اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا لا لا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نائب فاعل بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة من المبتدا والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الاولى ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة على ... حملة الا ... باعتبار الاسلوب ... قال الموضح الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا عمل لها فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس بتقدير الا ان يوم منصوب بمصروف فما مقدم من تاخير

والاصل ألا ابن مصروقاهنيهم يوم باتيهم وتنوا الاعرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصا بالجملة الفعلية الخبرية ولا يهملا شيئا والعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومفهومها الفعلية لو حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي **مسئلة** واذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر المبتداء وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم بالكلية التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرها مرفوعا ويظهرونه المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود ونحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتداء وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتداء معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتداء مؤخرا والخبر مقدما وعلى هذا يتخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال لما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاتباع عن النكرة بالمعرفة ومن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى **هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتداء والخبر** فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتداء والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا الا على جهة التشبيه وانت لو قلت ذلك مع ظننت وليجب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا وافتن بخلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرفت زيدا الحق وفهمت المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئي ابتدا اعني راى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجى درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفي ودرى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما سلم مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول والصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم محذوف التاء وفاغتبط جواب الامر معتل داي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اريد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادريكم به وضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والقسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجى وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله الاول واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل الم بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولي فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا فياء المتكلم مفعوله الاول وامرءا مفعوله الثاني وهالكا نعت امرء والاكثر في هذا وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الجارية في الغرايض هب ان اباها كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي رجاوديدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان بتخفيف النون او ان مشددة بها وصلتها واقرار الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وعز منادى مرخم وكذا القسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان وهما راى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني

باب افعال القلوب

ما ينصب مفعولين

لليقين وكقوله تعـ فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعـ فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اى لليقين والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الاحجام والجبن يقال عرد في الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد هرب في الحرب وحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله تعـ يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك والرجحان في حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحرث الكلابي وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامري حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر لاصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها اتصف بثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت لهوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى والعائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعول اول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى شغف قال في الصحاح وظمئت الى لقائك اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتفكر خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق تنبيهان الاول يرد علم بمعنى عرف ويرد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة ويرد راى بمعنى ذهب من الراى اى المذهب وحجا بمعنى قصد فتتعدى هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اى لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اى بمتهم وثالثها نحو قولك راى ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته ورابعها نحو حجوت بيت الله اى قصدته ويرد وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بان فيقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد وبمعنى حقد موجدة وتاتي هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتي علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتي راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اى ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اى اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اى ضربت رئته وتاتي حجا بمعنى غلب في المحاجاة نحو حجى زيد عمرا اى غلبه في المحاجاة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اى كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكان اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بالراى بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن به اذا حجا اى وقف وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اى استغنى وتاتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال اى حسبته بضم السين في المضارع وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفي التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة وترك نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اى رئيسهم وبمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي يا لهف نفسي ان كان الذي زعموا لهفا وماذا يرد اليوم تلهيفي اى ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت ونعم بمعنى طمع قال في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اى طمع في غير مطمع وتاتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى منه ليفترسه وتاتي حجب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حجب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتي خال المتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اى غمز في مشيه وغير ذلك قال الموضح وانما لم يحترز عنها لانها لم تدخل في قولنا افعال القلوب التنبيه الثاني من التنبيهين الحقت العرب الحلمية اى الحلمية براى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعـ اني اراني اعصر خمرا فالياء الاولى ضميران متصلان لمسمى واحد احدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة يترافقون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اى انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فلا اضافة فيه محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا تدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعـ هذا

تاويل رؤياي من قبل وللاخفش ان رؤيا بمعنى العلمية بل هي تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب الناصبة المبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليها الاشارة بقوله والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي اخره زاي اسم واد قال العيني وانشده الموضح بفتح الغين وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه فاعل فروا ويعجزوني يرجع الى بني لحيان في البيت قبله وفي بعض النسخ واللام في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة بن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات والواو في صيروا نائب الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف اليه على القول بزيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان يكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موافقا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء من المجرور وانتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قال في المغني فخرف الكاف والعصف في الحسن زرع اكل حبه وبقي تبنه وقال الفراء ورق الزرع وقال الولد في الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب هو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول ومفعوله الثاني فداك ووهب هذه ملازمة للمضي لانه انما سمع في مثل والامثال لا تتصرف فيها **فصل** لهذه الافعال ثلثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقري ابا لاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور فتوسطت خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع ارجوزة بمعنى الرجز واراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء فهو من اذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء مهملة الضعف والمعنى انوعدني يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور وقال ابو اسيدة الدبيري ان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجري علينا غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدان وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها ولجري علينا من ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوى من اعماله من الاختلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما اي الالغاء والاعمال في المتوسط بين مفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان **تنبيه** هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدم الفعل قاله الحضراوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعايدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسد اننا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقومن فتفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لا فادتها التحقيق يجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون خبره والجملة لا تسمى

غنيمان

من ينعقه العامل

في محل نصب بعلمت وهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان واللامان وفي جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ
به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه اربعة امثلة لكل
واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان احديهما
ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدأ وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة و
الصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل
من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر
والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست اي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
وجملة ينقلب معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام
ذا له انحتم فلا يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولا في تعلم وهب لعدم تصرفهما وهو ان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار
الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد تكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف
الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال المضارع اظن زيدا
قائما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قائما وتقول في الالغاء المضارع مع التوسط زيد اظن قائم ومع التأخر زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان
قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التأخر زيد قائم انا ظان والغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ وتقول في التعليق
بما اظن ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف في المصدر فذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قال ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول
النظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كلما له زكن اي علم وقد تبين مما قدمناه في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغير ذلك
من اموره بالنصب لغير عطف على المحل اي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لا متنع العطف على محلها بالنصب
وفي هذا المثال فائدتان احديهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان
انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان الافعال نفسها
ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة
المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو
مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكاء الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني
هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال
وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات القلب موجودة ما البكاء انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح
عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعا قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي
الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قائما بنصبهما وسبب الالغاء مجوز
للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التأخر ولا يجوز الغاء العامل المتقدم والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا في الابتداء خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما
واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدائية والادب
على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة تنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك
تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين
البيتين ان العامل الغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه ان يكون من تعليق بلام الابتداء المقدرة والاصل
لملاك وللدينا ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما انتفى لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه
قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير لام الابتداء والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت
في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبق اي تقدم عليه اما وجدت فقد سبق باني واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما

لكونهما ليس بمصدر او نظيره في السببية الخبر متى ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان
يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انه وجدته وما الخالق فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اي العرب ان
بك زيد ماخوذ والاصل انه بك والى الوجه الاول اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان في حذف اللام
فيه هدم للجملة كقوله قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو
المبتدأ منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزلوا التقديم المتوسط لاسيما لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا افردا داخلين
على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الآخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل
في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين
كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب
لدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركاء
لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل ففيه عن سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش
والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال
مجرى القسم فتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتأتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى
القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله
اعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد
للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قال الموضح وصاحب التقريب المعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد
جعله من الحذف الاختصاري وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم ورأى
العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين
امتناع — هنا اصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى حذف المفعولين او احدهما
اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي بدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة
وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما
انتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا
تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان
ظننته قائما — **فرع** اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته وعند ابن ملكون وموافقيه ابهمت زيدا ظننته قائما او لابست قال المرادي
في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب
لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فتقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول
فتقول فلان يظن او يعلم فتنزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وح فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا
لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما الا ان الغرض يتعلق بافادتهما **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم
فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب
لها فلم يبق الا الحكاية قال ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم اسم قبيلة
من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدأ والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الآتية
وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب لهزيز على انه
مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشأوين تثنية شأو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف
الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة
يصف جملا اذا قلت اني آيب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لاني على انها مع معموليها سدت مسد مفعولي قلت وآيب اي راجع واهل بلدة
مفعول آيب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البردعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون
الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى لغة سليم اشار الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم وعند غيرهم بشرط
في اعمال لفظ القول عمل ظن شروط ثلاثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو
قوة المضارع في هذا الباب وسوى ابن السراج اقلت بالخطاب وسوى به الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء الخطاب وفعل الامر

فجزاوه امعه كالمعمولين باب اعطيت فصح ان ينصبه واما القول فيقتضي محلا جهته من بعضها فلا يصح ان ينصب جزئيها مفعولين بل بقضيها من جهة معناها

نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع اسناده الى المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهم عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا المامر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى جمع المستجمع الى آخره كان أبين للتنوير ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر بن أبي ربيعة أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واجاب ابن مالك بان المستفهم عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق انه ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ولم يعرج عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب أتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدي كرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت أأنت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت تا لضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا قلنا امل واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زمانا او مكانا او مجرور او معمول القول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم وكنظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله أبعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبَعد بفتح الباء ظرف زمان وبُعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت أجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل أتقول بني لؤي جهالا وبنو لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع الجاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بني لؤي جهالا ام مظهرين الجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول أتقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب فذكر من يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية بالتاء المثناة فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انه من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع فلتتفقهما ولم اره منصوصا

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

بالنصب صفة لا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة قال ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قال الموضح في الحواشي وهي اعلم وارى اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهو ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وغيرهم وذلك على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني وما ضمن معناهما من نبأ بتشديد الموحدة وانبأ وخبر بتشديد الموحدة

والخبر وحدثت بتشديد الدال كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم يريهم بضم الياء مضارع ارى والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث قال الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تتجسم فلا بد ان تجاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون
ان الاعمال تتجسم ويؤيده حديث فهي على بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والحق انه جائز ويمكن عندنا انه لا تنحصر فيه البصرية وهما
حسرات فقد علمت ما كان والذي تقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلمية بمعنى ما تحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم
فالكاف فيهما مفعول اول وهم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر بفعل متعد لثلاثة
الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول
ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقيسا
الثاني وخير الثالث ومعنى لم ابله لم اجربه وقول العوام ابن عقبة ابن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول الاول
وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني فالتاء المكنى
مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري او منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير
المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى تضمين هذه الافعال معاني ثلاثة اشار الناظم
بقوله الى ثلاثة رأى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم قال وكأرى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان الحق
من ذلك يعني من نصبها ثلاثة ان يجعل الثاني فيهما على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقضيا عليه وكما قال
سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه جاء على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى
ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول كله استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكر ما اعلمته
لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور وهذا قول ابي العباس وابي بكر
وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار
عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليه ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك
الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك اعلمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا من علم
او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى والثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير
دليل ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء
والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه
فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لانه في الحكم كباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كمتعد في المتعدي
لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى اعلم واخواتها لان منصوبيها
لا ينعقد منها مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لناسخ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر و
لم نؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره واعلم
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم واراف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدأ وامنع خبره وارى
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فكم مفعول اول
وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها
محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان يكون
جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار
فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهي
المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره وان
كانتا اي رأى واعلم منقولتين من رأى بمعنى ابصر وعلم بمعنى العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعدتا بالهمزة لاثنين نحو اريت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت
زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى من بعد ما اراكم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا
حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا وجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول لان الحكم غير
زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي
حذف الثاني اعلمت زيدا واريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين

معًا لانهما ليس اصلهما المبتداء والخبر قيل وفيه نظر في موضعين احدهما انه علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلّم آدم الاسماء

والموضع الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحي الموتى فارني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف هذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول

بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البستن بدلا جنة على كونه جنة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها اعلم الشيء واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف

لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية في ارني كيف تحي الموتى علمية لا بصرية كما قال الجوجري في ألم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ومحرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا امع الرؤية ولا يجوز

مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء والثالث ان نقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحي الموتى في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان المقدر وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان نقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم اره مسطورا مع سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثان منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا

هذا باب الفاعل

الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تاويله اي الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تاويله اي الفعل مقدم اي الفعل وما في تاويله على المسند اليه اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو قم والماول به اي الاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا أن وأنّ وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا او انزلنا اليهم الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا يتقدر من هذه الاحرف الا أنّ بسكون النون خاصة نحو وما راعني الا يسير اي الا المسير ولا يتقدر أنّ المشددة ولا ما المصدرية وبغير صلة هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين حيث قالوا ليسجننه بالسجن بفتح السين هو انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدو كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لك من تلك القلوص بدو والية ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم انا انزلنا وما في تاويل الفعل نحو أقائم زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كأتى والجامد كنعم والماول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح عمله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منير وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب او مضراب او ضروب او ضريب في بقية الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمد بن نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا فانت توكيد لضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم دافع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتداء وقام يحتمل ضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم المذكور لا بمحذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتداء هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتداء وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ان يزاد في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصل لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو يعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا نائب عن المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل **وله احكام** سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه وقد يرفع المسند وقال سيبويه لا الا شاذا خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا ان

هذا باب الفاعل

أراكم مدنف طاول الصدود و

بدفع الله الناس أو بجر بإضافة اسم أي المصدر ونحو قول عائشة من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم
القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعل وامرأته مفعوله ويأتي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين أو بحرف من أو الباء الزائدتين
أو اللام الزائدة فالأول نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير أي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا أي كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما
توعدون أي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فإن وجد
في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند إليه المقدم إما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد وإما فاعلا لكونه محذوف الفعل في نحو وإن أحد من المشركين استجارك
فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وإنما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره مع عدم حذف لأن أداة الشرط
موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين خلافا للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ
الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته المجرور بعده واستجارك خبره وجاز الأمران الابتدائية والفاعلية في نحو أبشر يهدوننا فبشر يجوز أن يكون مبتدأ
وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدينا بشر يهدوننا
والأرجح الفاعلية لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال وجاز الأمران في أأنتم تخلقونه فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعلا
فعل محذوف يفسره المذكور والأصل أتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القاعدة
عند حذف العامل والأرجح الفاعلية لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بأن الفعلية تخالف عطف نحن الخالقون عليه ورجح الابتداء
تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي
أم نحن الخالقون انتهى وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة وإذا تعارض الرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء
وما ذكره من وجوب تأخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة
المشددة بنت ملك الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا وجه التمسك أن مشيها روي مرفوعا ولا يجوز أن يكون
مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى و
وئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قال الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والثاني وهو عندنا معشر البصريين
ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند أو مشيها مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده أي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ
حذف خبره لسد الحال مسده أي حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار وذلك أن ما الاستفهامية
في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعي إليها
لتمكنه من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل بعض
أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقديره تكلف فضعيف ضعيف من وجه آخر وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير
ما الاستفهامية وإذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فإن قلت ما فائدة الخلاف
بين أهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فنقول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالإفراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل
لا بد من الضمير المطابق في قاما الحكم الثالث من أحكام الفاعل أنه لا بد منه لأن المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فإن ظهر الفاعل في اللفظ بأن نطق به
ظاهرا كان أو مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وإن لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع إما لمتقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني المذكور م
ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله أو راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني و
هو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام أي لا يشرب هو
أي الشارب لأن يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك نظيره المتقدم وهو لا يزني الزاني وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى أو راجع لما دل عليه الكلام أو دل
عليه الحال المشاهدة فالأول نحو كلا إذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام أي إذا بلغت
هي أي الروح والتراقي أعالي الصدر والثاني نحو قولهم أي العرب إذا كان غدا فأتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه
فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما أي إذا كان هو أي
ما نحن الآن عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فإن كان هو أي ما تشاهده مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما أن تكون تامة
وأن تكون ناقصة فإن جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وإن جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية
متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه أنه إذا كان غد على أنه فاعل كان وغد قيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم
وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد فعل
فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر فهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي لإجازته حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما أولناه من الآية والحديث

والمثال والبيت فيبطل حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو وقضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين
في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي
كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية
ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل بفعل محذوف دل عليه
مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين المهملة من عراه الامر اذا غشيه
وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد
فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتدا حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق قال التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جاء
عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا
انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على
عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام
مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول [illegible] عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع
مبني للمفعول وله نائب الفاعل واوجبه الحفاف لخفاء الاعراب في عدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل
بضمتين والاصل جمع اصيل ويجمع اصال على اصايل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو
والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به فتعين المعنى لان الرجال هم المسبحون بفتح الباء بل مسبحون بكسرها
قال الموضح ونهم وتوكيد وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل
وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل بفعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب
فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك
يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين
وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية و
البيت قياسي وفاقا للجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا
وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين فاجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في
الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس
لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان
يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اي يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا او استلزمه اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن
صرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى
ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال اضمر فعلا اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل
من ابن اصرم او عطف بيان عليه عبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء اخره سقف السنام
وهو ما غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له
الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او فسره اي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف
يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد استجارك والمحذوف في هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف
ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده
وكما تقول قام اخوك واقائم اخوك كذلك تقول قام اخواك واقائم اخواك وقام اخوتك واقائم اخوتك وقام نسوتك واقائم نسوتك بتوحيد المسند
في الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف

[illegible] لا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول

ملاذ

بخلاف يوعظ في المسجد رجال لجواز ان يجعل فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمعلوم رفع رجال على النيابة عن الفاعل

وجعله فالتزم توحيد المسند لغناء لفظ المسند عن الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث الحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التأنيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون و قال نسوة واليها اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن طي وبعضهم عن ازدشنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسمية ازد والاسد فقيل لانه كثير السطا فقيل ان ذلك لكثرة من يقول اسدى الي كذا او ازدى الي كذا وقيل انه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الطائي الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقية فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب يتعلق بالفيتا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب واولى فاولى لك تهديد معناه قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا انهزم بأن الشدة الواطئة فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلفى عند قفاه من شدة الالتفات وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ والوم بقطع الواو وضم الميم خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كفضل من فضل وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى فكلهم اعذل وبعده واهل الذي باع يلحونه كما لحي البائع الاول وقال الخرنق ... الربيع بماء سنا التفيه اغر السحائب فغر جمع غراء مؤنث اغر يعني ابيض فاعل التفي والحقه علامة المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت لمحاسن جمع محسن كما قيل جمع على غير القياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقته الالف والتاء دون النون نحو اقائمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف دالة على طلبا وازد شنوءة لما بفاعل التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت على التانيث بفاعل التفرقة عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكأنهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدأ وهي وعاملها خبره على التقديم للخبر والتأخير للمبتدأ او ما بعدها تابع فاعل على الابدال من الضمير بدل الكل من الكل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة بغير او خلافا لمن زعم ذلك بكسر الميم الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدآت او لمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها احرف لا ضمائر لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيزها جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم باعيانهم قال ابن مالك في شرح التسهيل انما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم تغثه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر ذريني للغنى اسعى فاني رأيت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا له نسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الحضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني والبيت لا يدل لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتاء المضارعة في اول المضارع ولم يتعرض له الناظم ويجب تلك التانيث في مسئلتين احديهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بغائبة حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان ونحو قول المرأة المحاضرة ... فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث وترك التانيث يجوز في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج واليه اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل

عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه غير مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة
الا التحقيق هذا وقد يعترض على المثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابو حيان ان الاعلم حكى في
شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية
تحقيق الهمزة انما هو لينا وبل الارض المكان ملا ضرورة انتهى وفي هذا التأويل نظر لان الهاء في ابقالها بالباء وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة
يمدح بها هوذة بن علي ونسبه لم بعد معد يكرب يزيد بن عبد المدان الحارثي فاما ترييني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل
ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الاذن دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي قيل المراد
بالحوادث الليل والنهار واودى بمعنى اهلك متعد بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث
نحو اذ قالت امرأة عمران وللوجوب في هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه
سيبويه عن بعض العرب وهو ردئ لا يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول الناظم والحذف قد يأتي بلا فصل انه يقاس على قلة وانما جاز في
الكلام الفصيح نحو نعم المرأة في المدح وبئس المرأة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد بالمرأة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وتقدم ان الجنس فيه معنى الجماعة
والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز فيه ذلك الترك والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان
التانيث والتذكير في مسئلتين احداهما المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من فعله بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سوء
على باب استها صلب وشام تقدم ان اثبات التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد جمع صليب النصارى و
الشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امرأة فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية للشاهد فيهما
وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث
الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل
في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد
الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانث مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك
في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكى الا فتاة ابن العلا وقرئ ان كانت الا صيحة بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وابو رجاء
وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها
ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي من مجازي التانيث
اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل
مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق
الشجر ومع اسم جنس المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاء الهنود
فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب
احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يتصل فيه فالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع لذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما
ان التانيث غير حقيقي فضعف العناية به والثاني ان المؤنث هنا في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءته كتابي بدا اي صحيفة والى
ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان سالم نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث اوجب التذكير
في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجب التانيث في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن
اصحابه بجواز الامرين ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ومعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذي امنت به بنوا اسرائيل فانث الفعل
مع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبنحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون الي ثم تصدعوا فذكر
الفعل مع اسنادها الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا تفرقوا واجيب بان البنين في قوله بنوا اسرائيل والبنات في قوله
بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل
معاملة جمع التكسير بين الكلام فيه قال الشاطبي وعلل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما اذا تغير فيهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان
اتفاقا انتهى وعن ابن التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة اولان الاصل النساء المؤمنات
والنساء اسم جمع حذف موصوفه وناب صفته فعومل معاملته اولان ال في المؤمنات اسم موصول مقدرة باللاتي وهي اي اللاتي اسم جمع وقد تقدم
انه يجوز مع الفصل وفي نحو التذكير والتانيث فيكل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل يقبل الا لا يرجح فيه التانيث تركه

مرجوح وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكون اذا تذكروا لجعلوا على وجه مرجوح وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والمصنف لا يقول به فلا يحسن منه
ان كان يريده فيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر موصولة تكون الوصف للحدوث والدوام لا للحدوث والتجدد
وسكت الموضح ... عن نسبة الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت
المرأتان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه منزل منه منزلة الجزء ثم يجيء المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول
بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول
على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل واخذه بعضهم من قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجا
بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما الجواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول
واما وجوبه اي الاصل ففي مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى
مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصور ذلك ست عشرة صورة حاصلة من ضرب اربع في مثلها وذلك بان
يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم واخر المفعول ان لبس حذر فيتعين في هذه الصور ان يكون
الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج
في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر وجمع عيسى مع وجود
اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد
ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المجمل وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند
اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة
او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان
حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعين الامتثال فاما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا اختلاف بين النحويين
في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعويهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعويهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج
الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول اكبر من التباس اسم زال بخبرها او ذلك واضح انتهى وكذا يقال في المبتدا
فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكل الكمثرى يحيى جاز التقديم بلا اختلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب
تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى
قولنا انما ضرب زيد عمرا اختصاص ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا
نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن
علي الخزاعي ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول
المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه ويغرس الا في منابتها النخل فقدم
الجار والمجرور وهو بمنزلة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمنزلة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع انبت والخطي بضم الخاء المعجمة و
تشديد الطاء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق الشجر
الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال ابن ...
ويبقى المفعول لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا
زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما قبلها فمقدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه مؤخر من تقديم
فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا ففي نحو ولقد جاء آل
فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن
عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل
لتقدمه في الرتبة واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين
احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم

فصار نحو فاعل مؤخر و الظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر
النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء و
تخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه
البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله
وهو للنابغة او لابي الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد
الى عدي وهو مفعول مؤخر رتبة التاخر وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو
دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من لطف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في
الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره
فنحو ما جاء على خلافه لا يعول عليه فقياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا لخروجهما الى الجواز بما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم
وشذ نحو زان نوره الشجر المسألة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده
العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب
تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرو الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا
جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل
مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب
الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احد احدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول
وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول
الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر
ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشم
الكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيل مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي
قدر المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت دري بناء
على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالفهما هنا فقال وما بالا او
بانما انحصر وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على
الفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احدهما ان يكون المفعول
مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي آيات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط
مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسألة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع
عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي على الفاء مثال
اما المقدرة نحو وربك فكبر بتقدير واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من ان تلي الفاء اما
الملفوظة او المقدرة فيفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل
فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلفت
الى الفعل حذرا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول
اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول
تنبيه تبدلك بالتأمل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو
الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان
الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب
ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر
الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم
في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسألة وهي مسألة ضربت زيدا ومسألة ضرب
موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا
يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان

عيسى مبتدا او ان الفعل متحمل الضمير وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من احوال الحكم الثاني من احكام الفاعل الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون الفعل محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفعل بالفاعل ويتخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا او الجواز فيما عدا ذلك هذا

باب النائب عن الفاعل

قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع لذا لم يعلم السارق او لغرض لفظي كالايجاز نحو وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلف السجعة قال الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما في قول الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة كانت لرجل من العرب مرثية علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى غيرها الرجل فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة مفعول مطلق اي تعلقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امراة اي اعترضت له فعلقها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة كما صرح به بيت اول القصيدة وهو قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل عشق غير هريرة عشق امراة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فاذا نفخ في الصور واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمدته ووجوب التاخير عن عامله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل يتوجه من اربعة بيان الواحد الاول منها المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه ونحو جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المعدى لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور واذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف لا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع بحيث لا يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزينب كحل والمضاربهم ضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام ولجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث له اي المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لا بهاءه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى مجهول فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعى محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخول الظرف فالاول نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل قائما فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب يظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معدى نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا للمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا للمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ذلك خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه من دون ان وان وكي الا شذوذا فلا مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله فيسلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضميرا كان راجعا الى الكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدا فهذا الحيث لم يمنع مانع وامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدا فالنائب عنه احق واجدر وذلك نحو

في امرأة هند واذ تقدم غيره في امرأة لم يجز لان المبتدأ لم يصح بها ابتداء على نية من الخبر مشغولا بنفي وقد بقي بعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فصلا
عن ان يكون مبتدأ وذلك نحو اجازة النائب في لم يضرب من احد لنقاتا لان المجرور بالحرف الزائد كالمجرور مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا
لو قدم لصدق الاثبات لان نفي ضميره مستوعب لذلك كقولك الا احد لم يضرب بشان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب الفاعل وحيث امتنع التقديم امتنع
الابتداء وما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو تبهند فلانه لما لم يظهر الفاعل لا يتبين فيه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما ان
مضف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى تشاع طائفة بدليل يقذب طائفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب
التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف عند قالوا وكفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور
بحرف زائد فاذا كان مجرورا بحرف اصلي فهذا التقدير كلام الموضح وهو مستأنس بنحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى ضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال
ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالضمير اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو نحو
خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر
مختص لكونه مرفوعا مختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله
بالضم على ان يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد
معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير
مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام
فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب واراد انه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر
يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فيضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو من القبيل الكتابي وقالت
متى يحال عليك ويعتلل يسوءك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل في يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى و
يعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على
مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات
للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قال في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجاز
سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسوءك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي
العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب
فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فيالك من ذي حاجة
حيل دونها وما كل ما يهوى امرء هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور
البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم وما دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب
واستشكل وقال غيرهما فتحه بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم او وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وبالشر
حتى الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي
يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضي الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه
مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان
المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا
المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني
نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الاول
في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعه وثم لعدم التصرف في الثلاثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن الذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا
لان من تدخل عليهن فلا يتصرف بحال كعند وعوض وقط وبينا وتمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان
لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا اجاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن
وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم
بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور فلا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة
منع تقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجازه الكوفيون في اي اجازه الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجوده

باب نائب الفاعل

من قوله شرطا اي سواء تأخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزي للمفعول واناب المجرور بالباء مع
الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما صفة فاعل النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجاز ذلك الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله
انما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فمعنيا مفعول به حتى يحتمل اصله معنوي كمضروب على بقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب
فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به متأخرا وهو قلبه ونحو قوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فبني فعل
مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين
والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل فيها الاية
ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله ليغفروا اي ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى
وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تستوي البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسألة** وغير النائب مما
معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل
ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي زيد دينارا
واعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلم من ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا
فكذا نائبه لا يكون الا واحدا فيتعين نصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل النصب بالرافع للنائب
فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه **فصل** واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول
واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا فيما نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم
اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فمفعول اعلم زيدا كبشك سمين قال المرادي في النكت لحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتأخرين اقامة
الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام
صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل
واما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان ألبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالباس بتقدم او تأخر لان كلا منهما يصلح ان
يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس وقال بعض
المتأخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جازت نيابته
مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ ابدا ودرهم مأخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين
نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز ولانه
في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم
خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي
زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليه من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم
قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال الرضي
محل الخلاف اذا كان منصوبا باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا آخر تقديره يأخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مقام الفاعل لاعطى
لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء ألبس ام لم يلبس وسواء كان
جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو
ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو
ح اي حين اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر
لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول
اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان
عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابن طلحة والسيرافي في الاقناع وابن
الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم
لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك شيء عرض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا
والباب واحد قال الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب
اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيد عمرا قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابدي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابدة بلدة في الاندلس وابن عصفور

لانه المفعول الاول والمتبع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصالة الفاعلية فيه اوضح مما كان مثله بسائره واما المفعول لان
الاخيرين فاصلهما مبتدأ وخبر فشبها في نصبهما بمفعول اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله
بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث
واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما
والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت
ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر جريان الخلاف في باب ثاني كسا واشتراط كون الثاني في
باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال
وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد
ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا
الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما
ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك
تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا
ينسب حاكيها الى غلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف **فصل** يضم اول الفعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا
ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتجنب
والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا التاء الزائدة بالمعتادة احترازا عن التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير
معتادة فانه مردود الى تاء المطاوعة واشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء
كان متعديا ام لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلى والى ذلك اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي ونقل
جماعة عن الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول
لبقي الفعل بغير مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر في الماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه
كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واختاره في ضرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام
فتنقلب الياء الفا فيقول في بقي بقا وفي رضي رضا وهي لغة طيء فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل الاخر
في المضارع والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتل عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواوي
وباع من اليائي او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي فلك في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما
والاخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم والاشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين
مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور عند القراء والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين
قبيل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف
انتهى قال المرادي الاول يحرز بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم
وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى ولك اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى فاء الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر
او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي
قال رؤبة في اشمام الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة
توكيد للاولى فلا [illegible] لها اسم ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل
معترضة بين [illegible] وهل للنفي [illegible] وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال الاخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك
فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت واخره
راء علم الثوب [illegible] فاذا نسج على نيرين كان اصفق واصلب [illegible] تختبط الشوك ولا يؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة موجودة في كلام
هذيل وتعزى الى [illegible] فقعس ودبير وهما من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت
عن بعض تميم وبني عدي [illegible] ومنعه من متاخري المغاربة امتناعه في افتعل وانفعل كاختار وانقاد وما زاد على الثلاثة فلا يقال اختير وانقود
[illegible] الاول وهو قول ابن عصفور [illegible] لا [illegible] ابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قال ابن مالك
وادعى ابن مالك امتناع [illegible] كسر [illegible] الضم [illegible] للمفعول [illegible] اشار في النظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وان بشكل خيف لبس يجتنب وصل
المسند [illegible] زيد وباعني عمرو [illegible] ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من [illegible] المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهم

في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وحقت بالضم في الواو لتوهم انه من فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتبين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في حقت الثالث وتبين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجعله المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب يختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما اسم فاعله مضموم ويختار الضم في الفاء اذا كانت فيما اسم فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر وهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك الى الالباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار لانه يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقديره كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقديره للمفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقديره البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقديره البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء جائز ونص سيبويه على الطرا فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل بكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء التانيث وهو ابن ادعم بن مرة قال الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب الى الجاهلية كذا في مختصر الانساب انتهى فيمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعض تميم وقرا علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام فيهم فقال في التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال المهابادي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فيحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليها الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب فقد يلغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذا صب فيه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء والمستفاد من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين

هذا باب الاشتغال

باب الاشتغال

وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصب لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر ينصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظه فالاصل جوابا اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية لتصدرها والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيها بلا ثمة محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصدرها بالفعل المحذوف وفي هذا الوجه المرجوح مراتب متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في نحو زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغي الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وان زيدا هدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوي فيه بين الرفع والنصب ولم نذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الاتي بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم

في فصل الكتاب من انه محل شركة بين الاسماء والافعال معيد وحسن عند غير الكسائي ما اذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت
عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراقهما الاسم بينهما قال التفتازاني ذكره ومنه عمرو لقيته فيجب النصب لما ذكر ومشبها الكلام
على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا تلقه فاكرمه فيجب النصب الا انه لا يدخل النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليها الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام هل عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته
فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما
في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه واذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته
فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل المضارع لفظا نحو ان زيدا تلقه فاكرمه لان ان
لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها الا صريحه بخلاف ما اذا لم تجزم لفظا اما المضي او المجزومية بعدها كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها ضميره ويجوز
الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة للفعل المضارع نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا
في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها
مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليس بلازم وعبارة
الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبا
وهو الامر والدعاء بخير او شر ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة
الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب في هذين بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لفظه والتقدير اضرب زيدا اضربه وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له
وانما يترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولانه في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق
والكذب قاله ابن الشجري وقد نوقش فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهي حتى رايت قول الشاعر ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم
عن ليلكم ناما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس
الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع
في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور وتم الكلام بعد الجملة استونف الحكم وهو فاجلدوا
فصحت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة في
المبتدا المخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع
زيادة الفاء في خبر المبتدا اما ان لم يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة الى غير ذلك وكذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم
يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا معقول قول سيبويه فجعل
خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله
ابن بابشاذ في شرح الجمل عن الفارسي وابن جني وجماعة من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة
قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين تثنية حي والمراد بهما حي ابيها وحي امها يعني ان
كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة كما جاءت ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول
وكلمة هي مبتدا حذف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه قال المبرد والفاء في فاجلدوا لمعنى الشرط لان
الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو نازل
منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست
الاية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من
جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى يا رب موسى اظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه والمعنى اظلمنا وقرأ عيسى بن عمر
وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء اخر الحروف وهو البطليوسي وابو الحسن طاهر بن
احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة عجمية متضمن معناها الفرح والسرور يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم كالامر في الاية ونحوها كالسارق والسارقة
فانه لوحظ شبههم بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص كالامر في زيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية
مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل
ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلنا اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي
بلا مجرى النهي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب نحو زيدا لا يعذبه الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله

زيدا لان عدم التقدير يجعله ويجعل المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم والختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل المصاحب للطلب صادق على نحو
على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل
عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام
نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيرجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال
كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو أانت زيد تضربه
لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو
رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو أكل
يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم منصب كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان
كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة
بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح ثعلبة بن يربوع اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل
محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اهنت لان عدلت تتعدى بالباء قال الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس
نعته ولذا كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الباء اخر الحروف
والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قال الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سئل ابو الحسن الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا
فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني
وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو بالاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة ثابتا
بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة وذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدأ
وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدأ وامة الله منصوب بفعل
محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا رأيته ولا زيدا رأيته او ان زيدا رأيته فيرجح النصب
لانهم شبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب قيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله
الباذش بباء موحدة فالف فذال فشين معجمتين والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب مستويان لان معها
لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان
اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث
مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى
وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبته في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر
والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الجملة الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله
فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة
الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف عن الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف
بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على
معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها
لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما رجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية صح وتشاكل
الجملتين المعطوفة احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما قال في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته
فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمس حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قال الشاطبي وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قال الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره
فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد
زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز
فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهديناهم هديناهم ثم لما حذفنا الفعل المفسر بالفتح
دخلت الفاء على معموله فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها
الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قال الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا

ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيته وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان العطف بهذه الثلاثة بشرط كونه مفردا وهو هنا جملة
فجعلت هذه الاحرف بمنزلة العاطف في اعطاء حكم المسئلة الخامسة مما يترجح فيه النصب لئلا يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا
كل شيء خلقناه بقدر لانه لو رفع كل لاحتمل خلقناه ان يكون خبرا فيكون المعنى عاما بل خاصا بكل المخلوقات الموجودة بقدر خبر كما يشعر به كما هو مذهب اهل السنة
والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل فلا تخصيص بالصفة فيتوهم انه ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر لان الصفة هي المخلوقية المتسوية
لرفا المخلوقية الذي لا يكون مخلوقا لا يكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل
محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم يمتنع المثلثة اي من اجل ان الصفة لا تعمل
في الموصوف وجب الرفع لكل اذا كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي في الكتب ولا نصب كل شيء لان تقدير تسليط الفعل عليها
انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف
لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتداء والفعل المتأخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او اذا كان الفعل صلة الموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل
ول
مسندا اليه نحو زيد يوم تفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتداء ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتفرح في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول
فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله وليس المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل
لا يفسر عاملا او كان يقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي المسئلة ثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها
على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقد قد والى هما اشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
ابدا او ان وقع الاسم قبل ما له الصدر مما قبله معمولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه او
زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته او ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل
الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك ما اشبهه من ذوات الصدر **تنبيهان**
الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كمسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور
ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله
من جملة اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجائز الى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه
ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله
انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بالحصر ما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله زيدا اضربه فانه قال في اثناء الكلام فاما قوله
انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قولك زيدا اضربه وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه
هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فالمقتضى فيها اضمار خلقنا انتهى
المسئلة السادسة مما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او
من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليجيء الجواب مطابقا للسؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى
والكبرى فيما ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجراء للجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه ذلك النصب على حد زيدا ضربته
ويقال لمن ضربت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزيلا لذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته
او عمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب مستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما
ها
مسبوق بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدا
ضميره او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بمستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل
عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته
لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة
صغرى
على مبتدا انها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى المبتدا انها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا
فعلية
وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل لها من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة
محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العائد على صحة الجملة الاولى او الفاء فالمناسبة حاصلة
على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري لان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل
اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان

لأن الحمل على المشتغل عنه أقرب ثم يأتي على الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بأن الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما إذا ولي
الفعل على ما التعجبية نحو ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته فلا أثر للعطف على الجملة الفعلية فيرفع عمرو فهذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لأن فعل التعجب قد
جرى مجرى الأسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكأنه لم يتقدم الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فإن لم يكن في الجملة الثانية
ضمير الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لأن المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود
فالرفع عندهما واجب وإن وجد النصب فهو على حده في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف فالمرادي في
التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزون ونراه النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وقد ذكر المسألة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد
كلمته إن حملت الكلام على الأول وإن حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بأنك إن حملته على الآخر نصبت ولم يبين في المثال
إلا ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك بإجماع القراء على نصب السماء رفعها
بعد مرفوع على الجملة في قوله والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط
لأنه توفيهما معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بأن الواو إنما يكون للجمع في المفردات وهذا لا يجوز هذان يقوم وتقعد
وقال ابن خروف وتبعه طائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده ثعلب فضرني أجول في البلاد لعلني أسر صديقا
أو أبناء حتوفي وخرج على أن التقدير أو أباء حتفي وهذه أمور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ **تنبيهات** أحدها أن العامل المشتغل عن الاسم
السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها أن يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني أن يكون الوصف عاملا عمل الفعل
فلا يكون وصفا غير عامل الثالث أن يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بأل ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستجمع للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة
المبالغة فالأول نحو زيدا أنا ضاربه والثاني نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت نحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه
والقذر أنت حذره الآن أو غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنا ضارب زيدا وأنت معطي الدرهم
وأنت شراب العسل وأنت نحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القذر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا إياه بالباء المثناة تحت فلا يجوز
نصب زيد فيهما لأنهما ليسا وصفا بل الأول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد
في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي
وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعل الطلب وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر
محذوفين وبخلاف زيد أنا ضاربه أمس لأنه غير عامل على الأصح لأنه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي
وزيد أنا الضاربه وجاء الأب زيد حسنه فزيد في المثال الأول وجاء الأب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما
ولا يجوز نصبهما لأن الصلة وهي الضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو أكرم منه لأن اسم التفضيل
لا يعمل في مفعول به اتفاقا فلا تقديما ولا تأخيرا الأمر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لأن الأصل في ذلك المبتدأ
والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما يحصل العلقة الرابطة بضميره أي بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين
العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بمنفصل
نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء أو المنفصل عن العامل باسم
مضاف نحو ضربت زيدا أخاه فالهاء المجرورة بإضافة الأخ إليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الأخ
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل يجري أو المنفصل من العامل باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم
السابق بشرط أن يكون التابع للأجنبي نعتا له لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة
بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجلا وهو أجنبي من زيد لأنه ليس سببا له أو يكون التابع عطفا
على الأجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قال في الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه
أو يكون التابع عطف بيان على الأجنبي لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا أخاه فالهاء في أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل
والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسألة عطف البيان
زائدة على التسهيل فإن قدرت الأخ فيهما بدلا من عمرو لبطلت هذه المسألة نصبت الاسم السابق أو رفعت لأن الأخ يصير من جملة ثانية لأن البدل
على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعت وعلى المشتغل عنه إن نصبت فالرابط مفقود اللهم إلا إذا قلنا عامل البدل
والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لحصول الرابط فيهما فإن قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضا بأن يجعل العامل في الأخ خبرا
في الرفع ومفسرا في النصب جملة ضربت عمرا واعترضت بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره

وانما هو تفسير معنوي والاولى كون من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان التأكيد
المتصل بعائد على المؤكد بل الغالب عوده على الاسم السابق قال الشاطبي الامر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه
فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقيتها اقصر من معناه او لازمه دون لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يتصل
الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست مثله قال الراعي بلفظه ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت
زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ويلزم اهانته لان من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما تقدم في
هذا الباب يعتمد على الاسم المنصوب الا انه يمنع ما فيه من حصر او غيره فيما هو متأخر عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا انتصب فعل ضمير
اسم سابق او ملابس الضمير ويجري اذا رفع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور محلها في محل رفع على النيابة
عن الفاعل بفتح في رفع ملابس الضمير نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء نحو خرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا
تدخل على الافعال على الاصح السابق وبينما عمرو قعد اذ دخلت ما كافة ليست عن العمل ضمير ومبتدأ وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف
لانه لا يليها فعل قعد عمرو فان جعلت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال
اختصاصها بالجملة الاسمية وان جعلت مصدرية كان الرفع واجبا على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر الوصف وقد يجب الرفع
بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض مختصة بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قال ابن عصفور في شرح الايضاح
وقد يكون اسم السابق راجح الابتدائية نحو زيد قائم [illegible] المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة
ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وحكى ابن العريف ترجيح الفاعلية على الابتدائية
وغيرهم من البصريين يوجب الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فجائز وقد يكون الاسم السابق
راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق
والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فرجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر
كنفسه وقد قال في باب الجوازم من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح
رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية
بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع
على الفاعلية في انتم تخلقونه ويقدر الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني
والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة
الكبرى ففيه عطف اسمية على اسمية فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم

هذا باب التعدي واللزوم في الافعال

الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال او شبيه به
على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدأ والثاني المتعدي وله علامتان احديهما ان يصح ان يتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا تكون
خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغنى
عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل بلا تردد وذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به اي بضرب هاء ضمير
غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل بها هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا
كما مر والا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام
فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب اي تأملتها الا ان ناب المفعول
به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل نحو ضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم
ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بفعل وحده هو قول البصريين وللمخالف قول للكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء
كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية [illegible] حجة البصريين ان الاصل في العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران
يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعضه دون بعض [illegible] وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ
الفعل غير قائم [illegible] الحكم [illegible] وفي رد البصريين هذه الحجج [illegible] وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب
المفعول ان غير المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم [illegible] فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميان
[illegible] ان لا يتصل به هاء ضمير غير مصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو
فتصل [illegible] ضمير [illegible] وانما يقال زيد خرج خرجه عمرو فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج او مخروج
به [illegible] فيكون اسم مفعول [illegible] الطبيعة والسلفة وهي [illegible]

على الفاعلية

هذا باب التعدي واللزوم في الافعال

ان يصح

مفعوليه

باب المتعدي واللازم

ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل
لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله الشارح المحقق والى هذا الاشارة بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة
المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر
العين فيهن بخلاف نعم اذا صنا كالا فليس لازما والى هذا الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر بضم
العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما والى هذا الاشارة بقوله وبالنقا
نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد والى هذا الاشارة بقوله
او مطاوع المعدى لواحد كمده فامتدا والمطاوعة قبول الاثر ففاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى فعله
لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه فتعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل
بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وهو بمعنى اقشعر وقيل الملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا
اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الوزن
ولهذا اوجب الفك في اقعنسس والاستثناء الى اتحاد المصدر ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق به اي بافعلل وهو افوعل بسكون
الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين
وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشرة والثانية عشرة
المذكورتان في قوله او يكون موازنا لما الحق به اي بافعنلل باصلية اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف
او من حروف سألتمونيها فالاول افعنلل بزيادة احدى اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني نحو
افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون
وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديته قول الراجز قد جعل النعاس يغرنديني
ادفعه عني ويسرنديني قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي اي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد
واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول النظم وعد لازما
بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا
كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع
ابو خطفة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت
بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلاثة
اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجارة نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت له
وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له متساويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص
بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف
اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف متنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز وفي
للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح آليت
حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس آليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة الدهر
وذلك ان تخصاهجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان
يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه
والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل في الطريق لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان
الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع ممنوع بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني
والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي
وذلك في أنّ وأن بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم
ونحو كي لا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون هنا ذكر كي مع
تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار
من أنّ وأن امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو
على معنى في او على معنى عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود

بل قيل ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم يقول نساء وبعضهم يقول حوريات واسند الكل على ما ذهب اليه ولا حجة بمجرد ان يكونها المراد في تخرج النظم اعتمادا
ان يكون حذف الحرف الحفيا داخل في القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد الابهام لئلا يدعي بذلك من يرغب فيهن
بجمالهن وما لهن ويجوز ان يرغب عن ان يمانعهن ويقعدهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن
ونحوه البيضاوي والجليل الاول موافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم
في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما نسب اليه الموضح من ان محل أنّ وأنْ نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد
امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج
من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على أنّ وأنْ ضميرهما فلا يقال مررت بك ... والفصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ
ثعلب والمبرد وثالث الاخافشة الاخفش الاصغر ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا
والسيبويهيون اربعة **فصل** لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض لغيره واصالة المفعول اما بكونه مبتدأ في الاصل والآخر خبرا كما في باب ظن
او لكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب اعطى او بكونه مسرحا اي مطلقا لم يتقيد بجار لفظا او تقديرا والآخر مقيد بجر في جر لفظا او تقديرا
كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا
مبتدأ في الاصل وقائما خبر والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم
ومن ثم جاز اعطيت درهما زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قال ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا
القوم او من القوم فيقدم لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا او تقديرا والقوم مقيد به تقديرا ومن القوم مقيد به لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان
علقته بالعامل بنفسه اقوى من علقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من
اجاز ضرب غلامه زيدا قال ابن مالك في شرح التسهيل ايضا التقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل
فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الاخوان الجند
ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم
ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والقرناء
اخترتهم القوم ويأتي فيهما ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في نحو باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل
والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التأخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذا الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير
المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم
الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني ضميرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا واما الامتناع
في الاول فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان الحصر يقتضيه وايجاب التأخير واما في الثالث فلان الاتصال اذا امكن لا يعدل الى الانفصال
الا فيما يستثنى [illegible] **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤوس الآي وذلك في نحو ما
ودعك ربك وما قلى الاصل وما قلاك فحذفت الكاف ليناسب سجى والاولى ونحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القرآن ويحتمل ان لا يكون
حذف ومفعول يخشى هو نفسه لانه نزل [illegible] والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف هو معنى حسن واعراب بين انتهى وكالايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا الاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف
المفعول للاختصار والاستهجان اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما رأى مني ولا رأيت منه يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره
اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال
من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل**
وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد سهما القرطاس ولمن تأهب للحج مكة
ولمن قال من اضرب بالتخيير شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر
الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في
باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب النداء فيما سبق كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب فلا يجمع بين العوض والمعوض وفي
الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره
لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل
مخاطب المراد بالمثل المتقدم [illegible] وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فجيب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه
في نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا اي وأتوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى انه خبر لكان محذوفة والتقدير

باب التنازع

نحو أيكن يبلغ إكم وهو قبيح على قلة لأن كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا إلا بعد إن ولو الشرطيتين وفي الحذف هنا باب كذلك وحذفها من ضمائر الخطاب

نحو إياك والأسد فإياك منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره تأخر عن إياك أي إياك باعد على التقدير بين الاثنين في باب التحذير والأسد منصوب بفعل

محذوف وجوبا وتقديره تأخر على الأسد أي احذر الأسد كذا تقرر أن إياك ضمير منفصل فلو حذف العامل قبل إياك اتصل بخلاف الأسد فلا يحذف إلا بشرط

وعن عميم إياك ولحوقها بشرط عطف أو تكرار فالعطف نحو رأسك والسيف فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا أي باعد رأسك واحذر

السيف والتكرار نحو الأسد الأسد بتقدير احذر وتقول في الإغراء بشرط أحدهما أيضا وهو العطف أو التكرار فالعطف نحو المروءة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح

بتقدير الزم في المثالين وإنما وجب حذف الفعل فيهما لأن كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب التنازع**

في العمل ويسمى أيضا باب الإعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان أو اسمان يشبهانهما في التصرف أو فعل

متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر عنهما أي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد إلا على الأصح فيهما وهو أي المعمول المتأخر عن العاملين

مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها

اثنا عشر مثالا الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيدا ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب

قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربني وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع أقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل

عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب قائم أبواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع أقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب

المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وأقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين

المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين آتوني أفرغ عليه

قطرا فآتوني يطلب قطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على أنه مفعول له وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لأنه فضلة والأصل

آتونيه ولو أعمل الأول لقيل أفرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من أجرته فلم أتخذ إلا فناءك موئلا فمغيثا من الإغاثة بالمثلثة ومغنيا من الإغناء

ضد الافتقار ومن موصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية وأعمل الثاني لقربه وأعمل الأول في ضميره وحذفه والأصل مغيثه وعهدت

مبنيا للمفعول مسندا إلى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان لأنهما والفناء الجوار وأقرب الموئل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم اقرءوا كتابيه فها اسم

فعل بمعنى خذوا والميم حرف يدل على الجمع واقرءوا فعل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثاني لقربه وحذف من الأول ضمير المفعول والأصل هاؤموه وأصل هاؤم هاكم أبدل

من الكاف الواو ثم ابدلت همزة

الواو همزة وفي الجزء الأول من شهر البصريين عن صفوان بن عسال أن النبي ناداه رجل فقال له هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من أحب

حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فإن صح أنه يرد قاصرا بمعنى

تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج على إسناده إلى البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكني لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا

الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال ابن الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول

له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا إن أعملت الثاني وقمت وسرت وإياه وزيدا إن أعملت الأول انتهى وسيأتي الكلام في الواقع

بعد إلا واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول

واحد وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة وهي تسبحون

وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونائب مصدر وهو ثلاثا فأعمل الأخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته

عن المصدر وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان والأصل تسبحون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني

والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت إعمال الثالث وإلغاء ما عداه قال ابن مالك

وهو كما قال واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة كقول أبي الأسود كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر قاله

المرادي فدل على أن استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكره في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا

فعلين أو اسمين أو مختلفين في الاسمية والفعلية أن التنازع لا يقع بين حرفين لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج

التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع إن ولم في تفعلوا ورد بأن إن تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا ويشترط في التنازع

الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله حتى تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن ومنع

للعطف بالواو انتهى وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين حرف

وغيره كما نقله ابن عمرون عن بعضهم أنه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على إعمال

الأول ورد بأن منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف أنه لا يقع التنازع بين جامدين فعلين أو اسمين أو مختلفين

لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز في النهاية فإذا قلت ما أحسن وأكرم

زيدا عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالأول للفصل بين المتصل ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف

وعن المبرد في كتاب المدخل اجازته في فعلي التعجب مع بقاء تعجبهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم لفظا ويعمل
الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بزيد فيعمل الثاني في لفظ المجرور ويعمل الاول في ضمير المجرور ولا يحذف لانه فاعل والفاعل
لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول
ولذا الوصل اعمال الاول يبطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت اي
شتمته لان الثاني لو اريد اعماله لاستوفى ما اخذ الاول معموله المتقدم نسبة وقوله او شتمته عدم جواز دخول الاستثناء خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم
كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رءوف رحيم ولا يجيزه لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول
عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي في عبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وتعضبت لبدا
الدعاء مبني على ما يلزم عليه جواز اعمال الثاني تقدم او في جرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فالحملوا
الهمزة والفاء في الاصل بعد العاطف لكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بمختص بالهمزة بل هو منصوص عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع
في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشتغل به قبل مجيء الثاني خلافا للفارسي فانه اجازه في قوله متى تضرب اقفا من ابن قتم ان تكون من زائدة و
باق في موضع نصب بقتم ومفعول تضرب محذوف وهو ضمير عائد على باق وقال المرادي في شرح التسهيل الجواز التنازع في التوسط والمتقدم فقال في
الاول الذي يظهر ان تاخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو هيهات هيهات العقيق ومن به هيهات خل بالعقيق نواصله خلافا لما رآه الفارسي والجرجاني لان الطالب
للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا وهذا
قال الشاعر فابن الى ابن النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع
ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه
ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره
الموضع وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا لجماعة لانه لو
قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي
تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين
يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال والعمل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد
البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى الاسم
الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واولى ما ذكره ابو محمد بن بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو
علام زيد مهين اخاه اذا كان التنازع في المهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب
له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذ تقرر هذا فنقول عزة مبتدأ وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدأ
ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران له والجملة خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان
الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر في المرفوع نحو اسم ايه عن بفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط
بينهما الضمير المضاف اليه غريمها وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه
منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلل بانك ان اعملت
الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه لانه غير موجود لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه
وهذا انما الاستعمال الذي في توجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في اسم مرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه و
تيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب فيلزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير
غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على با او بل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا وكني
بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكور انه لا تنازع بين محذوفين ولا محذوف مذكور **فصل** اذا تنازع العاملان
جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول ام الثاني وهما على حد سواء
قولان اختار الكوفيون منها الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل
والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول ويتوي

اشتغل

قوله يبر

عطف تكانهما عاملان واحد

صاحبه

نحو قام وقعد أخواك أو قام وضربتهما أخواك أو قام ومررت بهما أخواك وبعضهم كالسيد يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لأنه فضلة وهو الذي يفهم من كلام الشيخ قيل كقوله وهو الشاهد السادس عشر بعد المائتين بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه فأعمل الأول وهو يعشي فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة اسم موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع أعشى بالشين المعجمة وقيل بالمهملة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير راجع إلى السلاح فيما قبله ولكنا من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع أن في حذفه تهيئة العامل وقطعه عن العمل في شعاعه وقطعه عنه بوضع يعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وإن أعملنا الثاني على اختيار البصريين فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة الضمير التأخر فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وجاء الإضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخر فقد عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل فأعمل الثاني ونصب الأخلاء وأعمل الأول في ضميره وهو الواو المرفوع الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الأخلاء المنصوب على المفعولية والأخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الإهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين يجيزون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الإضمار قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب إذ لم يقل تعففوا على تقدير إعمال الثاني ولا أرادوا على تقدير إعمال الأول ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ولم يقل تعففوا على لفظ الجمع لأنه يجوز أن ينوي مفردا على حد البصريين باعتبار أو يليه بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والأرطى شجر فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل أن العمل لأحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف والفراء يقول إن استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المثل فالعمل لهما لأنهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد أخواك فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فإن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وإن اختلفا أي العاملان في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعا أضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وإنما أخره عن الظاهر هربا من الإضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف العامل هذا كله إذا احتاج الأول المرفوع مع إعمال الثاني وإن أعملنا الثاني واحتاج الأول المنصوب لفظا وهو ما يصل إليه العامل بنفسه أو محلا وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف الجر فإن أوقع أي المنصوب في لبس ظاهرا أو لم يقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب إضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاثة فالأولى نحو استعنت واستعانا علي زيد بزيد فالأول يطلب زيدا بعلى والثاني بالباء والثاني يطلبه فاعلا لأنه استوفى معموله المجرور بعلى فأعملنا الثاني وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدما قبل استعانا لزم الإضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا إياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فأعملنا الثاني فيه وأعملنا الأول في ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما إياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فأعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا إياه ولم يحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة لأنه عمدة في الأصل لأنه خبر مبتدأ وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لأنه مرفوع في الأصل فيقال ظنني إياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في ارتشاف الضرب بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننته على ما تقدم من الخلاف في الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل وتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسألة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لأنه حذف لدليل فإن المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أسد المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم يدع ضرورة إليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط المحذوف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا وتذكيرا وفرعيهما فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو ظنني وظننت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول إياه مقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان وإن كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا أو محلا لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر كضربني وضربت زيدا ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز إضماره كقوله إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود فأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب السهيلي حذفه بل جعله أولى وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجيء مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر مسألة

اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير ولم يحتج الا لمن الملك الضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد او التذكير
او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع لاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن
ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فانا اظن يطلب
الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لا انه لحقه مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن
فنصبنا الاسمين وهو الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله
الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن والياء مخالفة
لاخوين الذي هو مفسر الضمير الذي يأتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فتعذر الامر باضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء ويمنع اضماره مثنى ليوافق المفسر
وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فيجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا
اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره وهذا التقرير ما قالوه في هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين
لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان التنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قال صاحب المتوسط بحثا وفيه نظر لان
التنازع لا يكون فيهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مفردا على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين اخوين ويحذف
اخا الا ان الاخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما الا ان العلة المقتضية لتاخيره وهو تاخير
المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن نضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل

هذا باب المفعول المطلق

وفيه البحث السابق والله اعلم

هذا باب المفعول المطلق

اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بغير صلة صدقا منصوب بيصدق غير مقيد
صفة صدقا بالجار حرف او اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه و
المفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق
هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل
فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا ولا غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال
لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع
في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا
يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زائدة لغير
المفاعلة كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا
واعطى عطاء فان هذه الثلثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره
الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وقولنا ليس مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو
مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر
معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه كمصدر الابل المكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنتصب على
المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله لفظا ومعنى او معنى لا لفظا نحو
اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل في المصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجب ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى
تكليما او خرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا
او من وصف اسم الفاعل او المفعول او المبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا و
امثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ
فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان
من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان
الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا
من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان
المعين **فصل** ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف احسن السير
لدلالة صفته عليه ونابت عنه وانتصب انتصابه واشتمل الصماء والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص
او الاضافة بان اضيف الى الاسم الذي بين نوعه وهو نائب عن المصدر وهو منها بعد دخول اضافته النكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من اضافة

باب المفعول المطلق

اليه لتوغله في الابهام ونحو ابو البقاء المسئلة بقوله لو كان صفة المصدر لما اضيفت اليه نحو سرت شديد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قد يضاف
لفظ لعل ابن البنا انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وتبعا في ذلك
شرح المفصل فقال ولا يبعد ان ينوب عن المصدر صفته نحو سرت طويلا انتهى وقد خالفا المعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف وناب صفته عنه
واستشهد بقول سيبويه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير بكلاهما الكون الاكل رغدا ويدل له انهم يقولون سير عليه
طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم
مقام الفاعل باتفاق انتهى او ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا بالنصب فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعول ثان والهاء
في اظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير
اظن الظن كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة ومن ذلك قوله من كل ما نال الفتى
قد نلته الا التحية وقولهم هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس ونلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد
فكذلك ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي قطعا والحاصل ان ما نقل
كلامه في الحواشي من خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي الى المصدر سواء
كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر في
وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام
العرب ظننت ذاك يشيرون به الى الظن قال المرادي في التلخيص او من مرادفه اي معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنئا فان الشنأ مصدر
شنئ بكسر النون مرادف البغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف المحبة وفرحت جذلا فجذلا
مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وشرعا لذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف الفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب
بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا
واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اي المصدر المحذوف في مادته حروفه وهو اقسام ثلاثة اسم مصدر غير علم كاغتسل
من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل آخر فاسم العين
نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على
غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فتبتيلا نائب عن تبتلا والاول
في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل
التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط
فان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر واقيم عنه لفظ دال على نوع
منه فان قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال انابا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب
نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب
عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر واقيم عدده مقامه ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف
المصدر واقيم عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على آلته اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصا والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف
المصدر واقيمت الآلة مقامه واعطيت ما له من اعراب وافراد وتثنية او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قال الشارح
وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته
خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافا الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان
ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب او من بعض وما في معناها مضافا الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل
ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب
عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل **مسئلة**
المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل
وزيت ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق فيقال
ضربت ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين

ضربا اي ضربا رفيقا وضربت ضربا بالمخالفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال هذا الا ما سمع واختاره اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح
كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف فيه زائدة لتشبيهها الفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن
واجمع غيره وافردا **فصل** قال النحاة يجوز بكثرة لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما يرجع
الى القول كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي او صفة بالطويل حذف عامله لجواز الدليل المقالي وهو قول القائل ما جلست
والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا او جلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما يرجع الى الحال من مشاهدة او غيرها
كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين حذف عاملهما لجواز الدليل الحالي وهو الحال المشاهدة مصدر عددي
والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف
مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه
في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده ابنه في شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية
عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير
وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان
يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه احرى واولى وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا او وجوبا مع
التكرار او الحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما السهو عن وروده واما للبناء
على ان المتنوع لحذف العامل فيه نية التخصيص فهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قاله
ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما
ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتأكيد اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقامت بذلك النيابة عن افعالها
واعطاء معانيها لا التأكيد بها فلو كانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع عزو اقره بان انت سيرا للتأكيد حيث قال في شرح لكانت مؤكدة
قول النظم كذا مكرر وتقول في المؤكد انت سيرا سيرا فظهر ايضا بعين العامل وقد الوصعف الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن افراده على نحو سقيا
ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصدر المؤكد في شيء وانما هو من المصادر النائبة عن افعالها
انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة وقد
يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد
وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل
زيد وويحه الزم الله زيدا ويلا والزمه الله ويحا لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل يقدر اهلكه لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في
ويح رحم لانها كلمة ترحم وفي ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وانشدوا فما وال
ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله اسم للشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل
مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعاء بخير او بضده فالاول كسقيا ورعيا والثاني ككبا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وكباه الله كبا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما
لا تقعد قعودا وكان التوبيخي نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا اضرب الرقاب ونحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب
اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فراء مصغرا علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف
حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا كذا اطلق ابن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن
عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار
المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام الاضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجا
والنجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقوله هذا الى الحذر يتبيرا او بمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك
القول بان المصدر الآتي بدلا مقام عامله في الطلب يلزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلاثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه
كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ المخاطب نحو اتوانيا وجد قرناؤك اي اتتوانى توانيا وقوله وهو
جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابالك واغترابا اي اتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين
المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ الغائب في حكم الحاضر كقولك لشخص اخبرت عنه بلغك انه يلعب لعبا وقد علاه الشيب الم لعبا
ونوع واقع في الخبر وذلك في مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا
لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وتقديره احمد الله حمدا واشكره شكرا ولا اكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا

وشكرا ولا انيا الحمد او صفة او شكرا الا ان يظهر على الجواز فلا يلزم الاضمار الا مع كونه فهذه الامور جرت مجرى المثل فينبغي ان يلتزم فيها ما التزمت العرب اي من
وصبرا لا جزعا والتقدير واصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند خطاب مرضي
مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم وكذا
افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف في تقدير اكاد فقال الاعلم هي التامة وقال ابن طاهر هي الناقصة والخبر
لا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت المرضي عنه والمنفي المغضوب عليه المسألة
الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة جملة قبله من طلب او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر
بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واما شيء تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرء وبلوغ ذكرا
تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرؤه واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسألة الثالثة ان يكون
المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه
او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه
اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير
البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا
والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير وذكر هنا عاملين بخلاف ذلك الباب فان الغرض ان العامل
هنا يجب ان يكون من نوع المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الدماميني
في الحواشي والمستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام
للفعل قائم مقام التكرير ويجوز في المعنى ان يكون العامل المحذوف صفة وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على
المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب
اضمار عامله نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو
انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار
اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسألة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة
هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكانه الجملة
نفسها والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز
ولكنها لما انتصب المصدر كان قولك حقا رافعا للمجاز ومثبتا للحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد
متأثر والمؤثر غير المتأثر والثاني نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت
الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكانك قلت احق ذلك الحق ايضا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت نقض ما قاله قلت
لا الباطل والنصب عطف على الحق كالثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه
والبتة القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا
الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اي بتة بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله ومنه
ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا المسألة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة
مشتملة عليه اي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل
كمررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم
بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع ان ولا مع ما (?)
ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت او بكاء لا انه احدث التصويت او البكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون
منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى له صوت هو يصوت فانجر انتصاب ما بعده به لصحة تقديره بالفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا
لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الآخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك
فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف
ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان اولا فذهب
ابن خروف فيما الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب اولى من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب المقدر والاصل
ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء

كالضرب بخلاف الشتم والمعنوي بخلاف كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد
فكما لا ينصب يد كذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدأ وصوت حمار
خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر
لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو المنوح عليه لا النائح فلم يستوف فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما
نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **تنبيه** مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله
وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه
محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهو جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قال سيبويه بمعناه ونصه وما ان
يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق رفع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في الضمر الى حد لا يصل بطنه الى
الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان لم يجاوزه كحمائل المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة
السيف والمقصود التنبيه على بعض شروط المسألة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضلة **هذا باب**

مبحث باب المفعول له

المفعول له ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب
بشروط وجميع ما اشترطوه خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور ولان النصب
يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب اما العبيد بالنصب فذو عبيد زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا
وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه فيسمعه بقول العبيد وتأول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا
باعيانهم واطلق الزجاج على تقديره اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله من اهمال المصدرية والشرط الثاني كونه قلبيا
اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة
للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالزنجي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط
مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا و
يؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي والشرط الثالث كونه علة لان الباعث
على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها عين المشروط وجعل الشرط لا يجعل وجوابه بان هذه الشروط للنصب لا لتحقق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء
المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فشرطه ما قيل ان العرض بالعين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر
فلا يصلح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن
وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق
بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعد عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس
نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف
الشنتمري والمتأخرون كالشلوبين وفاق تلميذه ابن الضائع باهمال الصفار واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك
امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من
الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب
فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتأخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف
الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل
فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف و
الطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد
وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال المفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم
الثاني ان يصح جعله خبرا لفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع ومبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتك
الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى
والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجره بحرف
التعليل وهو اربعة اللام والباء ومن وفي واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فيه فقال وان شرط فقد فاجرره باللام فمثال فاقد الشرط الاول وهو المصدرية
نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثال فاقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق

قال المازني وهو المفعول له القتل والبس فالبسا قلنا ذلك خفض من التعليلية بها لا فرق ولا اتفاقا الى لا وكونه شبهة اما لا فرق في الخشية مصدر تعليلي فلذلك جاء منتصبا وقال
الشرط الثالث وهو كونه علة لحق فلك حسنا فقيح لانه لا يجيء التعليل بعيدا الحسنة والفرض عدمها فلذلك لم يسقط وقال فالشرط الرابع وهو الاتحاد
في الوقت نحو فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق
وقت النوم فلما اختلف في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب
واحد والمعنى جئت اليها وقد خلعت ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد وقال فالشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل في قول ابي صخر الهذلي
واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لانه المتذكر
فلذا انجر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل الاقامة
المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وبينهما اختلاف في الزمن فالاقامة متاخرة عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في الدلوك بمعنى بعد
والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والى ذلك اشير بقوله وليس يمتنع مع الشروط وكثر
ان كان مقرونا بال ويقل ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد التقليل فيهما اي في المعرف بال
والمجرد منها قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو معرف بال وجاء منصوبا على القلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من
امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه جره والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان جر
المجرد قليلا بخلاف المعرف بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من التنكير وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان في
المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله
فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور قيل ومثل في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بيعبدوا اي
فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم رحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى
ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم كانوا اهل حرم بيت
الله بخلاف غيرهم فانه يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في هذه الاية واجب عند من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو
الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي و
الاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله فجعلهم كعصف ماكول [illegible] السورتان سورة واحدة وضعفه [illegible]
كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وقال
الزجاج والكوفيون زعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون
ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا **هذا باب المفعول فيه** وهو المسمى
عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو هنا على الاستعارة كالجراب للعسل والذي يسمونه ظرفا من المكان [illegible] وسماه
الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمونه الظروف صفة ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان اي من
اسم عرضت لا دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن
من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت له دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة انواع احدها اسماء العدد المميزة باحدهما اي الزمان والمكان كسرت عشرين
يوما ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب
نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت
جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية
الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف
مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزء
الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحدهما
اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان وهو الدهر وشرقي صفة للمكان وهو الدار والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع
ما كان مخفوضا باضافة لاحدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه بعد حذف اي المضاف والغالب في هذا المضاف اليه النائب عن الظرف
المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه مبينا لوقت او لمقدار فالمبين للوقت نحو جئتك صلوة العصر
او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت
صلوة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المبين لوقت المجيء وانيب عنه المصدر وهو صلوة وقدوم والمبين للمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة

وجعلناها في مصحف بسورة واحدة

باب المفعول فيه

الضرب نحو دفلب وخفر مفعول فيهما والاصل مقد الحلب ثالثة وبعد الخفر ثم يفصل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في التثنية لا اكلمه
القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة واقيم غيبة مقامها ثم غيبة واقيم عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة
وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شجر يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرج في طلب القرظ فلم يرجعا
مالك ضيفها وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان واقيم المضاف اليه مقامه وهو قريب والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظرف الزمان وقليلا في ظرف المكان لقرب ظرف الزمان من المصدر وبعد
ظرف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما الا ان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة
الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام
المكان قليلة والجاري مجرى المصدر اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة يتوسعون فيها فنصبوها على تضمين معنى في نحو احقا انك ذاهب فاحقا منصوب على
الظرفية متعلقة بالاستقرار على انه خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد قولنا اني انك ذاهب والاصل افي حق
فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجار في قوله افي الحق ان لساني الحاكم وقال قايلها بالقاء ابن هند المنذري افي الحق انى
مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر فصرح بفي وشبه هواه بين مبهم ومغرم بها في كونه ثابتا ولا مستقرا على حال الرماء العسل المتردد بين الطيبة والخبث فلا
هو خل مر فيستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فكان حال الهوى بهذه المثابة كيف يكون مغرما مغرم بهائمها ولما كان قول الموضح والجاري مجراهما
شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان وهذا يقع خبرا عن المصدر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث
فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان احقا مصدر بدل عن اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية
على حد قوله لم يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثلها اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية الجارية غير شك انك قائم او جهد رايي انك قائم او ظنا
مني انك قائم فغير شك وجهد رايي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رايي وفي ظن مني على وزان
احقا وخرج عن الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد وشمل الموضح ثلاثة امور لم يدرجها وترغبون ان تنكحوهن اذ قدر في فانه
يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بوقت بما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا
قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء
الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعولية لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع من لفظ اعلم تقديره
يعلم حالكونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه
نقلت قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لوروده السماع بذلك كقوله هو اعلم من يضل عن سبيله وليس
تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود
المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعله حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف
وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم يجئ حيث لا فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى وفي هذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل
الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكا
والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع
باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار
لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان
المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما اشتق من مادة عامله كما سيجئ **فصل** والظرف
الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم
فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل
في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان
ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت ومتى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين
العدد مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل احدها
ان تقع صفة كمررت بطائر فوق غصن ففوق غصن صفة لطائر او صلة كرايت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين
حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد فناصبها في جميع ذلك محذوف وجوبا تقديره مستقر او استقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة
الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا تحت

اليوم والعلم واقع في ذلك مر

امام ولا وراء لهلال الامام ولا وراء امام لئلا يجتمع عليه ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعهما موقع شيء آخر ومثل الزمان بمثالين احدهما قبلي والآخر بعدي
فقال او مستغنى عنه العامل ينصبه لضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه
ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل به ومسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الآن
فحين منصوب لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اضافة اعم الى الاخص والآن منصوب محلا او فتحة فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال
فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف تقديره كان ذلك حينئذ واسمع الآن فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا
الآن اي كان ما تقول واصاحبه اذ كان كذا واسمع الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للمصنف ان يقول لمن غيرها لا غير
قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لوروده في السماع بركما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب مما لا يعمل
محذوفا كالمصدر واسم الفاعل وملحق بمجرابها وتمام مسائل الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب **فصل** اسماء الزمان كلها
صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل
ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثلنا وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل
بقوله صمت فيه يوم الخميس او يومين ويعني صيغة ظرفية زمان المشتق نحو جلست مقعد زيد ونمت الزمان كما افعل ذلك اذا اردنا المكان اذ لا فرق بينهما في
صحة نقله برفي ونصبه على الظرفية قال الشاطبي وانتماء لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة
مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه فهذه لها ثابتة لحدها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي بحرة
هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويحل ما قولنا ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل ... كان نفسه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه
قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قد يصير امامك وقد تتحول عن ذلك الجهة فيصير
ما كان خلفك من جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فيصير جهة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني
ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول
جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات وشبهها في
الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واقتصر ... جانب بانهما بمعنى الظرف ... وكاسماء المقادير كميل
وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل والحدث مادته ومادة عامله كذهبت
مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب
ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وفرع على ذلك
فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله
المكان الا مبهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع
فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد
القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا
فعامله الاستقرار المتعلق به الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء
وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة
باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني فقعد مقعد القابلة
وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استأثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على
الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية
الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا نحو
اعجبني اليوم ومفعولا به نحو احببت يوم قدومك ومضافا اليه نحو سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو
تصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي تقول
ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته
فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى من في ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقت
الله الى الآن وبنيت على الحركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان
الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا عنه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار
عليه وهو من خاصة قال في درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب والكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان

ووالله وعندما بما المكان فيحكم بلبهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو سقا الارض بيل وعزيد ابتداه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما

اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة تشبهها اي بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او صفة

او خبرا او حالا اذا ثبت من الظروف بغيرها كان منصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عن هذه القرآن من لدن هذا لم الباب كثرت زيادتها فلم يعتقبها الا

ان في الباب من الداخلة على قبل وبعد واخواتها ازالة فالى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وعن ذي النصر الكثير مرفوعا ظرفية او شبهها من الكلم

هذا باب المفعول معه وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت

والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فيتصل على النيل في المثالين بانه اسم لدخول ال عليه ولانه فضلة لانه منصوب ولانه

تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فانه بمعنى الفعل

وهو اسير وحروفه وهي السين والياء والراء ونصب النيل مفعولا معه لانه فضل معه فعل هو الفعل المتقدم من الفاعل وخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم

نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما ... ونحو سرت والشمس طالعة فانهما وان كانت الواو بمعنى مع فيهما كما صرح به في

شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه على

ان الاول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة لا تسمى مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل للمبتدأ

كما نقله عنه في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال الواو نحو جئتك مع

فانه تال لمعنى مع لا الواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان الواو فيه لمطلق الجمع

المعية ولو قال بدل تال لواو الخ لكان احسن لكون عمرو منصوبا الكلام او خلافا المرفوع بخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال يغني عنه وخرج باللفظ الخامس وهو قوله

تال لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه يجيز

نصبه مفعولا معه عند تمام الاسم كالخبر وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة

فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانه لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك الله بالقبيح علم جوازه وعلم من هذا ان اسم الاشارة

وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز في هذا لك واباك مطويا ومن الا ان اجاز بعضهم اعماله

الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك لم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فما لم يستوف فيه الواو مفعولا معه نحو سيري والطريق مسرعة

فان قلت قالوا انا انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت

ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير هو انت فاعل لا مبتدأ واسم الاستفهام مبتدأ خبره ويتعين ذلك في المثال الثاني دون الاول فالاصل

ما تكون وكيف تصنع فحذف تكون وضمير مستتر جوابا ومرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو يكون برز ضميره وانفصل لنعت

نصبا وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين بالمضارع مع كيف والاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا او لخلف

تقدير ذلك الفعل هو مفعول له وغير مقصود لو عكس جاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك انه اخلها

معنى التحير والانكار والاعراض بجهول ولو كانت للجحد الاستفهام جاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدر فقيل الناقصة

على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا يكون حالا الا مبتدأ وزعم بعضهم انها حرف الصحيح

ان كان ناقصة وكيف في موضع النصب خبرها والمقدر على اي حال تكون وقد كنت مع زيد ومذهب ابن خروف في هذه المسألة اشار الناظم

بقوله بعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين

ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه منصب على الظرفية والواو

مهيئة للظرف ونظروه بمسألة النصب الا فانه ينصب الاسم بعد الواو كما ينصب بعد الا الناصب له الواو وخلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو

كانت عاملة لاتصل بها الضمير كما في سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما في الفعل وشبهه سبق ذا النصب

في القول الاحق لا بالناصب له الخلاف اي المخالف خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول

معه هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا الى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري

عليه ما يليه كقام زيد وعمرو فانخالفهما في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان مقتضيا للنصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو

بنصب عمرو وذلك لا يجوز وقيل الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون مفعولا به خلافا للز

ووجه السبيل بانه يلزم ... فعل الملابسة لاقتضاء الافعال لا يختص بفعل بعدها او يؤخذ من كلامه والناصب للمفعول معه

فعل او شبهه والمفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت لانه لا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة

فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاول متفق عليها والثانية نظر فيها خلافا لابن جني فذهب في الخصائص

الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله جمعت وفحشا وغيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وهذا صريح على ان فحشا معطوف على غيبة قدم

عليه للمنون تعالى كقوله ولا تحلة فقد ان عرفت عليك بصحة الشاهد السلم والاصل السلم عليك رحمة الله **فصل** الاسم الواقع بعد الواو وجهين الا انه احق بما
وجوبا العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك عبد الله وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من انه تقدم جملة في الاول نحو عدم الفضلة
فان الفضلة لا تكون الا بعد تمام العمل والاشتراك لا يكون الا بين شيئين وتعلم المصاحبة في الثالث وتارة يترجح العطف على المفعول معه كجاء زيد
وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل وهو ممكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق حتى يجوز النصب على المفعول معه وتارة يجب
المفعول معه وذلك نحو ما لك وزيدا ومت وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور وهو الكاف في مالك الا باعادة الجار نحو ما لك ولزيد وعلى اعادة الجارة لكنه في الرد قال الموضح في الحواشي وبه قولك لا على العطف
بل على اضمار الجار لتقدم ذكره [illegible] لان الجارة [illegible] فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا كما يمتنع
هذا لك وابالك [illegible] الفعل [illegible] الاستفهام
الانكاري [illegible] طلبها الفعل المقدر [illegible]
النصب ان لم يجز العطف يجب لامتناع العطف في الثاني وهو مت وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع
الشمس لا يموت [illegible] المفعول معه [illegible] نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال
[illegible] العطف ضعيف في
الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى [illegible] على التعبير [illegible]
[illegible] شرح [illegible] فكونوا انتم بني ابيكم فا
[illegible] فاذا عطفت كان التقدير [illegible] قال ابو البقاء كان ينبغي ان ينصب
[illegible] الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه
مضمرا لجاز نصبا انتهى وبقوله اولا لضعف العطف في الثاني وهو [illegible] لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد
توكيده بضمير منفصل [illegible] الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها الشار اليها بقوله [illegible] المفعول معه كقوله
علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة
لانتفاء التبن في العلف [illegible] الحواجب في التزجيج لان التزجيج الحواجب [illegible] رجل ازج وامراة زجاء [illegible]
دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه [illegible] البيت الاول [illegible] التبن في العلف [illegible]
[illegible] في البيت الثاني [illegible] الاسم الواقع بعد الواو وهو ما
[illegible] البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل العامل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب
وكحلن العيون هذا قول [illegible] الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب [illegible] الجرمي بفتح الجيم نسبة [illegible]
بالنباح لكثرة مناظرته في النحو [illegible] قال ابن [illegible] الرياشي [illegible] بفتح الراء [illegible]
ان [illegible] الكوفيون [illegible] بفتح الزاي وابو عبيدة بضم العين
والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة [illegible] ان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك
على تاويل العامل المذكور قبلها بعامل يصح انصبابه عليهما معا [illegible] بالسين لان التحسين [illegible] على العيون
والحواجب [illegible] علفتها [illegible] الا ان التزجيج [illegible] على التبن [illegible]
الاول [illegible] علفتها تبنا وماء [illegible]
كقول [illegible] واختلف في النصب [illegible] الاكثرون على انه [illegible] بشرط ان يكون الاول [illegible] في معنى
عام [illegible] **هذا باب المستثنى** وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل
فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا
الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو [illegible] وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة
الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا [illegible] المخرج هو فصل يخرج [illegible] المستثنى بما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله
بشرط الفائدة احترازا عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا [illegible] الشاطبي [illegible] اخراجا [illegible] انه لم يرد
دخوله فيما تقدم [illegible] السامع [illegible] لانه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه [illegible] سيبويه [illegible] وهو كذلك
[illegible] ادوات الاستثناء ادوات ثمان [illegible] الاول حرفان [illegible] من المعربين [illegible]
عند سيبويه واكثر البصريين ومذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو علي الفراء وابو عمرو والسيرافي الى انها تستعمل كثيرا حرفا وقليلا

باب المستثنى

وقد استعملها سيبويه مصدرا منونا فقد اعرب حاشا الكوفيين الى انها فعل وانها اصل وينصب بها فاعل ما بعدها الا الفعلية وحاشا بمعنى الا استثنا الاولى

اشار الناظم بقوله وقيل حاشى وحاشا فاحفظهما اشهر من حاشا الا في باب الاستثنا بل يجر بها الجد وتعالى ونحوه لحاش لله في حاشا التنزيه نحو حاش لله

عند المبرد وابن جني والكوفيين تعليقا لها بالفعل اي بالحدث ثم لها واما على الحرفية فمتعلقة بما قبلها من فعل او شبهه فالحرفية في المعنى والثاني فعل

وهي البجرية عند الجمهور وذهب الفارسي وابو بكر بن السراج وابن الشجري الى انها حرف تنصب الاسم والى انها من باب الاستثنا تكون حرفا تنصب المستثنى بعد الا

ولا يكون حاشا معربا بان المركب بعدها فعل ولا يكون فعلا الا بعد ما كان عليه الفصل الحرفي في الفعل معنى الجميع فعلى الثالث منها تابع للحرفية

والمعنى حيث دلت انها حرف جر وبالنصب تنصب على الحال عند الجميع نقل الجرمي عن سيبويه بانه لم يحفظ بها الا الفعلية والرابع استعمالها

حرف جر تكون بها لغات منها حاشا بالسين وحاشا بالشين والقصر وحشا بحذف الالف الاولى وحاش بحذف الثانية والاسكان وحاشى ايضا لا كثيرها

صفة الاخيرة هي اجمع لغاتها وقل من ذكرها فانه ينص عليها الفارسي في الحجة وابن الانباري في النهاية ومنها حذف الالف مع الفتح دون ضم

الضم وبجوزان الوجهان مع الكسر في الياء الملفى فاذا استثني بالاو كان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل للا بل يكون الحكم عند وجودها

بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصب وان كان يطلب مجرورا جر بها

تتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره

الاستثنا في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل منه التقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا

انهم حذفوا المستثنى منه واشتغلوا العامل بالمستثنى ويسمى استثناء مفرغا ويشترط فيه كون الكلام غير ايجاب بان يتقدم عليه نفي او شبهه

وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ طلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق

فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا

اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالبا فجرها ما بعد الا وهي التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي

هي احسن والاستفهام الانكاري الذي فيه معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل

فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى لا يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز

التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستثناء الا نفي اي لا تقول رايت الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويابى الله

الا ان يتم نوره فمحمول على ان في ابى معنى النفي على الاستثناء اي لا يريد الله الا ان يتم نوره وكذلك في النفي

بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي

يذكر فيه المستثنى منه فتفصيل فان كان الكلام موجبا بغير النفي وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم

بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا وهو فشربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه

لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بدلا كما سيجي واما قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله

بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير وهي صفة لالهة ولكن نقل الاعراب منها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاحظل

بالصبر منهم منزل خلو عاف بغير الا النوى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في بقي والقياس نصبهما لان الكلام موجب محمول بغير في اول النفي على لم

يبق على حاله الا انهما اي لان بقي لم يبق معناها النفي فهما بمعنى ولحقه الصريح بالصاد وانما الملطف ... منطو الجبال وحلو بفتحتين

بمعنى بالعفا بمعنى ادرس يبقى عفا المنزل الدارس ... الرمح ... ولا يتعدى والنوى ... مثفوم ... كثير ... جعفر حول الخيمة

تمنع السيل ان يدخل المطر والوتد ... واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها والثاني انه ما قبلها

نعم اصحها مذهب سيبويه والمبرد والثالث تمام الكلام كما انتصب ما بعد عشرين الثالث الفعل المتقدم بواسطة الا وانه مذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش

الرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا والثاني مذهب ... والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا والثامن مذهب الزجاج والسادس ان الفتح وحكى

والثقلة ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها التقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام

حكاه السيرافي عن الفراء والاخير عن عضوة فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم لا انها عاطفة وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثناء

متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مقدم بان كان منفيا ومعنى الاستثنا وغير مقدم المستثنى على المستثنى منه ولا متقدم عليه الا رجح

الاتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه المثالات بلا ببعض تركا ... ونعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثنا

خاصة والو جاز ... عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها يخالف ما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كل من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون

بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لابد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الاتباع بان بدل البعض يكون التابع غير معناه في المعنى الاخر

الا ترى انك تقول رايت القوم بعضهم فيكون منظورا ولا ترى القوم مجازا ... للنفي ... وكذا جاز في النعت مثل القز ... الاكرم

... الدليل على ... الكلام ... لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد ... حروف العطف لا تباشر العامل قال

والنفي وقد يجابل ... او للاصل ... وانه ... للاثبات ... ونحوه ... الناظم بقوله ... اتباع ... كما ... النفي ... ويعمل ... قيل يؤخر بالبدل ... والاولى ... بعض ... وهو ... ويكون ... الاتباع ... عطف

باب المستثنى

مثال النهي ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصحبه ضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالباً ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله ما فعلوه إلا قليل منهم وفي امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فأما قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم بالرفع فمحمول على أن شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم إلا زيد بالنصب جواباً لمن قال قام القوم إلا زيداً فقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الإبدال نقله المرادي عن ابن الضائع ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً فإن البدل فيه غير مختار لأن البدل إنما كان مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بغير المتقدم ما جاءني إلا زيداً القوم فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجيء وإذا تعذر البدل على اللفظ لمانع أبدل على الموضع نحو لا إله إلا الله ونحو ما فيها من أحد إلا زيد برفعهما وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل وغيره البدل في نحو الجلالة من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم يحمله على اللفظ لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب ونبه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول الأمر لا يدخول الناسخ كما قال الموضح في باب إن ولهذا لمحل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه فيقدر دخول لا على الجلالة والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وتبعه المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل أحد لأنه في موضع رفع على الابتداء وشيئاً في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لأنه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملاً على اللفظ لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما ولا تعمل من والباء الزائدتين بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب كذلك فإن قلت مقتضى قولهم يرجح الاتباع على النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة ترجيح قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي أبني لبيني لستما بيد إلا يداً ليست لها عضد بالخفض وأما الأول فقد قال أبو القسم الشاطبي في أماليه لا يجوز في نحو لا إله إلا الله نصب المستثنى لجاز في نحو ما فعلوه إلا قليل كالوجه ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلا الرفع وفي ذلك نكتة لم ينبه عليها أحد من النحويين إلا الأقلين وهو أن النصب إنما حسن الإيجاب فإذا دخل النفي على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عرياً عنه فيتعين اعتبار حكم النفي وامتنع حكم الإيجاب انتهى فإن قلت لا إله إلا الله واحد فالرفع أيضاً في الله والواحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملاً على اللفظ وإن كان المبدل نكرة موصوفة لأنها موجبة لوقوعها بعد إلا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل إلا أخوك صالح خلافاً للمازني فإنه قال إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يختار النصب فتقول على المستثنى منه ما فيها رجل إلا أخاك صالح ورجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء لتقدمه على صفة المستثنى منه والأصل ما فيها رجل صالح إلا أخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب فإنه نزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لأن المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فلذلك أفاد الصواب ما نقله الموضح عنه قال أبو حيان إنما نقل صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون إذا لم يذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهذا اختيار المبرد وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحاً فتكافآ انتهى ولو وصف المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد إلا أبيك بر بوالديه فالظاهر أن الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي وإن كان الاستثناء منقطعاً وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون قابلاً للإخراج على ما يستثنى فيجوز قام القوم إلا حماراً ويمتنع قام القوم إلا الثعبان ففي ذلك تفصيل فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقاً من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ويمتنع على الإبدال لأنه لا يصح تسليط العامل عليه إذ لا يقال من العامل عليه زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد إلا ما ضر إذ لا يقال نفع الضر وزعم الشيخ والمبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع الابتداء وخبره محذوف فتقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة فتقديره ما زاد المال شيئاً إلا النقصان ثم ضمن لم وجعله متصلاً ورد بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد إلا وقعد عمرو وإذا أمكن تسليطه أي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم إلا حماراً إذ يصح أن يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم إلا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه ويجيز الاتباع ويقرؤون إلا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوزون جره بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيهما وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس وإلا الثانية مؤكدة للأولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في ترجيح الرفع وجهين أحدهما أنهم سلوا ذلك على المعنى لأن المقصود

المنفي لو قال لصح الاحتجاج

المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار فضلا ذكره لعدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمى ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار والوجه الثاني ان يجعل الحمار
انسان الدار اى الذى يقوم مقامه في الانس كقوله وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذى يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه ابى على اتباع المنقطع
الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على ان
جعله استثناء منقطعا لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل او على الصفة بالا وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم
من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى

فصل

واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله
وما لى الا آل احمد شيعة وما لى الا مذهب الحق مذهب والاصل وما لى شيعة الا آل احمد وما لى مذهب الا مذهب الحق فلما قدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه اذ ليس احمد النبي وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب
نحو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه حدثني يونس ان بعض العرب الموثوق بهم يقول مالى الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان
لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك
في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل
من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر فصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك
تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في
قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع الوجه ان يكون بدل كل الاسم
مع الا بجعلهما شيئا واحدا فيكون بدل شئ من شئ لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد

فصل

واذا كررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت اى وقعت الا بعد عاطف او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضروب عنه لغيت جواب الشرط
الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو
معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل
وهو بدل الكل من الكل كقول الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه
تابعا فجره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى
بدل كل من كل لانهما مسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة للا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح
فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شئ الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شئ
ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو
وقد اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل عند المبرد
ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل وهما نحو الجمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة والرسيم
والرمل ضربان من السير والرسيم السير السريع والرمل الطواف في الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير بابي العطف والبدل
فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فان لم يستعمل العمل قبل الا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت
وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت واحدا وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له
ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رأيت الا
زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير
العامل بل يترجح على ما كان منصوبا بالفعل لا بطريق الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء بطريق الخلاف وتقول ما مررت الا
بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر
لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بل استعمل فيما يقتضيه قبل الا
فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شئ منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون
تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تأخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا
زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطى واحد منها اى من المستثنيات ما يعطاه لو انفردت
من نصب واتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات

من عملها

باب المستثنى

النصب في تابع الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد ولجاز الابدي رفع الجميع على الابدال

هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر

في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين

الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا

في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو

داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما بعده

خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى الذي

اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو

ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل العدد وهو قول الصيمري وبعض الفاسيين ابو يوسف

ويمكن ادراجه تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا

حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها

الى الاول وان الجميع مستثنى من العدد الاصل ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء

من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى

من اصل العدد فيكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهي عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد

مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة

ويحتمل لها اي للثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم وذلك في معرفة المتصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما

ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث

وهكذا تفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان

يصير ثمانية فاسقط منها الثالث يصير واحدا يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي

الى الاول فما حصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة ويجيء طريق ثالث

وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا والجميع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم تخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا له عندي مائة الا

خمسين الا اربعين الا ثلاثين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقي بعد

الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذا وتر وادخلنا اربعين لانها ثانية المستثنيات

فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذا شفع فصار الباقي اذا

خمسة وستين وما زاد من المستثنيات فعلى هذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى

انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالحا ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها

لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم

فان موصوفها الذين وهم جنس مبهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين ضدين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون

فعلى قوله غير في الاية بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير

فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا

الى غير في الاستثناء فيعرب بالاعراب الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا فلذلك لكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى

اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا

المال غير الضر هذا عند الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند

الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احديهما عند قوم من الكوفيين

والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو

ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبتها فناصبها ما قبلها من

العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل

مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غير اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك انتهى

بلفظه اذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف جوزه منع قال في التوضيح في الحواشي واقول لا شاهد فيه لاحتمال الجواز ان يكون الفتح في غيرك فتحة بناء

استثناء مع

المستثنى مع

لان القيام منفي

اصل:

ظاهر قبله مستثنى من

الذي قبله

لا اضافتها الى المبني وان وصلنا غير بان الناظم بعد ان وان استثني مجرورا بغير معربا بما للمستثنى بالا نسبا ونفاد وقوع غير الا على خصوص ما قال لما ذكرها ان الا لا يليها بعدها
الجمل بخلاف غير الثانية انه يجوز حذف ما بعدها اذا فهم المعنى على الصفة الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان تقول ما قام القوم غير
زيد وعمرو بجر عمرو حملا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا الرفع الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء
معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا الجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم
يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا
على الاصح ما لغير جعلا ويؤيدها حكاية الفراء اتاني سواك وقوله فسواك بايعها وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف لكن
وصل الموصول بها كجاء الذي سواك ولذا قلت هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعي انها
ظرف والمعنى جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وجعلها
فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل اسما وظرفا
ويجيء في السعة او سوائك قال المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه اعم
فصل في المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر
بنصب الا انهما استثنيا من قوله على انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا
بالنصب كليس في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله
الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل نظيرها عند الكوفيين
فتقديره ليس هو اي القائم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على
القول الثاني ويعترض بعدم الاطلاق انهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قال الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا ولو قيل هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورده بانه بعيد لان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول
بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في
قوله يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت
بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال
وجملتا الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا
الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت تبعا لابن عصفور او مستأنفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف
يخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا لا موضع له من الاعراب
مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه والى ما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال او بيكون بعد لا **فصل** في المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر
على انهما حرفا جر والى ما الاشارة بقول النظم وانجرار قد يرد وهو قليل والتمثيل لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في
الحضيض بنات عوج عوارف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والعوارف مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا
وهي التي الشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخطل خلا الله
لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وخلا وعدا موضعهما جار بنصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب
لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل في التمييز الواقع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل المتقدم وعلى هذا قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا انهما بمعنى
على جهة السلب في تعدية قال الموضح في المغني والحق عندي الاول والوجه الثاني النصب على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما
موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع حرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع حرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب انما يصح في عدا
لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي جاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء
معنى جاوز فتعدت وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه وفي سيبويه ضمير مستتر فيهما وفي موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون
تكون فاعلهما الضمير او عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل
وعدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا
لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم
زيدا لان المعنى هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من النفي فيحصل المقصود من الاستثناء بخلاف وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال
او مستأنفتان فلا موضع لهما ... وهي مشكلة على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية

باب المستثنى

لا توصف بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليها فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله
وبعد ما انصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل ... وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون
صفة للمستثنى او للمستثنى منه وما زائدة ... فلا استثناء قاله الشيخ خالد وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى
نديمي مولع ... ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وما بعدها صلته وموضع الموصول وصلته نصب بالخلاف اما على الظرفية الزمانية
على حذف مضاف الوقت ... على التاويل باسم الفاعل في ذلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين
زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم
الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني والى ذلك اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد
وقال في المغني فان قالوا بالزيادة فقياس فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه
انتهى وهو مخالف لما هنا **فصل** في المستثنى بحاشا عند سيبويه جر ... بالبناء على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وانه صواب ليس عنده ... ابن مالك
عدم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه ... وسمع غيره اي غير سيبويه النصب كحكاه الاخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا
الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة لمن حرز لا يتنزه احد عنه فلم استثنى
قلت نبه بها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تتنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان
منبها على انه في خساسته ... قبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب نقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف
الجرمي والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام في موضعها حالة كونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم ...
ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا
فاطمة من الحديث فليس بمتجه ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة من كلام الراوي ويؤيده
ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ... وقال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان تكون
حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا
خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا ومن ذلك
... قال المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو ...
عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** لانها منقلبة عن واو وتجمع على احوال وتصغر على حويلة و
واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها و
بين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها
بدون ذكرها ... ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ... مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او المفعول او لهما
معا فالاول كجئت راكبا فراكبا حال مبينة لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا حال مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث
نحو لقيته راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو ياء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول ومما اتفق لك تؤول
بهما في نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول
معنى ... انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في الموسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل وهو تاء
المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به ليدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف و
خرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه
الكلام ليدخل نحو كسالى من قوله قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره
فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية
وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر وقال الناظم في
الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا للبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج الخبر في نحو زيد صاحبك
فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان افهما المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا
فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت لتقييد المنعوت فهو لا يفهم في حال كذا
بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم لان المقصود منه تقييده بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المفهم
من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شيء الا
بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب فهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او

الحزب وبعل تاه زيد ليكون نقضا للوجب وبعل لخ وبج على او الذي يبطل الحد وأجيب بالخلاف لجهة فان الحكم المعين موقوف على التصور بكنه الحقيقة الموقوف على
الحد حتى يلزم البطلان وانما هو موقوف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة الماهية بكنه الحقيقة
ليحكم عليها بالتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك **فصل** الحال من حيث هي ثلاثة وقسمان احدهما ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو
التنقل قال ابو البقاء لا ثابتة دائما خلافا لمن ادعى انها تنقسم باعتبار ما ولزومها الى قسمين منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا
ترى ان الضحك يزول زيد او بعاد فقد وثابتة وذلك قليل فلذلك قال وقد تقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها
نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم
من مقتضيات الجميع المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي وافصح من ضمها وصدده مو
يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال
خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتداء واطول خبر والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية
لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو واحد الاقسام
الحدث في قوله ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله مما الضابطة وفي الرابع هذه المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى
السماع نحو قائما بالقسط من قوله شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذا اعرب قائما حال من فاعل شهد وهو الله تعالى واعترض
عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل نحو جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالتباس وسكت عن بيان جهة التاخير عن المعطوفين
قال التفتازاني كانها الدلالة على علو رتبتها نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينتفي التخليط والالتباس ولا ضابط لذلك
بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه وزعم ابن الناظم في شرح النظم ان مفصلا في الاية المذكورة الحال التي يتجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه
فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب
هذا ان انزل الذي هو عامل الحال يدل على تجدد مدلوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى
صرف هذه الدلالة عن ظاهرها واعلم ان الذي يتصف بتجدده هو الكلام اللفظي القائم بالاية المنادي الدال عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى
الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله
منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا وقد تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا فكونه تم
حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة وهي مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا
مؤول بمعتدلة اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعنى مبني على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان
وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضافا اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما وكل
هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي
مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله وهو اصح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه
المسئلة الثانية من الثلاث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك
في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف اي سوتو بيانا للتبيين قال في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وفيه كلمته فاه الى في بالتشديد ففاه
حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
ومؤولا بمعناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب حال ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي
الى انه اسم وضع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في المصدر الموضع موضع
فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من
المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا ينقاس
عند سيبويه لان فيه ايقاع جامد موضع مشتق ومعرفة موضع نكرة ومركب موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا من الثلاث
رجلا وجملين جملين وعدوا الرجال الا وضابطها ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف فذهب الزجاج الى
انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما تقع موضع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوب
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض وذهب بعضهم الى انه نصب بتعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا
حسنا ومنع ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة قال الرضي او ثم نحو مضوا كبكبة اي مترتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة ثم كبكبة
بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرآنا عربيا فقرآنا حال من القرآن في قوله ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن
والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا والثاني فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني فيها يفرق كل

باب الحال

لم يكم إما من عند الله أو من جبان ونسمي الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لأنها ذكرت توطئة للنعت المشتق أو شبهه وهذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني
فقال إنما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن هشام في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا حال لأنه لما نعت اللسان بعربي والوصف والموصوف كالشيء الواحد
كان شبيها بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا أو ليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا أو لا إنما ذكر من أجل الصفة انتهى فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال
لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة أو دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا أو دالة على عدد نحو فتم ميقات
ربه أربعين ليلة فأربعين حال من ميقات وليلة تمييز أو دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أي حال قاله ابن الأنباري وواضح فيه تفضيل بالضاد المعجمة
نحو هذا البر بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة أطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا
في حال كونه بسرا أطيب منه في حال كونه رطبا أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فإن الذهب نوع من المال أو فرعا
أي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فإن الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع
الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فإن بيوتا إلى آخره مفعول به لا حال أو أصلا له أي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك
وهو أصل له فإن الحديد أصل الخاتم وأأسجد لمن خلقت طينا فطينا حال من العائد المحذوف على الموصول بناء على جواز مجيء الحال من المضاف إليه أو من الموصول
المجرور باللام وعلى كلا التقديرين فالطين أصل المخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فإنه موقوف على السماع في غير أنّ وأنْ وكي وهذه المسائل
العشر غير مسألة العدد مأخوذة من التسهيل وتصحيحه وصحته ... على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة أو فرعية أو
تنويع أو طور وواضح فيه تفضيل تنبيه أكثر هذه الأنواع العشرة وقوعا مسألة التسعير والمسائل الثلاث الأول جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة
أو ترتيب وإلى ذلك يشير قوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف وبعضهم منع أنها تقع جامدة بل قدر في مواضع لفظ لأنها لا تؤول بالمشتق
كالأنواع الواضحة في التسعير وقد بينها كلها بقوله ولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث ويقول ثانيا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى
قوله في التنبيه وإلى ذلك يشير وقد زعم بدر الدين ابنه أي ابن الناظم في شرح النظم أن المسائل العشر كلها تؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وإنما قلنا تكلف
أي بالتأويل في المسائل الثلاث الأول وهي ما دلت على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب
كيفيته وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة
على معنى مطورا والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متأصلا أو مصنوعا الوصف الثالث من أوصاف الحال أن تكون
نكرة لا معرفة وذلك لازم لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه
فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا إلى قوله بلفظ المعرفة لأنه ليس معرفة
عند الجمهور وإنما هو على صورة المعرفة وإلى ذلك يشير قول النظم والحال إن عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك أن العرب قالوا زيد
جاء وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه أي متوحدا أو منفردا وقالوا رجع عوده على
بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو معناه أي عائدا أو راجعا وعلى بدئه حال والمعنى
رجع آخره على أوله قاله الجرمي قال أبو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الأول فالأول فالأول
بدل حال من الواو في ادخلوا والأول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة أي مترتبين واحدا فواحدا وقالوا جاؤوا الجماء الغفير فالجماء
حال من الواو في جاؤوا وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة أي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير فعيل بمعنى فاعل
نعت الجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير والجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف
على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها وقالوا في الإبل أرسلها العراك
فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة أي معتركة قال لبيد فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل إذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك
مصدر عارك معاركة وعراكا أي زاحم وصف إبلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها أو التي قبلها في شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التأويل
في الجميع على نحو واحد الوصف الرابع من أوصاف الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى لأنها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك
الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لأن الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع أن يقال جاء زيد ضحكا لأن الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد
جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك وفيها شذوذان المصدرية والتعريف بالإضافة في الأول وبالأداة في الثاني وزعم
سيبويه أن الذي جوز تعريفها أنها أشبهت المصادر المنصوبة بأفعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانت غير الأول في غير ما هو له
صفات انتهى وقال ابن الشجري الأصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده يتفرد وحده وأقيم موضع الأحوال
لا الأحوال انتهى وحكى الأصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدر أن لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدر وإن لم يعد
وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الأول فالأول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى

الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه من المسيء فالمحسن في الموضع الاول حال وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأولها بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان
لم يتأول بالشرط لم يصح نصبها لفظا فلا يقال جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاءت مصدرا منكرا لا بكثرة في النكرات فيها اشارة
ولعله هو المصدر به وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل صح وقوع مثل
ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار ولعل في ذلك الاشارة بقول الناظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا فركضا
حال من فاعل جاء وقتلته صبرا اي مصبورا وهو ان يمسك ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التأويل بالوصف فيأول بغتة بوصف
من باغت اي مباغتا وقدرها ابن هشام باغتا من بغت بوزن بغته اي فجأه والبغت المفاجأة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجأك البغت
ويأول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويأول صبرا
بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا الاكثر ومع كثرة ذلك قال سيبويه والجمهور لا يقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا
كما لا يقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الوصف المعنوي وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز جاء زيد
سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال نعم م
على التأويل بوضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر
المفاعيل للدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك
وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره
فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل و
يذكر ناصب الحال لانه يرى ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه
من ضمير والحال على هذا مؤكدة فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند واما علما اهر
سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير
مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحقها اعتمد عليه في الجواب وقاسه ايضا بعد خبر شبه
به مبتدأه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل لنزول التشبيه
فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال فيه تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير المستتر في زهير لما تقرر
من ان الجامد المأول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوف وغيره وهي العاملة فيه قاله الحفيد في الايضاح واستظهره ابو حيان
في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الكامل وفي خاطريات ابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قوة انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون
على معنى تفهم فهما وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلثة
اوجه حال مفعول مطلق تمييز وتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فمذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق
غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف وهو من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع
الحال وذهب بعضهم الى انه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد
الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدأه وفيما اذا كان الخبر معرفا بال الدالة على الكمال

فصل والاصل في صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال فحقه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال
نكرة بمسوغ للتعريف من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروي
هكذا لمية موحش طلل فلا تقديم عيناه كل اسحم مستديم نحو الشاهد في المثال الحال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال
على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حالة كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه
وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف هذا ما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف
وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول
سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاضعفهما لانه لو تنازعا وباولى التعريب اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا
كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب بمنع العطف
بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان ورحمة عطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار الدار والموحش هو القفر
الذي لا انيس فيه والخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او بكون صاحبها مخصصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو

ابن هشام في مجلس ولما ابنهم كاتب فرعنا انه مصدقا مصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور وبعضهم منع هذا الدليل بتجويز كون مصدقا
حالا من الضمير في الجار والمجرور والذي ينقل التبيعيد ممكن لا الاستقرار على ما صحح في باب المبتدا او قول الشاعر يجنب باب نوحا والمجيبة في ظل المخرج
البحر مستجورا فتحنوا حال من فلك لوصفه بالجار والمجرور ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالحاء المعجمة التي تشق الماء والبحر فيه المشاة
غرق وتشديد الباء والجيم والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء ولابن هشام رأى في المخصص بالوصف حوله تم جهانا بغير كل امر حكيم امر من عندنا حال من الناظم
في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما لم يمثلا الا بالمخصوص بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يتبع الحال
من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا لكن الناظر ذكر في شرح الكافية تجعله متبعا
بالاضافة وفي تضعيفه او جعله حالا من الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر معنى بعرض الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل
في انزلناه اي امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس او مفعول منه تمييز او مخصوصا بالاضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين
سواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة في ايام او مخصوص بمفعول به مضافا اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لتخصيصه بالعمل
في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطفه نحو هو لا ناس وعبد الله منطلقين قال الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف ونا بعمر صاحب البديع وابن هشام الخضراوي وابن مالك عن خبره وجه بطوله قال فان قلت قد ذكر المرادي انه لا مسوغ لكون الحال جملة
مقترنة بالواو لان الحال اذا جاءت جملة بالواو لا يحتاج الى ذلك الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا وهي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي ولا يبغي الثاني ولا استسهال الاستفهام والنفي لا يتبعك امر على امر مستسهلا وقوله وهو
قطرب الحياة الحارث كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا للناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد
لكونه مسبوقا بالنفي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتاخير والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت
استفهاما كقوله وهو رجل من طي كما قال ابن مالك اتلزم مالك يا صاح ما فيه بالفرنين نحو هل تمعك لعله في ابقاء الامل تبقى فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا
بالاستفهام يا صاح مرخم صاحب على غير قياس وهو يفتح الحاء المهملة بمعنى فقيد والانفاذ بكسر الهمزة مصدر انفذ بعد الامل مفعول له قال في الشرح
الناظم بقوله لم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه فقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا
فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا الا في شاذ لا سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان
صفة للمائة والمائة مبهم بالوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا
مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كافيا لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا
بالمعنى والذي يجيء الحال من النكرة بلا مسوغ مقيس عليه لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع فصل وللحال مع عاملها
ثلاث حالات احديها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا فجاز ان يقال ضاحكا ضربت اللص كتوفا فلك تقديما حكما
ومكتوفا ان تقدمها على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جا ضاحكا زيد ضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين
ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر نقله عنهم ... وقيل ان تقدمت على الفعل وسوغوا تقديمها على المنصوب الظاهر ثم نقل عنهم
وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين حالان من المرسلين فلا
يجوز تقديمها على المرسلين لكونهما محصورتين والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون عاملها
مجرورا اما بحرف جر زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند لا يجوز تقديمها عليها لانه مر بجالسة هند هذا هو مذهب الجمهور وعلله
منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى
بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير والى الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في
المسئلة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا
امنعه فقد ورد قال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو
الناس وقد قدم على صاحبه المجرور باللام وكقول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف في
البيت وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحوال هذا البيت ... او طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكور وان كافة في الآية
حال من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى هنا
الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة مجاز في ذلك فان حمل على وزنه فهو حمل على شاذ نقل الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وهو كان مختصرا الا ارسلنا
كافة ... النقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا او انا لصفة لا تتبع الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك
كافة ... النظر يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدي ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاوجه هو تقديم الحال المحصورة

على ما بينا فتنبه كما نبه عليه الشلوبين وهو نعتك لرسل بالارسال خلافا للاكثر ومنع الاولى ان تقديم المحصور في الالتباس منعا عند الجميع كيف وقد قال الرضي
في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا طريقة البصريين والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل فلم فرق بين الحال الا ان الاقتران بالا ليس بلازم
المحصور ودفع الشاطبي بان مخالفة الاكثر لا يعترض فان نعتك لرسل بالارسال كثير صحيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون
فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان صاحبها مضمرا نحو مر بك ضاحكا زيد او اسمين احدهما مجرور نحو مررت مسرعين بزيد
وهو وان كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنع الزمخشري ذلك وكذا منعوا وعلله بعضهم بان العامل في الحال لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور
انما قال لا يجوز التقديم على العامل والمفعول نحو جاءني راكبا زيد ان كان العامل هو الذي ماجرى مجراه بمعنى مضاف اليه المضاف على اسم المفعول
كما بجبي ووجهها مسفرة وهذا اشار بالتنوين ملونا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها وتقديمها على المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
ولانه لا يتقدم المضاف اليه على المضاف كتنزيل الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه
على المضاف قال الناظم وولده ابو الحسن في شرح التسهيل فان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع وان نص بعضهم على الموضح في الحواشي ومن الا
بد للحرف من المضمر وانما يجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كالمثال المتقدم وهو يجيء وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في
صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه هو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه
اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذفه والاستغناء عن المضاف اليه بها
كما يعود ان يقال في البعض بالجميع الا ترى انه لو قيل في غير القرآن ونزعنا ما فيهم وايحب احدكم ان ياكل اخاه واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا
او وصفا قال الاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر بمعنى عامل في الحال النصب ونحو يعجبني انطلاقك منفردا
فمنفردا حال من الكاف والميم المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر بمعنى عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا
حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وكذلك الا قول الناظم
ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا يلزم ما علمتم
من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان
المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء
بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال تقديرا اذ لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو
قلت جعل منطلقا صاحب المنطلق وبحوه ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض الكوفيين اجازته قال ابو حيان والذي يختاره ان
المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف بعضه او كجزئه او لم يكن فما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال
وصاحبها في العامل واما ما ثبت فيحتمل ان يكون حالا من لحم ولحم اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة
والدين بمعنى او من الضمير في اتبعوا بمعنا فما انتهى الحال الثالث تأخر الحال عن الابتداء ان يتعلق الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا نحو
ما جاء راكبا الا زيد بعد مبر التمثيل فصل والحال مع عاملها ثلاث احوال لانها مقيدة بها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر عنه كجاء زيد راكبا
وان تتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا او صفة تشبه الفعل المتصرف فالمراد بالصفة التي تشبهه ان يكون
ماضيا او مستقبلا وحالا قال ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كهو مسافر والحال كهو مقيم سواء الان او صفة تشبه الفعل
المتصرف فتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا ومسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه وكقولك خذ ابدا اكلا فالمثال الاول حال من زيد منطلق فالمثال الثاني ان
تقدم ما على العامل منطلق مسرعا نحو ملكا جاز زيد مسرعا زيد منطلق فهذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها
والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل ولكنها اجازها بعد معمولا للعامل ورده بوقوع التقديم على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خشعا
ابصارهم يخرجون فخشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عاملها الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة لمفعول محذوف
التقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح بعض واحد من المعربين وعجا بانا لا الاصل عدم الحذف وقالت العرب شتى تؤوب
الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت على عاملها والحلبة جمع حالبة تؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون
ومنه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا انظر في هذه المسألة وانه ان قطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة
متفرقين ترجع الحلب الى المعنى في الكلمة ترجع الحلبة قال الشاعر وهو من يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا
تحملين طليق وهذا هنا حال العامل فيه معنى الفعل كما صرح به المصنف في بابها واستعمله ثم تحته انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء
الطايف تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو فلا يقال وانت راكب جاء زيد وعلى الجواز النحويون هذا البيت لا يجوز عند الكوفيين فانهم قائلون بان هذا اسم موصول

باب الحال

وتخليص صلته وعايد محذوف والتقدير والذي تجلبه طلبني كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا
فجائز تقديمه أي الحال ... يجوز أن تتقدم الحال عليه أي على عاملها وجوبا كما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او
اسم قولان احدهما انها ظرف شبيهة باسم المكان كما ان سؤالك كيف ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى الثاني
يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر الى الاستقرار
بخلاف ابن ... قال الواحد بن الخشاب ... ان يتأخر الحال عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو
ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي يجب التأخر عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة
تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لا يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة فجعل من افعال الجوامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم عليه العامل او يكون العامل
مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف اخيك صائما فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر
المقدر بان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل
فيها اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا ليس كذلك
فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها
خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر
اليها خاوية وحروف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من
قلوب والعامل فيهما كأن لما فيه من معنى التشبيه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى منها رطبا ومنها
يابسا وقيل المراد بالرطب ... لا اليابس الفؤاد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا تأكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب في
اليابس بالحشف البالي وهو ارديء التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحروف التمني نحو ليت هندا مقيمة
عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا
كتلك ليت وكأن او يكون العامل عاملا آخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لأصبرن محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر
المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في حيز لام الابتداء
وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ادوات الصدر فلو فقدت اللام جاز التقديم نحو ان
زيدا محتسبا الصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر فانه يجب تقديم
الحال الفاضلة خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا
من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب لما فيه من معنى المفاضلة بين الشيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا ثم بين ان تفضيل البسر
على الرطب قال في المسائل مبنيا على الاولين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى
وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن
السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب لهما كان محذوفة تامة صلة لاذا او اذ فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا او وهو تمر فالمقدر اذ والصاحب
المضمر في كان لا المضمر في اطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على اطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا
في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابنا انه يجوز تقديره كان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسيء فجاء معرفتين وانما تتعدى الحال مع افعل
اذا كانا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر اطيب منه رطب قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا
هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا
حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوف على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه
او اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين على افعل كالحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل عليه
والمفضل الذكور لغرض التبيين فان قيل حصل بتقديمها ... قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد
فصل بين الظرف ومعموله بالتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل ... والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز
لن يهن ويستثنى من الضمير معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما مؤخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به
كقوله بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل
وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخر ليبان محل الخلاف اذ توسطهما
على المخبر عنه نحو في الدار وعندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ... اعلام ...

المتقدم بناء في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرهما والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين المشتق كما تقدم في البيت وغير المشتق كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فخالصة حال من الضمير على الحال المتوسطة بين المخبر عنه والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور وقبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في راوية او مصدر كالعافية وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانه بمعنى مقبوضة والفصل اذا كان بمعنى المشتق يحمل الضمير لا السموات مبتدأ وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل وبيمينه معمول لحال تتعلق به لا عامل لها ولا اثبات الحال **فصل** في تشبيه الحال بالخبر المعنوي والنعت في التعدد بان يتعلق المفرد بغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد كقوله علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان وحافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير علي زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكون الثاني حالا من الضمير في رجلان المجرورة بياء ورجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد صحفه بعض الاعاجم رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وجعله فاعلا للزيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو واقع في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الى اخره ويلزم منه تعدد الحال المفرد دون شيء نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال من الشمس والقمر بمعنى ثابتين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرة ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر الحال الاول للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت ما بال العلماء البيانيين جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من نشر اللف راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء من عهدت وفي نسخة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وهي متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرء القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة قصد التستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال المفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة وما ورد نحو البيت صفة رجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا جواز ذلك ان كان العامل اسم تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه في تنبيه الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها او بعد ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد سبقت اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام ما هي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصاخة وهو الاصغاء والاستماع والمعنى استمع حال كونك مستمعا لمن ابدى نصيحته وتوق من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي ويجمع بين

باب الحال

قول النظم وعامل الحال بها قد أكدا وأما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الأرض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا القسم استدركه ابن الناظم قال في المغني وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها وأما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومؤلفة من اسمين معرفتين جامدين قال التوكيد بها إما البيان يقين كهو زيد معلوما أو فخر كأنا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهيبا أو تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كأنا عبدك فقيرا إليك أو وعيد كأنا فلان متمكنا منك أو لمعنى غير ذلك كزيد أبوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم وزاد أبو حيان في التسهيل وأيضا المعرفتين من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها لأنه يمكن تأويل الأب بمشفق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالف الموضح فهذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التأخير عن الجملة المذكورة لأنها المؤكدة لها وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا تقديره بعد الخبر تقديره أحقه ونحوه كاعرفه إن كان المبتدأ غيرا وإن كان أنا فالتقدير أحقني أو اعرفني قال الزجاج العامل هو الخبر لتأويله بمسمى وقال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة قال وإنما إذا لمحذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها مؤخر

فصل تقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد إلى قارون وإذا وقع الظرف وعديله حالا فإنهما يتعلقان بمستقر أو استقر إن قدر في موضع المفرد أو استقر إن قدرا في موضع الجملة وعليه الأكثرون حال كون مستقرا أو استقر محذوفا وجوبا لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لأنه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا فيك قاله الرضي وتقع الحال جملة اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من إطلاق قول النظم وموضع الحال يجي جملة ولكن بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالإجماع لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بمثابة النعت وهو لا يكون جملة إنشائية فإن قلت قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالإنشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والإنشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الإنشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الإمام ابن الحاجب في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا أما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا أن لا ناهية وأن الواو للحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب أنها عاطفة إما مصدرا منسبكا من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الأول فتحة تضجر إعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب في الأصل لا تضجرن بنون التأكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني في قبل الجملة المفسرة ثم عاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم إن الأصح يعني فتحة تضجر إعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى أوان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك القيد لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها وغلط من أعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى إني ذاهب إلى ربي سيهدين حالا مفعول أعرب في بيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فإن صيرورة معنى الآية سأذهب إلى ربي مهديا فاقترنت التقييد إلى الذهاب فهو في الآية للهداية وأجيب بأن مهديا وقع بعد الذهاب لكن فيه تعقيب ويلزم أيضا أن يكون فيه تعقيب كالقبل قاله الدماميني وأما قولهم لأضربنه إن ذهب وإن مكث فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو أن لأن المعنى لأضربنه في كل حال إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المصرح طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا عن الحال له تقول في جاء زيد إن تسأله يعطك جاء زيد وهو إن تسأله يعطك وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرط الثالث أن تكون الجملة مرتبطة إما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فجملة وهم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم أو بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا أي متعادين بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء وإبليس أهبطا جميعا وجمع ضميرهما لأنهما أصلا البشر كأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولإبليس وعن الحية وتبع الزمخشري الأولى أو مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها دالة على الجمع ونعرض اجتماع جملة الحال مع عاملها وصاحبها وتجنب الواو في موضعين أحدهما أن تقع الضمير نحو جاء زيد

وما طلعت الشمس والثاني نحو لقد جاء الكوفيون اداة الداخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقدرة للانكار فان قد للتحقيق والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من المبتدأ والخبر حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكانت في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون فجملة كانوا به يستهزئون حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب او مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو ما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم يقترن بالواو لان المضارع المقترن بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناها غير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم يقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت في حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل وكذا ما اشبهه والى ذلك اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وأما نحو قوله وهو عنترة العبسي علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهو مقترن بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فتعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب الى التلخيص تبعا للشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع **فصل** وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك للقادم من حج مأجورا او لدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت وجواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر ومأجورا منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشدا او رجعت مأجورا او نجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة ووجوبا قياسا في اربع صور احدها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره فلا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدأ والثانية قريبا هنا والصورة الثالثة هي التي بين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه تدريجا فيهما فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فاذهب المتصدق به صاعدا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء وثم والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس ومن لا يثبت على حال نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي تتحول وكذا يحذف سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التأسيس او هنألك ذلك هنيئا على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر لك خيرا اصابه انسان فقلت ثبت لك هنيئا او هنألك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمزة من هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنا يهنو كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع **هذا باب التمييز** وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم تمييز ومميز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره فخرج بالفصل الاول وهو نكرة

وقوله وهو رشيد اليشكري رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو فحمله على أن زائدة أل لضرورة البصريين كان يدين باصدام العرب
اسمها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما ذكر وتخرج بالفصل الثاني وهو يجيء من الحال نحو جاء زيد راكبا
فانه يصلح في حال كذا لا تمييز وتخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا
لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجل وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة ظهورها معهما نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها اي من
ليست فيهما للبيان ولا يكونان تمييزين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق الجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء
كأنه قال اريد الاستغفار ابتداء من جانب المتناهي وهو الاول ونزلت الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال استغفر الله مبتدءا بأن اول
الذنوب الى ما لا يتناهى قال في التوضيح في الحواشي ولعل المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ
وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب
لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في مصحح اعمال العدد مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا او بأن لا
زيدا فانه يشبه ضاربا زيدا وعمرا في الانصباب والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بأفعل من وذلك في خامس رتبة فان افعل
لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد كاسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي
وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للعدد لانه يتحمل الضمير وهو لا يتحمله وضعف هذا القول لانه حمل الشيء على ما هو به
اشبه اولى والناصب لتمييز النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومن تابعهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب
وشبه الفعل نحو هو طيب ابوه فأبوه منصوب بطيب وهو صفة وعلم بهذا التقرير التفصيل وبطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي
ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكأنه
رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه
واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور

فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم
الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا ينعكس والثاني
انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه
يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع
الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع ثوبا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح اللمع لابن جني لابي البقاء
ومن الممسوح عندك قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن ثمانية وثمانين ذراعا في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى وارادة لغيره او وزن كمنوين عسلا
وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا الذي يوزن به يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه
من بالتشديد كضب وفي تثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالاول نحو مثقال
ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم وعاء
بحقيقته السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا او صغيرا والثالث نحو ولو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بما يوزن به وليس بمساحة حقيقة وانما
دال على المماثلة من غير ضبط وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل
كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا ان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا
فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم
خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا
من الحرير فان الجبة فرع الخز والخز نوع وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويبنى عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان
التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل
للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام فهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب
الرأس فحول الاسناد عن المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا
مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتأخرين وانكر الشلوبين وجماعة ان سيبويه لم يمثل بالمنقول وتبعهم تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وتأول
الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعده ثم وتأولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون
بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون منصوبا على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح

الا من ذلك في تمييز الاسم المفرد انه يجر باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كشبر ارض من المسوحات وقفيز بر من
المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي ونحوها اجرره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين
فان تمييزه واجب النصب لما سيأتي في باب العدد فان ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ نحو ثلثمائة اثوابا وما بين ما فلا
يحتمل الجر لو شئنا منه او يجب النصب وقد يجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما يجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل لو
اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز ام لا او يكون وضع الاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قال الرضي في التوسيط وزعم انه لو اضيف او مضافا
نحو ولو جئنا بمثله مددا وملء الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملء مضافان فامتنع اضافتهما مرة اخرى و
الى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **فصل** من تمييز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته
الموضوعة له او لا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لنسبة الفعل المتعجب منه في النسبة والدر بفتح
الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
منه وانما اضيف فعله الى الله قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي
ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر
معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله الرضي في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل
ما اقتضى تعجبا ميز ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل
كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامته ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في
مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل
بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامته ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى الجمع قائما مقامه النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض
الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في
الاول وجره في الثانية مضافا الى ما هو بعضه دون الاول وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى	اسم التفضيل / الثانية
اذ لا يقال هو كرم رجل فتمييز عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف
ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره **فصل** ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه على معناها فجاز
اظهارها ولعله في صحة ذلك التصريح بها مع التمييز قبيل التبعيض ولذلك لو دخلت في طاب زيد نفسا لان نفسا هنا ليست اعم من الابهام الذي انطوت عليه الجملة وقال
الشلوبين انها عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحة انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه
من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضح انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش انها لا تزاد الا في غير الايجاب ولا يمتنع جر التمييز	في الحواشي
بمن الا في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما
احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد
بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف نحو كان
يكون مبتدأ نحو زيد اكثر مالا اذ هو محول عن مبتدأ اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل مميزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه
بخلاف ما كان فاعلا معنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا
وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما
فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان
فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود يخبره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل
تهامي بفتح التاء كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في
الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسر بها ويصح بها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم
صحة الحمل لكون العدد الاعلى متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان
التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله
دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة ولعرضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه انما
انتصب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل والتقدير ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى انه انما انتصب على تمام الاسم
فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال
لا تدخل من على ما كان منقولا او شبيها بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول انه بمعنى نعم

الرجل نفسا فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع تمييزا الثالث التمييز الذي يمنع جعله محولا ويمتنع من دخول من عليه ومنها ان قوله اذا المعنى عظمت فاسنا وعظمت جارا الثيب فيه بيان ان فاسنا وجارا فاعلان معنى وكان حقهما ان يرفعا ويقول اذا المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى جملة التمييز فيقول عظم فارسي وعظم جاري

فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان العامل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بني طيء انشده ثعلب [illegible] الحي وداعي المنون ينادي جهارا انفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجاء في النظم قليلا انفصال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنتصب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه فان [illegible] واستحسنه ابن خروف والبيت في نحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبا بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير تطيب نفسا تطيب لما انا كان العامل صفة فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على مميزه اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور

هذا باب حروف الجر ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربطه بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا خلا ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا لها درات فلا حاجة لاعادتها وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يعني ان السحاب في بعض المواضع يدنو من البحر الملح فيشرب منه من لجج عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في تعرض صعودها وينفضها ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله علَّ صروف الدهر او دولاتها انشده الفراء بجر صروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليهما لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل والثالث كي ولا تجر ظاهرا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية فيقولون اذا [illegible] كيمه والاصل كيما فحذفت الفها وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تأويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لمصدر مأول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية هو قول الاخفش وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقيل غير ذلك والموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فتغر وتخدع مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين فمنها سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى وبدأ بها لانها ام حروف الجر قاله صاحب [illegible] وغيره مثال جرها الضمير والظاهر ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء آمنوا بالله وآمنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وينقسم بالنسبة الى جرها في الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير والاول انت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل

تسبة المناط طبع من اوقف لابل وهو اسم موضع نسبه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشما الاطراف وكثبا بفتح الكاف
والثاء المثلثة صفة ومعناه قريبا وهو عطف في المعنى ان هذا الحمار الوحشي نزل الذنابات ناحية شماله قريبا منه ونزل ام اوعال كالذنابات او اقرب منها
وقول الاخر وهو روبة يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني
على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امراته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى
بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا
فاما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله
خلقه فهو في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر
الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء والى الاشارة بقول النظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد يدخل
في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة
وربه امراتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يوجب الحمد دائما فاجابوا فاتى بالضمير
مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء
واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول
رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا لها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الراء حال كونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو
التاء في القسم والى ذلك اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وندر تالرحمن وتحياتك
حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب احرف الجزم واحرف النصب
وما اوهم ذلك فهو عندهم اما ماول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير
هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قال في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي
والجمهور وجعله ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون وهو ذلك
ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا تبينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اي الذي هو الاوثان فان تبينت نكرة فهي ومجرورها في موضع صلة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب وقيل من الاولى للابتداء عند
الجمهور وزائدة على راي الاخفش ويدل له قوله وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية
بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا
لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري
من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من
ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة
الى السيوف المحدث عنها في بيت قبل وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال
الاعرج الغساني وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر وحضر والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم
وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار زمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان
والزمان نحو من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاولى الداخلة على نكرة لا تختص
بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها
يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهو لتاكيد التنصيص لان — على العموم
النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاء من احد سيان في افهام العموم من دون احتمال فان قلت
اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها اتت في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان
سقوطها يخل بالمعنى المراد كما قال الرافعي لا انها اعم من ان سقوطها يخل بالمعنى ثم من الزائدة لها ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او — زائدة في قولهم حيث لا اذا ذكره
نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق
ان هل لطلب التصديق دائما والثاني ان يكون مجرورها نكرة والامر الثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر فذكر فاعل ياتيهم
او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره
لكم وليس يرزقكم خبرا لان هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها
الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا

من الآخرة أي بدل الآخرة وانكر قوم مجيء من للبدل ويقولوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء
فضلة في المغني وادرج المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين في مكانية أو زمانية فالأول نحو ماذا خلقوا من الأرض أي في الأرض والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها
في ما ننسخ من آية قاله في المغني والثاني نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطيئاتهم أغرقوا أي أغرقوا
لأجل خطاياهم وقد مثلت المسألة على العلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب يغضي حياء ويغضى من مهابته
فلا يكلم إلا حين يبتسم أي يغضى منه لأجل مهابته والإغضاء بالعين والغشاء المعجمين ادخال الجفون … على النظر … بعضها ببعض ولبيد في الأمكنة
بين وقد تأتي لبيان الأزمنة ونبه في نفي وشبهه بجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أي عن ذكر الله وتاسعا
وهو الانتهاء كقولك قربت منه فإنه مساو لقولك قربت إليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الأخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أي
عليهم وخرجها المانعون على التضمين أي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما
نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون
من طرف خفي أي بطرف نقله الأخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا أي عند الله قاله أبو عبيدة ورابع عشر
مرادفة ربما كقوله وإنا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته
غاية لرؤيتك واسقطها هنا في بعضها من ارجاء … وللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
والاستحقاق فالأول نحو السرج للدابة والثاني نحو العمارة للدار لأن الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين
المعنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية إلى المفعول به نحو ما أضرب زيدا لعمرو لأن ضرب متعد في الأصل ولكن لما بني منه
فعل التعجب نقل إلى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على تعديته
ولم ينقل وأن اللام ليست للتعدية وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى
على تعديته أو لا ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه
قال الموضح في المغني والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح
التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى لما … هذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالأولى إسقاطه
كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو أبو صخر الهذلي وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر أي لأجل ذكرى
إياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان
بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد أي أجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا يتعين الزيادة لاحتمال
أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له انتهى وأما ردف لكم فالظاهر أنه ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني
وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا
بؤس للحرب والأصل يا بؤس الحرب فأقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجر بما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني أرجحهما الأول لأن اللام أقرب
ولأن الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه وإلا فلا إضافة ومنها لام المستغاث فإنها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل
صحة إسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو
ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة
مناها وإما بتأخره عن المعمول مع أصالته في العمل نحو إن كنتم للرؤيا تعبرون والأصل والله أعلم إن كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وتقدم معموله ضعف
عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها بل هي بينهما
فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل المقوية عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في
آن واحد وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى أي إلى أجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لأنها
خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الأجل أي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله دره أي ما أكثر دره المعنى العاشر الصيرورة عند الأخفش وتسمى لام العاقبة
ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى الذهاب فإن الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك
ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بمعنى الباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو أقم
الصلاة لدلوك الشمس أي بعده وجعله في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون
للأذقان جمع ذقن أي عليها ومجازا نحو وإن أسأتم فلها أي عليها قاله في المغني وثالث عشر النسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال والتبليغ نحو قلت لعبادي قال ابن مالك
والتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه والظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام
وتخفيف الميم أي عند مجيئه إياهم قاله ابن جني وبمعنى من نحو نحن لكم يوم القيامة أفضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن إذا استعملت مع القول نحو وقال الذين

كفروا للذين آمنوا اي عن الذين آمنوا قال الدماميني ويجب التعليل وشبهه نحو وعسى ان يكونوا او نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله الدماميني وذلك في التسهيل وتبعه
الموضح في المعنى والتحقيق ان التعليل يعم قوله والاولى للملك وشبهه نحو شبهه تعدية ابنه ويقال فيه وزيد و **للبا** الموحدة اثنا عشر معنى احدها الاستعانة
وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها قاله
في المغني وهو احسن من قول ابي حيان انها في البسملة للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى الثاني التعدية وتسمى باء النقل وهي القائمة مقام الهمزة في تصيير الفاعل
مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذا يرد على المبرد و
السهيلي في ان التعدية بها تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فدخول الباء على المثمن او معنى نحو كافأت احسانه بضعف فدخول الباء على المعوض
قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر هنا للسببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله
لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل البائين جمعا بين الادلة
انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالصاق والاختلاط قال فما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق
حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو
مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الى الفعل الا به
وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف
المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها فامسحوا برؤوسكم وعليه
بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال
نحو وقد دخلوا بالكفر اي مع الكفر او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل ويختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا اي عنه بدليل يسألون
عن انبائكم وقيل لا يختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا وتأولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن
الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه المعنى
التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء
وهي التي يصلح في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش وبدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا
مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم كان لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم
بالاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلم يندرج احدهما في الآخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من فروعها المعنى
الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدأ نحو بحسبك درهم
ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتأتي الباء للقسم وهي اصل احرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله
مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي اي فداء
ابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق **وفي** ستة معان
احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليه فان ادنى
افعل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف ذاتا
نحو ففي رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ الذكار لقد كان في يوسف الآية والثاني السببية نحو لمسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث المصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا
في امم اي مع امم والرابع الاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل انه في هنا بمعنى على
ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا
في الآخرة الا قليل اي بالقياس الى الآخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى
اي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكذا الصاد المهملة جمع بصير وروي فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وزاد في
المغني بمعنى من نحو في تسع آيات اي منها قال الجوهري والتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه قاله
ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال
اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا **وعلى** اربعة معان احدها
الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قال الكوفيون
نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو قحيف العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

باب حروف الجر

اي اذا صحبت عني ومنه قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل انه يكون رضي بمعنى عطف فالمراد في المنزل وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معنا ما اقبلت الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم والثاني بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي وزاد في غيره بمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم ومرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول ومن ذلك قراءة ابي وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق زاد على لان راق متعد بنفسه انتهى ولفق حسن الجارية وحمل سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف والاستدراك كقولك فلان لا تدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلاء ومعنى في وعن **ولعن** اربعة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاها الفراء وعبرة على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس فالمراد في المعنى الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون من على بابها والمعنى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين المعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه حرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولاه اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين المهملة وما يعد من الاشياء من مفاخر الآباء والدياني المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك اي لاجله فالمراد في المعنى ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي وما نتركها صادرين عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل ولا ... ذكري وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر الناظم على قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلى **وللكاف** اربعة معان احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان وهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجي الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدا حذف خبره هذا احد الاعاريب الثاني ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اي عليه او كائن الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والرابع ان ما زائدة وشبه الجملة ... الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة كان المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف عن الضمير قاله في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف مأكول زاد في المغني من معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد **ومعنى الى وحتى** انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى رأسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى ومن وانما يجر بمجرورها في الغالب آخر نحو حتى رأسها او متصلا بآخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس آخرا ولا متصلا بالآخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية النطق بها في ذلك ومعنى **كي** التعليل نحو جئت كي اقرأ اي للقراءة ومعنى الواو

والتاء المثناة فوق في القسم نحو تالله وتالله ومتى بمعنى من وهل ابتداء الغاية في الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي

سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم

خبره والديار والدور فيه وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين

بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امرؤ القيس الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من ازمان

وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر

العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل عفت درست وامحت واثاره جمع اثر ومتى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو

ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان

على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين

اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها ورب ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا

وللتقليل قليلا قال في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة

وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا قائمه لن يقومه باضافة صائم وقائم الى الضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم

الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة باءنسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث مسوقان للتخويف والبيت

مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل قال في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد

لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعن الفارسي انه من الجني سئل ابن الجني عن

المعنى مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وادم والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن

اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء

في الجسم المخالفة لونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب لان الشامة اذا الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد

قاله الدماميني ومجللة اي ذات عز وجلال ويروى مجلجلة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكشفة ويهرم اي يشيب قاله الحلبي **فصل** من هذه الحروف

ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها

مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض

جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال للبقرة من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن

ببيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب

لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا

دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف

الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث

العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوقه وقول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور

بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها

من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر

الى العشية ولا يكون هناك قال ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني

ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف

وسكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ هنا وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة اولهما بينهما

ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى بيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز

ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما

من دخلا وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علاء ولي يعلي علاء قاله ابن خالويه الطارقية وقد يكون الى اسما واحد الاء الله وهي نعمه تقول الى

والاء قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس ما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان

حيث رفعا اواوليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع او معرفة مجرور او لا نحو ما رايته مذ يومان فيوما ان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم

الجمعة معرفة غير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتدأ وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير لاجراء الرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن

السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا

قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القسم الزجاجي ومعناهما

الوثبة

بمعنى من عليها او كونها بمعنى فوق

بينه وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة
والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف
وقيل من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان مذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الحاجب في النهاية
ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال وللبصريين قولان قال الفارسي المقدر امد ذلك يومان فمنذ مبتدأ ويومان خبر
وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان احدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة
فحذفت الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى و الموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية
كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية
وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدماميني او اسمية
كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي
داهق العشرين سنة من يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قال في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين
والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قال الزركشي وهما حينئذ
اي حين دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدأ ان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر
قال في المغني وهو مصرح بالخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند
ملاقات الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا او قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن
ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قال في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت
حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف
من كسرها الا ان الغريب اولى من الغريب فالمالوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني بوزن غني حي من غطفان قال في الصحاح ووجه الضم انهم ردوا
ان النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين **فصل** وتزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن
عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم وقرئ خطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد
لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شيء قرارا يريد فان
لكل شيء فاذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى
العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء
الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد اي واسعة
البينة الاتساع صفة طعنة واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران
وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم
بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوها
مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره
والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين المقاتل مالك بها مع علي واراد بعمرو عمرو بن معد يكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد محضر
مبني ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يفردون تسمية
الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موضع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية
وهي اوفيت اي نزلت وعلم اي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل
ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير
ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو ابو دواد الايادي بدالين
مهملتين اولهما مضمومة بعدها واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ
والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها او قيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة
المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان
يقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بمحذوف حال اي رب شيء هو الجامل كائنا فيهم

وإنما قدرنا الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل جلى حالا صفة لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** تحذف رب فيبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله
وهو امرؤ القيس الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا وألهيتها
شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محول إذا تم له حول أي سنة وإنما
خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد الرجال في النساء وأقلهن شغفا بهم وبعد الواو أكثر لأن العرب تبدل من رب الواو وتبدله من الواو والفاء
لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس الكندي أيضا وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه الليل
في صعوبته ونكادة أمره بموج البحر واستعار السدول وهي الستور واحدها سدل لما يحول بين البصر وإدراك المبصرات وعلى متعلق بأرخى والباء في بأنواع
للمصاحبة وليبتلي ليختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى علي ستوره مع أنواع الأحزان ليختبر ما أصبر على الشدائد أم أجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها
من الواو كقوله وهو رؤبة بن العجاج بل مهمه قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الأطراف والحذاق في إبقاء جرها بعد
هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل وبدونهن أقل كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار
وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالأرض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار
وأقضي أموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل وقد يحذف
حرف الجر غير رب ويبقى عمله وإليه الإشارة بقول النظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج
خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف أصبحت والأصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أفصح
العرب الشيح والقيصوم ويدل ذلك تحقيق أنه يريد وصف الأحيقة المضغ لأن هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ومن قرأ شاذا إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا
ما بعوضة بجر بعوضة وقياسي وإليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور
أي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة واحتج الجمهور بوجهين أحدهما أن كم الاستفهامية لا تصلح أن تعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب
والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني أن الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل
على أن الجر بمن مضمرة لتكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالإضافة
لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم إن في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف أي وفي الحجرة عمرا إذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للأخفش إذ قدر العطف على
معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فإن العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد إن
وكقولهم مررت برجل صالح إلا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف تقديره إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك
وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه إذا قلت إلا أمر بصالح فيما يستقبل
وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون فتقول إلا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فإني قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في
باب كان وأخواتها

هذا باب الإضافة

وهي لغة مطلق الإسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاري جديد مشطب
يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة
تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قال الموضح في شرح الشذور وتحذف مما تضيف من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر كثوب أو تنوين مقدر كتنوين
دراهم لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو أعز منك درهما إذ لا ينصب تمييز هذا
إلا عن تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لأن التنوين يدل على الانفصال
والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الإعراب وهي أربعة الأول والثاني نون التثنية وشبهها فالأول نحو تبت
يدا أبي لهب فيدا تثنية يد والأصل يدان فحذفت نون التثنية للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الألف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيهة
بالتثنية في الإعراب بالحروف وليست مثناة حقيقة إذ لا يقال في مفردها اث والأصل اثنان فحذفت النون للإضافة لما ذكرنا والثالث والرابع
نون جمع المذكر السالم وشبهه فالأول نحو والمقيمي الصلاة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالما والأصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للإضافة لأنها
تلي علامة الإعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له وإنما حذفت نون
التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين تلي علامة الإعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة
الإعراب نحو بساتين زيد وشياطين الإنس لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب
واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد القولين في المسألة والقول الثاني أن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده وإلى
حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله نونا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الأصح
لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر

أي بقصد المعنى فإنك قد قلت مررت بصالح ثم تقول إن

نائب عنه المضاف خلافا لابن الباذش **فصل** وتكون الاضافة على معنى اللام بكثرة لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى
في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف
سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين
والتعليل بمكر في الليل ويا صاحبين في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف
اليه صالحا للاخبار عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه
يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الوصف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول او الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب
زيد وغلام عمرو فالاضافة فيه بمعنى الملك وحصير المسجد وقنديله فالاضافة فيه بمعنى الاختصاص فانا نقول في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه
ولا يصح الاخبار بها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح
ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان
اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان تخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فا
الاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلام عمرو او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما
صرح به ابن هشام والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة
امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام محققة بحيث يمكن النطق بها كغلام زيد او مقدرة بحيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع
عمرو واستحالة هذا لان ثلاثتي في مكان المضاف اليه يرادف او يقارب نحو صاحب في مكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا
ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن ابن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقول
في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب يستحق الخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **فصل** والاضافة
على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف
منها او تخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة
تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد بعينه والى ذلك اشير
قول الناظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني
الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا
يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا ابا لك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه
ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول في الابهام بحيث لا يقبل التعريف اذا دخل فيه دخولا بينا
كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه
الحركة غير السكون واذا اريد بهما غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى وفصل المقتضي للتعريف ونوعها بين مضاديه فتعرف
قال السيوطي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا
غيره وكل ما صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب
تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشبههما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك ولخلاه ابو حيان في النكت الحسان وهذا
النوع مرجعه السماع ومثل وغير وشبه وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وانها مثلك وضربك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة وكذا
لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا
محضة اي خالصة من تقدير الانفصال الغالب في نحو غلام زيد فان فيه تقدير غلام لزيد مثلا ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطها
ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل
فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك
الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك
فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبيه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج
والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه لسيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل
افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الحال اخرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وعلى ذلك

كلام البدل بالمشتق بل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم انه
قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي
وكاسب عياله فان اضافته محضة وهذه الصفة شبيهة بالمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف
لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب لعسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء
كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضاف لمعمولها
مجرورة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوب
معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة
لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعت لها ولا توصف النكرة
بالمعرفة ووقوعها الا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم
التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون
الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور
والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة
منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد
والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص
بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقوله بل تفيد
ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك
اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة
ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون فالرفع في المعنى او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب
زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه فهذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت
الله فضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع
السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية
قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قاله في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر وهو حسن مجرى
بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به فمع رفع الوجه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها
عنه الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه
فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المفردة المعرفة بال
لا تضاف الى الخالي منهما ومن الاضافة الى تاليهما وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين
ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما الى اللفظية والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير
الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية
لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف
مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو
الفرزدق أبأنا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة
الثانية قتلنا والضمير بها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره
والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهرقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها الة
السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب
راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر
والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضاف الى العدا المقرونة بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجاء وملا الاسر
من الاسر بحذف نون من على لغة زبيد وبني خثعم ومن قابل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة
صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطاء

وفي نصبه قبيح

ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سيأتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما
بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة
التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها انني لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من
الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغيير الحركات
ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منه والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة
والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس تجوز فيها الجمع بين ال والاضافة
اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الاولى
الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لتشابههما
لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها
في المضاف الاول لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نعم ابن اخت القوم واما
الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة و
الخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك
لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي معناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف
كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضاربك والضاربي والضاربات غلامك اجراء لسائر المعارف
مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه
مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذا نائبه وقال
الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين
ولحذفه سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك
لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منهما مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة والى مضاف لما فيه ال
ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون
الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف في تقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف
النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص ونحوه في
اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى
مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية
المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن المقصود بالاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث بالفعل
المسند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا
وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتأنيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت
في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في
الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان
وصفا للمؤنث ويجري عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه
قد يكتسب كقوله فالى ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التأنيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن الثاني
وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه
خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث
لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب كان التأنيث
واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث وقيل التذكير في الآية على المعنى
لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التأنيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب
التأنيث في نحو الشمس طالعة وانما الفرق في حكم المجازي والحقيقي الظاهر بين لا الضميرين قاله في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتأنيث

الفعل ولا قام امرأة زيد بيد كبيرة لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم
امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتاء انه من باب قطعت بعض اصابعه
لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل
الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا مسئلة
ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم
ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا
معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد فيضاف احدهما
للاخر وتأويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم ووجهه ان الاسم قبل اللقب
في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى الالقاب بمجرد اللفظ من نداء او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة
ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تأويل الثاني با
لمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في شرح التوضيح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة
قولهم حبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطأها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم
مسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة
الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرناه ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها
قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتأويله ان يقدر موصوف
ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس المضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس
القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضاف الى جنسها معنى وصح بمن فيهما لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون
الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله حق اليقين ولدار الاخرة وجانب الغربي وغير ذلك **فصل** الغالب على
الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان
فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمة التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم
والاشارات واما ذلك واخواتها فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء
الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف
اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يأت لفظا
مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب
سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي
الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف
المضاف اليه تريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته اياما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة
لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين
وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون
المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات
الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله
وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا وهو وحده وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير خطاب
نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لعلا لنا الشاهد
عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي
واخشى الرياح والمطرا قال العدل اكبر سنه وقد عاش ثلاثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة
لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الباء
الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة
وسعديك كالتوكيد لها قال [illegible] سيبويه ... لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا

تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا
انسب من قول ابن الناظم اذا لم يتعد الله لانا لاذا لذا التغلبة يقال اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا بعد اسراع
قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا حتى يقضي الاجل المقضي والمعنى اضرب ضربا هذا بعد هذ اي بعد قطع على الكرة والطعن طعنا نافذا والهذ
في القطع وجزم والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك محذوفا
على حد هدت جلوسا او التقدير اسرع ولجيب فعامل البواقي من الامثلة من لفظها او التقدير اسرع والحنن واتداول ويجوز عند سيبويه فيه ان يكون حالا
اليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج ودفعه وادليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس اذا شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس العالية مفعول
يجوز بتقدير بفعل من لفظه او لبن وهذا بناء على ان ضعيف خبر يجوز التعريف بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة
كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا الا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه تجهيم
بالتصغير وبفتح بن والحسحاس بمهملات ابيع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه بردا تقالت
ابقى للمودة بينهما وتجويز الاعلم وهو يوسف الشنتمري نسبة للاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك في البيت السابق للعجاج الوصفية
لضربا مردود حين يجوز لذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولان المصدر للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن الاول
ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقول الاعلم مبتدأ ومضاف اليه فيه اي في
هذاذيك وفي اخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك مردود بخبر
قوله ايضا القوم بلام التعليل ملوم يرد وحنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فيتعين ان يكون الكاف في لبيك واخواته اسما
لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوه في ذلك وذانك ففي ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه وانها
اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحروف وكل ما يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف
فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجوديتين اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمية الباء تفاديا من تتابعها
وتفننا في التعبير والجواب عن الاول ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى
الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثاني ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسألة وكما في اثني وانما لم يحذف في ذانك وتانك
للالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى الضمير الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني فدوني زوراء
بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات منزع صفتها والمنزع من قولهم حوض نزوع بفتح التاء المثناة فوق والراء والبيون
اي مثلي وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحتانية واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة
مثل اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذت اضافته الى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور والبيت انشده
الناظم بقوله وشذ ايلاء يدي للبي وفي شرح الموافقة ان يدي في البيت زائدة ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق
بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبا اي قال لي لبيك فحذف المعمول والمعنى دعوت مسورا
للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان
اعطتاه المال حتى تخلص من تابعته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعا احدكم
اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد
واصله لبي بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدي وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال لديك
وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد ثبتت مع الظاهر ولو كانت الفا كالتي في لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ثوبا
الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك وما هو واجب
الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة الى
الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هاتين الايتين
مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا
فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف
ما اضيفت اذ اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم
يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض عنها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم
بقوله وان ينون يحتمل افراد اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية

وما كان اسنادها الى الجملة الاسمية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما اضيفت حيث
الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فاضافت حيث الى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة
جمع حبوة بكسرها والمراد اوساطهم وببيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال
باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وحسنه
في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم على موته ووجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنا هما
وكون العامل قضينا مردود بان القائلين باسميتها يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه
مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وصرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال
لان اذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله
والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو اذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين
نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول ترى اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت مما
استدل به الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فمثل وان احد من المشركين استجارك في التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والاصل اذا انشقت السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد لا ان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره
وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوجبوا على [illegible] الا يتعين
ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجوزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قال الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص
بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بان وقيل بحنظلية
فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويجاب بان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس بن عيلان بالعين المهملة
والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكبر قبيلة من تميم والمذرع الذي يكنى بعبد المذرع بالدال المهملة يعني امرأة ولد الرجل الباهلي من امرأة حنظلية والمذرع
الولد النجيب الشجاع الذي [illegible] اهل اللبل [illegible] قال الدماميني والظاهر انه المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان
حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هي وضمير الشان في قوله وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة ونبئت
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد ولكن ملء عين حبيبها والخبر هنا واجب التقديم
لئلا يعود ضمير من المبتدأ على المضاف الى الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشان والتقدير فهلا كان هو اي الشان والقصة
شفعت نفس ليلى لان الاضمار من قبيل المذكور فقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف اي هي شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشان موضوع
للتقوية والتأكيد فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر **فصل** وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم
لما مضى كما ان اذ كذلك او لما ياتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف الى الجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم
بقوله وما كاذ اضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتداء والخبر او زمن كان الحجاج اميرا لانه اي لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى
المضي والناصب له جئتك لانه بمعنى المضي فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا لم يجز ان يضاف الا الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول آتيك زمن يقدم
الحجاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع آتيك زمن الحجاج قادم على الابتداء والخبر
لانه اي لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه اذ واذا ووافقه الناظم في مشبه اذ واقتصر
عليه في النظم ونقله مشبه اذا بحثا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة واذا لا تضاف اليها وبقوله
وهو سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضيف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها واجيب
هذا المذكور من الآية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل المحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك
اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحمول
على اذ واذا اذا اضيف الى الجملة الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار المتاصل
الى الجملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما يليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح واليه اشار الناظم
بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن [illegible] لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة

اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما فقل يوما حين علبه وبعد يوم خولها حين حرث لمن افتقار شبه حين دا مثاله بان فالبناء الاصلى كقوله وهو للنابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما اصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى اصالة وهو عاتبت والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحها على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث ومعنى يستصبين فلانا اذا اعددنه صبيا جعلنه في عداد الصبيان وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اولى واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو على الفارسي من البصريين وتبعهم ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا اي لن يغلط

فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان للنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة الغزل قال الرضي في المغني وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستانين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين يعود الى ما ذكر اي كلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر وقائله قال عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتجه اليها المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي وخليلي فمن نوادر الضرورة والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن دريد صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد الساعد وهو بمعنى من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني وقد اجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابي مراعاة للفظ

و منها اي بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي لغيرهما اي الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اي واييك فارس الاحزاب اذ المعنى ايينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا وتحرير ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا الى المعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف الى نكرة لا يقال اضرب ايا رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا الى النكرة فالاول كمررت بفارس اي فارس بخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتهما الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصصن بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة

وأما أيّ الاستفهامية والشرطية فيضافان فإنهما أي الى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تكن شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً كمّل بها الكلاما
لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولها أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو أيكم يأتيني بعرشها ومثال الشرطية
المضافة الى معرفة أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة الى النكرة فبأي حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك
أي رجل جاءك فأكرمه والحاصل أن أقسام أي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالاً وما يجوز
وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالأولى نحو اضرب أيا أفضل والثانية نحو قلت ثم أي والثالثة نحو أيا ما تدعوا (و) منها لدن وهي بمعنى
عند فيكون اسماً لمكان الحضور وزمانه كان عندك وإليها أشار الناظم بقوله والزموا إضافة لدن فجر إلا أنها أي لدن تختص عن عند بستة أمور أحدها
أنها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة للغايات فمن ثم أي من أجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن
اختلفا في اللزوم وعدمه يتعاقبان أي يتبادلان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى فوجدا عبداً من عبادنا آتيناه رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علماً ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك ذلك دفعاً للتكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم
معنى الابتداء هنا لأن حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والأمر الثاني أن الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى إنها لم ترد في التنزيل
منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن في الكثرة والأمر الثالث أنها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعند
الظرف إلا في لغة قيس فإنها معربة عندهم تشبيهاً بعند وعليهم قرئ لتنذر بأساً شديداً من لدنه بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها
بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن الشجري قال أبو علي فأما ما روي عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فإن ذلك لالتقاء الساكنين حيث
سكنت الدال إسكان الباء من سبع ولبنك كبرة لعرابا انتهى فظهر بهذا أن لدن مبنية دائماً بخلاف عند فإنها معربة دائماً والأمر الرابع جواز إضافتها
الى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فأضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الأرض
غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة
بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألف الجمع بين همزتين فأبدلت الأولى واواً وهذا البيت لا دليل فيه إذ يحتمل
أن يكون على إضمار أن بدليل أنها تظهر بعدها أحياناً قاله ابن الشجري ويؤيده تقدير سيبويه لدن شولاً إن كانت شولاً ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي
وبقاء صلته والأمر الخامس جواز إفرادها عن الإضافة قبل غدوة كقوله وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها
لدن على التمييز لأن لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فأشبهت حركات الدال حركات
الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فأضافت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز كنصب خلا براقود أو
على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيداً فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه
ابن الشجري وبعضهم تشبيه لدن بضارب منوناً حتى نصبت بعدها غدوة وإليها يشير قول الناظم ونصب غدوة بها عنهم ندر أو نصبها أنت على إضمار كان واسمها
وإبقاء خبرها والأصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا أحسن لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة
ويؤيده من لدن شولاً فالنسب في هذا الجر بلدن وإنما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها
أي بعد لدن على إضمار كان تامة أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فيرتفع قال المرادي فظاهره أنها مرفوعة بلدن والجر القياس كما يجر سائر
الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكرر غدوة بعد لدن إلا منونة وإن كانت معرفة ولا ينتصب غير غدوة إلا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند
لا ينتصب شيء من المفردات بعدها والأمر السادس أنها أي لدن لا تقع إلا فضلة بخلاف عند فإنها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فتجعل عند خبراً
عن السفر والخبر عمدة وهذا بخلاف الصحيح في باب المبتدأ أن الخبر متعلقها المحذوف إلا أن يقال المسند أعطي ما له من العمدية ولا تقول من لدن البصرة
لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من لزوم الفضلية (و) منها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفاً وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو زيد معك أو زمانه أي الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فتجر من كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت
من معه بالجر وهو اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند قطعها عن الإضافة نحو جاءا معاً معرب لأنه ثنائي في الأصل إلا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان أبو
قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حي فيبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضعاً أم لم يوضع قاله الشاطبي كقوله
وهو الراعي كما قال العيني فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك
لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون
ومع مخطئة على من لم يحفظ وارتضى اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتاً بعد وقت وإذا التقى مع الساكنة العين ساكن
آخر جاز كسرها على أصل التقاء الساكنين وفتحها استصحاباً للأصل أو إتباعاً نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل
حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فأفاد ما لم يفده الموضح وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن
الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الإضافة فتنون وتصير بمعنى جميعاً فتنصب على الحال

باب الإضافة

[illegible] ... بالنسبة للنحويين ... وهذا ... هو الذي ...

فاسمع ... [illegible] ... والثاني نحو ... الاسم ... الثاني ... الاول ... [illegible]

الاولى ... سيبويه ... الخليل ... [illegible]

الاضافة ... والاخفش ... لانها ... [illegible]

... الالف ... التنوين كما حذفت الالف ... ابن مالك وهذا هو الصحيح ... [illegible]

... ولو كان ... الزيدون ... [illegible]

بان ... ما قبله ... ما بعده ... امثلة ... نحو ... برجل ... [illegible]

كقولك ... غير ... [illegible] ... والمعنى ... وهو ... [illegible]

والتركيب ... غير ... بعد ليس ... عشرة ... ليس غيرها ... انها اسم ليس ... والتقدير ليس

المقبوض غيرها ... فقال المبرد والجرمي ... اكثر المتاخرين ضمة بناء لانها ... قبل وبعد في الابهام

والقطع عن الاضافة ... سيبويه ... ليس ... الاخر محذوف ... في محل رفع ... [illegible]

... الضمة ... بناء ... في موضع نصب ... التقدير ... الرفع ... المقبوض ... [illegible]

... الاخفش ... [illegible]

اعراب ... التنوين ... الاضافة ... بل قبل في

[illegible] ... الضمة الظاهرة ... وهذان القولان ... الضمة ... [illegible]

ضمة البناء ... الاضافة ... المضاف اليه ... [illegible]

لانه ... واسم ليس ... بالاتفاق ... [illegible]

مبني ... اسما ... التنوين كالضم

مع التنوين ... الاعراب ... المضاف اليه ... غير ... [illegible]

... ليس ... النافية ... المغني ... شرح التسهيل ... ابا العباس ... [illegible]

... البناء على الضم كقبل وبعد ... الزمخشري ... ابن الحاجب ... ابن مالك ... شرح التسهيل ... [illegible]

... صاحب القاموس ... قبل وبعد ... الظرفية ... [illegible]

بالمضاف اليه ... بعد الظهر ... قبل العصر ... ومن بعده ... الزمان ... المكان ... قبل ... بعد ... [illegible]

... الاعراب ... التنوين ... [illegible]

اليه ... العواطف ... المضاف اليه ... [illegible]

... ثابتا ... لله الامر من قبل ومن بعد ... [illegible]

... المضاف اليه ... المعنى ... [illegible]

للاضافة ... لله الامر من قبل ومن بعد ... وهو ... [illegible]

الشراب ... الماء ... الفرات ... [illegible]

لان العذب ... [illegible]

على الظرفية ... التنوين ... الضرورة ... المشهورة ... [illegible]

سيبويه ... الخليل ... الشراب ... [illegible]

وهما نكرتان ... الاضافة ... التنوين ... [illegible]

وتنوينهما ... ابن مالك في شرح الكافية ... [illegible]

فان نوي معنى المضاف اليه ... المضاف اليه ... الساكنين ... الضم

... البناء ... لله الامر من قبل ومن بعد ... [illegible]

منويين ... لله الامر من قبل ومن بعد ... المضاف اليه ... [illegible]

... الظروف ... على الضم ... الاضافة ... المضاف ... [illegible]

... المضاف اليه ... المضاف ... الدماميني ... [illegible]

كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا لم يضف لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور مع تنوين واذا حذف المضاف اليه فاذا نوي لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم واخوك خلف او امام بالضم فيهما ان تريد خلفهم او امامهم وكذلك حذف المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوي معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاصل اولنا او اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يعدو احدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اى الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية ابي علي ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال الخراز اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه ومن بعد بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قال الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك و منها حسب بسكون السين ولها في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى وقد تستعمل مضافا استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا لها على ما في معناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم نكرة محضة وبهذا الاستعمال يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية نحو ان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و الاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوي معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعبر بالاضمار عن الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتها على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب مبتدأ محذوف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى ثبت وجه لا اكثر ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف انما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه اي توقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالتي تعريف وحالة تنكير لانه اراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهم ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب على الانتقاد و منها عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العالي من اسفل الدار والشيء الذي من عل اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا

اريد بها علم مجهول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اي من شيء عال ومخالفهما اي وتخالف
عل فوق في امرين احدهما انها اي عل لا تستعمل الا مجرورة بمن والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو
الحق وظاهر كلام ابن الناظم في شرحه ان عل كغيرها من الالفاظ انه يجوز اضافتها وممن صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال
وهي بمعنى فوق قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كاخواتها
وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بطنت لقول قبلا في شرح ما ابن القطنية
ولها حكم بعد لا لعل لاني لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك **فصل** يجوز ان يحذف ما علم
من مضاف او مضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداده
القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمرو بن ربيعة لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق ما قد كفاني اي انا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيرد ذلك
وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو وننزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن جني ومنه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر
من آمن بالله اي بر من آمن بالله قاله الشاطبي ومنه نظر او خبر عن مبتدأ نحو شر الميتات ميت بين اهله اي ميتة ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي
حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم انتظرتك طلوع الشمس اي وقت طلوع
الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اي ابتغاء فضله قاله ابن الحاجب او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي
سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يجعل عليه الموت دون
غد او روح عطاء قديم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسئل القرية التي
كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطرح ولو التفت اليه لقيل التي كنا فيهم والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اي كذي ظلمات بالافراد فحذف
والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها وشمل قول النظم وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا وفي غير الغالب
ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد
الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم
يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل فكان يجب ان يقولوا يقول ذلك بالافراد
لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو ابو داود جارية بن الحجاج اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوف معطوف
على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفا ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين ومعمولها الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل و
عطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل
واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج
الى الجواز والتقدير اتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واحتيج الى تقدير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع
على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا
الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن
جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا
على مثله بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله
يريد عمل الاخرة ومن قدر عرض الاخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول
ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى
على اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه
كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه او على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف
ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول
وهو ربع على حاله بلا تنوين لان المضاف اليه منوي لفظا وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما
المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف تنازعا ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة
وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع و
نصفه ما حصل ثم حذف الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من
الحذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل فهو عنده حاجز وقباثا وسماثا واليها اشار الناظم بقوله ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل

نشر يا علقت باضافة الى مثل الذى له لصفت الاولى او عشرة بالرفع اى غير مضاف وهو عامل لمثل المحذوف كقوله علقت آمالى فعمت النعم بمثل او انفع من وبل الديم
فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم من الاول لدلالة الثانى عليه والعامل انفع وهو غير مضاف ومجرور دا
لعطفه على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق
ومن غير الغالب قولهم ابدأ بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من
غير تنوين على الاهمال اى فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المضاف
الا فى الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو
قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة فى السعة بفتح السين وهى النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل
وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما
مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر شركائهم مضاف اليه
من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به
وكونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف واما
قراءة ابن عامر فشيء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القران المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى ومنه قول
الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبثاء مثلثة آخره فاوله مثلث
الضبط وآخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر او ظرفه عطف على قوله اما مفعوله
اى والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة
المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها
يوما مع هواها سعى فى رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسألة الثانية من الثلاث
ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال والاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده
رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثانى
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج
فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك
مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اى والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة و
السلام هل انتم تاركوا لى صاحبى فتاركوا جمع تارك اسم فاعل وهو مضاف الى مفعوله وهو صاحبى بالجر وحذفت النون ولى جار ومجرور ظرف لتاركوا وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبى لى وقول الشاعر فرشنى بخير لا اكونن ومدحتى كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة
مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف لناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشنى امر من رشت السهم اذا الزقت عليه
الريش والمعنى اصلح حالى بخير ومدحتى مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهى كناية
عن كون سعيه بما لا فائدة فيه مع حصول التعب فى الكد المسألة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد
بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائى وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه
والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تابط شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فى رواية
الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احديها الفصل بالاجنبى ونعنى به معمول غير
المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبى كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعل
وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبى من المضاف لانه معمول لغيره
اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اى فاعلا كان كما مر او مفعولا
كقوله وهو جرير تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو فى البيت
قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف اليه اى تسقى ندى ريقتها المسواك و
المسواك اجنبى من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقانية فمثناة تحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة
السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميرى كما خط الكتاب
بكف يوما يهودى يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى للمفعول وكف

متعلق بيرد يعنى ان ... المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف
المصدر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اى من الفصل
بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص ان كان النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام فى رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى
محتملة للفاعلية والمفعولية يدل على انه يروى بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير
فان نكاح مطر هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعولا فيكون فى تقدير اياها او فاعلا فيكون فى تقدير هى فعلى
الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرءة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر
اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته
امرأة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معوية بن ابى سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج
ان يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن ابى طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابى سفيان فقتل على وسلم عمرو ومعوية نجوت وقد بل المرادى سيفه
من ابن ابى شيخ الاباطح طالب فصل بين المضاف والمضاف اليه وهما ابى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح ويجوز فى جعل شيخ الاباطح
نعتا للمضاف وهو ابى دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المشهور بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كذا فى
تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل بالنداء
النداء بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى وهو ابا عصام وحذف حرف النداء وحمار خبر كان اى كان برذون
زيد حمار يا ابا عصام وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل الملغى كقوله بأى تراهم الارضين حلوا اراد بأى الارضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله
كقوله معاود جرأة وقت الهوادى اراد معاود وقت الهوادى جرأة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم
يعب فصل يمين واضطرارا وجد باجنبى او بنعت او ندا والله اعلم

فصل

فى احكام المضاف للياء الدالة على المتكلم يجب كسر آخره اى المضاف لمناسبة الياء
سواء كان صحيحا كغلامى وعبدى او شبيها بالصحيح كدلوى وظبيى ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف فى ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان
الاسكان هو الاصل الاول لانه الاصل فى كل مبنى والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بنى وهو على حرف واحد على آخر الياء والاسكان اكثر ويستثنى
من هذين الحكمين وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يكسر فيها ذلك وهى المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص
كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين ... ففى هذه الاربعة آخرها
السكون لان آخر المقصور والمثنى المرفوع الف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم والياء بعد هذه الا الفتح
الحرف المدغم قابل للحركة والياء معها واجبة الفتح للخفة وللحركة لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا
كرام وقذى او يك كابنين وزيدين فذى جميعها اليا بعد فتحها احتذى وقد اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع محياى ومماتى فى الوصل بسكون الياء
محياى والبيان ان ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى والا فلا حاجة لذكره وقد تكسر وبعدها اى بعد الالف فى قراءة الاعمش والحسن البصرى قال
لغة
هى عصاى بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهو اى الكسر مطرد فى يجرى بيع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش و
يحيى بن وثاب وما انتم بمصرخى اى بكسر الياء فى الوصل وانشد عقبه بانى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء قال الشاطبى
وبذلك سقط ما قال المعترض ... اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخى بالكسر قاله الموضح فى شرح الحواشى والمعترض له فضل الطعن
على ائمة الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر فى شد وفيح القوم وان كان الكسر فى الياء ما نقل
انتهى وتدغم ياء المنقوص والمثنى فى حالتى الجر والنصب وياء المجموع جمع السلامة فى ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضى رفعا ونصبا وجرا ورأيت ابنى بفتح
النون وزيدى بكسر الدال ومررت بابنى وزيدى وتقلب واو الجمع السالم فى حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت
الواو ياء تقدمت او تأخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا اجمعا فى طاعون
واحد اودى بنى واعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوى حمل فيه ما تقدم
وان كان الواو قبلها ضم قلبت الضمة كسرة كما فى اودى بنى وجاء مسلمى وعشرى وظاهر ... انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو
فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم وتدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن ولهذا ابن جنى انه يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو
كما فى اجر جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ما قد
على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس فى اجر لانه يؤدى الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلافه فى مسلمى
فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة فى اجر والواو فى مسلمى لان قلب الواو ياء ناش عن قلب
الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسلمى ناش عن قلب الواو ياء وان كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفى
بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الالف المثنية من القلب ياء اتفاقا كمسلماى اذ لا موجب لقلبها ياء

الناظم فقال والقياس لولهما دفث هذيل في الالف المقصورة قبلها ياء عوضاً عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل
انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي سبقوا هويّ واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهويّ اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء
المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بنيّ واعنقوا تبعهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي اخذتهم المنية واحدا
بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذل وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذل وهو المضطرب من
الرخيم فيما انتهى ع هذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص
قلب الالف المقصورة ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء قوله فمن تبع هدىّ وبها قرأ ابو عاصم
الجحدري وابن ابي اسحق وعيسى بن عمر وهديّ هي عصيّ وروي عن النبي صلى الله عليه وآله قال الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع
ياء المتكلم في عليّ ولديّ الظرفيتين كما في المرادي هو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الظرفية لانضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض
العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قال المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا
ويكون الحكم في لدى نحو الى وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى فان قيل الى عن اخواتها
لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما لواحد الآلاء وهي النعم

هذا باب اعمال المصدر

واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول
المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ما بينهما
ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة بفتح الميم الاولى وكسر
الثانية او كان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان بغيرا وزن فعل الثلاثي وهو بزنة حدث الثلاثي كغسل ووضوء
بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما اي الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب
الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله اولا الاسم والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر
المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدو بميم زائدة لغير المفاعلة اسم
مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر
عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني
ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربت زيدا امس وان وفعل مضارع اي ان تضرب زيدا غدا واما مع ما المصدرية
والزمان حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الآن اي ما تضرب زيدا الآن ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيد منصوبا بالمصدر لانتفاء
هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف
فذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا
في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر
الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقى من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا
مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك
الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان
يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك قال في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا
اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفس المرء
بين اذا لم يصبها عن هوى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فالاطعام مصدر
وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع
ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي
على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما عجبت من الرزق المسيء الهه
والترك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم
بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر
حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي كما نسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام
تحية ظلم فمصابا مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم

منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر غيرهما اي غير العلم والميمي وهو ما ساوى فعل الثلاثة وهو بتر حدث الثلاثي لم يعمل عند البصريين لان اصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه دال على الحدث وعليه قوله وهو للقطامي أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا بتقديم الراء على العين فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك اياي المائة ومن عجيب حديث العرب ان يعلو الجزيرة اي يعطو كر الجزيرة والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترعى بغير ماثر والخطاب لزفر بن الحرث الكلابي وكان من خبره ان القطامي اسر فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره للوضع من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم ولاسم مصدر عمل لان ذلك مبني عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم يأتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة اقداح يشرب بها الخمر واحدتها قاقوزة واما قازوزة بزايين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير مهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب الافواه فيكون من القسم الاول والتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من ارث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقبل الانتقال ان يحمل بها وقيل يختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر بمحل محل ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع للمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرادا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فيهما فالاول نحو ربنا وتقبل دعاء والثاني نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير فدعاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل والتقدير تقبل دعائي اياك ومن دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يراد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقيب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زيادة العنبري لا رؤبة قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

هذا باب إعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضي او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا للماضي لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب قال المانعون لا حجة لهم وهم في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه

باب إعمال اسم الفاعل

الهمزة بفتح ... ونصب عمراً لاعتماده على الاستفهام المقدر أي أمهين ... فتنقلت في الرواية لاعتماده على الموصوف المقدر أي صنفاً مختلفاً ألوانه
ومن الاعتماد على الموصوف كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرة لاعتماده على الموصوف المقدر أي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو وكسر العين
المهملة وكسرها ... أو كسرت ... بالضم ... وكل ... بفتح الهمزة وتشديد الياء
التحتية ... المكسورة ... لاعتماده على الموصوف المقدر ... فنطالب نصب حبلاً لاعتماده على الموصوف المقدر أي
رجلاً طالباً ... وقول ابن مالك في النظم ... أشار به ... وذلك ... لأن المعتمد عليه ... يقرب الوصف من الفعل ... ولا
يصلح لذلك لأنه يختص بالاسم ... فكيف يكون مقرباً من الفعل قال ابن الناظم ... أشار الناظم بقوله ... اسم فاعل في
العمل ان كان عن مضيه بمعزل ... استفهاماً أو حرف ندا أو نفياً أو جا صفة أو مسنداً وأشار إلى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف
العمل الذي ... في المعنى ... الاعتماد ... الوصف ... الاستقبال ... المطلق العمل ... بما ... أسد ... بابوه
قائم ... والثاني ... الصفة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ... وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على ذلك واستدل
بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم في باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير **فصل** ويحول لصيغة المبالغة فاعل في الفعل والتكثير فيه إلى خمسة
أوزان فعّال بفتح الفاء وتشديد العين كضرّاب أو فعول بفتح الفاء كضروب أو مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة وإليها أشار الناظم بقوله فعّال أو مفعال
أو فعول في كثرة عن فاعل بديل وإلى فعيل بفتح الفاء وكسر العين ... أو فعل بفتح الفاء وكسر العين من ضرب كضرب بقلة وإليها أشار الناظم
بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل ويثبت لهذه الخمسة أمثلة المبالغة ما يثبت له بشروطه المتقدمة وإلى ذلك يشير قول النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ
بالقاف المضمومة والخاء المعجمة أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لأن أخا الحرب
ولباساً حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله ... بالجيم ... الحرب ... والولاج مبالغة في الولوج وهو الدخول
والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي ... الأصل ... وأراد بها البيت ... المبالغة والقاف من العقل ... الرجل إذا اضطربت
رجلاه من الفزع ونصب على الحال أو على الخبرية لليس ... وبينهما مواخاة وإذا أقامت الحرب لا
يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله في رثاء ختنه أمية بن المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف
سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب وأنت ضروب ... نصل السيف
... السيف ... بلا ... والمراد أنه كان يعرقب الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه سمعنا
أنه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم إن وقال
قال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان أما منهما فشبيهة هلالاً وأخرى منهما تشبه البدر فنصب هلالاً بشبيهة مبالغة في شبيهة لاعتماده على
خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالاً وقال زيد الخيل سمي بذلك لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فاضيف إليها وسماه رسول الله صلى الله
عليه وآله زيد الخير بالراء أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم أن
المقدرة على الفاعلية لأتاني ... الذي يصون من نفسه وحسبه ... والجحاش بجيم ثم حاء مهملة ولخره شين معجمة جمع جحش وهو
الصغير من الحمير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت
يقول إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع التي تصوت عنده وإعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع و
الحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها الأوزان المضارع ولمعناه وحملوا
المنصوب بعدها على تقدير فعل ويمنعون تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل وأجاز
الجرمي إعمال فعل دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن **فصل** تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحاً وتكسيراً كمفرده وتثنية وتثنية
أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين
الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج إلى شرط لأنه بأل وقال الله تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة
وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعاً أبصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة
والكسائي وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألقهما دمي فدمي منصوب بالناذرين
وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصين وهرم وأراد بدمي قتلي والمعنى أنهما ينذران على أنفسهما في الخلاء أنهما إذا لقياه قتلاه فإذا
لقياه أمسكا عنه هيبة له ... وقال طرفة بن العبد ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر فغفر بضم الغين والفاء جمع غفور من أمثلة المبالغة وفاعله
مستتر فيه وذنبهم مفعوله ولاعتماده على اسم أن المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون
بنشرهم ولا يعيبون بغفرهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير ويقال فجر الرجل
إذا كذب ... ومعناه أنهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل **فصل** يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل إن

بنصبه اي الوصف وان يخفض بالاضافة اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره
بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالآية الاولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو
وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي والى ذلك اشير
في النظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها
لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض
عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم
وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر وانصب تابع الذي انخفض كمبتغ جاه ومالا
من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل
مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور
غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر وجاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه
بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة
للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قال اليمني في شرح الكشاف
فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار
عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل
معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة
انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث
ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو
الصحيح الذي يشهد له القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا
بعد قول القائل لي عبيد فلان ظالم فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في حسن الوجه برفع الوجه
ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي
لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب اعمال اسم المفعول

وهو ما دل على الحدث
ومفعوله مخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب و
من المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم
الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط
الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف ويشترط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما
الآن او غدا فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل
المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى
ان اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدأ وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه
عائد الى ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدأ وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت
عن اسم المفعول المراد به الحدث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر
باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى
يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي
على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعنه
بقوله ويسئل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يعطى اذا
اريد به معنى الحدث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان
نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك تجاذبت الشواهد فمن شواهد الرفع قول الشاعر بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب
قوله لو صفت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر قوله تمنى لقاء الجون مغرور نفسه فلما راى ارتاع ثمت عرد ثم نحو ذا
فجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم

ببعضهم

باب إعمال اسم المفعول

او ذي الحالة

المشبهة

ع بتعلق التشبيه بالمفعول اذ لا تشبيه لاضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه فى المعنى فيلزم اضافة الشىء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين والى ذلك يشير قول النظم وقبل نصب ذا الى اسم مرتفع معنى كحسن الوجه محمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد من المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه ال على راى الكوفيين فتنصبه فتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها فتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع عنه النصب والجر والله اعلم بالصواب

هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثى المجرد

اعلم ان للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها فعَل بالفتح فى عينه ويكون متعديا بالواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد وفعِل بالكسر فى عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهمه كان اولى لما سيأتى وقدم الغالب فى المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعُل بالضم فى عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرفت بضم الراء فاما فعَل المفتوح العين وفعِل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعْل بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعْل قياس مصدر المعدى لواحد من ذى ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شىء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعَل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى والثانى وهو فعِل المكسور العين المتعدى كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو اللس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى يقال فنى خباءه فنيا لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك فى التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعِل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعَل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعِل اللازم بابه فعَل ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شلل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء كولى عليهم ولاية وعداه يقبل لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولى امرهم فلا لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية فى معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك فى المفتوح العين بل مثل لهما كما سيأتى ويتوقف عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعلوق والصعود مصادر قدم من السفر وازف الشىء وعلق بالشىء اى ازمه ولصق به وصعد فى الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واما فعَل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفى انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول النظم وفعَل اللازم مثل قعد له فعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل فى معتل العين كغار وساب وغاب ولعب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب انتهى وهو الجبن والحيض والعبث انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفِعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشىء اذا كرهته والكلام فى اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعَلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفُعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفُعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى والثانى نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير باى بهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذا المستثنى اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الا الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر فى المال تجارة بالمثناة الفوقية اوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس فى الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى هذه المعانى الستة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الداء فعال وفى الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نعم نعاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا والمطرد انفراد فعال فى الداء وفعيل فى السير وطرده فى الولايات والحرفة فعالة واما فعُل بالضم فى عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصعوبة مصدر صعب الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم فعولة فعالة لفعلا وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول النظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه يقتصر فيه

ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيهما فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضا بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهما فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل مضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم العين وهو خلاف ما قال سيبويه فهذه نبذة من الشواذ وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها ستة وثلثين مصدرا منها احد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر منه والله اعلم

هذا باب مصادر غير الثلاثي هي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم بقوله وضربي ثلاثة معتل مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن يحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى والى الرواية الاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكرته تذكرة وجربه تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأه تخطئة وهنأه تهنئة وجزأه تجزئة وجوزوا بان مثل خطأ بحذو ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها ضعيفة فالحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه نبأ تنبيئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والابعاد مصدر ابعد والايلاء مصدر الى يمين وحنث واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمالا ومعتلها اي معتل العين فقياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركتها اي حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وفاء الا ان مذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة واصلها اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض والى ذلك الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد يحذف التاء للاضافة عند ابي مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستتا البدي والاصل في اقامة الصلوة واستنارة البدي فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد يحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فتنقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا ادغم التاء في الطاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخر نظرا الى الاصل نحو اطاير اطايرا واطير تطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل معتل العين عل فيه ما عل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلبها العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قررناه واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء تنبيها على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلي وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوالي في التوالي والاصل التوالي والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء الا ان الاسماء عرضة لان تضاف الى ياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كسلمي رضا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وثابل وبرنا الحبة خضبتها بالبرناء وهو الحناء وفعلال بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه و

الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس بمعنى حملين ودشواش بمعنى جحجبي وهو ... كلام اختلاط وهو او فعلال في غير المضاعف بما حكى عن بعضهم قال
يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه ولم يسمع دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الا فعلال مصدر حوقل وبذلك يفيد قول
الناظم فعلال او فعللة لفعلل الا وافعل مقيسا ثانيا الا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعنى بالمفتوح اولهم
الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس وهذا وصف للخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل
الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم اولا نحو نادى
نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة
قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا والاصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو
ياسر ويامن فلا يقال ياسر يسارا ولا يامن يماما لان الاستثقال الكثرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار الغير في اليسار ولا البعاج جمع بعجر
وهو الجدي وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما مما حكاه ابن السيد وحكى مياومة على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقوله
وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكن حمله
على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه يديها اذا اجتذبت الدلو بها لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص صبيا وخص
الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحملا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة ويا
المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي القعود عن الجماع للكبر واشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف كما في قرقرة
بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها التفعلة نحو تزكية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا
وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراخى تراخيا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من تلفيف النشر
على الترتيب **فصل** في بناء المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين
على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح الاول
وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبقي
فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحده ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان
بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على فعلة بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة
وشبهها كرحمة واحدة اي فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة
والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشدة
الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستعانة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل
غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان
او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة وفي تحصيل
ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت
نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية
المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ
فيه هيئة كالخمرة والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين** تقدم ان هذا الجمع غير سائغ في الصفات
المشبهة بها الخ وصيغة الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة
بكثرة في فعل بالفتح حالة كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالعين والذال
المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا المال اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا اسرع ويستعمل متعديا
يقال غذا الطعام وغذوته اللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حالة كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه فهو
راكب وفي ذلك مستقاما من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا ويقل الفاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم
وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور
العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء و العين كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والقياس
وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود والكحل اي اسود العينين من غير اكتحال واملى اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى
والجهر وهو الذي لا يبصر بالشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو

باب ابنية اسماء الفاعل

عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاحمر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل
كظريف وشريف وقد يكون دونه اى دون الفعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وفخم بالفاء والخاء المعجمتين من ضخم الشيء
اذا غلظ ودونهما اى دونه بل وفعل افعل كاخطب بالخاء والطاء المعجمتين يقال خطب للون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن
وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بفتحتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعف بالعين المهملة والفاء
شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جل وافعل فيه قليل وفعل وقد
يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب
وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن ودع وواذر ووذر وودع وداع واليه يشير قول الناظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء ما
لم يستعمل القياس اما ما استعمل القياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مايل واميل قال الشاطبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة
الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصل
اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اى بعيدها
والاصل طاهر قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يتوهم ان
وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة **فصل** ويأتي
وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها في مبين من ابان ومغيرين
اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن
مطلقا اى سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حالكونه اسم فاعل غير كسره حالكونه مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما
نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع
اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو
لا تزاد والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح
يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي وفي بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى التباسه باسم الالة منه والله اعلم بالصواب **هذا باب**
كيفية ابنية اسماء المفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سائغ يأتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول
من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر خوفا من المكان
ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلتبس بمفعل في كلامهم ومنه اى من اسم المفعول الثلاثي الاتي على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومدعو الا
انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف فيهما عين الفعل وان الضمة
في مبيع قلبت كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي
قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم
بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد ويأتي وصف المفعول من غيره اى من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم
مضمومة مكان حرف المضارعة للمعلوم في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول
الناظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ويأتي من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة
نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك في شرح التسهيل وان
كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله ونابَ نقلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال
ورحم بكسر الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اى معقد ومعل
هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل و
اقتصرت على واحد لانحطاط رتبتها عن المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها
لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها
انها التي يستحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم ام يمكن
انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاء والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل
المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اى في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم

الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان لا اصل له بعض اصحاب الهيئة وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافته الى الوصف وهو كاتب جهة الى الفاعل اى ابوه وان كانت لا تمتنع على قوله لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتاب لا تقع على الذوات لكنها اطلقها لا تختص لان الصفة الدالة على الثبوت كانت لمرفوعها خرج بقيد ذي تحويل الاسناد عنها اى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر الاسناد لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال الرابع صفوة فلهذا القول حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا من الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب في الباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عن امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذا الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث ضمنت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سرى من المضاف وهو الاب كما ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور في قول الناظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب ان يتقدم على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت متوقفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث يحول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فحسن الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا جردت من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا احدها انها تصاغ من اللازم الفعل وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كقطاب الاب في مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب في هو اى اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منهما اى من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اى اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت حسن و لا تقول حاسن وان اردت الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قال الشاطبي وغيره والى هذا الامر الثاني اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الى اخره الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الرأي ومعتدل القامة فانهما مجاريان ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اى للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابهم ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا للمضارع كضارب في يضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل في يدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم منصوبه عليه تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم يتفرع المسئلة اى من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب اى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة في المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه

باب الصفة المشبهة

وجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوف فهو معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اذ الوجه منه او من زيد هذا واى لتصويب ونقل لاحدث وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه انه جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود وخبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم الفاعل المعدى لها على الحد الذى قد حدا واما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفى برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طالعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتأخر وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يتبع معمولها بحل العطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت لا استمرارها من غير تحليل كحسن الوجه او مع التحليل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار او ثانيا ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وال الداخلة عليه اسم موصول على الاصح فيها

فصل لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قوية الانف وانه يجوز برجل حسن الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا لا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه فعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف للمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال كوجه اب فالصور ست وثلثون صورة حاصلة من ضرب ستة في مثلها وهي ضربان والاضافة
جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول المخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث الذى في قوله في وصف النبي صلى الله عليه والسلام شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة المجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة [illegible] المضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها او المضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرفة بال نحو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف

نحو جميلة انفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله فعجبها مثل الاخيار منزله والطيبي كل ما التاثت به الازر والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا احمد بن سنان وهج يطعن به والمجرد من الاضافة واللام ثلاثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر والموصوف نحو قوله ازور امرء جما نوال اعده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروب في ثلاثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة وينضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قوله حبيبا الناس ذوبه وكرامهموها الثالثة ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نعت الصفة الى مرفوع ومنصوب ومجرور وضرب بها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانية فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب

هذا باب التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه وللتعجب عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم تبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احديهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر فموضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الابهام بالصلة او الصفة والحمل الابهام بالتزام حذف الخبر في المعنى فيما تضمن من الكلام افهاما داليها ما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في آخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه وما اميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في آخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالقائم او شبيها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفة الخبر بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذا نصب زيدا عندهم مشبها بالمعمول به لان ناصبه صفة قاصرة فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما بجموده وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة ولحقه ما لزم البقاء واشبه افعل التفضيل

باب التعجب

بكونه على وزنه ويدل لانه على الزيادة ويكونها لا يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي ذكرها وندر حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره ولما حذفوا الهمزة ليخرج حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الفتحة ويقول ما خيره وسمع الكسائي ما خبثه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول الناظم او جئ بافعل قبل مجرور بباء واجمعوا على فعليته افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبح فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته قال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول احسن فيما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل افعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت ذات بقل ثم غيرت الصيغة الماضية الى الصيغة الامرية فصار احسن بزيد فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ من الاستقباح فظلا منها اي عطلا في زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم عبد بني الحسحاس عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذفت الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم بزيد والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستضعفه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال في المؤنث احسني وفي المثنى احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعفه جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الخبر وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورده ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة اوجه احدها انه لو كان كما زعم لزم ابرازه ضميرا والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف في نحو احلف حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يلها لضمير المخاطب في نحو احسن بنا الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم واين ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اخص بجز ان ونظيره هو ان يقوم قال المرجح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسئلة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسن ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي اكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كانتبا زيد كفى كانتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعله فلعروه اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به واما نحو ما افضل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان نال المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل **مسئلة** وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قال ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعل فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس لم يسمع فلا يقدح في الاجماع والعلة في عدم تصرف افعل امران اصل الاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع **مسئلة** ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور ولا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد معمول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي عليه السلام لما راى عمار بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا

الوردة

ای مرتبا على الصدارة بفتح الجيم وهي الاعز قال ابن مالك وهذا مستحق الفصل بالنداء ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية وصوبوه
وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل الدال على
التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله
أوس بن حجر أقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا فتفصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص
ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك
فلا يقال ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمع
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد
جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فيبنى من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي ما اجفاه ومنه ما تقدم عن القاموس ولا
يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المرأة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين
بالغزل وبكر وامضى في السير على المنع وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع
المرأة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل
لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد بحرف او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب و
انطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله
بالدلالة واما المزيد فيه فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه
واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل
ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان
ويمتنع ان كان للنقل نحو ما اذهب نوره والى هذا ذهب ابن عصفور قال الشاطبي ومذهب التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع
بناء على ان احداث قول ثالث خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فان تعجب كان لك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا
فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت
نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم
واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا اجري مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة
الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي ومليء وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى
المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود
الغنى عن ذلك باشد واشد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املأ القربة لانهما من اتقى بمعنى خشي بدليل اتقاء وامتلأ
وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس ان فعلت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف و
كسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى بيد ورده وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل
متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن
ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على
معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية
التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في زمنين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله
يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى
يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو بلي او ناصبا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما
اضرب زيدا واضرب بزيد للتعجب من الضرب الواقع عليه لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة

والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما للصيغة فعل بضم أوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا بعضهم ويجري على ذلك ابن مالك ووالده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس وما جعل علة المنع المشبه بأفعال الخلق بجامع أن كلا منها الاكتساب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثني شيئا ويأتي بما ورد من ذلك على أنه التعجب فيه من فعل مفعول فيه منه فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس أن يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لأنهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا يجر باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى الجواز ما أكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فهل الامر عليهم ولم يثبت بذلك سماع الشرط السابع أن يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به أو منفيا صار بسبيله ملازما للنفي أيضا قال ابن مالك في شرح التسهيل ولعله ظن أنه قد جاء في الإثبات قال أبو علي القالي في نوادره أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ولا مشربا أروى به فأعيج أي أنتفع به فإنما عاج يستعمل ما لم يقل فإن العرب يستعمله مثبتا ومنفيا أم غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج أي ما لي فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو أعرج من العيوب وشهل فهو أشهل من المحاسن وعمي أي الشيء الحمرة وخضر الزرع فهو أخضر من الألوان وحلي فهو أحلى من الحلي واختلف في المنع من ذلك فقيل لأن حق صيغة التعجب أن يبنى من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الألوان والخلق إنما يجيء على أفعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب لما كان منها ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها وقيل لأن بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لو بني منه أفعل التفضيل لالتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحد في أمور كثيرة وتشابههما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فإنه تعتبر في زوف الحدثية من فعل ذي ثلاث ويبقى شرط تاسع لم يذكره وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فإنهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وقد علم منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد **فصل** فيما يتوصل به إلى التعجب من الزائد على ثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء بما أشد ونحوه كالمقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك وينصب مصدرهما أي مصدر ما زاد على ثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء بعده أي بعد أشد ونحوه أو بأشدد ونحوه كأضعف وأكثر وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك ويجر مصدره بعده أي بعد أشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الأول ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه في الزائد على الثلاثة أو حمرته أو دعجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء وتقول على الثاني أشدد وأعظم بها أي بدحرجته وانطلاقه وحمرته ودعجه وذلك مستفاد من قول الناظم وأشدد أو أشد أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جره بالباء يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل إلى التعجب منهما بأشد ونحوه وبأشدد ونحوه إلا أن مصدرهما أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا بأن والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب بالبناء للمفعول وأشدد بهما أي بأن لا يقوم وبما ضرب فإنه بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليمكن من أن يستعمل معه النفي وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب به وأما المبني للمفعول فليبقى لفظ المنفي في لفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل وعند أمن اللبس جاز الإتيان بالمصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قال الشارح وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الأول فيؤتى له بمصدر صريح وإن لا نقل له مصدر فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول فتقول على الأول ما أشد كونه جميلا وتقول على الثاني ما أكثر ما كان أشد له وأكثر بذلك أي بكونه جميلا وبما كان محسنا وأما الجامد نحو نعم وبئس ويذر وعسى وليس والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما ألبتة فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء أما الجامد فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلا أن أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما يرشد إليه كلام الشارح ولا يختص التوصل بأشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعل التعجب من غير مستوفي الشروط فنادر لا يقاس عليه ولقد بعث أمثلة في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر

هذا باب نعم وبئس

وهما لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقان أحدهما أنهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير على بئس العير وأجيب بأن الأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف

الاخلف دون ما اكون زيدا

الطريقة الثانية وهي التي جرى عليها ابن عصفور في بعض تصانيفه المتاخرة قال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين
البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم
الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما
وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة
التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرده
قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة واصحها ان نعم وبئس فعلان ماضيان
وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلا عما وضعا له
من الدلالة على المعنى وصارا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما
اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول وكسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاولى
قاله في المختصر وفي اول شرح الايضاح رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط
ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية
على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص
مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل
زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على
قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهنا فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا تريد معهودا تقدم والثاني
انها للعهد في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجزولي ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما
قارنها اي ال نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم
فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل بنصب غير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف
وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او
مضافين لما قارنها ال وقد يرفعان الفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق له في المعنى قابل ال مذكور قبل المخصوص والى ذلك
اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو
اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له و
التقدير نعم هو اي المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير بنعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز
والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه
كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث انتهى ومراده بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه دليل
على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لابد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما
ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية
نطقا او بايماء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي بكسر السين مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل
ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بما مر من الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقال سيبويه متعين وما اورده عليه الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز
بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا وجوزه وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود
المعروف بابن شعوب تخيره ولم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى
زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء
وتهامي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسبة وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز
وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان
وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به
وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل
فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة

باب نعم وبئس

بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش وتكون تامة في المثال الثاني وهو مذهب ... والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله
وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك انه يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد و
متلوة بجملة فعلية فالاولى نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل ونكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الذي
او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل ونكرة تامة تمييز ومركبة مع الفعل فلا اعراب لها كما
مع حب في حبذا وما بعدها فاعل وهو قول الفراء ومن تبعه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ترجع الى
اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في
موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه
والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل
صلتها الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها
اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ونقل في التسهيل عن سيبويه قال ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها
والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء
والفارسي والرابع انها مصدرية وليست ساكتة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه وسدت الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة
والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى تمييز محذوفة وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن
الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن طلب الفاعل كما كفت قل وطال وعن ... فصارت تدخل على الجملة الفعلية **فصل** ويذكر المخصوص بعد
وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسر ذلك انه
لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشاملين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الاغلب طريق الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من
الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف
في رفع المخصوص فقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدأ
واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم السيرافي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل
مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا
او خبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو
بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص خبرهما او بالعكس وقد يتقدم من الكلام ما اي شيء يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم
فيحذف المخصوص بجواز العلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتنى والمقتفى فانما ذلك من التقديم
لامن الحذف في هذا التركيب فالعلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا
لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لامن التقديم كما ذكره الناظم **فصل** وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل
مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون
في الاصل مفتوح العين كضرب وفتل او مكسورها كعلم ثم يضم العين فيهن فانها حولت لتلحق بالغرائز وتضمن فاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم
نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي ومن باب شويت قلب
الياء لاجل الضمة مثلها ثم يفعل به ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يبقى بعد الضم نحو طال
وباع والناقص المضموم العين بحوسر ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز نحو بل علم وجهل وفهم
الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اي صار لازما وتحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقدمه فتقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد
وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل كبئس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم
مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سوأ بالفتح من السوء بالضم ضد السرور ومن ساءه الامر
يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل
المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا
ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى

والمرتفع المتكلم وفيها يحتمل الفاعلية والتمييز بساء ما يحكمون يجري في ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا
فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل التعجب في انه
التعجب فلا يلزم فاعله ال ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز لك في فاعل المذكور ان يأتي به اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل
فعل التعجب وان يأتي به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد رجلا اصله فهم زيد والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد رجلا على حسن بزيد
من العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل اولا وبتجرده ثانيا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد
الشيء يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع
ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز
وقال الطرماح حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام اصله حب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم
الحاء لان الفعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح
الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر جاوز شحمة
الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالباء ومثال الضمير المطابق لما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على
ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا **فصل** ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
فجمع بين المدح والذم وشاهد قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان
ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا الاصح من اشكال لان لا لا تدخل على فعل جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون مكررة اذا لم تعمل
في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف فمذهب سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا
ولانهما باقيان على اصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولاتصالهما على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي حب
دينا فحذف في قوله حب ... ولا يفصل بين انما واخواتها من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن
كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم
مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبة والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ
محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل
والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف في قولنا التركيب
وعدمه وينشأ من التركيب قولان فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل لمدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير
وبامتناع الفصل ثم استدل لمدعي غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامته مما لزم مدعي غلبة
الاسمية من شذوذ مخالفة الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما يتم به وهو المدح وبقولهم لا تحبذه فجاءوا بالمضارع واستدل لمدعي غلبة الاسمية وهو المبرد
في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه فصاغ حبذه
اذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر
او الهندان في تثنية المؤنث او حبذا الزيدون في جمع الذكور او الهندات في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل
والى ذلك اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص ايا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم
ان في حب ضميرا وفي ذا فاعلية معود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم علله بجريانه
مجرى المثل كما تقدم **تنبيه** اذا قيل حب الرجل زيد بغير ذا فهي من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع
التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فاما ذلك فيها
اذا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا ضم الحاء ولتجب للتركيب بان جعلتها كالكلمة الواحدة ولا
يجاوز والله اعلم

هذا باب افعل التفضيل

وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر
في التفضيل واصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال
خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما
شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قولهم خير شيء الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب
وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب
علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار
الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وأب اللذ أبي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين

والمعنى اكلها اي اشدها اكلا اومن يصف كما فضل كهو اقمن به اي احق به وهو من قولهم هو قمن اي حقيق به وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام اي سارق
وشظاظ بكسر المعجمة وبظائين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة وفضل ابن العطاع لرجل افعال بيتا اللص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه
وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة نحو هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر وفيه شذوذ من كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في
التعجب وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز
ان كان الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا
على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول
وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهي يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه ١٦
من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن
في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما
اشغل يديها ساورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم فشهد بدرا وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه
وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل وجيء
بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك ما فقد الصوغ للفاعل وما فقد الاثبات فان اشد ونحوه لا يأتي هنا
ولا يأتي هنا مستفادا من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي

فصل

ولاسم التفضيل ثلاث حالات احديها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا
الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل
من عمرو ونحو قوله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان آباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم فافرد احب الاولى مع الاثنين وفي الآية
الثانية مع الجماعة ومن ثم اي من اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل في آخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى آخر بفتح
معدول عن آخر الموازن لافعل التفضيل والمراد من باب افعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولعل ذلك لم يصرح ابن مالك بانه من باب
افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو اول لانه انسب لانه اشبه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو ملحق
بباب افعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا والثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول ابي نواس
الحسن بن هانئ الحكمي يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فقاقيعها حصباء در على ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه ان
يقول اصغر واكبر بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب
عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام والفقاقيع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخات التي
تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو انه كان ذا ذؤابتين تنوسان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعده افعل ان تليه من الجارة
للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها
الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة
وقوع المرادف موقع مرادفه انما يكون اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة
وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بهما نحو والآخرة خير وابقى اي من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والى
ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل
خبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا
عمرا افضل ويقل الحذف فيما اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فاجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت
وكالبدر مفعول ثان لخلناك اي دنوت اجمل من البدر وقد خلناك مثله قال ابن مالك في شرح التسهيل او اذا كان افعل صفة كقوله وهو احيحة بن
الجلاح تروحي اجدر ان تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي اي تروحي وأتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي
فيه غدا قال ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشاء واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من
من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها
ونموها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضافا الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي
ماء بارد ومكان ظليل فحذف العاطف ويجب تقديم من ومجرورها عليه اي على افعل ان كان المجرور بها اسم استفهام لان الاستفهام له الصدر الكلام
نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن فقدم من على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا
مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه

للمفعول وسمع عني كرضي وابتناء

وهندا افضل من عمرو

ليس معمولاً له على الصحيح وحينئذ فلا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخيرها له صدر الكلام عن صدريته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقاً أو كان المجرور بمن مضافاً إلى الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل والأصل أفضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على أفضل لأن ما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التقديم والتصدير وما أحسن قول الأمين المحلي في المفتاح فليك بأربابها الصدور تصدرا أو قد يتقدم من مع مجرورها على أفعل في غير الاستفهام وهو الإخبار كقوله وهو جرير إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح والأصل فأسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على أملح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى إخبار التقديم نزراً وردا وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من حالات الثلاث أن يكون أفعل معرفاً بأل فيجب له حكمان أحدهما أن يكون مطابقاً للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وتلو أل طبق نحو زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون أو الأفاضل والهندات الفضليات أو الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوماً لأنه نقص شبهه بأفعل التعجب لاقترانه بأل ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي ما ملخصه لا يستعمل في الجمع والتأنيث من السماع فإنا الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشرفاء والأظارف والظرفاء كما قيل في ذلك نحو الأطول والأفضل وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرماء والمجداء انتهى والحكم الثاني أن لا يؤتى معه بمن لأن من وأل يتعاقبان فلا يجمع بينهما كأل والإضافة فأما قول الأعشى ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر فخرج جمعه بين من وأل على أنه أي من متعلقة بمحذوف أو على أنها أي من ليست متعلقة بالأكثر المقرون بأل وإنما هي متعلقة بأكثر نكرة حالكونه محذوفاً مبدلاً من الأكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والأصل بالأكثر أكثر منهم أو على أن من بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من النفي فكأنه قال انتفى واغتفر الفصل بين أفعل ومميزه للضرورة وحصى تمييز أي عدداً والكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة أن يكون أفعل مضافاً فإن كانت إضافته إلى نكرة لزم إفراده وتذكيره والتوحيد كما يلزمان المجرد من أل والإضافة لاشتراكهما في التنكير ولكونهما على معنى من وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيراً وأن يوحدا ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء إذ القصد ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه واحداً واحداً أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً والزيدان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالاً رجالاً وهند أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء. فإن قلت النكرة في سياق الإثبات لا تعم فمن أين جاء العموم أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس إذا عدوا رجلاً رجلاً وكذا الباقي ولذلك صحت الإضافة لأن أفعل لا يضاف إلا لما هو بعضه فأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به بالإفراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قال المبرد إنه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء إنما وحد لأنه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها نحو أنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لأن النكرة بمنزلته وقد خصصت بالإضافة فأشبهت مائة رجل وقد أجاز قياساً لا سماعاً أن يثنى وأن يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة وإن كانت الإضافة إلى معرفة فهو ثلاثة أقسام قسم يقصد زيادته على ما أضيف إليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فإن أول أفعل بما لا تفضيل فيه أو قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به لشبهها بالمعرف بأل في الخلو عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان فيحتمل أعدلا أن يؤول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند والأشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن وإن كان أفعل على أصله من إفادة المفاضلة على ما أضيف إليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بأل كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف إليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم أراذلنا ولو لم يطابق لقيل أرذلنا وجاز تركها أي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد بنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس فأحرص مفعول ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل أحرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل أفعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الإفراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها فإن تقدر أكابر مفعولاً ثانياً لجعلنا ومجرميها معمولاً أول كما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من أل والإضافة كما قال أبو حيان وإلى الجوازين أشار الناظم بقوله وما لمعرفة أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا إذا نويت معنى من وذكر صاحب الأمثال السائرة أن أفعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أي لا خير في الفريقين انتهى **مسألة** تتعلق بأفعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل التعجب وأما الخفض به فيجوز إن كان المخفوض كلاً وأفعل بعضه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقاً والتمييز إن لم يكن فاعلاً معنى إلا إن كان أفعل مضافاً

الى الخبر ويجوز السابق واما الرفع به فان رفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد
ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ونعت الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل
منه انت فيخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب او انت على الفاعلية بافضل على هذه فاعرف افضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع
افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض
نعت لرجل والرابط بها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع مواطاة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حل محله
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا وكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس ملتبسا
بضمير الموصوف مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل
وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين
فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين
الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في هذا المثال ونحوه بالقرائن التي قارنته
لما قصر الفصل عن الفعل ولا يكون به كونه انه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل
التفضيل وهو حسن ولا يتغير المعنى قال ابن مالك ونا فتقر ايجاد ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين
اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه ويكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول الثا
الى الموصوف وكيل التعليم نحو ما رأيت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد المعد كالمثال وقد يحذف الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول مجرورا
بمن على حذف مضاف المفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي على محل الكحل وهو العين او تدخل على المحل وهو زيد فتقول
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد فتدخل من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فتدخل من على المحل
الكحل او ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد فتدخل من على ذي المحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا وهو العين ح
ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع
فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به
الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته
اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من بغوح
اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق
لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا
المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بل مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم
الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما
ويحذف الاخر واذا حذف ضمير الموصوف بالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز المفضول له ملزوم
رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فا حتى تحضر

هذا باب النعت

لاولى الاقتصار على ما قالته العرب **هذا باب النعت** ويرادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او
تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو ما قام قام زيد ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تتبعه ونعم نعم ح
فيها ودليل الحصر في خمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثاني اما
ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التأكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق اولا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل
في المتبوع ونسب لسيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها للمجرور عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور بدليل
ظهوره جوازا مع الظاهر ولو وجوبا مع المضمر نحو بزيد بكم وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن
خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة
الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد
التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي و
خرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلانه ثاني الاسمين هو عين الاول

واما التوكيد فلان نعتهم الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء في زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في السببي والمخصص المنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة واجيب بان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له **فصل** ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام فهو الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير فيحصل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث في الاحوال الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوف نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة امه بالتانيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب كطيء وازد شنوءة قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كلغة اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال الابدي والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت متابعا الجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قائم غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي وامرر رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما كما تقول ضربهما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضراب هم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل **فصل** والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه مما قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب واسم الصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او الة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا

باب النعت

الثاني ما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى وإليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الإشارة غير المكانية
وذو بمعنى صاحب وفروعهما وأسماء النسب وهي المنسوبة وإليها أشار الناظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الإشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا
وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال وأسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي
بفتح الميم وإنما قلنا إن هذه الأنواع أفادت من المعنى ما يفيده المشتق لأن لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي
معناها منسوب إلى دمشق فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها فيقاس على اسم الإشارة جميع الموصولات
إلا من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعهما وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر ونحوهما مما هو منسوب إلى الحرفة وأما أسماء الإشارة المكانية
نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لأنها ظروف وليست صفة الثالث ما ينعت به الجمل وإليها أشار الناظم بقوله ونعتوا
بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله فجملة ترجعون في موضع نصب
وهو نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي أو نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بأل الجنسية كقوله من بني سلول ولقد
أمر على اللئيم يسبني فأعف ثم أقول ما يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي في الأصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا إلى معناه
فإن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافا
لمن أجاز ذلك انتهى ويجوز أن تكون الجملة حالا نظرا إلى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن
أو في كما سيجيء وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله
أو مقدر إما مرفوع كقوله إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أي هو عار أو منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح أي حميته أو مجرور
بفي إن كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه أو مجرور بمن وأبدا على ظرف أو غيره فالأول نحو شهر صمت يوما
مبارك أي فيه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم أي منه وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف — منصوبا به
قولان الأول عن سيبويه والثاني عن الأخفش والشرط الثاني أن تكون الجملة خبرية أي محتملة للصدق والكذب وإليه أشار الناظم بقوله فأعطيت ما
أعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا لإنشاء البيع لا الإخبار بذلك
لأن الطلب والإنشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع هنا إيقاع ذات الطلب فإن جاء من لسان العرب
ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن أتت فالقول أضمر تصب لأن القول كثير في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل وبيانه
أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق
هل رأيت الذئب قط فظاهره أن جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب قط نعت لمذق فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام
معمول الصفة أي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقال ابن عصفور الأصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب قط
يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فإنها مثل
شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب فبقي هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته هذا الكلام فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة
له انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال مصدر قولك مذقت اللبن إذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن يشبه لون
الورقة التي هي لون الذئب في السواد للبن الرقيق والورقة بياض يضرب إلى سواد والرابع ما ينعت به المصدر سماعا بشروط أحدها أن لا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع الثاني أن يكون مصدر ثلاثي والثالث أن لا يكون ميميا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا فقالوا
هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاثة الأول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فإن فعله أفطر وهو
كثير ومع كثرته يقتصر على السماع فإن قلت كيف صح أن يكون اسم معنى نعتا للذات قلت ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق اسم فاعل أو
أي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا إضافة غير معنوية نحو مررت
برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على أنه في معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح
بذو وفروعه فيقال هذا رجل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان
ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وإنما التزم إفراده
وتذكيره على القول الأول والأخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف
وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل **فصل** وإذا تعددت النعوت فتارة يكون لواحد وتارة يكون لغيره فإن كانت لواحد فسيجيء الكلام عليها
في فصل يخصها وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني أن يكون مفرقا ويفرق بغير ما لكون التثنية
والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف مقامهما وأما النعت عامل المنعوت فإن كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني
بالتثنية والجمع من غير تفريق بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وإن اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون

معنا كالذاهب في المنطلق او معناه دون لفظه كالقاتب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب التفريق بالعطف لان
اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت
وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال بالي الغشان لربعين وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين
ولا اثر والبالي هو الذي ذهب بعضه وبقي شيء من آثاره وبكى مقصور وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال
والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتأتى فيها التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل
والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا النطابق في اللفظ
عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبدل قاله الناظم في النكت
الموضح في الحواشي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ
وطفل وعجوز جالسين لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلف نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم
زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباعهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد
لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدأين او منصوبين
او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين
ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا
وابصرت خالدا الشاعرين وسقت النفع الى خالد وسيق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال
ان قدر الثاني فالقطع او تأكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان
او خبري مبتدأين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قال ابن مالك في شرح التسهيل
ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا تفريق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك
مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا
في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرو العاقلان او اختلف المعنى فقط
كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ
او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفين المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في النعت هو العامل
في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا يحذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند
الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان في العمل والمعنى كرأيت
زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن العلج
على جواز الاتباع فيهما للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثانية فيهما والفراء بعكس ذلك
الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة فاجاز قوم فيهما الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم
وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحد لفظا اولا فالاولى نحو جاء زيد وجاء
عمرو العاقلان فيجوز فيهما الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع
ومنعه ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان
فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه **فصل** اذا تكررت النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعاء
جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجاء الغفير وجاء يا على مثل المبهم نحو بهذا الرجل فلا يجوز في شيء منها
واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها او الجمع بينهما اي بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع
على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن
عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل
يبعدن بفتح الباء والعين وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت
ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولهم في ذلك
غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب
لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور
وهي المناظر التي تتخذ للحرب والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد يعني الازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم

دون الاول

ومررت بزيد هذا العاقل الظريفان

لانهم كانوا يتحرون بها الاضياف والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في اخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي وعلى القطع باضمار مبتدأ تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبين على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبع الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع وقطع بعضا مع في البعض مشروط بتقدم المتبع والحاصل ان جواز الاتباع والقطع اشار اليه الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بجميعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتميز بذلك الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع من المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي اخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضعة والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدأ او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدأ ان رفعت النعت وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم والى ذلك اشار الناظم بقوله وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدأ والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع او الناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدأ او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدأ والفعل وتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سائل يقول من هو او من تعني **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت براكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد ما اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت يباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه وفي الباء ومن عند الغالب لقد جاءك من نبأ المرسلين اي نبأ من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس وكقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امرأة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تأثم في مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تأثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها لكون الجواب فاصلا بين الخبر [illegible]

وهو في قولها الذي هو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو لحم الصيف وانما قدم متأخر لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها
والحسيب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة
ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما ازيد وقولك ما منا الا على اهبته اي الا رجل اهبته فان لم يكن المنعوت
بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم يحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويحذف ويجوز حذف النعت ان علم
كقوله يأخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه
قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرإ فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا وانما
احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فانه لو اقر انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب
الصدق ويحلى بزينة الحق [illegible] المعنى بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه الابل فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا
تدرإ فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي اقطعوا لسانه عني
فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرس وعيينة بن حصين والاقرع بن حابس والتدرأ بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة
وفتح الراء سابقة على همزة القوة والمنعة كقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت منهما وبقي المنعوت اي فرع
فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء
والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز
حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على
بعض بحرف العطف الا ام وحتى قال ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة
العامل جعل المنعوت بدلا لان النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت
بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب

هذا باب التوكيد

والتاكيد لغة
فيه ولم يعبر باحدهما ليتضمن فيحمل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعمالها بالواو عند النحاة والمراد به التابع
وهو ضربان لفظي وسيأتي اخر الباب ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغني عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول
والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة فيحتمل انه على
تقدير مضاف وان الجائي خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحها متاع المسافر وحشمه فاذا اكدوا بالنفس فقط او بهما معا
بشرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبت
الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفعه [illegible] المرتبة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح
الكاف [illegible] ويجب ان يكون لفظهما صيغة في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند
نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس
والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاءني الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما
عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بأفعل
ان تبعا ما ليس واحدا وانما نزل الاصل في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم
[illegible] قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا او معنى الى متضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد
الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا
او المفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته
ويجب ايضا اتصالها بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا
ولا بد منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا تأكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان
كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل ولا يحمل عليه التنزيل قال في المغني ولا في قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا
توكيد لاسم ان بل الصحيح ان جميعا في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان
مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى الضمير ويجوز في الكل ان تلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بلا خلاف
جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قال في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونها حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف بعين فيهما وفيه ضعفان تنكير كل

اي الاجل

...بنفسها عن الاضافة لفظا ومعنى والقصد بهما على ما يليها المثنى وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة لتوكيد بعض لرفع احتمال القصد به بعض ... الى نحو جاء القوم

اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاء الزيدان كلاهما لانه يحتمل ان يكون الاصل جاء احد الزيدين والحكم الموهم ... المثنى والمراد به

واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان

كلاهما والمثل ان كلتا انما لا شاع التثنية المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك ان ... ونحو جاء زيد كله لعدم الفائدة

هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال

نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة

اذ لا يستقيم نسبة المجيء الى جزء المتصل به دون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ولدها فداه الحي خولان جميعهم همدان

وكل آل قحطان والاكرمون عدنان جميعهم توكيد لحي خولان وفداك من الفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر ويكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون

فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم واهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد

وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضده مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فانت هنالك عن هذا وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب ولذلك

اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لانه بمنزلة النافلة في اللزوم في نافلة فيصلح مع المذكر والمؤنث فنقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر

كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة

على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال ليس هو في حقيقة الامر زائدا على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه ولم يغفل انتهى وفي

الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فذهب الى عامتهم بمعنى اكثرهم فنصبه يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه مخصص والتوكيد معمم **فصل** واذا اريد

تقوية التوكيد يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن

جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم

يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين والى هذا اشار

الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا اي تثنية اجمع وجمعاء والى

ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا عن تثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء بمعنى

سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول جاء الزيدان اجمعان والهندان جمعاوان بتثنية

اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ... الخلاف ... فيهما وارد ... كما

واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز بالاتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا

فمفلح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء

كيوم واسبوع وشهر وحول وبان يكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكقولهم اعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه

ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرف من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى

ان يكون عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب

حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من

الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي دفع توهم استعمال اللفظ في

معناه المجازي ولا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه

فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك

اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقاما هما انفسهما وقوموا

انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت هند نفسها لتوهمت

الباصرة ان نفسها فاعل ... وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس كما في مسألة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل

يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى

من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب

اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاغلب والى ذلك

اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل

منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني كتاكيد اسم بمرادفه من حرف وتوكيد

جد به وسمت بكث زيد ولجاج به وضد بث جلسنا او وصل باسم نحو انزل نزال او ضمير متصل بضمير متصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد اللفظي
يجى مكررا فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية ثم كلا سوف تعلمون
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى الاية ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان المؤكد ما قبل ثم وفى ذلك تعريض
بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى لم يرد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء ويأتى الجملة المؤكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه السلام والله لاغزون
قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل
ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب الا مرة واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا
منصوبا فالامر فيه من التكرير سهل لانه بالاعادة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وآله ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر
ثلث مرات وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمراء بكسر الميم والمد الجدال وهو منصوب على التحذير
ودعاء بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا متصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي
قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيؤكد بضمير الرفع توكيد الجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك
ان الضمير المنفصل اصله المرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول احوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره واما المنصوب و
المجرور فلابد لهما من لفظ يتصل ضميرهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى تاكيدهما لتحقيق نفس الثابت الشيء بعينه دون من يقوم مقامه ويشبهه احتجنا الى ضمير
منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضمائر ان تكون
على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي ويبقى عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا
المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو جعلت
جعلت لك اكرامك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والفرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او
حرفا جوابيا اي يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا
ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفي اخرها تاء التانيث
اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير جوابي وجب
امران انه يفصل بينهما اي الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر
الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة
لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل بان الاولى وهو الكاف والميم وقد يجب
ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل
فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية
ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وعود ضميره هو الاولى من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية
توكيد لفي الاولى واعيد معها في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور
بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم يبدلوا مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وان جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا اعيد لفظ
مثال الظاهر فانه يجعل داخلا في التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ونقله
من كلام التسهيل ان الفصل قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم
ما لم يرين من اجاره قد ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري
مردود لعدم اسناد يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله وهو
خطام المجاشعي وقيل الاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان
التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان الاول والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول والمؤكد الثاني قال الموضح في الحواشي
وحقق كان الثانية الداخلة وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو لان هذا
العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن
به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو مسلم بن معبد الوالبي فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا
على حرف واحد فاتصل لفظ بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد
بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانهما بمعنى واحد فهو توكيد
بالمرادف فله ميزتان احدهما ان عن على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله في شرح الكافية

هذا باب العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا انعطف اليه وهو في الاصطلاح نوعان عطف نسق بحروف وسيأتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف واليها اشار الناظم بقوله والغرض الآن بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالشبيه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع عمر بن الخطاب والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ومن ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدل بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن ففروع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع و الرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ وقوله اي الزمخشري في قول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قال الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل الا فيما استثني من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط الجملة الواقعة خبرا لان الجملة لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المعرفة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المعرفة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يقع اسم التفضيل المضاف لعام و يتبع بعضه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي منصوبا نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرورا باي مفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت توكيدا او كونه بدلا مع انه لا يجوز انك انت قال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بيان للرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد اتفق وقال

العطف لغة من ثنى الشيء والكلام الآن في عطف البيان والنسق الى ما يأتي بقوله

ان الجمة

خبر المبتدأ الجملة الواقعة

الغرض الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح وان البدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لا تراه في الضمير اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يتبع ضميرا تابعا للضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يتبع جملة ولا تابعا للجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

هذا باب عطف النسق

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكرها ما بعد اي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسدا تابع لغضنفر متوسط حرف التفسير وهو اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجماع على الاخفش وليس لبيان عطف بيان متوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ بجر الاعراب وفي المعنى اما مطلقا اي من غير قيد وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فقد اشركت فيه في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست عاطفة واما مقيد بقيد وهو اثنان او وام فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما جيء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وستأتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشتركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو زائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين جرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن

فصل في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب عند على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب في التعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى اوردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متأخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم فابرهيم معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متأخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب هي مختلفة في الكثرة والقلة فجمعها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن المعينة بالحجة للمصاحبة رجحان وللتأخير رجحان وللتقديم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص باحد عشر حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي الصواب في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو وعلى الرواية المشهورة وهي الفاء لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب ورجحت الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول فحومل وقال الخطاب المارديني انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يحمل شاذا اذا ثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رملة تعوج وتلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها باو كقوله سواء عليهم

عطف النسق

التلاوة ثم ام لم تنذرهم قلت اجيب بان هذا الكلام منظور فيه الى الحالة الاصلية لان الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالفائدة تظهر بلا اشكال انما هو في الواو قال في
الموضح في الحواشي الثاني ما انفردت به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بعمرو وبعبدك الثالث عطف ما تضمنه
الاول اذا كان المعطوف فيه مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله
نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها ومعطوفها في الضرورة
نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وجعل الاخفش الواو مثلها بل الفاء وثم واو ولا كذلك قال الدماميني الثامن جواز
العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت العاشر
ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة
بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام
على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح
فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام فالراجح المنفي السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية
معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله ومن آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر
العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها وشبه المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك
الحادي والعشرون نحو ابي وابيك قاربنا الاخر اذ لا واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك
وقد يكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان المعنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول
واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة
نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخل البصرة فبغداد
اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما يقتضي الفاء ايضا التسبب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة
او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول
وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فان الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب
واعترض ايضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء
للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مرتب على الارادة واراد
الوضوء فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مرتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون
بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجوهري لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان
كذا فكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان
اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة
فجعله غثاء والثاني بان الفاء نائبة عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله وهو ابو داود جري الانابيب ثم اضطرب اي
فاضطرب وسيأتي والى افادة الترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفاء للترتيب باتصال وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه
صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول النظم واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان
فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس
ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية
اغنى عن الضمير لان الفاء يجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان يقوما يغضب زيد اخواك
واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتداء
ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها
لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي
ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتداء وعكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبر ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان
اذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

ذلك عطف فيه وعليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما
على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في احداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالاكتفاء
يقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد ان جاء عمرو فاكرمه فالاكتفاء اذا انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي
وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله بحيث المرء عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضمار عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية
وانها مزيدة وان نقع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يعود من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم
بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويجزم معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة
لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح
كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو جاء زيد يغضب فيطير الذباب والثاني نحو جاء زيد يطير الذباب فيغضب هو وهذا وقد
قال في المغني ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب
والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب كما يقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فالترتيب واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو وفي الاعراف
والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك للترتيب في الاخبار
ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الاية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله
وهو ابو داود جارية بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال في المغني
واعترض قربيه فقال والظاهر ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة
ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين
من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم
حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى
الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى جعلت نفسي خادما وبخلت على زيد بكل شيء حتى منعني زائفا والجارة
ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره
ابو هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن
هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها وهو القى الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله
بعض ما يثقله قال ابو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير
فاما من رفع نعله فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه
بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما
فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني
الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها
وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها لتنزيل الكلام
منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل
ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية نحو
الحق والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى
نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي
كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء
فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبى والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من
الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم
او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمن واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى
من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف لكان غاية له
بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج القرشيون حتى بنو فلان وهم من وسط القرشيين لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا

في الاطراف العالية او السافلة ولا عباء القوم حتى زيدا اذا لم يتصف بتأنيه ولا نقص من نقص او شدة والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على
كل ولا يكون الا غاية الذي تلا وبقي عليهما شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي وأما
أم فضربان منقطعة وستأتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء او لا والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة
بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم
تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء ام هو الآن واقع اي لست أبالي بعد نأي موتي
ام وقوعه الآن ومختلفتين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم أدعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم
اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام اي ما أبالي بقعوده ام قيامه واما المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لاحد الشيئين
لحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين
بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء او متأخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالمسؤول
عنه في الآية الاولى هو المسند اليه ولم يسأل عن المسند وهو في الثانية بالعكس فوسط ما لا يسأل عنه في الاولى وهو أشد خلقا واخر في الثانية وهو
ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لأم ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء
المطلوب تعيينه فتقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت أقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدأ او تؤخره

ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تؤخره لانه غير مسؤول عنه فتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت

لانه غير مسؤول عنه وتقع بين جملتين فعليتين ليستا في تأويل المفرد كقوله وهو ابن جحل بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت
أهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان
الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها تتجدد واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد
بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي تراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني
بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا للقائه وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت
هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث
بن منقر فشعيث في الموضعين بالمصغر اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب
بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل أشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره حذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف
نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضد باعتبارين
قال السيرافي الانسب يهجو هذه القبيلة فيقول لم يستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين
هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء
قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها أمن ومختلفتين نحو أأنتم تخلقونه
ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قال في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم
عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبأم التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وقيل
لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ويرجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها
نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين
بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيرجح الاول
لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني
ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها
قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل
المفردين وليس ذلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وأم بها اعطف اثر همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية
عن ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين
ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك
الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد
له من لفظه قال ابو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف اي بل أهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على
المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها
قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون التقدير مبتدأ واستدل لانه قد سمع ان هنا لابلا ام شاء بالنصب وهذا

الابعرف لا نرجعيته وان سلم فالثاوبايمكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اى ادرى شاء او اسنهما اما انكارية كقوله تعالى
ام له البنات ولكم البنون اى بل اله البنات اذ لو قدرت الاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اى
تقتضى المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور اى بل هل تستوى ولا يقدر بل
اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك ام فى جنة ام جهنم اى بل فى جهنم ولا يقدر بل افى جهنم اذ لا معنى
للاستفهام هنا لانه للتمنى ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك انتهى وهذه الابيات تشهد ان للكوفيين فان ام فيها بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة فى قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من
الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب واختها او للاباحة نحو جالس العلماء
او الزهاد والفرق بينهما اى بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير فلا يجوز الجمع بين زينب واختها فى التزويج لامتناع الجمع بين
الاختين وجوازه اى الجمع بين المتعاطفين فى الاباحة فان يجمع بين العلماء والزهاد فى المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اى الكلام الخبرى الذى
من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبرى واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب
نحو انا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبرى واو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد
فى الاولى قال الدماميني الشاهد فى الاولى وفى الثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه فى ضلال مبين
اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو فى ضلال مبين انتهى او للتفصيل بالصاد
المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد
ثم فصله ما قاله كل فريق اى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فالواو للتفصيل الاجمال فى فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل
او حرف قاله ابن مالك فى الخلاصة واصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابى على الفارسى
وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم وحكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم
نقله فى شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت كون او للاضراب بشرطين تقدم نفى او نهى وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب
زيدا او لا تضرب عمرا ويكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمى وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالى قوم اذا سمعوا
الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اى وسافع لان البينية من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون او لاحد الامرين
على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام فى محله من الفرس والسافع
بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو لتسفعا بالناصية والى معنى او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمى
وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية فى الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثانى
جاءنى اما زيد واما عمرو بمنزلة او فى العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما
كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل او فى القصد اما الثانية وقال ابو على وابن كيسان وابن برهان بفتح الباء
والمنع من الصرف هى مثلها فى المعنى فقط لا فى العطف وانما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها الحرف قال ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة
لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهرى يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار
فشاذ حذفت الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية
وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه ولا خلاف
فى ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس تبعه
ابن مالك فى التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان يسبق بنفى او نهى عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله واول لكن نفيا
او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسى والاكثرين فالنفى نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر بها عطفا على صالح وقيل بجار مقدر
اى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهى نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء حين مجردا فادة
الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابى سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه
فى الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوى وورقاء ابوه والبوادر
جمع بادرة وهى الحدة او تلت لكن واوا فهى حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم
ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة اى ولكن كان رسول الله ولم ير رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على
لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان
بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفى والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد

وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حينئذ اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن
عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واسند الجملة بعدها مبتدأ ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او
النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان يسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها
بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل
عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين والنفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل
ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع
بل تيها فقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك واثبت لها الكون في ارض لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل عمرو فقرر نهي زيد عن القيام وامر عمرو بالقيام
واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو
قاعد واستعمال العرب على خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا يعمل ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تنقل
نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو
واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقائم عمرو دون زيد و
المامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم
يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق
بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك وزعم انه ليس من
كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن
بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح الجزولية وزاد ان يكون الاول لا يتناول الثاني وشبههما ابن الحاجب قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني
رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة اذ لا يصدق احدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة
مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان
امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل منه زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل
غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما مختلفين وللبحث فيه مجال
انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف
ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قال الرضي في المغني وتوهم
ان علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا ياتي في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز
اختصم زيد وعمرو ورب رجل واخيه وايمن زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك
وقوله وهو امرؤ القيس الكندي كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفى وهو فاعل فعل ماض وهو
حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طائر معروف وتنوفى بفتح التاء المثناة فوق
والفاء كحلولي مقصور للضرورة ثنية مشرفة قريب القواعل قال الرضي في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال
صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت ابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب من عقبان
الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله ولا ندا او امرا او اثباتا تلا اقتداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا
تلا ندا او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فنزل هذا اذا لم يقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور
او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله الرضي في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة
لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في
المغني **فصل** يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا اشتراط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو
والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين
معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مراد به ان يكون بضمير منفصل
نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك او لحد الوجهين او بتوكيد معنوي كقوله دعوتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا
او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها
والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا
ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع

والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم فاباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا
بين الواو واباؤكم معنوي لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما ويضعف العطف على
الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل نزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع
عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمستو اي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم
فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما واما ما رواه فاصل تم
البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وآله كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض
او اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك انت ومنصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف
نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله ابائك فابائك معطوف
على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف في الاصل فقال لها وللارض ونعبد الهك واله ابائك وانما اعيد الخافض
فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم فالمجرور وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا
ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما
تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة
باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض
من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس
العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة للصد وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه او على الصد كفر والقاعدة انه لا يعطف
على المصدر حتى يكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على سبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى
كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما تقدم عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنى سواهما وقد
انتفى احدهما فتعين الاخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون ... ولا المصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا
عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقيل انه في المغني والصواب التحديد بان يحذف لدلالة ما قبلها عليها الا بالعطف على مجموع الجار والمجرور عطف ان تقصر
على ما تقدم ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا
يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام
وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما
مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو
مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع
على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به ونحو صافات ويقبضن فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل شبه
للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن
بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج
فعطف دارج على حبا لتأوله بدارج او حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز
في ام الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني او صبي ما لنصب عطف بنا اي بيضاء سهو لان
بيضاء مجرورة برب منصوبة وفتحها نائب عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التأنيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف
الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فجعل مخرج معطوفا على يخرج لتأوله بمخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون
من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فيرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء مقابله ويرجح الثاني عدم التأويل و
التوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا **فصل** تختص الفاء والواو
بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة مثال الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست فهذا الفعل
المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على
ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان انفجرت
في البقرة وليس فيها ان ولا اوحينا وانما ورد واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر

مثالها في الواو ومن اثبتها في المتصل فما كان بين الخير وبينه فاعل المأ ابرهم الابيات فالاول حذف فيه الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بغير الحاء

والجيم كنية النعمان بن الحرث الغسانى وقولهم راكب الناقة طليحان اي طليحان خبر المبتدأ وما عطف عليه التقدير انا وراكب الناقة طليحان فحذف المعطوف

مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد الطليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قال الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل

فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذويب فما ادرى ارشد طلابها ثكلتكم قال ابو القسم اي فما

ادرى ارشد طلابها ام غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر ام والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وانخص

الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن زوجك

فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة

على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء ولم تجعل العطف فيها اي في

الامثلة الثلثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك

بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يغتفر

يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصلح تبعا ولا يصلح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم

يصح على الصحيح كما قال في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر

شاذ كما سيأتي في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه وكيلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة

انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوء وانما

يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيؤ يقال تبوأت المنزل اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوء فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح

العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر وكيلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان

الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند

سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف وانفصل بالكهذا المثال وقيل يجوز مطلقا

حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف

على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع والمنصوب

فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز

في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه

المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة

فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام

المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قال في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا

فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة

على جملة محذوفة اي اهملكم بتقديم الهاء على الميم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا فلم

يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور

ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه

بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم و

تقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت

زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا

بلا واسطة وهذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلثة توابع النعت والبيان و

التوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودة بالحكم واما النسق فثلثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو

المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق

وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الآخران وهو المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل المقصود به انما هو الاول

دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا

موقع المعطوف فيه

او نفيا نحو جاءني زيد لا عمرو وما جاء زيد لكن عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلانه المقصود
بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن
بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو يمشي على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقوله بلا واسطة وسلم الحد
للبدل فاذا تأملت ما ذكره في تفسير هذا الحد هو ما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انه عن لسان الغرض بمعزل واقسام البدل
اربعة اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف
جماعة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل
كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي فهذا الاطلاق يدل على كل ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك
ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني
بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث
اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع
الا على ما دون النصف فلا يجوز اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض
بكله مذكورا ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير
بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا
من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل وان جعلناه بدلا
من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال ابو البقاء انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه
فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل
ضمير مستتر يرجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير والعمي
والصم كثير منهم فهو تكلف او مقدرا كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير
العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابو حيان قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو
عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص وهو الاصح لان الكلام باخره ومقصوده وليس
بظاهره العموم من غير نظر الى مقصوده والحق انهما احتمالان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة
الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم وذلك
باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وقال الجزولي هو الثاني اما صفة للاول
كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على
الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا
اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به
ويكون المعنى متضمنا نسبة الى الاول وهذا القول اصح عند الشيخ ابي العباس ولهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند با
لاول وهذا المذهب قيل انه المحقق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم ينصوا عليه كل الافصاح ولم يوضحوه
كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر من
قول المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب
مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب او الفرس مسروق
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر
والى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى فمع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقول الابتداء مشتمل
على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كا
لعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف
كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كامر بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة
يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل
اشتمال يكون من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل

باب البدل

محذوف متصل بيد البدل اى الناقبة وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل نارة ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض واصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من يكفر فلا الا القي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا كما تقدم في الحديث الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا انه بدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو الغالب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل الاضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا بدل البداء بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال الكواشي وهو الواو لا بل لانه لا يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادة وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبداء لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى ببل لئلا يتوهم ارادة الصفة او بلا اعادة كما تقول رايت رجلا حمارا او زيدا جاهلا او بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ونحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا فان التفرقة بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل فرقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيجيء لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب فتلقاه من بعده بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وفهموا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس ابن مالك فان نسبة المنفصل الى المتصل الخ وقال لنا ابن مالك السابقة وذهب ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا ويجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكاعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيدا للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فاولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا ويمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل ان لم يفدها اي الاحاطة خلافا للاخفش فانه اجاز تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل كل من الكاف ورايتني عمرا على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الي ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا **فصل** يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الآثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا

لان الاخذ كرها والجوع طايعًا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصًا وذلك داخل تحت اطلاق
قول النظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كان الاول بدل الكل نحو قمت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون
المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل الاسمية التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال
كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف
لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد واعرف بان الجملة
الفعل وحده وبالجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل
ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من
المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله
ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين
قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت
بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية اولان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم
من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه
في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون
وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت
اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل
والثاني ولغيره والزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا
بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان بمبز الحرا
وان بداره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ بدل من
اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال ويبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل
مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء
لابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتداء وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعدان مرفوعا على
الفاعلية امتنعت المسئلة لمخالفة العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان ان انما جيء بها لبيان
هذا باب النداء
المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب **هذا باب النداء** بالمد ويكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بالحرف مخصوص وفيه فصول
اربعة **الاول** في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون
الياء حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين تقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها
فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المغرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة
البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ
كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب
واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خال
من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما ويتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين
هي او وا دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وا لمن ندب او يا وا اكثر استعمالا لانها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل
يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت الف
الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف
الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جارا بمجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم
ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الى عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف
النداء احدها المندوب نحو يا عمرا والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد
نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابع
اسم جنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا

الا اذا كان المنادى مثلا ومشبها بالمضاف لمرجح وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المستغنى عن المخاطب لان المخاطب ... صريح الدلالة على النداء وامثله
مناداة مثلا وظاهر ذكر الناظم لهذه الخمسة ان منع حذف حرف النداء مع هذه الكلمات الخمس مطرد وفيه خلاف ... واختار ابو حيان ... الرابع ثلثة وحمل ...
المخاطب ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام
جعتا قد احسن الله وقد اسأتا فابجر بن ابجر بكون الوحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى كما ان الشاهد في قولهم يا اياك لانه مفعول حرف نداء او كذلك
انا بضمير الرفع عن ضمير النصب لاشتراكه في الضمير وجعله بلفظ المرفوع بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال الحالي بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك
في المثال من باب الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدأ والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا
يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء لان الاسم
المعظم جاء على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت الثقفي
رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله ثانيا اي يا الله وروى عن الراوية الاسود وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا ودينا اي عادة
والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قوله ... والها مفعوله وربا منصوب برضيت على الحال او المفعولية
المطلقة على حد قولهم قم قائما او قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض ... مفعول رضيت والمعنى رضيت بك ربا يا الله فلن ارى
ان اتخذ الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف
كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قال الشارح خلافا للكوفيين فيهما تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله
وهو في الرثاء انما هملت عينيها قال الصحاح ... بمثلك هذا ... يريد يا هذا ... مبتدأ تقدم خبره ... وقولهم اطرق كرى انك انت نائم في اطرق كرى
في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي يا كروان ... وانخفض عنك الصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة
قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل
يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها وجنحت الى خطاب الليل
كأنها استبطأته اي صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح والليل غاتم والاصل فيها اطرق يا كروان ورخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق
واصبح يا ليل وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما
ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فيتأول على ان انتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال وفصل
في النظم على قوله وضعف مندوب وجيء ضمره وما جاء ... فاقد ... وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله (فصل) الثاني في اقسام
المنادى بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع
فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف
بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم
الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه
ذهب الناظم وقيل بتعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع
على حده وغيره تذكيرا وتأنيثا فالمزجي نحو يا معد يكرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي تجاوزه وحكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو
يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود وجمع
السالم في التأنيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علما مذكرا او علما مؤنثا فالاول كسيبويه في لغة من بناه
والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت وما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه
الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على ما ناب عن الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء
قدرت فيه الضمة فتقول نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم ويا هذا امر
برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في آخره ونصبه مراعاة للمحل فان محله نصب على المفعولية كالنعت في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع
الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة للمحل والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في آخره فتقول يا
تأبط شرا المقدام بالرفع مراعاة للتقدير الضم في آخره والمقدام بالنصب مراعاة للمحل ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذا النعت
مقصود ... قال سيبويه يا سيبويه العالم وزيد يا سيبويه الفضل وتأبط شرا يا سبل الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من العلم
من اعراب المضاف نحو ... فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي التوضيح باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب انتهى فعلى هذا تقول في كيف ... هؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة
للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلثة انواع احدها النكرة

غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وكقول الشاعر وهو عبد يغوث
بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا الا ان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وكما ذكر الشواهد
دليل لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم محتجا بان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت بلغت العروض وهي مكة
والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني ما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا
او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم
الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يعضد ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه
في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع
الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا
وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسنا والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد متعلق برفيقا
والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بالاختلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث
ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل
صار كانه بعض اسم علم لحق فاشبه ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد
شمس في انه لا يدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخلو اما
ان تكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة
ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فيجب ادخال اداة التعريف عليه
وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب
ح تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم ولهذا الذي منع ابن خروف من ابتداء اعادة يا وتخييره في الحاق
ال مردود خبر منع وتجويزه ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا
كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبه على ضمه كما حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على
ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يندرج في هذا فانه انما ورد على الصفة والموصوف معا
لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيدا العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة
اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصب وتارة
يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان
فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة فقد حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك
واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل ونحو يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا بالبرايا ويا حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف
وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا وذلك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم
انتهى فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب
القسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضاف الابن الى
علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على
تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجاني واما على اقحام الابن واضافة زيد
الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول ففتحته فتحة اتباع وعلى الثاني
فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح
لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرؤ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات
اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو ابو العباس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو في رجز عند الجوهري
او جبر من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم
لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره
اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادى
وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا انفصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل

ابن عمرو لوجود الفصل بالفاصل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما فتحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم
بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب كما جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف
بفتحهما وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة
وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى
اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة
ما ثقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح
المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز
غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان
بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك التاء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب في مثله يا زيد بن عمرو وبفتحه ابن لتعذر الاتباع
ويجوز للتركيب شمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والجمع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات ويزيد ويزيدين حاكيا الاعراب قلت فيه قال يا زيد بن
عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى
النون مجرى الدال في فتحها وبضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والجمع
على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين
علمين تحذف الف ابن خطا وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء فتقول جاءني زيد بن عمرو بحذف
تنوين زيد ويجوز تنوينه في الضرورة كقول جابر بن قيس بن ثعلبة وجبت شيحا عليطا الرفقة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف
خطا فتقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور يتعلق بشرطين ان يقع الابن
بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكون المنادى مكررا
مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب وفي الاول وجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول ولهذا اشار الناظم بقوله في
نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار يا
او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واضعفه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني
بالاضافة وقال الموضح في الحواشي ثم مانع اقوى من ذلك وهو ان الثاني انما يتصل بالاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه بمضاف الى ما بعد الثاني
والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم
ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة
الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد لان
المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد
عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء و
وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام
المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك
واغترابا بتنوين عبد مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة مجرى النكرة المقصودة ولجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال اتفخر عبدا
في حال عبوديته ولا يليق الفخر بالعبد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى
بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس
كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لانه صادف
المبني لشبهه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الحباب قال في المغني ويقول الاول لان الاسم مبني على الضم وخيره في النظم بين الضم والنصب
او النصب ما اضطر الى تنوينه اما اذا استحقا النصب بقيا ويظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجوز
نصبه ولم يجز ضمه مسألة ولا يجوز نداء ما فيه أل لان نداءه يفيد التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند
البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض عن همزة الوصل فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهو
التعليل مناسب لاثبات الف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاول

واحدة

وكسر هاء الثانية ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ووجه حذف الفتح أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه
إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والأكثر أن يحذف حرف النداء ويعوض عنها الميم المشددة فتقول
اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم وأل في الأول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زائدة آخرا كميم
زرقم قال السخاوي وما ذكرته من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك أنه
حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والأصل عدم التكرار وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة أي بين يا والميم المشددة كقوله وهو
أبو خراش الهذلي إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والأكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم
عن النداء فتستعمل على وجهين أحدهما أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم واللهم لا والثاني أن تستعمل
دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية وقد تم
الجملة المحكية المبدوءة بأل نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لأنه بمنزلة تأبط شرا لأنه لا يتغير عن حاله أو قد عمل بعضه
في بعض انتهى ومقتضى ما قدمته أنه بقطع الهمزة ولحقها أيضا الموصول وإليه أشار الناظم بقوله إلا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه وما سمي به من موصول
مبدوء بأل نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فإن قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام
إنه لا ينادى مع أنه أيضا محكي لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما أن الذي قام يحكى بها الشيء التي تثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى
لوجود أل وذلك المانع باق نحو المنطلق زيد قبل المانع من ندائه وجود أل بل كونه جملة وقد زال المانع قبل ذلك بالتسمية فإن قلت المانع شيئان الجملة وأل
فإذا زال أحدهما بقي الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وأنت تسلم الجواز وإذا ثبت الجواز توجه أن المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على
جزء الاسم فأشبه ما لو سميت بقولك عبد المطلق وأما الذي وصلته فإنما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى إنما هو الذي دون صلته
والإعراب يظهر في آخر الذي ولهذا إذا سميت بأيهم ضربته والتي موصولة لم تحك إعرابها الوضعي في أي بل تغيرها بحسب العوامل فتقول رأيت أيهم ضربته
كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة
لا دخل لها في ذلك مثل الموضع بالموصول مجردا عن الصلة ولم يحمل الترابع وكأنه أشار بذلك إلى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك
يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لأنها داخلة على غير أل في التقدير
قال الشاطبي وفيما قاله نظر إذ ليس تقدير مثل بمزيل لقبح الجمع بين يا وأل ولا أجاز يا الرجل لأنه في تقدير يا أهل الرجل وذلك لا يقول به ابن مالك
ولا ابن سعدان فدل على أنه غير صحيح انتهى وحينئذ أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل القبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فإن تقديره ولا مثل أبي
حسن ولولا أن تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه والزم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة
الرابعة ضرورة الشعر وإليها أشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وأل كقوله عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان فجمع بين يا وأل
في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع فقد جاء يا الله بالإجماع فيجوز أما القياس تم
يا الرجل قياسا بجامع أن كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباني شرا وهذا لا
ضرورة فيه لتمكن قائله أن يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث
في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه اعلم أنها أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فإن محله نصب وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون التابع
نعتا أو بيانا أو توكيدا والأمر الثاني أن يكون التابع مضافا مجردا من أل فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد أبا عبد الله والتوكيد نحو يا
تميم كلكم أو كلهم بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وأبو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد
وتبعهم ابن الأنباري وإذا كان مع تابع المنادى ضمير جاز أن يرد بلفظ الغيبة باعتبار الأصل نحو يا تميم كلهم أو على الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم
وقد اجتمعا في قوله فيا أيها المهدي الخنا من كلامه كأنك تضغو في إزارك خرنق تضغو بضاد وغين معجمتين تصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون
ولد الثعلب وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال قال وأما قولهم يا تميم كلكم فإن رفعوا فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم يدعو وإن نصبوا
فبفعل محذوف أي كلكم دعوت وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون أل ألزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة
للفظ المنادى وهو نعت أي في التذكير وأية في التأنيث ونعت اسم الإشارة فيهما إذا كان اسم الإشارة وصلة لنداء أي لنداء نعته نحو يا أيها
الناس ويا أيتها النفس فأي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وهاء التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف إليه
مفتوحة الهاء ويجوز ضمها إذا لم يكن اسم الإشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقرئ بها والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا لمراعاة اللفظ
أي تابعة لأيما لأن الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني لأنه مشبه للمعرب حدوث ضمة بسبب الداخل عليه وكذا القول في أمثاله وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المرأة إن كان المراد أولا نداء الرجل والمرأة وإنما أتيت باسم
الإشارة وصلة إلى ندائهما وجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز فيهما الرفع والنصب على ما سبق
ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا ان يكون عطف بيانا لاسم الاشارة واستشكل ابن عصفور بان
البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب ابنه بانا اذا قدرت الجنس لتعريف الحضور
فهو بيان للجنس باشارة الحضور ويتحول اليه لان الاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدرته نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل
المعهود بيننا فلا دلالة له على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي واية في هذا الباب المقصود به النداء
الا بما فيه ال الجنسية او موصول مصدر بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث
او الصعق ونحوهما مما فيه ال للمح الاصلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى
ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على
تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل
ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فان الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف
لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يقال في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه على
ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان
او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب وفي البيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب وفي التوكيد نحو يا تميم
اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب وفي المعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير قرأه السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا
على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد آتينا داود منا فضلا او بتقدير
وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف
او لغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان
يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكأنها
ليست فيه فاليسع مثل يا زيد واليسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب
ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال
فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر
بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال
يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان
ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل
خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجري المنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها قال ورآه غير بعيد من الصحة
اذ لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على شيئين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى **الفصل** الرابع في المنادى المضاف
لياء المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف او الياء فان ياء المضاف اليها واجبة الثبوت والفتح
نحو يا فتاي ويا قاضي ولا يجوز حذفها لالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان
وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كالجزء منه
وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل
من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين
وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو
والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون
والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى الخلاف في اصلها وضعها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا ان الالف حذفت
من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة
عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالياء في قوله بلهف متعلقة براجع
ومجرورها محذوف اصله بقولي يا لهفا ثم حذف منه حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة

والمعنى لست راجيا ما فات من قولي يا لهفي ولا بقولي يا ليتني ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف في يا لهفي ولا بكلمة التمني في يا ليتني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المنادى كما يضم المفردات غير المضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة رب السجن احب الي بضم رب لان الام والاب والرب الاكثر فيها ان لا ينادى الا مضافة الى الياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف ما لا يكثر فلا يجوز يا عبد بحذف الياء وضم الدال ووافقه شارح اللباب لان ندائه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريفه المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال يجعل معرفة بالقصد فبنوه على الضمة وهذه كما تقول يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطها واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع لغات اخر يأتي ذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسر نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربع الباقية ان تعوض تاء التأنيث عن ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم زال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية بعد التاء رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي او تفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتجري بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفراء او بضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن في يا ابت فقرأ الجميع الا ابن عامر بالكسر وقرأ ابن عامر بالفتح وبالضم قرئ في الشواذ او يجمع بين التاء والالف فيقال يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني او يجمع بين الياء والتاء فيقال يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا اباه على لغة القصر ثم قدر الحاق الياء وابدل منها التاء والقصر في لفظ على قولهم في النداء يا ابت انه عوض بكسر او فتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاءني ابت ولا رايت ابت ولا مررت بابت والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتأنيث انها يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل اصحابنا وحجة البصريين انها تشبه تاء صبابة وحجة الفراء انه عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو راس البصريين انتهى ورسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

فصل واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها من المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي الا اذا كان المنادى ابن عم وابن ام وابنة عم وابنة ام او بنت عم او بنت ام والا حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فلبس الاضافة ولحذفه انتهى او ان تفتحا ثم قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابو عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح او الكسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء والالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدام يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وانمي كما ينمي خطاب الانثى ويروى لا يخرق النوم حجاب مسمعي

فصل في ذكر اسماء لازمت النداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة منها فل بضمتين وفلة بضم الفاء وهما عند سيبويه كنايتان عن نكرة من يعقل من جنس الاناسي فل بمعنى رجل وفلة بمعنى امراة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كنايتان عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء وعينه واو فهو مثل يد وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين انه مرخم فلان ثم رخم بحذف الالف والنون [illegible]

ابنة خالي

وفلة

وهو ابو النجم العجلي يصف منه ابلى بالموحل في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك الذى هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء للضرورة وابن الضرورة مصرح

بذلك في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل والمشهور ان اصل فل فلان حذفت منه الالف والنون والمشهور ان فلا كناية عن فلان

من وارد اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس محذوفا منه الالف والنون للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان

فتقادمت بالحبس فالسوبان اي درس المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة

والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون اسماء مواضع ومنها

لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم والخبث ونومان بفتح اوله وسكون ثانيه بمعنى كثير النوم ولا ينقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وفل

بعض ما يخص بالنداء لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سب المذكر يعني يا غادر ويا فاسق واختار

ابن عصفور كونه قياسا ينقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعا والى ذلك اشار في النظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال

كفساق وخباث سب المؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة يهجو امرأته اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع فقعيدته مبتدأ ولكاع خبر

فاستعمله في غير النداء خبرا ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر محذوف والتقدير مقول فيها يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت

بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خبيثة وينقاس فعال هذا الذي هو سب المؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل

ثلاثي مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لانه رباعي وشذ دراك من ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج

نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا ينقاس منهما الا ما سمع ولا يتعدى فيهما والاول اصح واليه اشار الناظم

بقوله والامر هكذا من الثلاثي وشاع في سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثي

هذا باب الاستغاثة

وهي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا

استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما

تقدم والحذف مناف لذلك وغلب في المنادى المستغاث جره بلام ولجيئها لمعنى لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله

اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقول عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد الا ان كان المستغاث

ياء المتكلم نحو يا لي او معطوفا على مستغاث ولم يتكرر معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو

للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة

دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام

العجب الا ان يكون المستغاث به ولد ضميرا نحو تقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر

ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة

وهوان فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز

مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى

غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف الى ياء

المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات معطوف عليه والاريب العالم بالامور ويجوز في نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث

من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهي

اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا يستعظم فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا

لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت لاعرابي اصابته قوباء فقيل له ضع عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب فتعجب

من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

هذا باب الندبة

بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع

عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب

واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقول قيس العامري فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سببا له كقوله فبكى لرقتها

شكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القائل وامصيبتاه لانه لم يتبين سبب الالم الذي حصل له وصورة الندبة صورة المنادى لكن

ولم ينادى لا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء يا غلاماه لان خطاب احد المعينين يناقض خطاب الاخر ولا

يجمع بين الخطابين واجاز والى الندبة واغلاماه فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا

علما نحو وازيد وينصب ان كان مضافا نحو واامير المؤمنين او مطولا نحو وا ضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله

وا ابن ... الا ان يكون نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي والنحويين في الحديث واجبلاه وانه ضعيف فهو نادر ولا معرفا بما كان في

المضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال واانتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا

يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وصح مبتدأ بالصلة تشهره

فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وا من حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة وا عبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول
المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال وا الذي حفر بئر زمزماه لانه لا يجمع بين حرف الندبة وال وبذلك يتقيد قول النظم ويندب الموصول بالذي اشتهر
وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زم زم ابدلت الميم الثانية زايا قاله في الفردوس الا ان الغالب انه يختم بالالف لاطالة الصوت لكونه موضع حزن وتفجع فيه يا عمرا
فيه يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الحاجب في الكافية انه لا خلاف في جواز الحاقها اخر الصفة
اذا كانت ابنا بين علمين نحو وا زيد بن عمرواه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد وعندي انها تلحق اخر البدل
لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل لعطف النسق نحو وا زيدا وعمراه اتفاقا وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمراه واعمراه وتحذف
لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قلبها قلب الالف ياء فقالوا
وا موسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في آخر صلة نحو وا من حفر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على
البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو وا قام زيداه فيمن اسمه قام زيد
والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء
الف الندبة وبعضهم كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء
فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وا زيدا
وا لمنذراه فيمن اسمه منذر او كسرة اعرابية نحو وا عبد الملكاه او بنائية نحو وا حذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة
والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامكمو اذ لو
قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا
ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وا زيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا
زد هاء سكت ان ترد فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير و
كسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين **فصل** وان ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست فعلى لغة من قال
يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال في هذه
الخمس اللغات وا عبدا وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان فيها يقال وا عبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح ولاجتلابه
على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز وا عبدا او وا عبديا في يا عبدي بالاسكان ان لمن اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول وا عبدا وان يفتحها
ويقول وا عبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل وا عبديا وا عبدا من في الندا الياذا سكون ابدى وهو رأي سيبويه وهو الصحيح وافهم انه لا يقال وا عبدي والحذف رأي المبرد والفتح تم
والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا اقر الفتح على حاله واتى بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة
والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة
زيدت الالف ولم يحتج الى عمل آخر لان الياء مهيأة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها
مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى
وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة

هذا باب الترخيم

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم
اى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في باب
التصغير يجوز ترخيم المنادى اى حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المنادى كثر نداؤه فدخله التخفيف بحذف آخره وخص الآخر بذلك
لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر لان
المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله وكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر
باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه ووافقه عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث
المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وفي شاهد ترخيمه قوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد تأتاه بغير يا وذلك ممنوع في
ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو واجعفراه لان المندوب ليس بمنادى حقيقة وان كان على
صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه بمنزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو يا تأبط شرا
علما لان اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل
ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اى يا ابا عروة فحذف حرف النداء وحذف التاء وابو عروة كنية سيف بن ذي يزن وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة
وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت واندر منه حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد
يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص

يعني سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخم فيقول في تأبط شرا يا تأبط ويبني على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه بتأبطي والاشبه المنع المسئلة
عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب الذي نقل عن سيبويه ووقع له في باب الاضافة الى الحكاية فاذا اضفت الى الحكاية قال م
حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تأبط شرا تأبطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرده
فيقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك تفرده في الاضافة يعني النسب فانظر المسئلة فعلها النسب وبعض في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان
الحكاية لا ترخم لانك لا ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سمي يا دار عبلة بالجواء تكلمي
واذا كان الحكم في مسئلة واحدة نصا منعا ونصا في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعن به
كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عنه
غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاشياء
في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة فتقديره رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة التفاح
وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح وكنيته
ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب سيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز
الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المصري ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد
والاقبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالهاء تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء
وفي جارية معينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المضمومة وبالنون اي
شاة اقيمي ولا تتوحشي يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخم بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح
العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط
لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والى ذلك يشير قول النظم ولحظلا ترخيم ما من هذه التا خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة
فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو
قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف
فحذف احدهما اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء
اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر محرك الوسط مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز
الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في غير الترخيم فان اصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف
وجوبا فدخلها جوازا اولى **فصل** والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقرأ بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال واما
حسن الترخيم لاهل النار وضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الآخر من حروف اللين وهي الالف والواو
والياء حال كونه حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون حروف اللين بالساكنة فالقيد
على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور
او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدتان واسماء بالمد علما منقولا
من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين
من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون فتقول يا مرو ومن اسماء
الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء مع
النون وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه
بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس
في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها
ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة لان ما قبله
وهو الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو معد هل الزائد الاول او الثاني فمن قال الزائد الاول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه
كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود بخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة
التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ

ومقوو وعليين فتقول في ترخيمهما يا هبيا ويا مقو بحذف آخرهما فقط ولا تحذف ما قبل آخرهما لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في مقوو وبخلاف نحو مختار
ومنقاد وعليين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا تحذف ما قبله لاصالة الالف فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير
ومنقود بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف مع كل
منهما مع الآخر نظرا الى الحال لان الالف الآن زائدة اي ثابتة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فقط ولا تحذف ما قبلها
من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا احترز بقوله مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الالف
والياء مع الآخر نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة
من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو
لازمة قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس فالواو لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو
فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط
ولا تحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن
لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون
ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول
وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني
وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من
قوله في التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي واليه
اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب فتقول في معد يكرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معد ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء من
ترخيم تركيب [illegible] اسمية ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف
فذلك في اثني عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فتنزلت هي و
الالف منزلة الزائدتين في اثنان علما ولذلك اعرب وقد تحذف المضاف اليه ولآخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قال ابن خروف والجوهري وابن
يعيش [illegible] جماعة وقال غيرهم هو ترخيم صاحب على غير قياس **فصل** الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى
على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص
بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو و
يا كرو بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلاثة من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر
واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه
فيعرب الذي قبل المحذوف كانه آخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو
محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين
الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم آخره واو لازمة مضموم
ما قبلها وما قيد بتمكنه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلدان نحو
سمندو وقمندو في الاقليم السابع فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه
ليست بلازمة فانها تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت
الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير
بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى **فصل** يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل يطلق
التعريف حيث كان ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب
وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التاء توفر على الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها
والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي عدا الحذف فيها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف
فتاء تانيث صفة للعقاب يعني عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف ما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس
بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث
ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم

تحت لبانا بان ترخيم على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو ثمودة بضم الميم وفتحها وبالزاي وهو المطلب من نوعه المذكر والمؤنث بين رجل همزة والمرأة همزة وتحو التنزيل قبل الكلام همزة ومسلمة بفتح الميم علم الرجل وابنت الثالث فيه الفرق بين المذكر والمؤنث فتقول انفاجهتا على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزا وجبت في كسلمة ومنها ان بدا انه حذفها اكثر من ثلاثة ماما غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بالزاي المعجمة وبالعين المهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من تركه الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك انه لا يستغنى على كثرة الاستعمال فاعرفه

فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء اي لمباشرة حرف النداء واليها اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمى بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع فابان وكسرت الميم الاولى لتناسب الياء اشباع وروي بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون الاسم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة او وذلك ملحوظ من قول الناظم نحو احمد او مختوما بتاء التأنيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر اراد ابن مالك فرخم في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشو تبصر في العشاء وهو الظلام والحصر بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي امال بن حنظل اراد امال بن حنظلة فرخم في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد فالاول دليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول اوس بن حبناء ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يدفع احدهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجوز في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد

هذا باب المنصوب على الاختصاص

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو الا ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر معرف بعد ضمير لا يظهر معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التأنيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدأ وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكر من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص المحذوف هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدأ والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول كنحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء دون يا والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة احكام (احدها افادة الاختصاص) بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب الثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التوكيد والمنادى قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه اي في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحناه في الحديث المتقدم او بعد تمامه اي الكلام كالواقع بعد انا ولنا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقع بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه والغالب كونه اي المقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشاركه فيه فالاول انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله

منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما فالمرفي الشاذ ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا
فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو
بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس انه يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف
والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا اما المرفي الارتشاف والمنادى يكون كذلك
الحادي عشر انه ياتي هنا الا ان يوصف باسم الاشارة ويوصف به في النداء الثاني عشر انه صغر اي هنا ولحية الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء
فيها خلاف اجاز المازني نصبها الثالث عشر انه هنا اختلف في ضمها اهل هو اعراب او بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم
يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرفه الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن
عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام
المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض منه تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه
مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيها **هذا باب التحذير** وهو في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه
المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد
فان ذكر المحذر بلفظ اياك فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ اياك جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل سواء
عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر ام كررته نحو اياك اياك المراء ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر
ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب تقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره
احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل
وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر تلافي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه
فصار تلافي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلافي وانيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف
الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب
ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن
عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان
يكون احدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما
من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقديره اتق تلافي نفسك والاسد فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته وتقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في
تخريج العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد ثم حذف
المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين
والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله نحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد
ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز
على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على التقدير الاول
الثاني وعلى تقديره … الناظم خبري ولا خلاف في … واياك ان تفعل على التقديرين لجوازه على الاول لصلاحيته تقدير من اي من ان تفعل لانه
يجوز مع ان قياسا … كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون اياي في هذا الباب للمتكلم لان المتكلم
لا يحذر نفسه وشذ قول عمر لتذك لكم الاسل … بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين
ونحوهما وفي القنا الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان
ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف
احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر منه وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل
حذفت اربعة اشياء واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب اي فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت
شيئين على شيئين وقال السنجري احذف شيئان فقط واصله باعدوا انفسكم وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان
فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة
الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما بينهم من صيغة اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدة الانسان
حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السنجري وان لم يصرح به فان باعد لحق امر المباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء ما

باب الترغيب

وإياكم وحذف

وحذف الارنب

باب التحذير والإغراء

وكذا ما عطف عليه حذفنا الاثنين تماما هي عنه فرجع الضميرين الاخيرين الى قول واحد وان قال الشارحون انه اغراء ولا يكون الا لغائب للاختصاص
التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمع اعرابيا يقوله وشذ ايضا
بالمتكلم المجرد وغيره من وجدة مثله فيه جمع شابة ويروى السواب بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغي له ان يشابه الشواب او لا يفعل سوأة
والكلام جملتان لاحدهما والتقدير فليحذر تلاقي نفسه والنفس الشواب فحذفنا الفعل وفاعله ثم المضاف الاول واقيم عنه الثاني ثم الثاني واقيم عنه الثالث
فانتصب وانفصل والبدل اخص بانا الاانها اثابها في المعنى وفيه شذوذان اخران احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو لا
مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد فحذفها مع مجرورها اشد والشذوذ الثاني اقامة
الضمير وهو اياه الثانية مقام الظاهر وهو الانفس لاضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة انما هو الى المضمرات على الاصح انما هو
المظهر لا المضمر لان الاضافة انما للتعريف واما للتخصيص والضمير مغني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير اضيف احدهما الى الاخر
والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال ويعبر بلفظ ايا واقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل
ان كرر او عطف فالاول وهو ذكر المحذر يعبر بلفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك ونفسك والثاني وهو الاقتصار على
ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل
من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة وانتصابها
للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار **هذا باب الاغراء** بالمد وهو في الاصل مصدر
اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في
عطف او تكرار لما تقدم كقولك في العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا
بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيه المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو
خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ونحو الصلوة جامعة بنصبهما فتنصب
الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويجوز رفعهما
على الابتداء والخبر ويرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر لمبتدا محذوف
والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا **هذا باب اسماء الافعال** وهل هي اسماء لالفاظ
الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى
ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب
عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى
القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال
موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم
الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل
مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي
الفاعلية والمفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة
فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب واقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل
اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير
كصه ومه فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان انكفف يتعدى ومه لا يتعدى قال في شرح الشذور ونبعا لغيره ورد بان ذلك غير
مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى وامين بالمد والقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل
وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا يبنى من غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر وقال بدارها من ابل بدارها ولجاز ابن طلحة بناءه
من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعال التعجب وشذ قرقار بمعنى قرقر اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يبنى من دحرج وقرطس قياسا
على قرقار ولا يجوز منه هدع ودعاع وهاب ووداع للجحش ولا كوابث فانها للنقص ويجوز من الناقص ولم يقل المبرد شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من
الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد وكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة
على الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا وورده بمعنى الماضي والمضارع قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب
ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكونه الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة

تم باب التحذير والإغراء

باب أسماء الأفعال

والسقم قال ولا تشتغل بغير ذلك لا تقول كشتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه وهيهات حكى الصغاني فيها ستا
وثلثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة
وغير منونة فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهاتا وايهاتك بكاف الخطاب وايهاه وايها وايهاه فهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى بعد واوه واف بمعنى
اتوجع واف فيها اربعون لغة ذكرها صدر الكتاب وكلها بمعنى التضجر وواو وي ووا وها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله ويكانه لا يفلح الكافرون
فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب
والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي ويك محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قول الفوارس
ويك عنتر اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب
وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدا مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان
ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وكانما وذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب
الرائحة كرائحة الاترج ويذكر كوزن الطرفاء وقيل كوزن اخلاف وقول الاخر وهو ابو النجم على ما قال الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي المنا لو اننا نلناها فواها اسم
فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجب من طيب شيء قلت واها ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين **فصل** اسم الفعل ضربان
احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما للفعل كشتان وصه ووي فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثاني منقول وهو ما وضع
من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما منقول من ظرف المكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار
والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم
مفعول به على حذف مضاف اي الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك
بمعنى تاخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكن ذكر المنقول من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منها
حدة وذكر ان منها ظرفين واحد منها متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي مفتتحة لما اثبت فيه ولما تقدم منك ولما تاخر عنك
وذكر جارين ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك ياتي بمعنى امسك متعديا بنفسه مثل وقد يتعدى عليك
بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى الزم
وعليه اسم فعل للزم والباقي كلها سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك و
اخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية
وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء المصادر واختاره
الموضح في الحواشي فقال على هذا الاسم للزوم تقول عليك بمعنى لزومك فالكاف في موضع خفض وهو رفع انتهى واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور
خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به مثلا النوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد
فانهم قالوا ارود ارودا بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم بحذف الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله
فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد
وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويدا فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وزيد به مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني
وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه مصدرا لا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين وحالا لكونه
رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا
بفتح الدال من رويد ونصبها من زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على بنائه كونه غير
منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه
متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما قال الفراء لكان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في
الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع وترك ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال
ترك زيد بالاضافة الى المفعول ومثله في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح
وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا
التعليل لانه لا ينتهض للتقريب فان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين بل وزيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد
بله لها ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها
لم تخلق وقد تاتي لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين
فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت
نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له

لانه لم يؤثر فيه الا شيء آخر التعويض والتركيب الاول وان كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع نحو كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو
لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك نحو رويد زيدا بنصب الفضلة كما تقول امهل زيدا
بالنصب وفي شرح التسهيل تنبيه انه الثاء والراء والكاف وهو احسن لانه لا يلزم منه شذوذ لانه من ابداله وترك مفعول لانه من تركه ومن عمل ايضا اللتين واشبهها لم
يحفظ لها مفعول ومنها ما يشكل نحو بحث وردني علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا
افعال بحيث يستعمل على اوجه باعتبار ما يقع عليها فيصل الى المفعول بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قال ابو حيان حيهل الثريد
بالنصب بمعنى ايت الثريد وهو خبز مفتوت بالمرق وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر
فعدوه بالباء وحذفوا المضاف اي اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحريري في المقامة التاسعة عشرة قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل يخالف
مسماه فان الفعل يجوز تقديم معمول المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصوره درجة عن الفعل لكونه فرعا في العمل والى ذلك اشار الناظم
بقوله واخر ما الذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معمولها عليها الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الراجز
وهو جابر بن يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فتؤول الاول بان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق
به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا او عليكم محذوف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى
حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قال الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو
بكونه دونه ويجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرا مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في يا زيدا كانك قلت عليك زيدا
وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند عليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز
بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه اسم الفعل اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو
اذا قل ماؤها **فصل** وما نون من هذه الاسماء الثابتة من الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب
بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد والطلق احد ولم استعمالات احدها مرادف لاول وهو المستعمل في العدد
نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من
يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا الملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس يطلبني في جنابه الا الكمر وما عمرو كالعمرو من الاحد قاله في الحواشي وما
لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في
المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما الذي بعده فانها استعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل
فاكرمته فهو معرفة كما لو رجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه
ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب في رجل وفرس فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال
او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون
منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها
ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي فقال ينبغي ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى **هذا باب اسماء الاصوات**
والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها انما تدل على معنى مفرد لان
المخاطب بها ممن لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة
الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان
احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان
احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم في دعاء الابل لتشرب جيء جيء بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله المرادي
وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى وجاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جيء جيء ونقل الجوهري عن الاموي وافره والاسم الجيء على مثال الجيع
والاصل جاء بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء وهي في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهيء قال ابو عمرو الهيء الطعام والجيء الشراب
قال وما كان على الجيء ولا الهيء اي ما اعطاني شيئا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول والعين المهملة في الثاني حال كونهما
غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا كما بنيت من
ضللت ولبيت فعللت قال والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال ويدل على
على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو
ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والمقدر على التسمية بها عدس محذوف حرف النداء والمشار
بكسر الجيم في الوارد في أي امر وحكم وقولنا ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد فإنه مع
يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج إلى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها وذهب أهلها
إلى أن قوله يا دار مية اسم موصول وبالعلياء صلة والعلياء ما ارتفع من الأرض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يستند فيه أي يصعد
والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والأبد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي وما الإصباح
منك بأمثل فأيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج إلى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي
صوته قسمان حيوان وغيره فالأول كغاق بالغين المعجمة والقاف حكاية صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة
والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت
وقع السيف على الضريبة وهي الدرقة والنوعان من أسماء الأصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في أنها لا عاملة ولا معمولة كما أن أسماء الأ
مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في أنها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في أول هذا الكتاب بخلاف أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين
حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي أسماء الأصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا
الذي أجدى حكاية كقب وربما أعرب بعض أسماء الأصوات لتركيبه لفظا أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته أو المصوت له به فيكون حينئذ مرادا
لاسم متمكن فالأول كقوله كما رعت بالحوب الظماء الصوادي يروى الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها أي كما دعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء
المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للإبل وأما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي لدعاء الإبل لا لزجرها والثاني كقوله إذ لمي مثل جناح غاق
فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وحنت في عدس كأني لم ارتل قال الموضح في حواشيه وهذان النوعان الأخيران ينبغي أن لا يجوز فيهما
إلا الإعراب انتهى

هذا باب نوني التوكيد

الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما
أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض
بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل إجماعا وقد قال سيبويه بنفسه أن المفتوحة إنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وذهب الكوفيون أن الخفيفة
فرع الثقيلة وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة انتهى وبذلك ليسجنن وليكونا من الصاغرين فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على
سجنه من كينونته صاغرا ويؤكد بهما الأمر مطلقا من غير شرط لأنه مستقبل دائما وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو قومن والأمر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام
والدعاء نحو فأنزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي وأما قوله لما أدركن أحد
منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى وأما المضارع المجرد من لام الأمر فله حالات أحدها أن يكون
توكيده بهما واجبا أي لا بد منه وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه أي لام القسم بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم فأكيدن
فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيا لفظا أو تقديرا فالأول نحو والله
لا أقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة إذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد أو كان المضارع حالا كقراءة ابن
كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لأبغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فأقسم في الآية وأبغض في البيت مضارعان حالان لدخول اللام عليهما وإنما لم يؤكدا
بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال أو كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله أو بحرف التنفيس فالأول مثل قوله تعالى ولئن متم أو قتلتم
لإلى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لإلى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والأصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله والثاني
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك مضارع معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري
فاللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير ولأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون
المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل إلا مع انفصالها عنها فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها كقوله فوربي
لسوف يجزي الذي أسلفه المرء سيئا أو جميلا أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية أن يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك إذا كان المضارع
شرطا لإن الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو وإما تخافن من الأجوف وإما تذهبن من السالم فإما ترين من الناقص ومن ترك توكيده قوله يا صاح إما تجدني
غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي أراد يا صاحبي فحذف المضاف إليه ولحن المضاف معا قال ابن خروف والمشهور أنه ترخيم صاحب لفظ وترك توكيده بالنون
النون وهو قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة أن يكون توكيده بهما كثيرا وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو
استفهام فالأول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقوله لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فأكدت بعد لا بالنون
الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امرأة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في أيام ذي سلم فأكد تمنن بكسر النون الأولى بعد
حرف العرض وأصله تمننين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين [illegible]
المخاطبة ومخاطبة بتاء التأنيث مضافا إليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الآخر يخاطب امرأة أيضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي أني

اذا مر قبل هاتم فاكدن يقين بتشديد النون الاولى على حد قولنا اتربن بعد حرف التمني والخامس ضرورة لم اقتصد كثرته بعد حرف قبيلا فاكدن بعد حرف الاستفهام وكنده بكسر الكاف سكون النون قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل بطا اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى هنا اذا مات الاب سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العيني والعضة في الموضع في الحواشي على عجزه فقال هذا مثل لمن يظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارها ورقها يعني ان كبار الورق انما تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه اي لم يفعل غلاما لم يبر ولا بد لختنه وهو خطاب لامرأة في الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن من حملته فعلا فما باه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي احذر ببين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب وحف النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شاف فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى يجد وفي الابيات الرجيم وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان اخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لسبق الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله لم او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للمقسم فهو لشدة احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله اذا وشرطا اما تاليا فلان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في توكيده باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكدان افعل ويفعل اتيا ذا طلب فلان ما بعد اداة الطلب اشبه ما بعد ان في استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك واما الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وبعد اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير اما من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا قال التفتازاني وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله ومهما تشأ منه فزارة تمنعا او تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب **فصل** في حكم اخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان اخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى ويستثنى من ذلك الاصل ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بارز ذي لين الف او واو او ياء فانه يحرك اخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما نشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك ضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا واليه اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة بدلا على الواو والياء حذفتا هنا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون اخر الفعل المضارع الفا نحو يخشى فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الواو والياء في الاول والياءان في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم يحذف اخره وهو الالف بل يقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير الياء والواو ياء فتقول

إذا أسند إلى الظاهر نحو ليخشين زيد أو إلى ضمير المستتر نحو لتخشين يا زيد وإلى الألف نحو لتخشيانّ يا زيدان وإلى النون نحو لتخشينانّ يا هندات **فصل** تنفرد النون الخفيفة

بأربعة أحكام أحدها أنها لا تقع بعد الألف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين

إجازته وحجتهم كما قال الخضراوي أنه قد يلتقي الساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو اللذان ثم ونحو هؤلاء إن كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء وكاف ها

وعين صاد ثم صرح الفارسي في كتاب الحجة أن يونس يبقي النون ساكنة ونظير ذلك قراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس

أنه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا على أنه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة ويجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان

ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع وأما الشديدة

فتقع بعدها أي بعد الألف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله ولم تقع

خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف كقراءة السبعة ولا تتبعانّ بتشديد النون وإنما كسرت وكان أصلها الفتح لأنها هنا زائدة بعد ألف مثنى

فأشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لأنها على تقدير نونين الأول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من أحكام الخفيفة

أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين وهما نون الإناث ونون التوكيد قصدا

للتخفيف وإلى ذلك يشير قول النظم والفارة قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الإناث أسندا فيقال اضربنانّ يا نسوة وقد مضى فيها أن الخفيفة لا تقع بعد

الألف وهذا التعليل أحسن من تعليل بعضهم بكراهة الفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الإناث والمدغم والمدغم فيها المترتب عليه قوله ومن أجاز ذلك وهو

يونس والكوفيون فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده إذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بأن تحريكها يخرجها عن ضعفها

فالوجه منع الألف وأشار ابن الحاجب إلى الجواب بأن الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لئلا

يلزم للفرع مزية على الأصل واعترضه الموضح إلى بأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام انتهى ولك

أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس والكوفيون وهم القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم

فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الألف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على أصلهم الحكم الثالث من

أحكام الخفيفة أنها تحذف قبل الساكن وإلى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الأضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الإسلام

بنحو خمسمائة سنة لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التأكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا عليها والأصل

لا تهينن من الإهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من أحكام الخفيفة أنها تعطى في الوقف حكم التنوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا وإلى

ذلك يشير قول النظم وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الأعشى ميمون وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان

والله فاعبدا والأصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فأبدلت في الوقف ألفا بعد فتحة كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت

زيدا ومن ثم كتبت بالألف كما كتبت رأيت زيدا بالألف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل من واو أو ياء لأجلها وإلى ذلك يشير قول النظم وبعد غير فتحة إذا تقف

واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربنُ يا قوم واضربنِ يا هند بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني والأصل

اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فإذا وقفت حذفت النون تشبيها بالتنوين الواقع بعد

ضمة أو كسرة نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع الواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح

الخضراوي ذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالإشباع على لغة أزد السراة أن تقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فتبدل

من النون واوا وياء ثم يحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الإعراب وتقول في المثل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشي كما تقول مع النون لا تخشونّ ولا تخشينّ

ثم تستثقل الواو والياء لأنهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد وإذا قلت

هل تخشونُ يا قوم وتخشينِ يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه

عن الخليل ويونس قال الخضراوي وإذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزها أبدلت النون ألفا فيلتقي ألفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فتقف

على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصبه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف انتهى

هذا باب ما لا ينصرف واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف

وهو الصوت لأن الصرف هو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع وكأن الاسم رجع أي ضرب فيه على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب انصرف عنه

أو من الانصراف في الجهات الحركات أو من الصرف الذي هو القلب لغالب الاسم إن أشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال بني كما مر في بحث المعرب والمبني ويسمى غير

متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وإلا يشبه الحرف فمعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل في فرعيتين من تسع إحداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو

في واحدة تقوم مقامهما وذلك لأن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهو احتياجه إلى الاسم في الإسناد منع الصرف

كما سيأتي بيانه ويسمى غير أمكن لعدم أمكنيته وإلا يشبه الفعل صرف ويسمى أمكن لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل بناؤه من مكن مكانة إذا بلغ

كما يحذف

باب ما لا ينصرف

الغاية في التمكن لانه تمكن خلافا لابن جني ومن قال به لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال
على معنى يكون الاسم به امكن والى هذا اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته
اي الاسم الحرف والفعل كزيد من المعارف ورجل من النكرات وقد علم من هذا التعريف ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيه فدخل في
ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد لهذا التنوين لان تنوينه للمقابلة نون جمع المذكر
السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه
بالصرف وقال ابن عمرون واضع كتاب اغلاط الزمخشري ان اصل التنوين التوافق يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه وحيث منع التنوين منع الجر
تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضيتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال اجمع وزن
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التانيث مط
اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول الناظم فالف التانيث مط منع صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الجملة علة ولزومها
بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرر السبب الواحد ويمتنع صرف ما فيها كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى
بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح
واصدقاء بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصد المد
زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ينافي الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة
على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث
افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث
على حرفين والثاني الجمع الموازن لمفاعل او مفاعيل في كون اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد
الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومدارى بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما
دوابب ومدارى بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع اذا كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ
لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد
مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوض من احدى يائي
النسب مخففا كيماني وشامي واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهامي فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شام بسكون
العين او فعل كيمن بفتح العين او ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله
او مفتوح كبراكاء بفتح الباء الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك لو عار من الكسر لاجل اعتلال الاخر كتوان وتدان
بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة محركة كطواعية وكراهية مصدرين او الثاني والثالث عارضا للنسب منوي
بهما الانفصال كظفاري وحواري نسبة الى ظفار وحوار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري
وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياء ان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم
بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان مفاعل معتلا مستوفيا فقد تبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او يجري مجرى الصحيح فلا ينون بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر
وهو مثل الشوكة تحك به المراة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالها فاذا خلا من ال والاضافة اجري في حالتي الرفع
والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال
فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري
في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو رايت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان اخر نحو جوار مستثقل
لكونه ياء في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما فيه من الالف واللام والاضافة نظر الى الياء بالتغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء
وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور
ما قبلها ولم يخفف لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب
الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في
قوة الموجود والا لكان اخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء وان الياء
حذفت لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صلح للتعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم
منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا لنحو جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا الياء لاجله

واصلهما التواني والتداني

الياء في الرفع والجر لزوم التقاء الساكنين ثم عوضوا مما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان المحذوف للالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير لا يحسن
اوتكاتب قبله قاله الشارح وقال المرادي المشهور مذهب المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف
في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كذا نابه وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنس واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس
انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش
انه سمع من العرب من يقول سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال ذو وقيل سراويل جمع سروال كشمال جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب
ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه
اقتضى عموم المنع وان سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل وبما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بجيم ومهملتين او من لفظ مرتجل
للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف
ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو لضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه
ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا
ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة
وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره الف
ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التا
الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث
له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين
به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك
واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضاهيتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث في
انهما لا يلحقهما التانيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني
اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو
ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب
سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان
على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد النون بالصاد المهملة للئيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل
المشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم
على ما فات فان مؤنثها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل
او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان
افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اصل مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا
تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو فقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن
افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا والغا عارض الوصفية في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة للنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له
من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو
المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي به لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض
كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب يمنع صرف ستة ادهم للقيد واسود
سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي الغيبة وربما اعتد بعضهم بالاسمية الطارئة
فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى
وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا
منعا من الصرف واما الاجدل للصقر والاخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو
الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها يفع وقال ابن جني من
فوعة السم حرارته فاصلها افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موضع لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة
الافاعي فانها اسماء في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن
المنعا للمح معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من المجدول وهو

الكثير الجبلان ومن ابدل ... [illegible] ... الشارح ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... عشر الى العشرة ... [illegible]

... الكوفيين والزجاج وقيل ... [illegible]

... [illegible] ...

... على فعلان ... من الواحد الى العشرة ... [illegible]

... [illegible] ...

... وثلاث ورباع ... [illegible]

[illegible] فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ... [illegible]

... الاسماء ... [illegible]

... [illegible] ...

... النوع الثاني اخر ... [illegible]

... مثنى وثلاث ... [illegible]

... اسم التفضيل ... [illegible]

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... اسم التفضيل ... [illegible]

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... [illegible] ...

... العلمية ... [illegible]

... [illegible] ...

... النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ... العلم المركب

... [illegible] ...

... [illegible] ...

[illegible]

[illegible]

وبناء الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف وشبهه الصرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فانه
يقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلانه في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك كما في شعل الاقتراح
غيره يفتح فيه النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة حضر في كرب في جره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي منع من
الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كخمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ورد
بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين ولهذا اجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه
وغيره فيفتح آخر الجزئين الا في نحو معديكرب فيفتح آخر الثاني ويقتصر في البسيط لبيان البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث
وهي اعرابه اعراب المتضايفين واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان آخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعديكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع
والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله
كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح
المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة
علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زائدتان وما كان
من الاسماء في آخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان
ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة و
الشيطنة صرفتها واذا تمحضت بجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او بتبان من التبن او بديمان من الديمن ونحو ذلك واختلف في ابان
البناء على انه صرفه وانه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف راى انه وزنه افعل وانه منقول عن ابان الشيء يبين والجمهور على المنع
كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال مسمى به واصله اصيلان تصغير اصلان
على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به واصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان
بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علما لمذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة
التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في التصغير نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او زاد على الحرف
ثلاثة كزينب وسعاد لتنزيل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى لقيام الحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن
الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علم امرأة فملحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علمي بلدين لان
العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت حتمه وقيل هو ذو وجهين كهند
او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ
من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد مما هو ثلاثي ساكن الوسط
اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين
في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون
لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى بن عمر والثقفي وابو عمر والجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امرأة انه كهند في جواز
الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر
من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيئل الثاني ان لا يكون سبق تذكيره لعرد به مخففا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر
صرفت ونقدير الجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مصغرا فاذا ذكر غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذريع رايتها فاذا سمي
به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراعي وعضدي بمعنى انت ناصري ومعيني الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم
وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تاول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي
فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم
الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فينصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على الحرف ثلاثة كابرهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فرعية اللفظ لمجيئه على اصل يبتني عليه ابنية
العربية فلا توثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث ولا لمدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قال في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن لسان
غير العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابرهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة
وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام
العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو جق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والخامسة النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو

باب ما لا ينصرف

مهند ونحوه واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي بنحو لجام باللجيم وهو الذي يجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء
والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة
والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء باذربيجان مصروف لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها على الاصح بناء على المستجر وابن برهان
وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمتحرك اي الوسط كشتر ممتنع الصرف كزينب لقيام الحركة الوسط مقام الحرف الرابع
وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع
ثلثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علم المكان وقال
الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم ثم غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علم الفرس والاعجمي كبقم
لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسم القبيلة فلا يمنع وعيد ان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر
والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق و
استخرج ونحو تقاتل وتضارب لكونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء
فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له
الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذا نبه الناظم فقال كذا الذي وزن يخص الفعلا او غالب كاحمد كاثمد بكسر الهمزة والميم و
سكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيها عشر لغات
حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما لخوص الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر
منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى
لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا
اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب
مضارع كتب دالة على المتكلم فكانت المفتتح بها من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير
مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرؤ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا
في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته
الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال
فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت مستعملة بمنزلة صيغة فعل بضم الفاء وسكون العين وصيغة قيل وبيع
ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف الكاف فوجب صرفها الثلاث ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا من ضرب بضم الضاد
وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت
بضرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بتسكين ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك في
والمازني ومن وافقهما منعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم في الباء
الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وفي بنات البيع ونحو
القلب يكون منها الرثية والبجا لكونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وخولف فيه سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب
ولان الفك رجوع الى الاصل متروك فهو كتصحيح استحوذ ولابن مالك منع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد وبه في التعجب
جوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اخص كفاعل نحو كاهل علما فانه وصيغة في الفعل كضارب امرا من ضارب الا انه في الاسم
اولى لكثرته فيه ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل
وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل
ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول لكل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان
قد رفع فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني ووجه الحجة منه ان جلا فعل ماض في الاصل
وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات
فهو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد بضم الدال فيزيد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية اذ لو كان مجردا
عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون غير علم بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي انا ابن
رجل جلا الامور اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم
مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت وهذا اولى وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسب وهو فعل امر

من الكسبة وهو العدد والشدة ويجمع تقادب بالخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى بالاتفاق وارطى على الاصح حالكونهما علمين فانهما ممنوعان
يجتمع والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه
بحكمه كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في لزوم الامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما امتنع
الصرف مع الف الالحاق المقصورة دون الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهه بالف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن ياء الاصل عن الف وهمزة التأنيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا فالحكم لاجل افتراقهما في النقد بهذا اعلال ابن ابي توبيخ وايضا ان الحرف اذا كان
منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها ابدلت من الف التأنيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى نبت والارطى شجر ويبقى عليه الف تكثير
كقبعثرى من ادخلها في الالحاق فقد سهى لانه ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به السابع المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم
الفاء وفتح العين في التوكيد وهي جمع وكتع من كتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من بصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو
طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك
العلم لكونها معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف
بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه وايده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بجمع بعلم لان
العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل
قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار
الاضافة عدم التقيد وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وانما
قياس فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على فعلاوات كصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو
والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور
معدول عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء لحمر فانهما يجمعان على حمر وقال اخرون معدول عن فعالى من جهة ان مفردها
اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه
منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف و
التاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع ليس كذلك واليها
اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت يوم
الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وصرح به في التسهيل وقيل لشبه
العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما
اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا
في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي وتلميذ الزمخشري هو
مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت
في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لتشابههما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا
ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت
ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمن والعدل ان التضمن استعمال الكلمة في معناها
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور معبر عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل
وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف
اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه منصرف اتفاقا
نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول
فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر
مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجمع وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع وثعل فانهم
قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا
معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل المحقق كغدر وفسق فانهما معدولان

عن عامر و فاسق و يجمع و كتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن آخر بغير الهمزة والخبر والمد فى فائدة العدل فى الاعلام تخفيف
اللفظ وتحقيق العلمية وتقوية الوصفية وبقيها امتنعوا عن افعل نحو نحل عان ورد صل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوى فيمن منع صرفه فالمعتبر فيه
التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اى العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اى العدل و تؤيده اى اعتبار التانيث انه اى طوى
يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد ونغر
او صفة كحطم ولبد او مصدر كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا و بقوله اذا اسمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه
فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل فى الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما ولابن جنيد قال الحضراوى ويعنى بقوله لم ير
فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما للمؤنث كحذام وقطام فى لغة بنى تميم وبنو تميم ابو قبيلة وهو
تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف فى علة ذلك فقال سيبويه العلمية والعدل عن فاعلة وبرجحان الغالب على الاعلام
ان تكون منقولة وقال المبرد العلمية والتانيث المعنوى كزينب ويرجحه انهم لا يدعون العدل فى نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما للمؤنث بالراء
كسفار اسما للماء من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم للماءة وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى اعلام المؤنث و
الماء مذكر وكوبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اى من تميم قال الفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمى المستجير المعورا وانما كان
الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف امتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء فى قوله
وهو الاعشى ميمون الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا
على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضميرا لاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل
هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبار وقال اولا هلكت على القبيلة وثانيا وباروا على اهلها فلا شاهد فيه على لغة
الاعراب وعلى هذا تكتب باروا بالواو والالف كما تكتب ساروا وارم اسم قبيلة عاد واودى بها اى اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر
تشبيها له بنزال فى التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب فى امراته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت فى الموضعين واذا سمى بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الان مؤنثا معدولا فيعرب
غير منصرف ومن العرب من يصرفه قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث
وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه فى العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر
فعال علما مؤنثا وهو نظير جشم عند تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذى يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف واللام ولم يصغر
ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذى يليه يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون
مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالى خمسا فامس مجرور بالفتحة
والالف فيه للاطلاق وليس فتحه هنا فتحة بناء خلافا للزجاج ووهم الموضح فى ذلك فى شرحى القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض
فاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اى مذ امسى امسانا هو اى المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بنى تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب الممنوع
الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتى النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذى تضمن امس فرفع امس على الفاعلية
بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاى بمعنى غلب تناس امر من التناسى وهو ان يرى من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه
على الكسر مطلقا فى الرفع والنصب والجر على تقدير تضمنه معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران او تبع بن الاقرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث
لا تمضى وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجئ به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافى مجرورة
ومكسورة كما انشدناها ولا يعارض هذا رفع امس بيضمن فى البيت السابق لان احد اللغتين لا تنضام الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما
اى امسا ما من الاموس او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب
المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبنى اجماعا لتضمنه معنى الحرف **فصل** يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد
اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه المانعين من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثانى وهو اما التانيث او الزيادة
او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعد يكرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين
فى هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبى منع صرفها وهو العلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من
ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلى بناء على ان الزائل
العائد كالذى لم يزل وخالفه الاخفش فى الحواشى على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع
وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك فى شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه فى كتابه الاوسط وان اكثر
المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثانى التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير

في تصغير أحمد وعمر فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي إن نحو عمير قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئًا مما ثبت إذا لم يكن مضادًا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لأنهم إنما ارتكبوه حفظًا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فإذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو أن ينصرف مكبرًا ولا ينصرف مصغرًا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمز آخره وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر حال كونه علمًا فإنه ينصرف مكبرًا ولا ينصرف مصغرًا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فإنه يقال في تصغيره تُحَيْلِئ بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب الثالث إرادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة أغلالًا وقوارير قواريرا بصرفهما وصلا للتناسب في الأول لآخر سائر الآيات والثاني للأول وعند من قرأهما بالتنوين ونحو قراءة الأعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما للتناسب في ودًّا وسواعًا ونسرًا وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وأن الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقًا على لغة السبب الرابع الضرورة إما بالكسرة كقوله إذا ما ... حلق دونهم عصائب طير تهتدي بعصائب أو القوافي مجرورة أو بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة وفتح النون تصغير عنزة وهي اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الهودج قاله الأعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى إنك مرجلي بالجيم إنك تصيرني راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي أن يجعل في أمثال ذلك على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فاته لأحد العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة انتهى ونقل عن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الأخفش وقال كأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام وأجاز الكوفيون إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم والأخفش والفارسي من البصريين للمضطر أن يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الأصول بالفروع وأباه سائر البصريين أي أباه واحتج عليهم بنحو قوله وهو الأخطل طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الأزارقة وبالغ في أمره حتى ادعى الخلافة وسمي أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضًا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والأزارق جمع أزرق بزاي فراء مفعول طلب والأصل الأزارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الأمر أطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت وعن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقًا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيرها فأباه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ونوزع بأنه لم يسمع إلا في العلم وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر فرأيته فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار ويتخرج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك أن يكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم أن الأمر ليس كذلك وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف **فصل** المنقوص وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعًا وجرًا ونون باتفاق سواء كان جمعًا لا نظير له في الآحاد أو مصغرًا فالأول كجوار فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو أعيم تصغير أعمى فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيطر بناء على أن وزن أفعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا إن كان علمًا كقاض علم امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي وكيرمي علمًا فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر وإليه أشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصًا ففي إعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين خلافًا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وأبي زيد والبغداديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعًا ومفتوحة جرًا فيقولون في الرفع جاءني جواري وأعيمي وقاضي ويرمي بإثبات الياء ساكنة فيهن مقدرًا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري وأعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب احتجاجًا بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقًا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والمقلولي المطلاق وخلقًا بفتح الخاء المعجمة واللام وبالقاف آخره فإن العتيق جدًا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بضم الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي إن الفرزدق أخطأ في يعيليا ورد بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان الفرزدق يقول مولى موال على حد والفجر وليال

هذا إعراب الفعل المضارع أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث رفع نحو يقوم وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها وعليه الناظم أن رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش وإليه أشار الناظم بقوله ارفع مضارعًا إذا يجرد من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم خلافًا للبصريين غير الأخفش والزجاج قالوا ولهذا إذا دخل عليه أن ولم امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالًا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافًا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافًا لثعلب من الكوفيين والزجاج من

باب إعراب الفعل

البصريين واعترض قول الفراء بان الجزم اصله ... الاسم لا يكون سببا لوجود جعفر ... وتهيئة لانتصاب ... الناصب الجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل بحرف تفضيل فان المضارع فيه مرفوع والمرفوع الاصل الاسم الا ان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض واجيب بان الرفع ... واخرج في التحضيض والتعجب فلم يحتمل ... بل لا يعتبر الا بالعامل ... واعترض بقول الكسائي بان حروف المضارعة ... واعترض قول ثعلب بان المضارع انما اقتضى اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته له وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى الرجوع وموصل اما لا الى غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولا يقتضي لن تابيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع معها ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارج لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تاكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد بانك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور واخرين مستدلين بقوله فلن اكون ظهيرا للمجرمين ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قال الموضح في شرح القطر واختار في المغني ... وقال وتاتي لن للدعاء كما اتت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على الصحيح لا الاصل عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء ... وجه انهما حرفان نفيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ... لان الابدال لا يغير الحكم ... وان المعهود انما هو ابدال النون الفا ... ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية نظرا الى عملها فحذفت الهمزة تخفيفا ... والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والخارزنجي ... لفظهما ... واتى معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر ... يرجي المرء ما ان لا يلاقي ... انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ... وتركه الشاطبي ... الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا ... وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك كي تكرم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا لزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب بن حجر قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش كيما اضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل ما لكما في مثل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقدتا اي اللام وان بان لم يسبقها اللام ولم تتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوبا بنفس كي وعلى الثاني منصوبا بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي يحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان مؤكدة لها بمعنى لتسبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها بمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي يبيد اي يهلك من يحل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردنا ان نعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر

لم تختلط بأن المصدرية التي تنقل فعلها وقد رفعت ونصبت ما بعد ما لم يقع على حينه واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها حملا على ما اختها اي المصدرية
بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم والقول بانها ناصبة ليتم وهو منصوب بحذف الواو لالتقاء الساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقرآن على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان بدليل غير مفصولتين من الفعل وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم يجعلها المصدرية
حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة
من الثقيلة وشذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصلها منها بقد او حرف تنفيس او نفي او لو وثانيها ان مفسرة بمنزلة اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من الشديدة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل منها ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه والمتأخر عنها جملة
ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملأ منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم
بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء بخلاف وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا
لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور للجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لانه
تاخر الجملة بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى ومن الكوفيين
انكار ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد
اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزائدة هي التالية لما التوقيتية
نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكري ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو
الى وارق السلم فيمن جر ظبية اي كظبية وتعطو اي تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اورق والسلم
نوع من شجر له شوك والواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو
كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اي اقسم بالله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب
بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قال في المغني والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
الماء غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب
المضارع كالجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل
على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان
المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بلفظه ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع وقد تقع العلم
بالظن المجرى اذا اجرى مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك
اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة في قراءة الرفع ويجوز في التالية الظن ان تكون ناصبة لجواز ابقاء الظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل
ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا لعدم الفصل واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فقراءة غير ابي عمرو والاخوين
حمزة والكسائي بالنصب وقراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرأ بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان المعول في
كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على المعنى لا على اللفظ الا ترى انك ترفع في ظننت ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون الا
يرجع وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى الظن فتنصب ان الواقعة بعد العلم ولا ابن غيره مجراه في
الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد
العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبان انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد
ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من
اذ وان او اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين
هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط و
الجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره
او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم قال لو
شرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في الجواب لانها في الشرف حينئذ فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت
وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالثة
ان تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ويقع قبلها

لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لتوسطها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما في
في المغني تبعا للشارح وضمير شلها عائد على الغالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجبته فقال له تمن علي
لاعطيك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى مثل ما تمنيت واعطاني ما سالته لا اكون كاتبا عنده
كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو ابيه عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم
ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر اي خبر ان محذوف ومعناه اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استانف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة بين النهي
وما هو جواب له والاصل لا تتركني اذن وتبعه اهل المالك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب قال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان
لتتركني لا حال وعلى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن واوا او فاء جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كونها
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها
وقد قرئ في الشواذ واذا لا يلبثوا فاذا لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قرأت السبعة
فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف
او لان العطف على الاول اولى وهو الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا
فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا بها لضعفها
مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن
والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب كما لم يمنع من الجر في قولهم ان
الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة ولا شتريته والله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي اجاز ابن عصفور الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فان جرت
الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء و
الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفائها شروط العمل
هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس
لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع **فصل** ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة
بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهم في ذلك وقد
صرح بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال سموت ولم تكن اهلا للسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له
واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسم لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع
وعورض بمجي ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب واحد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا
ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد او نحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية
العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والتحويون اطلقوه وارادوا به الثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا
الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى او الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت
الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة
قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت
والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب هذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن
المراد التي ينشاعنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان
يستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم اي ليكونن مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكونن
استسهال مني للصعب او ادراك المنى وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي

الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالا
بالقتال والقائل الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى

ولكونن مني نقض او اسلام منهم

زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زمن الزلزال وحتى التي ينتصب الفعل بعدها تارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة المرجح ما يصلح للمعنيين ويحتمل ان يكون المعنى كي تفي او الى ان تفي والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة ثم الكلام قبلها نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الان لا يرجى وهو مسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك والحال المؤول تفسير لمحروهو ان يقدر ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما انقطع ما بعدها عما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه قال المرادي بخلاف ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها لعدم الفضلية فسيري مبتدأ وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر وكذا يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقيد بالظرف وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا بمحذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى والى ما اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقين بنفي او طلب محضين والى ما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا ولا نفي مع الواو كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس البواقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان فادعي مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق باندى وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعائك فان ارفع صوت وابعده دعاء داعيين معا وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية ويتلوها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب النهي وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الآية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب او النفي والجواب لا يجاب بالشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله ربي وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن ومثال بعد العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا ومثال بعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك هو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا ومثال بعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح في الجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربت زيدا فيجازيك فان الضرب قد وقع فيتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي يأتي وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا بالهمزة

ومن النفي التأويلي نحو ومن النفي المتضمن لا لاه لادل نحو ألم تأتني فأحسن اليك بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي ولم تقصد أن تحمل مخاطبك على الإقرار بالاعتراف بإتيانك إليه وإحسانك إليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير إثبات الجملة المطلوب إلى الإقرار بها وأمره كأن تقول أضربت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك أنه ضربه أو لم يضربه ولكن أن يعلمك أنه ضربه أو يحمله على الخبر بفعل قد فعله انتهى والمعنى أنك تأتيني فأحسنت إليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لأن نفي النفي إثبات قال في التسهيل وهذا الذي قال إن الهمزة في التقرير أي إدخاله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فنظرا إلى صورة النفي وإن كان تقريرا أو لأنه جواب للاستفهام وأما الثاني نحو ما زال زيد يأتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تأتينا إلا وتحدثنا فإن معناها الإثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدها أما الأول فلأن زال للنفي دخل عليها النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا وأما الثالث فنحو ما تأتينا فتكرمك أربعة أوجه أحدها أن يقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكا في إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك قلت ما تأتينا فما تكرمك فهو شريك في النفي الداخل عليه الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى سببيا فإن تقدره خبر المبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتينا فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك إذا كان كارها للإتيان والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في المعنى أن النفي في الأول يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه ينصب النفي إلى ما قبل الفاء خاصة الثالث أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب والمعنى يكون إتيان يعقبه عدم إكرام بل يكون منك إتيان ولا يكون منك إكرام الرابع أن تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه وينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه وقد انتفى والمعنى لا يكون منك إتيان فكيف يكون منك إكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب بما ليس بفعل والطلب بما لفظه الخبر وسيأتي الكلام عليهما بعد سطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعر بالسببية ولا معية ومن الاستئنافيتين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فإنها للعطف فعطف يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في ضرورة النفي الداخل عليه وكأنه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤوس الآي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بأن الإذن والاعتذار ونفيا بالقصد إلى انتفاء الموت لأنه عن انتفاء القضاء عليهم ولا يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار لأنه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وبذل الإذن سببا للاعتذار والفاء الاستئنافية نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف أي فهو ينطق ولا يصح قرانه بالفاء فإنها أمر للاستئناف لا للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم والسببية تقتضي النصب لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب فإنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم وقد يقال اقتضاؤها النصب صحيح على قول الأكثر قال في المغني والتحقيق أن الفاء العاطفة فإن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف ممدودا أكثر من قصره الخالي الذي لا أنيس به والبيداء القفر لأنها تبيد من سلك فيها أي تهلكه والسملق بفتح السين القاع الأملس الصفصف تقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف إذا نهيته عن الأول فقط وأبحت له الثاني كأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن فإن قصدت النهي عن الجمع بينهما نصبت على إرادة المعية وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن وإن قصدت النهي عن كل منهما على حدة جزمت على العطف فكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالة العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل وإذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت عنه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بفعل الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه إنما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي للنيابة مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا للزاعم ذلك والتضمين مذهب الجمهور وأرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين حفظ الأصل ولا كذلك في الحذف ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأنا لا نجيز في ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل فتقدر الطلب هو تعالوا وأتل المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا إن تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهز إليك بجذع النخلة تساقط فإنه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فإنه قد يدعى فاعله جملة في موضع نصب

صنف لو (؟) لا جوابا للنصب كما قدره من جزم وفرق على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد
قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف
على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان الشرطية موضعه وهو ان تضع
موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع
ان قبل لا دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من اجل هذا الشرط جاز
لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في لا تدن من الاسد يأكلك لعدم صحة قولك
ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمنن تستكثر
واما قوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يؤذنا بحذف الياء على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم
صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا من عدمه ولا يشترط الكسائي والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب
فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طلحة للنبي لا تشرف يصبك السهم و
يروى لا تشرف يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا
له على النصب في يصيبك بل على تشرف او تطاول ويضرب بعضكم وفي هذا القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواز النصب
بالامر بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال
ونزال ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومنعاه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك الحديث فينام
الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ والحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعين الموضح بنحو دونكهم لان المسموع حسبك ينام الناس
واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه
ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر
لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفاء لعدم مقتضي السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله
والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي بجزم
تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة
والهمزة اي نهضت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم اي العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين قوله يثب عليه بالجزم
ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة
وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني
ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو
ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** وتنصب المضارع بان مضمرة جوازا
بعد احرف خمسة ايضا متصلة ام لا احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم وان لا
لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في لان اكون وما ذكره الموضح من ان
الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام
كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم صحة
اظهار كي بعدها فتقول لكي تقوم ولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولنا ان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخلت تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه وتعليله
وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبعد لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب
بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا
وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء
وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح لم يقصد به تأويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل
سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف على رجال وهو لم يقصد به تأويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير او ان يرسل وان يرسل في تأويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا
وحيا او ارسالا ووحيا مصدر لم يقصد به تأويل الفعل وقوله وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر

وخرق من بوعجي نحيف كذا في الشواهد

أعلى ليت المراد من لبس الشفوف وذلك شعر ميسون بنت بحدل زوج معاوية وأم يزيد ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف ففيه عطف تقر المنصوب بأن مضمرة جوازا وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والشفوف جمع شف بالكسر والفتح الثوب الرقيق وبالفتح اللباس الرقيق الذي يشف عما تحته وقوله على الموضع فيه احتمال وقوله لو لا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر إترابا على ترب فإنه نصب فأرضيه بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على توقع والمعتر بالمعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والإتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وهو الحاجة وفيه إشارة إلى أن الوقت الذي وإذا فيه حثنا على أن يسند والمعنى لولا توقع من يتعرض لطلب المعروف لما اخترت الإتراب على الترب عم الشاعر وقوله إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فإن أعقله مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم وأن ما عملت فيه في تأويل مصدر معطوف على قتل والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي إياه وقيل لعل في تأويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مضمر في قتل كالثور حيث يضرب والمراد بالثور ثور البقر لأن البقر تتبعه فإذا عافت الماء ضرب لبرد الماء وقيل المراد بالثور ثور الطحلب هو الذي يعلو على وجه الماء فيضرب صاحب البقر ليصفو عن الماء فتشرب والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به حصول غيره والمراد الموضع بقوله ليتمي تأويل الفعل على الاسم الواقع صلة للألف واللام فإنه في تأويل الفعل كقوله الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع أي فيغضب وجوبا لأن الاسم وهو الطائر في تأويل الفعل وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وفيغضب بالجملة معطوف على صلة أل وعطفها بالفاء لم تحتج إلى رابط والذباب خبر المبتدأ وصح عطف الفعل على الاسم لأنه اسم في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول أي الذي يطير فيغضب زيد الذباب فيتصل بي ما ورد في ذلك ولو أن للفاء والواو وأو وما ثم جاز بعدهن وجاز النصب بعد الواو وفي إذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفي أو طلب محضين ما يعتقد أو لا يجوز أن يعطف على اسم خالص من التأويل بالفعل وأن ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب فأطلق في النظم العاطف فقال وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابتا أو منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب الإضمار أن والخمسة المذكورة في جوازه إلا شاذا ومع ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالأول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بنصب تسمع بإضمار أن والأحسن رفعه فإن ترى قال في الموضح في شرح الشذور وقول طرفة ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي بنصب أحضر بأن مضمرة ويؤيده وأن أشهد والثاني كقول عامر الهذلي ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله بالنصب في قول خذ اللص قبل يأخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب فحذف أن في هذين وليس منهما بالحسن حذفها والجميع شاذ والشاذ والناظم يقول وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه إشارة إلى أنه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن تبعهم من البصريين إلى أنه يقاس عليه وأجاز الأخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت

فصل وجازم الفعل نوعان جازم فعل واحد وهو أحرف أربعة أحدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا أو التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا أعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على أعقاب أكوار فلا ناهية وأعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند إلى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي لا تكن ربرب فأعرفه والربرب بالرائين المهملتين والباءين الموحدتين القطيع من البقر الوحشية أو الحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق الحال وإرادة المحل ومردفات حال من ربربا لوصفه بما بعده والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والأكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا أقرب فيه إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية أو دعائية كذا في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز تنزيلا له منزلة الأجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كذا في القاموس قاعدة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة الأكول الواسع البطن وعني به معاوية ويكثر جزمها فعلي المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا أخرج ولا نخرج لأن المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والأصل لا يخرجني أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة إلى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا نحو ليقم فالأول من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لأن المتكلم لا يأمر نفسه نحو قوله قوموا فلأصل لكم أي لأجلكم والفاء زائدة وقوله ولنحمل خطاياكم فأصل ونحمل مجزومان بلام الأمر فعلامة جزم الأول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون وأقل منها جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة عثمان وأبي وأنس وزيد ونحو قوله

البرد معروف

عن تسمع خير من أن تراه

على الباطل

لتأخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم أنت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب أقل من جزمها
لفعل المتكلم وقالوا الأكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الأمر نحو افرحوا وخذوا وقم وقوموا واصل لام الطلب السكون لأن الأصل عدم الحركة
لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فإذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت إلى سكونها الأصلي
غالبا والثالث والرابع لم ولما أختها ويشتركان في أمور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما
فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب معناه ويقلب زمانه إلى المضي فقال المبرد إنه يقلب لفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ونسب إلى
سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة أداة الشرط نحو وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز إن لما تفعل لأن الشرط يليه مثبت لم تقول إن قام زيد ولا يليه
مثبت لما لا تقول إن قد قام زيد متوسط بين النفي والإثبات وإنما لم تقع قد بعد الشرط لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال
وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال وتنفرد لم أيضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا إلا أن المعنى أنه قد كان بعد ذلك
شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لأن قبله هل أتى على الإنسان حين من الدهر فالنفي إنما هو باعتبار ما ذكر من
ذلك الحين لا مطلقا حتى يخالف لما فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال ومن ثم أي ومن أجل أن نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز أن يقال لم يكن الإنسان شيئا مذكورا
ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي ثبت بعينه
ويحتمل الماضي نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة
ولما يجزم بها المجزوم أي ولما أدخلها وذلك لأنها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد وأما قوله وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهروي احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الأعاذب إن وصلت وإن لم أصل فضرورة والأعاذب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة
التباعد وتنفرد لما أيضا بتوقع ثبوته أي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الإيمان في قلوبكم أي إلى الآن
ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فإنها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع
في لما غالب لا لازم كما أن التوقع بعد قد كذلك ومن غير الغالب فندم إبليس ولما ينفعه الندم ومن ثم أي من أجل أن لما يغلب عليها التوقع امتنع أن يقال لما يجتمع الضدان
لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض أن المصدرية ولم فيجزم بأن وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله
لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فأبدلت الألف ميما كما قال في لن أصلها لا فأبدلت الألف نونا والصحيح ما قاله الجمهور أنها مركبة من لم وما
وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو إحدى عشرة كلمة وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه أربعة أنواع حرف باتفاق وهو إن بكسر الهمزة وسكون
النون وهي أم الباب وحرف على الأصح وهو إذما فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم وقال المبرد والفارسي
وابن السراج إنها ظرف زمان وإن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بأنها أهملت كانت
كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين
الحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضي مع بقائه على أصله واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما
واسم على الأصح وهو مهما فقال الجمهور إنها اسم بدليل عود الضمير إليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين أنها حرف
وهذه الأنواع الأربعة ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو إن وإذما نحو إن تعودوا نعد وإذما تقم أقم والثاني ما وضع للدلالة على
من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما
تأتنا به من آية لتسحرنا بها الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو متى أضع العمامة تعرفوني ونحو أيان نؤمنك تأمن غيرنا
والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو أنى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الأزمان والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وهو أي فإنها بحسب ما تضاف إليه وهو في أيهم يقم أقم بمعنى من باب من وفي أي الدواب تركب
أركب من باب ما وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أي مكان تجلس أجلس من باب أين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا لتعليق الحكم عليه
ويسمى ثانيهما جوابا لأنه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لأنه مضمونه جزاء لمضمون الشرط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فعلين يقتضين
شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين أن أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والأبذي
واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يعمل عملين إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما
بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع
بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب إلى الأخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر إنهما ترافعا وهذا
نقله ابن جني عن الأخفش وقيل الأداة والشرط جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بأن العامل
المركب لا يحذف أحد جزئيه ويبقى الآخر وفعل الشرط يحذف وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وإن أحد من المشركين استجارك وأجيب
بأن فعل الشرط هو المحذوف في هذا لمفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا

ونحو ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكون الاول مختلفين ماضيا ثم مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه قال المرادي وهذا احسن لان الاعتماد في المعنى على الماضي كان ... وعكسه قال ابن مالك وهو قليل ... قال الموضح ... بل من ذلك ... في الشرط ... كان وقد يكون ان يكون عكسه مضارعا ماضيا كقوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب مع ... يكون جوابا لان تابع الجواب جواب ... الناظم في شرح التسهيل ... الحديث والآية ونحوهما على الاكثرين يخصون هذا النوع بالضرورة وقالوا انا اذا اهملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كانا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز والاكثرون ان يجيبوا عن الحديث بانه يتجوز في روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين اربع صور لان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية يجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قوي كقوله

وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والاحسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب لي ولا حرم ... ونحو ان لم يقم اقوم برفع اقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله ... فوق طودات انها مطبقة من يأتها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير واضمار الفاء والاول عنده اولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يعكس ... لا يمكن ان يكون لا يضيرها خبرا ... وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الجواب الى دعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب ولتضمين الفاء مع غير القول مختص بالضرورة

فصل يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا فلا يجوز ان زيد قام ... واما قوله ... والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او لم فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وغيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه مما ذكر فان الفاء يجب قرنه لتربطه بشرطه لان الجزم لما لم يكن بالربط منه ولم يبق على التقدير الظاهر وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد ... في بابها ان عملها في الظرف جائز لانها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ... انواع الطلب من الامر والنهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فاذا ذكرنا بالمثال الواحد ... وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في ان واحد وقد اجتمعتا في قوله وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبر والذي صفة له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قال الموضح في شرح الشذور وقال الشلوبين هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او تنفيس نحو ... وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او بلن نحو وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او بما نحو فان توليتم فما سألتكم عليه من اجر وان نحو ... ولم يحصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان النافيات و... ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله لابي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرده الحديث المتقدم ونحو ... سادا للتقى ... سيلقى على طول السلامة نادما

أو أداة فيستلقي بالفاء أي بسبب وجود هذا النفي يعني وجد ذلك الرابط المتقدم وأشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل وتخلف الفاء إذا المفاجأة
عن الفاء في الربط لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها إن كانت الأداة الجازمة إن لأنها أم
الجوازم الشرطية أو كانت الأداة غير الجازمة إذا الشرطية لأنها أشبهت إن في كونها أم باب الشروط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بأداة
التوكيد نحو وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون فجملة إذا هم يقنطون جواب إن والرابط إذا الفجائية ونحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم
تخرجون جواب إذا الشرطية مربوطة بإذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيدا للاخلاف للمنع ذلك قال الله تعالى فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال فانتم تخرجون آه
الزمخشري إذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي
شاخصة كان سديدا انتهى وإلى تخلف الفاء إذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله وتخلف الفاء إذا المفاجأة **فصل** وإذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب
ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب إن كان مضارعا مجزوما وعلى محله إن كان ماضيا أو جملة ورفعه على الاستئناف
ونصبه بأن مضمرة وجوبا لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرئ عن عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على
الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرأ ابن عباس وأبو حيوة والأعرج في غير السبع بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرئ بهن أي بالرفع
والنصب والجزم انتهى وقوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستئناف ويقرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف
على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والفعل من بعد
الجزا إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط
لفظا أو محلا ويجوز النصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو وإليه أشار الناظم بقوله وجزم أو نصب لفعل إثر فا أو واو إن بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع إذ لا يصح
الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك إن تأتني فتحدثني أحدثك وإن تأتني وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا
به كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن إلا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضمه إذا ما أنزل تصغه
دونه حقه وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخر لأن العطف
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو
ويقولون إن تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله
بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبتها البصريون بل
حكاية لدونها **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة إن حال كونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الأحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة
وتحته امرأة جميلة فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحساما فحذف الشرط للدلالة فطلقها عليه أي وإلا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من أن
والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالأول ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز أي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به
والثاني نحو وإن امرأة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقتران إن بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج إلا في الصفاد يزيد أي متى تثقفوا تؤخذوا
فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الأسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط
ماض نحو وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فإن استطعت شرط حذف جوابه
لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول والمعنى إن استطعت منفذا تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما
تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وإبقاء الأداة كقول النمر بن تولب فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما
أي أينما يذهب تصادفه وقد يجتمع حذف جواب شرط في قوله فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها فحذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فإن جاء صاحبها
فردها إليه وإن لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة إما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو أنت ظالم إن فعلت أي فأنت ظالم إن فعلت وإما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أرقد إن نجع منها وإما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما
نحو أقوم إن قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم
عليها الجواب ولأنه لم يرد التصريح كون الفعل التالي للأداة ماضيا كما يلزم ذلك حيث يحذف الجواب ولأن المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم
اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلأن الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون
والمبرد وأبو زيد إلى أنه لا حذف وأن المتقدم هو الجواب وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم
وعن الثاني بأن الفاء قد تدخل على المنفي بلم لجازة الزمخشري في فلم تقتلوهم إلا أن يكون التقدير إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بأن رفع المضارع
لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابا أن المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف
من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى وإلى حذف الجواب وإبقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم أو كان الدال على جواب الشرط ما تأخر عن جواب قسم سابق عليه أي على الشرط نحو لئن اجتمعت الإنس

الجن الآية وثانيهما بطلان بالاولى بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدير قسم تقدم اللام في لئن لانها موطئة للقسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم كما يحذف ايضا جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان قام والله اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل و الكافية وخالف ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو والله ان يقم لاقومن ولا يرجح مراعاة الشرط تقدم او تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان حذف الشرط مخل بالجملة التي هو فيها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا للفراء لا لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وشذا للفراء في اجازته ذلك واما ما استدلا به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتم صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة واللام في لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك ان الجواب لهما والصواب تفصيل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الي احسن اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جاءت فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب للاول والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فقيل الجواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فمذهب يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو [illegible] زيد يقوم

فصل

في اوجه لو للو ثلثة اوجه وضعفها فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية في المعنى وفي السبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اي الادهان او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدي تخاطب النبي حين قتل اباها النضر صبرا بالصفراء بعد انصرافه من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي اباها انه كان يقرأ اخبار العجم ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا آتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة ويؤذي بذلك النبي فلما سمع النبي هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدريتها الفراء وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي تعليق على الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو للتعليق شرط ولظل جوابه والاصداء جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش بالفتح من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا خففت اليه وفرحت به والطرب خفة تعتري لسرور او حزن ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش متعلق بيطرب محذوف مماثل للمتعلق بيهش لصوت صدى ليلى ويطرب له وانما كانت لو للتعليق في المستقبل وقد وليها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاجب في نقده على المقرب تبعا لابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الحاجب وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي [illegible]

والتعديل [illegible]

الموضع المقتضى بايات ومثال وشاهد فلينظر منه او ولاها مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما اكثر الثاني التي
كان الوجه الثالث ان تكون للتعليق اى لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي
بقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد
الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو
وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك نحو الاسبق
من الازمنة الثلثة خلاف قال المصنف الرابع والحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع
وقد اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب
الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورده في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا
تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم انتفاؤه لما بينهما من التلازم شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى بكم
باعوا ولو شئنا لرفعناه بها فانه دل على ان مشية الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشية وقد
انتفت فتكون منفيا لان انتفاء السبب يلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون
منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض ففسادهما
وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التنازع في الشئ وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء
التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انه
انتفاء الفساد لانتفاء التعدد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان للجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة
يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات
الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروي عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف
وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من جملة
الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب
مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان
المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي قال ان سالما مولى ابي حذيفة
الشديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله تعالى ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة
رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون
كقولك في امرأة عرضت عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة
النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي وجب ليها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لو
اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها
قبلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتداء ما بعده خبره فالاول كقول
عمر لابي عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو المتلمس الطبي اخلاى لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل لفعل محذوف
يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات
سوار لطمتني لهذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها لتاكل دم
فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير
لو لطمتني ذات سوار وذات سوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك والثاني لو زيدا اكرمته والثالث
نحو التمس ولو خاتما من حديد اى ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى فحلقي اسم هو في الظاهر مبتداء و
شرق خبره وبه قال الكوفيون واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتداء محذوف والاصل لو
شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتداء اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها ضمير الشان والجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا
ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا واختلف في موضعها فهو عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتداء ثم قيل
لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتداء اى ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا
وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اى ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اى لو ثبت صبرهم والدال

عليه ان فانها اشعر بمعنى الثبوت كما قال النحاة الجميع ان ان الواقعة بعد ما الموصولة من كون ان وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا اكلمه ما ان في السماء نجما او ما ثبت ان في السماء نجما ويحتج هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعد الاكان والمعروف بلا بعد ان قال الموضح في شرح بانت سعاد ليها اشار الناظم بقوله لكن اراد بها فقد تقدر ولخصت ان من بين سائرها اول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت ان بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اي ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي لو نشاء فالمزن من غير تاخير والفائدة في التاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا اشد بلاء للتوبيخ اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت بالاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الآية انتهى واما منفي بما عطف على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام وبقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على لم فعدها وتقدم في باب ان توجيه ذلك وقيل وقد يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة في جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من جهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني قال والاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان لو في هذين الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح للاتي في الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم براسها فلا يحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن هشام اللخمي وغيره

فصل في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اي مضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا بدليل على المعنى الاول وهو الشرط مجيء الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدائه تعين انها فاء الجزاء وان اما الشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواضعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الآيات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وعقيبه في المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية وعقيبه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الآية فالوقف ونحوه وقف تام فيعقب القارئ هذه الآية على قوله تعالى الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للمخلوق الى معرفته الا بتوفيق منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الآية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقدير الدليل منهم انهم قالوا الوقف على قوله وما يعلم تاويله الا الله ولا يجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله او عن الراسخين في العلم فحينئذ كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يختص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو بعيد جدا لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله تعالى بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال عن المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وهو يعقوب دون اسحق قال الطيبي ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا ما ينقل

وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا او لاحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اي واما غيره فهو ليس كذلك واما المعنى الثاني وهو التوكيد فقد ذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل الجزاء اي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسرها بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه وبحرفه مهما قدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى فهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط ولبست اما بمعنى مهما او شرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي ولهذا المذكور من انها نائبة عن مهما يكن من شيء كما يوخذ من تفسير

سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فتوقع في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامه والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند اليه فما
ثلثت اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لو فسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها وتلخص انها تفيد
ثلثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذه الايطية الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما فقد مانع من انطلاقه
فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تستعمل مهما ولهذا لا يكاد يستتر الامر فيه بالحرى مثلها معطوفة عليها
وقد يخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شراب واما حفا فانك ذاهب حكاها سيبويه انتهى وكون اما نائبة عن مهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لابد لاما من جملة ولا
لها من فاء تاليه لتاليها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غيرها من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل
مع اما فرارا من قبح لكونه في صورة معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار
فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس
اسم معمول محذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء
وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان تحذف الفاء على قول قد طرح اى حذفنا استغناء عنه اى عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول
كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اى فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفاء في غير
تلك الا ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما هجي به
فيها بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرض بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم
القوم الركوب على الابل او في نادر نحو قوله اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية
مبتدأ وبال بمعنى شأن خبرها والى حذف الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا **فصل** في ذكر حرفي لولا ولوما على
ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا
اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رجاك رضاء وبهذا رد على المالقي حيث زعم
ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول
حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى
يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه
الآية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل نحن صددناكم
عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض ميزهما وجهين واليه اشار الناظم بقوله وبهما
التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث يتجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت
وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويساويهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولها
وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا تشتمه فيتأدب والى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا الا الا واولينها
الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا كان هو اى الشأن وقد يلي حرف التحضيض اسم متعلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل و
ذلك الفعل اما مضمر نحو قوله لجابر حين اخبره بانه تزوج بثيب فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف اى فهلا تزوجت بكرا او مظهر
مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى لولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم
وسمعتموه مجرور باضافة اذا اليه اى هلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر هذا **باب**
الاخبار بالذي وفروعه التي والذين واللذين والذين واللاتي وبالالف واللام وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوى الحكم او
تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في القصد الاول باب السبك اى سبك النحوي وهي تسمية قديمة
وقد ابتدع بعض النحويون ووضعوا على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل الطالب بالامتحان
فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدرب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الآتية وهي كيف تبني كذا مثل
كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل
الموصول على اول الكلام الذي قبل الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا كائنا على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتأنيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون ذلك الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تضع ذلك الاسم الذي اردت
الاخبار عنه خبرا عن الموصول ويأتي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدأ من قولنا زيد منطلق بالذي متعلق بتخبر
فاعمد الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدئه بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق لذلك الموصول لزيد في افراده

باب الاخبار عن ارتفع وفرعه

باب الاخبار بالذي

وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر زيدا الى آخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدأ فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدأ وخبر على الترتيب والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي والعائد بينهما الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الآن وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا المخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تأويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي عبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضائع بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فصح وا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء وقد بينها انه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه ولذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حدة او مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاقا المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدأ وانا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله وان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدأ واخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن وان اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة وحي اي حين اذ قدمته ووصلته فيجوز في ذلك حذفه واثباته لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن امر ولجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدأ

الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار **اعلم** ان الاخبار بالذي واحد فروعها من التأنيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابل التأخير لما مر من انه يجب تأخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول ح الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقديمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل ايهم مبتدأ والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن على القول بان لها صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من ازالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبيد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يفهم معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم به واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والذي ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تعريف وتأخير لما اخبر عنه ههنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال او عنه منوبا بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير اي لذلك الاسم الذي يراد ان يخبر عنه وتحترز بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عن الهاء بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما منع الاخبار عنها حينئذ لانك لو اخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو النائب

ضمير مجرور بالى اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبر وما بينهما صلة وعائدها هو

القول اياه عبيدا ملكت كم

هو زيد قائم هو

التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فصلته واخرته ثم هذا الضمير المنصوب المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته رابطا الخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما لانه يعود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى اي وعن او بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك اكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان ما رأيته مذهما او منذهما يومان لان نحو ومنذ ومذ لا يجررن ضميرا والمهمل بالشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغني عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخلف بدلا ولا يخلفهن فتقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده الذي سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخبرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلنا احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل الطلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة على جملة صلة بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فيجوز ذلك في قولك الذي ان يطر فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بنفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لان الجملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي عسى
متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال فيخبر عن النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت المعلوم
عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه

فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال هي المتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدأ في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر

باب الإخبار بالذي

الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن
تاء من قولك بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة الزيدان وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا في هذين فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان
التبليغ فعل المتكلم لان فاعله مسند الى المتكلم في المعنى وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخبرت به وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة
في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره فتقول في الاخبار عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل
الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش بلا تغيير
الترتيب الذي يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضاربه زيد انا الضاربه
هو انا فالاول ضربت زيدا وجعلته معمولا للاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن التاء المخبر عنها
ليصح ان يجري على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال
لا تنفصل عن صلتها فلا يصح ان تعطف صفة على وصف هو صلة لال واثبت مكان ياء المتكلم هاء الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو
لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال ليس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما
اليه المانعون من ابقاء الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال
المذكور الضارب انا هو والضاربه زيد انا وجه انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على الضرب وبنا الوصفنا
ال الثانية على الضاربي ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول
الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني
في شرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية
والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى ولو كان منهما الى الجملة الاخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم مرجعه الا بتقديم
الجملة الثانية والغرض انهما متاخرة ولهذا والوضع في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فانا في الوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو
ويفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء الفوقانية ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا لان
المعنى نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجريا الصفة على صاحبها وناتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد ويليه الفاعل
وانا الخبر انتهى **هذا باب العدد** يقتضين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان
حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب من ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم
مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على العدد كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما
في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما
في ذلك ما وازن فاعلا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث
مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك انما حذفت التاء
من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها
فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدمه وتبعه وحذفت مع المؤنث فرقا بينهما انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود
لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما
قوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا
يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا
لبعضهم واما الثاني فيها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء للمذكر ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسرت
خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود مذكر فلا استغناء بالعدد والجنس الا
عن العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة يفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدد فاذا قصدت الافادتين وهما العدد
والجنس جئت بالكلمتين معا العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم
بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكره في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة
الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو اربعة عشر الفاظ مائة والف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ
احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما واحد والعشرين والتسعة
والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق

باب العدد

احوال

بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر او اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط خفض نحو تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها
وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد وكذا
هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد
والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويخبر عنه بخبره نحو الركب سائر انتهى فقد يخفض مميز اسم الجمع والجنس باضافة
العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود
لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذال الاولى معجمة والثاني مهملة
والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عدده الا ان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قال المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصييه
من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قال الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه
مذاهب الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان اسم عام
مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلله المبرد
بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلث
اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان
ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في
كثير وثلث من البط بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير
البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت
بالتانيث وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث
وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل
والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل
بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا
للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر
من حال الواحد حال اللفظ في التانيث والتذكير حتى يقال ثلث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا و
تانيثا حتى يقال ثلاث اشخص بتركها ايضا نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص مرادا به نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه
المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله
وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النسا
والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اوهن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما عضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم
بل قال ان اتصل في اللفظ ما يرجح جانب المعنى يرجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت و
سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان العدد صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي
لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر
حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي
ثلاثة ربعات بالتاء في ثلاثة ان قدرت الموصوف رجالا وثلاث ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة
وهو جمع ربعة فيكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار ذكره ولهذا
ترى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلاثة
احمرة جمع حمار ونحوه وسمع من كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال فلا يجري بها
على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلاثة دواب فعلى جعل الدابة اسما **فصل** الاعداد التي تضاف للمعدود بعشرة وهي نوعان
احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا لبيان ان المعدود بالفاظ من ابنية القلة ليتطابقا
معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر
من المايعات وثمانية اجمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد
في مسئلتين احدهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك اذا كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان المائة
وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشرة عشرات وهو عدد قليل قال الموضح في الحواشي ويشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلث مئين للملوك وفى بها

الثاني جعلت عن وجوه الاهمال ويجب شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مميزها الثلاثة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب فيضاف لجمع التصحيح مسئلتين
احدهما ان تهمل الكلمة تكسيرا نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم تجمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم
يجمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهو جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالراء المهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع
التكسير نحو سبع سنبلات فانه كرم اي سنابل ولكن في التنزيل مجاورا لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل كثيرا نحو سبع سنابل
ويبقى مسئلتان احدهما ان تكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان
انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال
الموضح كذا ظهر لي فان تكسير اية على آي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف في بناء الكثرة في مسئلتين احدهما
ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم
والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل منه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة
قروء جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كما سيجئ في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض
والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا فان مفرده شسع بكسر اوله وسكون ثانيه احد سيور النعل والطنا
قياس فيه كجمل واجمال بالجيم المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من نوعي المائة والالف وحقهما ان يضاف الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما
فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعومل الالف معاملة ما عوضت عنه وقد تضاف
المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير
للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون
المعنى لبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبية لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع
مائة ثم تسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للمفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب
كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوي
ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف دينارا والمائة دينارا بالنصب يؤيده قول حذيفة ونحو ما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى له تصحيح نصب
التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على زيادة ال او تقدير مضاف اي ما بين الستمائة المصوب ال او ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل في
جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة **فصل** فاذا تجاوزنا العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة
وقد تخفف كهين واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد هو الشعرة فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من [illegible]
العقد الى ثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات
او المئات او الالوف وحكمها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث ما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت الثلثة والتسعة وما بينهما
على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم
غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشاح واكاف ولهذا نبهوا على ان الاصل فاحد فقالوا وحد ولم ينبهوا على ان اصل احدى فاتوا باحد واحدى مع التركيب مكان واحد
وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة ويبنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها
نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثني واثنتي فيعربهما بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع التنوين وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف
وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثني واثنتي مبنيان مركبان مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير
الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا يدين لك بها والا ثماني فلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض ولك اسكانها كما في معدي كرب
ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت يا عباد فاتقون ويقل حذفها مع فتحها اي النون
لانها لما كانت تضم في الاخر اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب والثانية من الكلمتين
العشرة ويرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث فتجرد من التاء مع المذكر وتؤنث مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع
بين علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثني واثنتي ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثني واثنتي فلانها واقعة موقع النون المحذوفة
لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما في
موضع تثنيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مختومة بالتاء سكنت الشين منها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة
كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرتها في لغة اكثر بني تميم تشبيها ببناء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها

من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر اجراء لما من توالي الحركات [illegible] فصل
وقد تبين مما ذكر انك تقول عندك احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي الجزئين العقد من الشائين وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الاول فهو [illegible]
وبتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما اي الجزئين العقد من الشائين واما جمعوا بين تأنيثين في احدى عشرة
لفظ الجزئين وفي اثنتا عشرة واما الان التاء بدل من الياء وليست للتأنيث ولانها زائدة للالحاق باصلها واما الان اثنان واثنتان معربان وعشرة
مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضافا ومضافا اليه واما الانهما منضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي
من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في
البواقي فدل على انهم اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتأنيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار
الناظم بقوله ولعد اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزنا التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي
عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز ومميز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان
عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين
مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز
لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة
لذكر بتشديد الكاف العددان وقيل اثنا عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد التاء من عدده وذكر
الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تمييز وان ذكرا لما رجح حكم التأنيث في اسباط لكونه وصف بما هو مع امم كما رجح اي التأنيث في شخوص في ذكر كاعبان
ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما
مؤنثان فرجح التأنيث وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان
المبدل منه في نية الطرح غالبا اوقيل وقطعناهم اسباطا فاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل
على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه واما نعتا الاسباط وانث
العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس وبني ثلاثة اربعة انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع
التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود فضيخ دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابي حيان على ان بني مخاض حال
من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله وميز واركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما **فصل** ويجوز في العدد المركب
غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف
اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا خلاف الباقي ويحتج عند
البصريين بقاء البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك
فتقول هذه احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير [illegible]
الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هي لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم
انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد
يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب
يبق البنا وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة
كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع من سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه
ومع اعرابه التمييز دون اضافة الى مستحق العدد نحو هذه خمسة عشر درهما ورايت خمسة عشر درهما ومررت بخمسة عشر درهما في الاحوال الثلاثة واعراب
بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو نفيع بن طارق علق من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول
مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة
التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا
ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على
صيغة من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول [illegible]
من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب [illegible] من التراب
واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان لم يصغ كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من
المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة مصوغ من ثلث الى العشر وهو مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت

باب أسماء العدد

التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرًا إذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه أبدًا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس
كما يجب في ذلك ضارب ونحوه من أسماء الفاعلين فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك الحكم من أول الأمر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة
وما فوقه يحدث ذلك في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما أن تستعمله بحسب العدد الذي بني منه على ستة أوجه أحدها أن تستعمله مفردًا
عن الإضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا عن الإضافة إلى العشرة فتقول ثالث ورابع وعاشر أي واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثًا
ورابعًا قال النابغة الذبياني توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في وهمي أي تصورت علامات المرأة فعرفتها العلامات
بعد ستة أعوام وهذا العام الذي أنا فيه سابع **الوجه الثاني** أن تستعمله مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة لا غير وإليه أشار الناظم بقوله وإن ترد بعض الذي منه بني تضف إليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة
أي واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب إضافته إلى أصله كما يجب إضافة البعض إلى كله كيد زيد قال الله تعالى إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني
حال من الهاء في أخرجه واثنين مضاف إليهما وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة فثالث خبر إن وثلاثة مضاف إليه ونقل عن الأخفش
وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين أنه يجوز إضافة الأول وهو الفرع إلى الثاني وهو الأصل ونصبه إياه فعلى هذا يجوز ثالث
ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد جر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل أن ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل
بأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ولا تقول ثلثت الرجال إذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لأن
له فعلًا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لأنه لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين منهم مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصًا في ثنيت الاثنين حتى
يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب نقله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين
ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد انتهى **الوجه الثالث** أن تستعمله مع ما دون أصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير و
التحويل وإليه أشار الناظم بقوله وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما تقول هذا رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة أي جاعل
الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم أي إلا مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة ويجوز فيه أي
حين إذا كان بمعنى مصير إضافته إلى ما دونه وإعماله بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف
كما يجوز الوجهان وهما الإضافة والإعمال في جاعل ومصير ونحوهما من أفعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد
ولا ثان واحدًا نص على ذلك سيبويه وأجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثاني واحد وإنما ساغ عمل
فاعل من العدد لأن له فعلًا كما أن جاعلًا كذلك يقولون كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي صيرتهم ثلاثين أثلثهم فأنا ثالثهم وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين
فتسعتهم أي صيرتهم تسعين أتسعهم فأنا تاسعهم إلا أن المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فإذا جاوزت ذلك قلت
كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم على أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فألفتهم فأنا ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز باب الملح
لأبي الحسن بن أهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم إلى تسعشتهم وهم تسعة عشرون وأنا أحد عشر وتسعتعش قال وكذا العقود يقال عشرنتهم وثلثنتهم
ومن المائة والألف ممئ ومؤلف لأن فعلهما أمأى وألف انتهى **الوجه الرابع** أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدًا
بمصاحبة العشرة وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتأنيثهما على القياس أيضًا وكذا تصنع
في البواقي تذكير اللفظين مع المذكر وتأنيثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقالة السادسة عشرة بتأنيثهما وحيث استعملت الواحد و
الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فإنك تقلب فاءهما وهي الواو إلى موضع لامهما وهو الدال فتقول حادو وحادوة وتصيرها أي الواو ياء
لأن الواو إذا تطرفت إثر الكسر قلبت ياء وتاء التأنيث في حكم الانفصال إلا أنك تعل حاديًا إعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء
والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه عالف وحادية بإثبات الياء ووزنها عالفة لأنهما من الوحدة وحكى الكسائي
عن بعض العرب واحد عشر على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب **الوجه الخامس** أن تستعمله مع ما أي مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار
العدد فيما ذكر وله في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الأصل أن تأتي بأربعة ألفاظ أولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون
الوصف مركبًا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبًا أيضًا مع العشرة وتضيف
جملة التركيب الأول وهو الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع
إلى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة م
العشرة وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الأول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف إليها الوجه الثاني من هذه الحالة أن تحذف
عشر من التركيب الأول استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الأول من أول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني فتقول
هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالًا وجاز اتفاقًا وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب
وقياس من أجاز الإعمال في ثالث اثنين أن يجيزه انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة أن تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الأول وتحذف النيف
وهو الثلاثة في مثالنا من التركيب الثاني وذلك في هذا الوجه المشتمل على الحرفين المذكورين وجهان أحدهما أن تعربه لزوال مقتضى البناء وهو

للتركيب فيهما فيجري الاول وهو الوصف على مقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر ويجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر
ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم به الشارح ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع من العرب
الاعمال الوجه الثاني من مذهبي الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب بن
السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وفقد ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لنية الاضافة الضمير ونظيره لا حول ولا قوة الا
بالله بفتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قال ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد
انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلاثة
وهذا مردود لانه لا دليل عليه اوجه بان ادعى بنيتهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان
من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكرا مكانه في الكتابين
المذكورين بانك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكرا اي الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه فاذا بنيته حكى في ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الشيخ
والظاهر بما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهيه ان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني
لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يحمله على تركيب واحد والاقتصار قال ابو حيان انه باطل لانه يلبس بما اصله تركيبين ورده
الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه احد وانه يقال حادي عشر ويلزم كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم
ناطقة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغناء بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب وملخص هذه المسألة خمسة اوجه الاول الاتيان
بان بعد الفاظها فيه وشرطه في النظم بحي بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول والنيف الثاني قول النظم وفاصلا
بحاله اضف الى مركب الثالث حذف هذا او نيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبقاء عشر مع
حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله مع ما او مع العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة فيكون بمعنى جاعل ولكن يمنع فيه
النيف بان يعبر الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين
قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا على السماع وعلى الجواز متفقين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب لان الوصف حينئذ بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يأتي مع تنوينه او الف لام وهما ممتنعان مع التركيب ومن
اجاز بعض النحويين هذا ثالث احد عشر وثالث ثلاثة عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة ولك اذا اتيت بتركيبين ان تحذف
العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع
بفتحهما للالتباس بما اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ونزول الالتباس باعراب الاول كما
ذكره في الوجه الخامس ولم ار مسطورا الوجه **السابع** ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو فتقول
فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد
وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تأخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ترتيبا
ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع **هذا باب كنايات العدد** وهو ثلاثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها
وشرع يكشف عن حقيقة اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها
من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب
بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في الوضع على حرفين والثالث كون البناء
فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدير فكل منهما الصدر في الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة
امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح تاء الخطاب
اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب
الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره
مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا
ان جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب
والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف ومميز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشبهة له من العدد وقال الفراء على
من لان من كثر دخولها على مميز كم الخبرية جاز اضمارها الا انه لا يرى اعمال حرف الجر مضمرا هذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفرد او مجموع
لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى المفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء له مجرى الضربين نحو كم رجال

جاءوك كما يقال عشرة رجال جاءوك وكم امرأة جاءتك كما تقول مائة جاءتك والاول اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ويدخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملها مخبرا كعشرة او مائة والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب تجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز كم غلمان سأملكهم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث ما يختص بالخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهام فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس ما يختص به الخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب قرانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك أعشرون ام ثلاثون فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيهما معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوفة على عشرون **تنبيه** يروى قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجر عمة وما عطف عليها على ان كم خبرية وبنصبهما على ان تميزا نصب تمييز الخبرية مفردا اي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فكم اي كم مبتدأ وجملة قد حلبت خبره وافراد الضمير حملا على لفظ كم وان التاء في حلبت للجماعة لانها في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى وقد حلبت خبر العمة والخالة وخبر الاخرى محذوف والا قيل وقد حلبتا لان المخبر عنه فهذا الوجه مقيد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وان التاء في حلبت للوحدة على هذا لانها عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى تنقلب الكف والقدم الى انسيهما بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على رأي ابي زيد والايمن على رأي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ووقوع على كرومتي لان على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ولما كاين فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي افتقار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييزها كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر فالما بمد الهمزة على وزن فاعل من الم بالامر اذا نزل حم منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من هم قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذف الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الكوفي على البدل من ذا والثاني انها ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب تمييز ذين او به صل من تنصب

هذا باب الحكاية

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله يقولون ان ابراهيم الابنة قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشا من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لينبه بالاسناد الى ذلك على اللحن والا لتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة فلان ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين

بالواو تنبيهاً على ان المنطوق به منقلب عن واو وانه هو مع عندها انه يقرء بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة و
الزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون يضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك لا يتغير واما حكاية حال المفرد في الاستفهام
فان كان المسؤل عنه نكرة مذكورة والسؤال بأي او مَن حكي في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد
وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات اياً
في حكاية رجلا واية في حكاية امرأة وأيين بالتثنية في حكاية غلامين وأيتين في حكاية جاريتين وأيين بالجمع في حكاية بنين وأيات في حكاية بنات و
قولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما أيين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان
بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول أيين وفي حكاية
الثاني أيات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع با
لفاعلية والمجرور واختلف في الحركات اللاحقة لأي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب
فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أيٌّ فاعل بالفعل وهو ساقط عليهما قلنا لتقدير لان الاستيناف تنزيل الصدر فكانك
اعدت ما قاله السائل وكانك انما ذكرت أياً فقط ويجوز ان تصرح بالفعل متوجها تركيبا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها
مبتدأ والخبر محذوف ويقدر به اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما فان سئلت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول
البصريين انه مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به تركيبا مع التاخر فتقول أياً رأيت وعند الكوفيين منهما
وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدتها تذكيرا
وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرقا من اربعة اوجه احدها ان اياً عامة في السؤال فيسأل بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رأيت رجلا الى آخره
وعن غيره كقولك لقائل رأيت حمارا او حمارين او اتانا او اتانين او حمرا او اتنا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف
والوصل تقول لمن قال جائني رجلان فتقول أيان بالوقف والاسكان او أيان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جائني رجلان منان
بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما ستعرفه الا انك تقول وحكاية المذكر منو ومنا ومني هذه الاحرف
كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر
في الشعر والقياس من انتم وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منونا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كأي مجموع بالواو والنون
وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كأي وحكى الكوفيون ان منهم
من يقول منو انت ومنان يا هذا ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو منا لمن
قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجه رد الاستفهام عن صلتين واعرب احدهما فاعلا والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في
الباقيين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخران احدهما انه حكى الضمير في الواو وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا لخلافا
للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة اي انعموا وظلاما يجوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلام وكونه تمييزا اي من
جهة ظلامكم انتهى والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح ووقع في نسخة حاشية منسوبة الى جلال بن بنت الغنا ونص ابن الحاجب في
الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ المراد انهم نعموا في ظلام او في صباح وانما المراد انهم نعموا في ظلامهم وصباحهم انتهى الفرق الثالث ان أياً يحكى فيها حركات
الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المرفوع أيٌّ وفي حكاية المنصوب أياً وفي حكاية المجرور أيٍّ ويجب في من الاشباع الحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة
الفصحى فتقول لمن قال جائني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يزد علامة
التانيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو
والالف والياء ناشئة من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على
متحرك ورد بان الحركة تبين بهاء السكت وبالاتباع لا وجه لاختصاصه وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال الفارسي والمبرد الحكاية مشبهة
بالاعراب والحروف اشبعت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو فالحكاية
بالضمة والواو بدل للتنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة
لئلا يتوهم انها غيرها الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول أية وأيتان كما تقول ابنة وابنتان ويجوز الفتح والاسكان في من
اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها
ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما
عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها
في اية للتانيث وفي منه للحكاية مبرهن عنايه وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي

بلغة الاعصم قلت وهمك الحروف يتكلم بالجميع

ساكنان ولا كذلك في التثنية ويقول بعضهم حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني امراة ورجل
فانك تقول منْ ومنو واذا قال جاءني رجل وامراة فانك تقول منْ ومنه لحوق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف
دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت منو ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت منات ومني فاذا اختلطت ما لا يعقل بمن يعقل
جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت جملا وحمارا قلت منًا وأيًّا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت أيٍّ ومنِي واذا قال رأيت ثوبا وغلاما
قلت أيًّا ومنًا وكل ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله فيما قوله والا فان كان المسؤول عنه نكرة فقال وان كان
المسؤول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال
رأيت زيدا ومن زيدٍ بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد مَن مبتدأ خبره مَن عند الجمهور وخبر مبتدأ
مَن عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك مَن زيدٌ لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا
لاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة التميم فالحكم ظاهر ويبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السؤال غير من وفي
نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل على مَن وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من زيد ثم لانتفاء العقل
وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو وان يكون التابع معطوفا بالواو خاصة
كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو مَن زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو مَن زيدِ بن عمرو بنصب
زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا مَن زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو مَن زيدٍ وعمرٍو بخفضهما وذهب
يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد مَن ووجه ذلك للحجازيين ان الاعلام كثرت
في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالآخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي
قاله سيبويه والثاني ان مَن مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية بسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيدا او اي زيدٍ برفع اي فيهما ونصب زيد
في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا
وهو كون مَن على حرفين واما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان
ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطف جملة السؤال على الكلام المسؤول صار في ذلك بيان ان المسؤول عنه هو الاول فلم يحتج الحكاية والى ذلك اشار
الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد مَن ان عريت من عاطف بها اقترن

هذا باب التأنيث

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الموجود
وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التأنيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة
تميزه عن المذكر وهي اما تاء محركة بحركات الاعراب وتختص بالاسماء كقائمة وهاوية ويبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء او تاء ساكنة وتختص بالافعال
الماضية كقامت ونعمت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتقلب هي اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب
الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من الف التأنيث
والالفان المقصورة والممدودة يختصان بالاسماء الظاهرة والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التأنيث تاء والف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما
علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير
العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وحتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها
ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وفي مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث
وهي هذه وبثبوتها اي التاء في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغر عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وغير المزدوج
مذكر كالرأس والقلب او ثبوتها في فعله نحو فلما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها وبسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط يصف قوسا
عربية ارمي عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير **فصل** الغالب في التاء ان تكون لتفصل صفة المؤنث من صفة
المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي نزلت على مقصودين وهي الصفات المختصة بالمؤنث
كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في احد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى
ذات اهلية الحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى
صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي في منه اي من فعول بمعنى
فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء والا لو كان فعيلا
بمعنى فاعل لحقته التاء وسئل المازني بحضرة جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فاجاب بانه وجيه للصواب فسأله الواثق عنها فاجابه بما قاله المرجح
واما قولهم امرأة ملولة من الملل بمعنى مالة فقد لحقته التاء فالتاء فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة واما امرأة عدوة

اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة حملا في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قولهم امرأة عدو الله صديق وقد
القياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته
وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصودين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء
فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امرأة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول
فرقا بينهما او لحقت فعيلا بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فضاهى كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان
قلت مررت بقتيلة بني فلان لحقت التاء خشية الالباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المأمون معه الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال
رجل منحار وامرأة منحار بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو علم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامرأة ميقانة
وانما لم يدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم
كمعطير من العطر وشذ امرأة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات
من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي
فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم ولعكسه اي
لفصل الجنس من واحده نحو جباة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة احمر وكمأة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة
والسواد وقول الموضح خاصة مخرج لسابلة وسيارة فانهما جمعا سابل وسائر لا من اسماء الاجناس لغلبة التأنيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير
كونهما من اسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون
التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة والمعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتأتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها
وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التأنيث لا تقع
صدرا وتأتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات وسنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب
على الواو ولا اعلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب
كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون
والاشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال
زناديق فالياء والتاء متعاقبتان هنا قاله الرضي في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتأتي التاء
للتعريب بالعين المهملة اي تعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب القبا
موازج فدخلت التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي عرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه فقد عربته
والا فلا وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة ولتأكيدها اي المبالغة
الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تأكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتأتي التاء لتأكيد
التأنيث كنعجة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التأنيث بنفسه ودخول التاء فيه لتأكيد
التأنيث **فصل** لكل واحدة من الفي التأنيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة
في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول
وفتح الثاني كأربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسم للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى معجمة فمهملة اسمين لموضعين
قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسم لحب من البقل يجبن
به اللبن وجنفى بالجيم والنون والفاء اسم لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسم لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد به كبار النمل اللاتي
يعضضن ولهن افواه واسعة قاله القالي ورحبى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي
مقصور حكاه عنه ابن جني في العدة وقد تبين من عدم اشتهار ما ذكر ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال
خطاب الماردي انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالباء الموحدة اسم النبت قال الجوهري يقال ابهمت
الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى او لها مذكر نحو الطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان
كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار
حيدى اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا
كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسنفى مؤنثي سكران و... يقال للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على الحر

باب التأنيث

وعدم صرفه مرفوعًا الا الف الالحاق ومن منع قدرها للتأنيث ولا ارطى شجر الرمل بين . بالاديم يقال اديم مارطى اى مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال
اديم مرطى حكاه فى الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه نحو حبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمانى بالسين
المهملة والنون لطاير يقع على الذكر والانثى وفى الصحاح ان الف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم نبه عليه ابن بري فانه قد اتفق على انه ممنوع
الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتأنيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحًا كسمهى بالسين المهملة للباطل والكذب والهواء بين السماء
والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة وبدفقى بالدال والفاء والقاف لضربين من المشى والاول
مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها الدفق والاسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدر كذكرى مصدر ذكر ذكرا ورعى على انه
فيه كلتا ان فيهما الف التأنيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمع الحجل بفتحتين اسم لطاير وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة
جمع الظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسم للدويبة ولا ثالث لهما فى الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدًا الوزن التاسع فعيلى
بكسر اوله وثانيه مشددًا نحو حثيثى بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء
للخلافة وفى الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي من خصيصاء فوهم بالمد وهو شاذ وقياس القصر كما مثل فى التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله
وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء والراء وفى القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى وعاء الكافور لوعاء الطلع اى طلع النخل سمى به لانه يكفر ما فيه اى
يستره ويغطيه والشيبانى يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال القالى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى
بذال معجمة فى الاول وبدال مهملة فى الثانى وحاء مهملة وباء موحدة من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادى عشر
فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددًا كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسم للاختلاط يقال وقعوا فى خليطى اى اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة
والطاء المهملة اسم للناطف الوزن الثانى عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والباء
الموحدة والزاى اسمين لنبتين وخضارى بالخاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسم لطائر تنبيه نحو خبيفى مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وفتح
العين ونحو خليقى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليست
من الاوزان المختصة بالمقصورة بل لها وجود فى الاوزان الممدودة فالاول كما فى عرواء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها اول رعدتها
كما فى القاموس زيادة على الصحاح والثانى كما فى فخيراء بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخيراء الرجل الفخر والثالث كما فى دخيلاء بضم الدال المهملة
وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء اموره اى بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت
قال ابو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر وجمعها فى المعنى كطرفاء بالطاء والراء المهملتين وبالفاء
وبصاف الغلبة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهو شجر ومنها الحلفاء وفى القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحد طرفاء وطرفة وفى الصحاح
قال سيبويه واحد وجمع والاوزان الثانى والثالث والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم فى يوم الاربعاء بفتح الباء وضمها
وكسرها سمع فيه الاوزان الثلثة وهو اليوم المعروف وفى حاشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة
وبضمها موضع والوزن الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسم المكان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء بقاف
وصادين مهملتين اسم للقصاص والوزن السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء بقاف وراء وفاء وصاد مهملة نوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا
قعد على اليتيه ولصق فخذيه ببطنه الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر
الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسم لاحد جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته
ايضًا نافقاء وراهطاء الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثانى نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادى عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين
للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثانى عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين
المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادرى اى البراساء هو اى الناس هو وبراكاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا ويلتفوا على جيلهم
ويقاتلوا ويقال الزوبراكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع فى براكاء الامر وفى براكاء القتال اى فى معظمه وشدته قال بشر بن ابى خازم ولا ينجى من الغمرات الا براكاء
القتال او الفرار قال القالى الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف فى الاول نوع
من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائى بسر قريثاء ممدود وهو اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح
اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين نحو خنفساء
بالخاء المعجمة والنون والفاء والقاف اسما لموضع قال ابن الناظم فى بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب فى نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء كجنفاء
اسم مكان ولا نظير له الا ثاثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وقرماء بالقاف والراء اسما لموضع ذكره فى الصحاح فى مادة القاف ولم
يذكره فى مادة الفاف قال فى القاموس فى فصل الفاء وقول الجوهرى قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال فى فصل القاف وقرماء كجرمى ممد موضع

بابانية بتولد القدين وموضع بتهامة وكذا البلاينة وعلى هذا التعقيب فعذر الناظم في ذلك في المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر بجعله في المحكم لابن سيده ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد اسم موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعيلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخطوط بحرير وقيل ما على من الغزل وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

هذا باب المقصور والممدود

المقصور هو الاسم المعرب الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف نحو ذا وابيك واخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككسا ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا قصر الاسماء ومدها نوعان قياسي هو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون بها وصنفوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين يرجع الى ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب مطردا لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والغراء و شذ الغراء بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غريت بالشيء بالكسر اي اولعت به والاسم الغراء بالفتح والمد وانشد الكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء اي واليت بينهما ثم انشد البيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما سيأتي لان غاريت غراء بالكسر له نظائر من الصحيح يجب قبل اخره الف كقاتلت قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري الاسلوبيه مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة شايعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء وتشديد الفاء اي مملوءة ولا يبعد عندي ان يكون الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت الشيء واختلفوا في الغراء في بيت كثير فابن عصفور يروي انه بالفتح والمد وابو عبيدة يروي انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك فلم يتواردا على محل واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة المنقوشة في الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحفرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرهما من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدر الافعل بسكون الفاء وفتح العين او الفعل بكسر الفاء وسكون العين اوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني كارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير انتهى والاصل ارتأى ارتئايا قلبت الياء في افتعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء تتبعه والى ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدر الفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة حقها ان يكون جمعا للممدود ولا يكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من اليائي واقفية جمع قفى من الواوي من كلام المولدين لان رحى وقفى مقصوران والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمعروف ندى بالقصر فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبناء للمفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع نداء الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدرا لفعل بالتخفيف والفتح دالا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على داء نحو المشاء يقال مشي بطنه مشاء فان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره راء مهملة وزاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوران ياخذ في الرأس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفناء لحداثة السن والسناء الشرف بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة

باب المقصور والممدود

لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا

مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعاء للضرورة وجواب الشرط محذوف اى لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود والمراد ان هؤلاء الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من حادث مستقبل وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما القياس يوجب مده نحو فعلاء افعل لان فعلاء تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز قصره ان يقصر للضرورة ورد بقوله لا ابشر فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفراء للضرورة وهي فعلاء انثى افعل فالمذهب الرشيد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء فمد الغنا للضرورة مع انه مقصور ورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة وقد رووا الغناء في هذا البيت مصدرا لغانيت لانه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا لا مصدرا لغنيت عني كرضيت رضى وهو تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع

هذا باب كيفية التثنية

وهو جعل الاسم القابل لها دالا على اثنين بزيادة في آخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس في آخره حرف علة كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان آخره واوا او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان في آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من العرب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف بالراء والنون والفاء اطراف الالية وقيل اليان وخصيان ليستا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما هما تثنية الي وخصي المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما آخره الف لازمة من العرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلث مسائل احدها ان يتجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاء وهو مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر قهقران وخوزلان بحذف الالف ومن قلبها ياء المسئلة الثانية ان يكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شيء وهي المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول على التصريف في الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فرددنا اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلث اشار الناظم بقوله آخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احديهما ان تكون مبدلة من واو ولم يتجاوز من ثلثة احرف كعصا وعصوان وقفا وقفوان ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي والجيد انه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان يكون الالف غير مبدلة من شيء ولم تمل نحو لدى واذا تقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان آخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء ووضاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتهما من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه ماخوذان من قرأ ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتهما بالاصالة وعدم انقلابهما عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقائها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قال المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود ان يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب يجري مجرى واحد قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر بالليل وتبصر بالنهار عشواءان بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ

قرفصان في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفسان تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى الضباء ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء وعاشوران تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة معًا والى ذلك اشار الناظم بقوله وماشذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوًا وهو ما همزته بدل عن اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلها كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يترجح التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كساءان بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو النجم تمرة في الحلق حلة علباء وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف ينتشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يرمى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها الهمزتهما بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل عن حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علباء وكساء وحياء بواو وهمزة من غير ترجيح **هــذا باب كيفية جمع الاسم** جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على حد المثنى وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريق المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع القاضي مما ياؤه اصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصورة دون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم واحذف من المقصور من جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسَون وموسُون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فيقولون المعفون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلهما الاعليون والمصطفيون تحركت ياؤهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل عن اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاءون وقراءون بالتصحيح بلا شك الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما عن حمراء صفة لان حمراء صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباءون وكساءون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لان همزة علباء للالحاق بقرطاس وهمزة كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع **هــذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم** من التغيير بسلامة في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما المؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء منها الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات لما مر وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذف التاء للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيه ما يتغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدود واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان آخرا في اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الواو والياء من القلب الفا لسكون ما بعدهما وتقول في جمع نحو مصطفاة وقناة بالقاف والتاء المثناة فوق مصطفيات وقنيات بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل في قنات ولزيادتها على الثلاث في

في مصطفاة لانها من الصفوة قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحفيرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها ثالثة وتقول في جمع نحو نباءة بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف ثالثة فهمزة بدل من واو قال الجوهري في النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطه الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباءات بافراد الهمزة ونباوات بقلبها واوا لما مر ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بنّاءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بنّاء بنّاءات وبنّايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبني وتقول في جمع نحو قرّاءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة قرّاءات بالهمزة لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحية **فصل** اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها او لا من عينها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنث بالتاء او المجرد نحو جفنة ودعد علم امرأة تقول في جمعهما بالالف والتاء جفنات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمر العرجي بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدأ سقطت منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ واما قوله وهو [illegible] من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يعتريه برح الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة مضموم الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن التقييد الاتي والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للاسد فتقول في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة ولا مكسورة واللام واوا كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء على السنام ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا للفاء لانها لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الى ابيات الاربعة ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها فاقد الثلاثية نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا التباس في فتحه خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن محركات الوسط ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كان عينه مضمومة ونمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب في الجمع لا ان ذلك الاسكان حكم تجدد لاجل الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا تغير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل فتحة حرف العلة لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جمل له اخو بيضات رائح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح وهو الذهاب والمتاوب الذي يجيء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري ويبقى من المعتل ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا قبله حركة تجانسه نحو نارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذا بل نفيته في جميع الباب قال في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو كبيعة وبيعات فحقه الاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في مفرده فقال اكثرهم عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل العير قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكف او القدم فقيل له اذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال كل شيئين منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء الهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغامها فلو حركت لفك الادغام فكان يثقل فيفوت فائدة الادغام **هذا باب جمع التكسير** ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات

والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يونث ويؤنث مع التكسير قال ابو البقاء وجمع التكسير انما هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة فقط كصنو
من شيء من غير تبديل شكل كصنو مفرد وصنوان للجمع قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحد منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان
برفع النون بخلاف تثنيته فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم للجمع
او تبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون العين للجمع او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل
او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في اخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة
قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه و... فكان عينه هذا التقسيم ابن مالك واعترض بانه لا ينحصر فيه لان صنوانا من باب زيادة وتبديل
شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي وتجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب
سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير فيقدر زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع نحو فلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن | نحو فلك اهـ
وكذا القول في اخواته والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره حين
قالوا هذا جنب وهؤلاء جنب الفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في
باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة
للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة في الغاية ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين | على القول بالحق الشاطبي
كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت
هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير
الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف و
ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء وثلثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما جاوز
العشرة وحقيقيا فيهما وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا الا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي
وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالاخر والاستعمال ان يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع
من احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق
الاعناق وافئدتهم هواء فاستغنى فيها بابنية القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام
والمقام مقام مبالغة وتكثير فقطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء
القلة وضعا او استعمالا الا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء
اسم الطائر يقول حسنة رجال النجدة قلوبهم ... صردان فيه يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم وهو
ما لم يضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم
في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى
يتربصن بانفسهن ثلثة قروء وعبر ثلثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله دعي الصلوة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي
بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي فالبناء الاول من ابنية جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما الجمع شروط احدها
فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو لبعت فاء واوا
كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو وأجر واصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة
والواو في اجر ياء وحذفت الياء الاصلية في اظب والمنقلبة في اجر وعلى حد الحذف في قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة
واما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول
والياء في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف
جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلاف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا و
ثيابا وقال اخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف او اسيافا والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة
الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء
قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كزنب اسما و
حلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين
كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلثة امثلة في مفتوح الفاء وثلثة في مكسورها واثنان في مضمو

والجمع انما يقع في الاسماء الاعلام بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه يفتح فيها وفي الصفات النوع الثاني ما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره
مدة الف او ياء سواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو
يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وجنين من المذكر فخرج بالرباعي نحو دار ونار فدور ونور ليس بمطرد
عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب الى هذين النوعين اشار الناظم بقوله
لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم
ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما لانه على غير فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه
على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع
ضمها نحو قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم ففتح الثاني ان يجمع على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد الا وازمه
بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار
ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري
ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان وخزان والى ذلك اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع ونغران مر
رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة
واجباد جمع جد بالجيم والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى
قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قال الفراء
وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة
والحطأة ايضا الضربة يقال حطات الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في قوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال
حطيئة وقيل لانه كان يحطأ الرجل والرجل الحطوة هي التي لا احصيها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة المزني العبسي ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب
الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب لانه كان قد حبسه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع
فرخ افرخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش اوفراخ مر
الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قوتك في اولادي تصغا جدا الا ما عندهم ولا شجر اذا اشكوا اليك حالهم وقال الآخر وهو الاعشى وجدت اذا
اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها فجمع زندا على ازناد وقياسه ازند وسمع ابضا فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومهل ورأى وود واصل وهول
اللحيين وسطل وجفن ولحن ومجد وفرد وحلد والعث وانف وثلج ولبن منه افنان في قوله ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن ولما الفن وهو
النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة الف او واو او ياء قبل
الحرف الاخير سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو
نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة طعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وشذ كتاب في كتب والقياس اكتبة ولم يقولوا افعالة مر
الهابادي ووقع في الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله
في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والزمه في فعال او فعال بالكسر مصاحبي تضعيف او اعلال فالاول وهو مضعف
اللام واراد بتضعيفها ما ثالثها العين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة وبتاءين مثناتين فوق قال الجوهري
هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في طرفه المقود وقد يسمى كي العوز الزاد
المقود زماما وزمام النعل ما شد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام الخشاش ابنه
ازمة والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الآخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء
كقباء بفتح القاف والباء الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعها على افعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل ءانية بهمزتين مفتوحة
فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال وبحفظ افعلة في شحيح
ونجي ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهي صلدة وهي الصفاة اذا انحرف وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال
وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى المتهم وبضيضة بنون وضاد معجمتين المطر
القليل وصبي بفتح العين المهملة وتشديد الياء الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة تحت وكسر الياء لا ولهم
وعقاب وتمضا وخوان لربيع الاول فاما شحيح ونجي وظنين وصبي فقالوا فيها اشحة وانجية واظنة واعيبة مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه
اعقبة مع انه مؤنث واما نجد وهو وسد وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحة واقنة واخولة

وابوبة وافئدة واجرة مع انها ثلاثية ولعار منشا وخوان وتضيضة فقالوا فيها ارمضة واخونة وانضضة مع انها زائدة على اربعة احرف واما جبل فقالوا
فيه اعولة مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جايز وناجية فقالوا فيهما اجوزة وانجية مع ان المدة فيهما ليست قبل الاخر البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر
اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى و فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور
و فعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثني بكسر المثلثة وفتح النون والقصر كهدى حكاها الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة اي لا
تؤخذ في السنة مرتين والثني ايضا الثاني في السعادة وهي الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قال ابن مالك و فعال بفتح اوله
نحو غزال و فعال بضم اوله نحو غلام و فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل تقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية
وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله و فعلة جمعا بنقل يدري ولعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج انه اسم جمع لا جمع
والبناء الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخفها وزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين احدهما افعل
مقابل فعلاء بالمد كاحمر وابيض او ممتنعة مقابلته لها او لفعلاء لمانع خلقي كاكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وادر بفتح الهمزة الممدودة
والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو الى بمد الهمزة لكبير الالية والاصل أألى بهمزتين مفتوحة
فساكنة قلبت الساكنة الفا كادم فان المانع من أليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره همزة قبلها الف مسبوقة بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال
فانهم قالوا في المذكر الى على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث أليا على وزن فعلاء والثاني ما يجمع على فعل فعلاء بفتح الفاء وسكون العين مقابلا
لافعل كحمراء وبيضاء او ممتنعة مقابلتها له اي لافعل لمانع خلقي كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم
وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يجتمع في قبل المراة شبه الادرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاي الكبيرة العجز
فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال الي ولا نساء عجزاء الا اذا سمع فيحفظ و
لا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا
يطرد في هذا النوع كاطراده في احمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امراة أليا ولا رجل اعجز فعلى هذا يقال هذا رجال الي ونساء الي ورجال عجز هو على اشهر اللغتين وقد حكي امراة أليا ورجل اعجم
ونساء عجز ونقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله
فعل لنحو احمر وحمراء البناء الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو يليه حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا
الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين في وصف على فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول احدهما
الثاني في اسم رباعي في العدد بمدة الفا وواوا وياء قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعفة ان كانت المدة الفا
لا غيره مما مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة الفوقانية
للمؤنث من الحمير ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفاء نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث ومما مدته ياء ومما مدته ياء نحو قضيب للمذكر و
كثيب للمؤنث ومما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق ومما مدته ياء او واو مع التضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج
بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب ياء وكساء ياء وليسلم ياء قباء
فيصير على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من الضمة الى الكسرة ولجواز ذلك غالبا لا لازم فقد قال ابن يعيش
ما نصه وقالوا في المثل ثني وثنن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجر وادل وخرج بقوله غير مضاعفة
ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل تضعيفهما اي اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع
الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس ويفتحها للطرد وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم
المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وطوال بفتح الواو وهملتين الضعيف ووطط ويحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح
الفاء وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح اوله وسكون
ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد
اي حاذقة وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم
بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف البناء الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل
بضمتين لكان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم اوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها
فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في الفعلى
بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانه صفة لا مذكر لها
فلا تجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من اين يؤتى لشدة باسه والجمع
بهم قاله في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رؤيا يقال راى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري

باب تكسير جمع الاسم

وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بدر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرهم ههنا فيه نظر وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل نحو حجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وقرية بالقاف والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صفرة وكدرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فانهما نقصا الفاء وعوض منها التاء واليه اشار الناظم بقوله ولفعلة فعل ويحفظ فعل بالاتفاق في فعلة واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة وجمعه التبن حملا على مدر وفي العوض عن لام التانيث كعزة وعزى وفي فعلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والباء الموحدة كما في الصحاح والقاموس وضبط بكسر الصاد المهملة في جمعها ذرب صمم والذربة المراة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع وفعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل معتل اللام بالياء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو غازية وبالعقل نحو باز وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو شايع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو غاز وقاض فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة وهو سهو وقوله شايع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على افة من هلاك او توجع او نقص تاما من فعيل حال كونه وصفا للمفعول فالتوجع كجريح وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه ستة اوزان مما دل على افة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهلكهو فيعل بكسر العين او بفتحها وابدلت الفتحة كسرة او فيعل كظريف اقوال محكية في بسيط اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص وقد ندر كيس وكيسى وذرب وذربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين وبكونه صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن ودرج ودرجة بالجيم واجوف نحو كوز بالزاي وكوزة ومضاعفا نحو دب ودببة وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة والراء نوع من الكماة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع لمكسور الفاء او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء وقل ايضا نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى وكنف وهادر وعلج ووضه وخطوة واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحي وهدي فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعلة حال كونهما صحيحي اللام سواء صحت عينهما او اعتلت كضارب وصائم ومؤنثيهما كضاربة وصائمة فتقول في جمعها ضرب وصوم ونبه بمثل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو فاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اي سائل وعفى لاعتلال لامهما كما ندر فعل في نحو امراة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء اخر الحروف اي امراة ذات حياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا خرد على غير القياس ونفساء ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصمعي انه لا فعل لا يجمع على فعل وورد بالسماع كقوله وابيض وجالاتها غير عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارق باسا حر لانه غير لازم بدليل انه لو شاء ان لعصا او سيفا او رمحا زالت عنه هذه الصفة البناء العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه مرة كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء وقيل ندر فعال في جمع فاعلة كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه في

فاعلة المؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المؤنث للابصار لا للنساء لانه يقال بصر صدا كما يقال بصر صدودا فهو جمع
صاد لا جمع صادة لان قياس فعّال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة الضمائر وعود الضمير على غير المتحدث عنه وندر فعّال
في فاعل المعتل بالواو والياء كغزّاء جمع غاز وسرّاء جمع سار والاصل غزّاو وسرّاي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة البناء الحادي عشر
فِعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فَعْل وفَعْلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي
الفاء والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة
ممتلئة الساقين والذراعين وندر فِعال في جمع فَعْل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع
فيها وفي المثل اذل من يعر و[ندر في] يائي العين نحو ضيف وضياف وضبعة بالضاد المعجمة وضباع والى ذلك اشار الناظم بقوله فَعْل وفَعْلة فِعال لهما وقلّ فيما عينه الياء
منها الوزن الثالث والرابع فَعَل وفَعَلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين نحو جمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار وخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفهما ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفَعَل ايضا له فِعال ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فَعَل ذو التاء الوزن الخامس والسادس فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر
وبئار وفُعْل بضم الفاء وسكون العين كدهن ودهان وربع ورباع وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جِلف وحُلو وشرط ثانيهما ان
الوزن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى قاله المرادي اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفِعْل مع فُعْل فاقبل السابع والثامن
فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثاتها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف
بخلاف نحو ولي ومؤنثها لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جِذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ
مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قال الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول
قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال
فَعْلان بفتح الفاء ومؤنثاه فَعْلى بالالف وفَعْلانة بالتاء وفُعْلان بضم الفاء صفة وانثاه فُعْلانة بالتاء فالاخير مفتوح الفاء كغضبان وغضبى وعطشان وعطشى
وغضاب وندمان وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع
في وصف على فَعْلانا او انثييه او على فُعْلانا ومثله فُعْلانة والغريب لترتيب فعيل وانثاه اذا كان واوي العين صحيحي اللامين كطويل وطويلة انه لا
يجمع الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف
وانما لزم فيما كان نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان الا ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب
من قولهم سهم صويب اي صائب قال واما العويص فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ويحفظ
فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة من امّ
بمعنى قصد واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين ومؤنثاتهن
وآم وامام كراعية ورعاء وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة
عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم ابطح وبطاح قال ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف
على فَعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحكى الجبائي ما يقدن بارسان
وفي وصف على فَيْعِل نحو خيّر بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فَعْلاء نحو بطحاء وبطاح وفي وصف على فُعْلى
بضم الفاء نحو انثى واناث وفي اسم على فَعول بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاي والخاء المعجمة
الانثى من اولاد الضان وفي فَعِلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فَعالة نحو عباءة وعباء وفي فُعْلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام
ونطفة ونطاف وفي فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فُعُل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فَعُل بفتح اوله
وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة **فُعُول** بضمتين ويطرد في
الفاظ اربعة احدها اسم على فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول له اي لفعل كاللازم والى ذلك يشير قول الناظم و
بفعول فَعِل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر وجاء في نحو نمر نمور على القياس ونُمُر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية الربعي
فيها عيائيل اسود ونُمُر انشده سيبويه فقال ابن الضائع اراد نُمْر بسكون الميم ثم نقل واتبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا من نمور فحذفت
الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمعه انمار على غير القياس فتحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نُمُر وانمار
ونمار والعيائيل جمع عيل واحد العيال قاله الصحاح والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي ساكن العين حال كونه مفتوح الفاء
ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فوج وفؤوج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة
وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فَعْل اسما مطلق الفاء الا في ثلاثة

باب كيفية جمع الأسماء

من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول احدها معتل العين كحوت فانه جمع حيتان والثاني معتل اللام كدمى فانه جمع امداء قال سيبويه لا يكسر على غيره ذلك
قال في المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداء وقال الجوهري وهو القفيز الشامي وهو غير المد
وشذ في جمع نُؤْي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نُؤِيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا اياصرا ونؤيا محافرها كاسطر الاسم
قال الامر في استثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد به اسفل الخباء الى وتد والنؤي بضم
النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤي وهو حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نُؤُوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى الياءين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا وبعض العرب يكسر النون اتباعا
لكسرة الهمزة واناه وبعضهم يقدم الهمزة ثم يقولون اناء على القلب مثل ابار وابآر والآضين بكسر الهمزة جمع اضاء وهو الغدير والمستثنى الثالث من فعل بضم
الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمُدّ بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة وهو الورس كما قال
الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعولة في فعل بفتحتين
اسما كذا اسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان والندب بفتح النون والدال المهملة والباء
الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فِعلان
بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم على فُعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان
وجرذ بالجيم والراء والذال نوع من الفيران والجمع جرذان او فُعْل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فَعَل
بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة المخالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف
منقلبة في الجميع عن ياء والخال اخو الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فِعلان في فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان
وخشف وخشفان وخيط وخيطان وربذ وربذان وشقذ وشقذان وشيخ وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها
ابن مالك في بيتين فقال الحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان وربذ وشقذ وشيخ هكذا جمعت مثل ذلك صنوان وقنوان
الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف ولد الغزال والخيط قطيع النعام والربذ المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقذ ولد الحرباء والشيخ
والصنو والقنو مثلان وفي فَعَل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء فالراء الساكنة
وفي فَعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فِعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان
وفي فِعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فَعْل نحو ضيف وضيفان او على فُعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر فُعلان
بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلاثة في اسم على فَعْل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان وعلى فَعَل بفتحتين حال كونه
صحيح العين كذكر وذكران وجذع المثنى من المعز وجذعان قال الموضح في حواشيه هذا مثال ابي حيان وهو خطأ لان جذعا صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض
بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وقل فُعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل
ورجلان ويجمع راجل على رجل كصحب ورجال ورجالة وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع
المفرد ورد بان فُعلا صفة لا يجمع على فعلان وفي فُعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان
بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المطرد بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ
بناء على انه صفة البناء الخامس عشر فُعَلاء بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير
مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلاء كذا لما ضاهاهما
قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع
بمعنى مسمع واليم بمعنى مؤلم فيقال في جمعهما سمعاء والماء قال ابن مالك وسمع فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما
جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاي وهي
الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية
كالكرم والبخل من جهة ان كلا منها غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليف لانه
لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال ابو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم جمع كريمة وسمح بسين مفتوحة مهملة وميم ساكنة وفي آخره
حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لابي حيان وودود وودداء ورسول ورسلاء لانها لم تبن على فعيل ولا على فاعل البناء السادس
عشر افعِلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضاعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل
كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب

واو الاخوال فانها منقلبة

وكثب وكثبان

الثاني فيلتقي الساكنان فيحذف أحدهما لا النون لفضل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لأن حرف العلة لعدم الألف فلا يعل لأجلها ولو قالوا لشدة التقى حرفا التضعيف
لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقواء وسخي وسخواء وشذ أفعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب
وأنصباء وصديق وأصدقاء وهين وأهوناء وأما ظنين وأظناء فشاذ وإن كان مضاعفا لأنه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى
فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وناب عنه أفعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذا قل البناء السابع عشر **فواعل** ويطرد
في ألفاظ سبعة ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت أو صفة كناصية وكاذبة وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة
فيقال في جمعها نواص كواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر أو اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة
بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الإعصار الزوبعة وهو ريح تثير الغبار و
ترتفع إلى السماء كأنه عمود قاله في الصحاح أو اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على لغة الفتح اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك
وطوابع أو اسم على فاعلاء بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة أسماء لجحرة اليربوع قال الراهطاء
بالراء والطاء المهملتين وهي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف فالصاد والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه
من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والقاف والفاء حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو يعمر فإذا أتي من قبل القاصعاء
ضرب النافقاء برأسه فخرج أو اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاي المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل
الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل أو في وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله التاء الفرق كحائض وحوائض
وطالق وطوالق أو وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ
فواعل في وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس
الأبصار وفي جمع سابق صفة المذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال فأيقنت أني عند ذلك ثائر غداة إذ أو هالك في الهوالك وزعم بعضهم أن ذلك
كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي والغزي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل إنما فوارس
فالذي حسنه أنه لما انتفت الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والأمثال كثيرا ما تخرج على
القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فإن ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أوادم بوزن أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي
نحو فدوكس فإنه ملحق بسفرجل فمن ثم جمعه فداكس بوزن فعالل لا فواعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض
وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ماثله البناء الثامن عشر **فعائل** ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة ألفا أو واوا أو ياء
وسواء كان اسما أو صفة وسواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة و
ظرائف أو كان تأنيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الأقدم عن شمائل اليمين وحكى اللحياني
في جمع أسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تأنيثه بالألف المقصورة
كحبارى وحبائر أو بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لأنهن ثلاثيات
وإليها أشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء أو مزالة البناء التاسع عشر **فعالي** بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد في ألفاظ سبعة أحدها
فعلاة بفتح أوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء والثاني فعلاة بكسر أوله وسكون ثانيه
كسعلاة بالسين والعين المهملتين أخبث الغيلان وجمعها سعالي قال العجاج أمثل السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية
بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما تعلق بأصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما طار من زغب القطن وجمعها هبار والرابع
فعلوة بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق والخامس
ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلحق بسفرجل
فإذا حذفنا أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس
زيد فيه النون والواو وبني بشحذوة فإذا حذفنا أول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فإنه يقال
في جمعهما حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحار أو صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذار
والسابع ذو الألف المقصورة للتأنيث كحبلى وحبال أو للإلحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من
قفا البعير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق وبهذا تمام العشرين من أبنية الكثرة **فعالى** بفتح أوله ورابعه ويشارك
الفعالي بالكسر في أربعة صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى
وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا وتنفرد فعالي
بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما تنفرد به عن الفعالي بالكسر إلا وصف على فعلان أو فعلى نفسه أو لها نحو سكران وسكرى

غضبيا وغضبى فتقول في جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارى وغضابى بالكسر وبترجح هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى
فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبيط وحباطى ويتيم ويتامى وايم وايامى وطاهر وطهارى وبنات عوف وظهارى ومهري ومهارى
شاة رئيس اذا اصابها سهام واسير ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم
ثلاثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شبعان فعلان وفعلى وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير
والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وطاهر ومهري ورئيس معنوم في الحادي والعشرين فعالى بالفتح في الفاء والتشديد في
الياء ويطرد فعالى في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة
وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو مصري وبصري لان ياءهما متجددة للنسب وفي
ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض
رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ابنة البخت من الابل معربة وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الجلة الجراجرة كالبستان تحنو لدردق افطال
في ضلع الخليج الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة
للنسب بعد بخت وبخاتي ككرسي وقماري الا ترى ان الياء في قمري ليست للنسب الى قمر ولكنها في الحقيقة للنسب الى بخت وبختي وبخت كزنكي وزنك فكما لا يجوز
في الزنكي زناكي كان القياس ان لا يجوز في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا وكالمنسي
فيعامل الاسم معاملة البري منها كقولهم مهري ومهارى والمهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله
المرادي وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالى في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به
بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسيا آخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالى واناسي اصله اناسين
فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من النون في الياء قبلها كما قالوا ظربان وظرابي واصل ظرابي ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على
الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جرجي جراجي وفي جمع
تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية وزاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال
الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب قال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب
اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى البناء الثاني والعشرون فعالل ويطرد في انواع اربعة وهي الرباعي او
الخماسي مجردين او مزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى او مكسورهما او مضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر
والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة
والراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخالب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة
وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل حصل به فتقول في جمع سفرجل
سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة
التي تزاد في الكلم وشبهه بها اما الكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت
قال المتنبي مواض قواض نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهي حرف اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بثبت ولذلك
ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد او بكونه من مخرجها اي من مخرج الحرف الزائد كفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر
فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي طرف اللسان واصول الثنيتين العليين والحاصل
انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف
فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود والمذهب وقال المبرد
لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس شبيه لفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه ولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي
المزيد فيه نحو مدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح
الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف هذين النوعين الاخيرين وهما زايد
الرباعي المزيد فيه والخماسي المزيد فنحو مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومسلحج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده
وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الراء والسين وخنادر بحذف الياء والسين الا اذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الآخر فيثبت
ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزائد ياء صح نحو قنديل وقناديل او كان واوا او الفا قلبا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرادح
بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون
شبه فعالل وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه وزنا كفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم

ودوام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا يجمع على نحو الى ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق او غيره
وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاقى فالزيادة فى الاولين لغير الالحاق
وفى الباقى للالحاق ويحذف ما زاد عليها اى على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر
بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول
وهو كونه للالحاق والخروج من حروف سألتمونيها وان لا يؤدى حذفه الى حذف الاخر الذى ساواه فى جواز الحذف ورد هذه فى التسهيل الى ثلثة امور
المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغنى حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثانى
الزائدين منهما ام لا ولا فرق فى ذلك بين الخماسى والسداسى فتقول فى جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون بل لانها
على الفاعل لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وبفضله بها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول فى جمع مستدعى مداعى بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود والميم
. . بين من الثانى لانه وان كان بناء موجودا كتناصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد فى نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق
فانه يقول فى جمعه قعاسس بحذف الميم والنون ويبقى السين ترجيحا للمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه
سيبويه فى ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المصدرتين فى اوائل الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد
الخصومة نص عليه الجوهرى وصاحب الضياء ومن ضم اللام فى التنزيل الد الخصام فتقول فى جمعهما الادو يلادد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وتحركهما ولكونهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم لمماثلة المثلين والا
والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج على انقول فى جمعه مخارج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقول مساخيج بحذف التاء وابقاء
السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغنى حذفه عن حذف غيره وهى ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزائدتين مغنيا عن حذف الاخرى
بدون العكس يتعين حذف المغنى حذفها كياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد
الياء والواو والنون فتقول فى جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرنا الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها
عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيقل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيابين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
وهو حذف الواو لا يغنى عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابين لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف
اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافأت الزيادتان فى الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نون سرندى بفتح
السين المهملة والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور وقال الجوهرى الشديد وقيل القوى وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون
النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قاله الجوهرى والفهما المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم على الالف والالف
رجحت بتقديرها حركة الالحاق بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبى فتقول فى جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد
بحذف النون وابقاء الالف وتقول فى جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقى سرند
وعلند بنقل الى سرند وعلند كجعفر فتقول فى جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقى سردى وعلدى بنقل الى سردى وعلدى كارطى فتقول
فى جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف فعا وجرا ويعوض عنها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير والخ زائدى
سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى

هذا باب التصغير وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص بانى بيانه وله فوائد وعلامات وشروط
وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب
وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقى وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون
على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب
ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثانى ان لا يكون متوغلا فى شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير
قاله ابن مالك وفى كلام بعضهم الرابع ان يكون قابلا للتصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض
ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكى وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهى ثلثة ابنية لا تزيد
عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثى كفليس والثانى لتصغير الرباعى نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسى نحو دنينير وهذه
الاوزان الثلاثة من وضع الخليل وقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت
النون الاولى من دنينير ليست فى مكبره قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن

والاولى ان يقول ... حتى الغرس عنه

والوعم

هذا باب التصغير

ولم يبسط الكلام على صيغة التصغير

باب التصغير

أحيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيل وفعيعل وفعيعيل وزنها التصريفي أفيعل ومفيعل وفعيلل وأصل هذه الأبنية الثلاثة فعيل وذلك لأنه لا بد لكل مصغر من ثلاثة
أعمال ضم الحرف الأول إن لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني إن لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم إن كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر
على تلك الأعمال وهي بنية فعيل كفليس في تصغير فلس ورجيل في تصغير رجل فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد فيقدر أن في مصغره كصريد في الفتحة
والضمة غيرهما في المكبر كما في الفلك مفردا وجمعا جزم به ابن إياز ويؤخذ منه أنه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح
السهيلي في الروض فقال يحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل في الجمع ويؤتى بياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالا وأجاب
عنه فقال فإن قيل هلا قلتم لا يصغر إذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبره وإلا فما الفرق فالجواب بأن الفرق قد يظهر في الجمع فإنك تجمع بيطر المكبر على بياطر بحذف
الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه إلا بييطرون وذلك لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير انتهى وفي هذا ما تقدم الوعد به وبما
أنه لا بد من ضم أوله وفتح ثانيه لفظا أو تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زميل بضم الزاي وتشديد
الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لأن الحرف الثاني
منهما وهو الميم في الأول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولأن الياء غير ثالثة بل رابعة لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر والزميل
الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه إذا عمى مراده والاسم اللغز وإن كان المصغر متجاوزا للثلاثة احتيج إلى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم
ينظر إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين ألف أو واو أو ياء قبل الآخر في المكبر فهي بنية فعيعل كقولك في تصغير جعفر جعيفر وإن كان بعده أي بعد
الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر في المكبر فهي بنية فعيعيل لأن ذلك الحرف اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها
كقنديل وقنيديل وإن كان حرف اللين واوا أو ألفا قلب ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب
الألف ياء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثي ويتبين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له إلى مثال فعيعل مما زاد على أربعة أحرف
بما وصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب إلى مثال فعالل وفعاليل والحاذف هنا من وجوب وتخيير كالحاذف في التكسير فتقول في تصغير
سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف فيه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين
فيه إبقاء الفاضل وهو الميم وألندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين إبقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف
منه الياء ويبقى الواو سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف فيها قال الأخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه
وهو القاف أو فريزق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما وأليد ويليد بحذف النون وإبقاء الهمزة
وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافأت فيه الزيادتان ويخير الحاذف في أحدهما سريند وعليند بحذف
الألف وإبقاء النون أو سريد وعليد بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تفتح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر والف كما
لا تبقى في التصغير كما استثنى ثم أعلت كياء قاض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير صل ويجوز ذلك في بابي التكسير و
التصغير أن يعوض مما حذف منه ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة لأن ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف إبقاء الزائد فإنه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره
سفيريج وسفاريج بالتعويض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر
احرنجم وتصغيره حراجم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير و
التصغير لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد مثاله في جمع التكسير جمعهم أي العرب مكانا على أماكن وفيه شذوذان أحدهما أنه مذكر ونحو مثله على أن
يأتي على مثال أفعلة والثاني أنه شبه فيه الأصلي بالزائد فحذف والزائد بالأصلي فثبت فقالوا أماكن والقياس في بناء مكان على أفعلة أن يقال أكونة
بحذف الميم الزائد وإبقاء عين الكلمة قال ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على أراهط وأكارع والقياس كرع و
أكرعة ورهوط وأرهاط وجمعهم باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث والقياس فيهما بواطل وأحدثة وحدث وما ذكرهم من أن هذه الجموع المنطوق به
على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه أنها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم جمع
فكان أمكن جمع مكن كفلس وكان أراهط جمع أرهط وكان أباطيل جمع إبطيل أو إبطول وكان أحاديث جمع أحدوثة وقال ابن خروف أحاديث إنما يستعمل
في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب أنها جموع على غير المفرد كنساء جمع المرأة ومثاله في المصغر تصغيرهم أي العرب
مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشي بإسقاط الألف والنون وتصغيرهم إنسانا وليلة على أنيسيان ولييلية
بزيادة الياء فيهما وقياسهما أنيسان ولييلة بإسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنسانا أصله إنسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على
أنيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو والقياس رجيل وصبية وغلمة بكسر أولهما وسكون ثانيهما اسم جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن
على أصيبية وأغيلمة وأبينون بزيادة الهمزة في أولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها
عشية وقيل هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كأنهما تصغير مغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما
تصغير إنسيان وليلاة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمة كأنهما تصغير أصبية وأغلمة وأبينون كأنه تصغير أبنون واختاره في التسهيل

وقال في النظم وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما يجاوز الثلاثة اربع مسائل
احدها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف
افعال كاجمال وافراس المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران
وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا اى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة
واما ما قبل الفي التانيث فليبقيا على حالهما واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلشابهتهما بالفي التانيث فتقول فتح
شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان
مما هو على خمسة احرف اخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف ياء فيهما لانهم جمعوها على فعالين فقالوا سراحين
وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما
لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت
للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يؤتى في تصغيرهما اريط وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على انهما للالحاق لا للتانيث
تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثال
فعيل وفعيعل بما يتوصل به من الحذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها محتوية بشيء مقدر انفصاله
عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت
كلها اصولا من الف تانيث ممدودة نعت الف كقرفصاء لنوع من القعود وسيأتي حكم المقصورة او تاء اي الف التانيث كحنظلة واحدة ام لا
الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بجيمين
او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح وهي الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع للذكر
تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقديرها
منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها الا انها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما هي
مجردة عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحدة منها فيما امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتي تقول قرافص بحذف الالف
وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف
وصدر المركب لوجب حذفها الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير فتقول في تكسيره امارئ القيس كما تقول في تصغيره امرئ القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما المركب
ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة **فصل** ويثبت
في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغيز بحذف
الالف وجوبا وتعويض الياء جوازا او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه
فعللايا فالراء الثانية للقطاع فتقول في تصغيره بريدر وذلك لما حذفت الف التانيث بقي بردراي فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت
في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليس
بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس
وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء
عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل حبيلى فعيلى وليس من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلاء فيما عدا الآخر والتي منع منهما مانع الا
فان تقدمتها مدة زائدة فحذفت ايهما شئت لتكافؤهما وعدم مزية احديهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر
الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة فتقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها
في موضع يجب تحريكها فيه بالكسرة وادغامها في ياء التصغير ولا يعوض عن الف التانيث فيقول حبيرة وتقول في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي الياء
او قريث بحذف الف التانيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث ذو القصر البيتين **فصل** وان كان ثاني المصغر لينا
الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رددته الى اصله اي الى ما انقلب عنه فترد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان وباب بموحدة الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه
والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب فقلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار
ما قبلها وترد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو المسن من الابل الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب
من النيب قلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر

باب التصغير

ويتبين برد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف نحو متّعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو لان اصله
موتعد ابدلت الواو تاء وادغم التاء في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب
قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد او موعد ومتيعد لا ابهام فيه مع ان فيه تبقية
لم يلتفت للالتباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو آدم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل أأدم بهمزتين ثانيتهما ساكنة قلبت الثانية
الفا فتقلب في التصغير واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم و
ضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير
همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما
دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة
والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما
ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على
لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباس تصغير
عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير
فيه الاول كموازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما
لتصغير علم **فصل** واذا صغرت ما حذف احد اصوله فاء او عين او لام او اثنان منها وجب رد محذوفه ان كان بقي بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء
نحو كل وخذ وعدة اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج و
المحذوف الفاء واللام نحو ق وش ول اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما تقول اكيل واخيذ ووعيدة برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيه
برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي ووشي ووُلَيّ برد الفاء واللام ورُأيّ برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمّل المنقوص
الى آخره وانما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا
ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء وهو الاولى
فيقال في تصغير هل هليل بالتضعيف وهلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بما لامه ياء وقلت في هل هلي او بما لامه واو فقلت هليو ثم اعللته اعلال
سيد وعليه زيادة عمل فينبغي تعين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل ووجهه ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح
في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان
صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما المسمى بها اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء
ثم ادغمت احد المثلين في الآخر وماء بالمد لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما
ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف اعطين حكم دوّ وحيّ بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدوّ الفلاة
والحي القبيلة وماء بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لوّ بالتشديد لُوَيّ كما تقول في تصغير دوّ دُوَيّ واصلهما قبل الادغام لُوَيْو ودُوَيْو اجتمع
فيها الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كيّ بالتشديد كُيَيّ بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء
التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حيّ حُيَيّ بثلاث ياءات اولها وآخرها اصليتان ووسطاها ياء التصغير وتقول في تصغير
ماء بالمد مُوَيّ بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال العلة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى
واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مُوَيْه بقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا الماء المشروب
لامه هاء ردت اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل** في تصغير الترخيم
حقيقته ان تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى
الضعف من صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فتحذفها ثم توقع
التصغير على اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد لا يتأتى تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد
ولا يتأتى فيه في مدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما
واجب في غير تصغير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران فاطمة ومالكا واسود اعلاما على فُطَيْم
ولا تفعل ذلك فيهن صفات ولم يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحماد ولم يلتفت للالتباس
ثقة بالقرائن وزوائدها لا تخل بقائها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميماد وفعيعل
كقريطس تصغير قرطاس واما قريطب تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغيره ترخيم لا فعيعل لانه ذو زيادة وهي الياء

وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغر ابرهيم واسماعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في
الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في
كيفية تصغيرهما ترخيما فيقول سيبويه بريه وسميع ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد
بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير لانه يشبه الزائد قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن
بترخيم المصغر يكتفي بالاصل **فصل** ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجمع
فيه بين التصغير والتذكير نحو دار مما عينه واو وسن من المضاعف وعين مما عينه ياء واذن مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة و
واذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصين او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد ويدية وكما عرضت ثلاثيته بسبب
التصغير كسماء مطلقا سواء صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة بالمد
محذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكرا نعت الاسم
لقلت في تصغيره سمي بغير تاء لتذكيره وسماء وحبلى وحمراء حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا
عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث
ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا
بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر
المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في
ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة
وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وعرس وقوس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن وصحة اللبس وجمع
المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس
بضمها وذود وضحى وطست وعطش وشول وقدر ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك
دون لبس وشذ لحاق بها اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة
مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة
فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم
مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها
مذكرة اذ لا يستدل على تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين
في التعجب والثاني المركب علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما اعراب المزجي
ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما و
فتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسييبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما
يعنون الشيء الذي يتصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله
وتتمته نزولهما بهذه المنزلة فلذلك صغروا الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان
في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث واولى في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء
الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها اي الياء
بقاء اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من ضم وفتح تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من
ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية وزيادة جمع والثالث ان الياء التي في التصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا
وتيا فتبقي الحرف الاول على فتحه وتاتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الفا في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا
وتييا بثلاث ياءات اولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت الياء الاولى لان ياء
التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير اخرا اذ كانت الالف في تقدير حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير
طرفا ممتنع ولانها ان ابقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه واذ لزم الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير
طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكسير فلا تحرك وتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع والفه عن ياء

وعينه ياء بعد ضم فائه وفتحها على قول الكوفيين ان الالف ثالثة وهو موضع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اوليهما على فتحه وابدال
ياء التصغير فيما بعدها والمؤنث بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولاء اولياء بابقاء اوله على ضمه في حالي التكبير والتصغير
لغة من قصره وهم القيسيون وبالمد لغة من مده وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا
الالف بعدها ياء وزدنا الالف قبل الآخر ولم نزد بعد الآخر اذ لم يبق تصغير خماسي الا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير في آخره لاخرجناه على
القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء
التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولا فعال فاما
الالف اخرا صار الا ان اولاء فعال كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة وياء اذا وقعت فانها تصغير ابعثر ماكان خمسة و فانه لا يسقط قبلها الف
المحذوف المذكور ادخلوا الالف بعد الياء الثانية وقال الزجاج همزة اولاء منقلبة عن الالف المد فاذا قلبت الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وجب رد الهمزة الى
اصلها ثم ثالث الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء
التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما
ولم يؤت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يحذف
والاخفش وسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية
المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فيجمع الذي وسيبويه
يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كحالة الافراد فتقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكأنها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء
لانه يقدرها حذفت للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانه زادوا في الذيين قبل الياء ياء وقبل النون
الفا فصار اللذيانين ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرتها على لفظ مفردها فقلت اللتيا
كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات كما تقدم واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال
في اللاتي واللائي لا يحقران استغناء بجمع التي المحقر بالالف والتاء كما في دراهم ودريهمات بل المؤنث الحقيقة لا يفعل بهذا الجمع والاخفش يصغرها ويقول في
لانهما صارا حين جمعا بمنزلة ضاربات اذا اجري عليها حكمه ويحذف الياء التي هي لامهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء
المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللائي اللويا واللاتي اللتيا وهذا لا يلتبس بتصغير التي
ولا يصغر شيء من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الالباس ولا تصغر تي الاشارية
للاستغناء عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك في قوله في النظم تيا وتيا قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا
من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث الا
تا خاصة وكان حق تصغير الاشارة والموصول الاشارة في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف
بهما والتصغير وصف معنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن ملح تصغير اوه على اويه وبعض
السادة المبني نحو فانه يصغر فيقول زُييد **هذا باب النسب** وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان
يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة
وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق
الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لئلا تدل على نسبته الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغييرات اولها لفظي
وهو ثلاثة اشياء الحاق الياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو
معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شيء من قبيلة او بلد او غيرهما فلا بد لك من عملين في آخره
احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فيتداولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر والعمل الثاني
ان تكسر ما قبل الآخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا الكرسي
زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب امور في الآخر وامور متصلة بالآخر اما الامور التي في الآخر فستة احدها الياء
المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما آخره ياءان زائدتان
سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما آخره ياءان ليستا للنسب وشافعي مما آخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء
المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف في التقدير فيقدر انها مع الياء المجردة للنسب

هذا باب النسب

غير ما بدئ بهما وتظهر لهذا الاختلاف ثمرة في الصرف وذلك انه اذا كان بخاتي الجمع بفتح الباء الموحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع انتهى وتكرير جمع فاذا نسبت اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان الجمع للتكسير اذا لم يكن علما او جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما مستدرك لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما كان لامرأة فانه يمتنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي لا لصيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب فقلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى الزائدة ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فتقول مرموي واطلق في النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وبقيت المدغم فيها لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات تقول في امية اموي وحياء امبتي باربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم يحذف واحدة منهما بل تفتح الياء الاولى كما مر وترد الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات فتقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب تاء التأنيث تقول في مكة مكي بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكية وايقاع تاء التأنيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التأنيث فيهما لحن اي خطأ لخروجه عن القاعدة يقال للمخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما ذووي وخلفي بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لكنهم لا يقولون ذلك قال الكافيجي في شرح ايساغوجي في المنطق الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك وانما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات بمعنى الحقيقة لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واوا واذا ردت عادت العين الى اصلها فتصير على ذوي بزنة نوى ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف لياء النسب الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاولى تقع في ثلاث في الف التأنيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء لطائر وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التأنيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاء صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالف ملهى والحذف تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها والارجح في الف التأنيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف التأنيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في الف الالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة عن واو القلب خبر الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى مما الفه منقلبة عن اصل خير منه في نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس للقوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوزة اربعة بان كانت خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص وجوبا فاما الياء الرابعة كقاض فكالالف المقصورة الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه ساكن والفه منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب واوا والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شاذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه والتزم في الثالث من الالف المقصورة المنقلبة عن واو او ياء كفتى وعصى ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي القلب اي جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد من تقديم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي بقلب الياء واوا ونظيره من الصحاح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند العرب بحيث نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب

باب النسب

الفتحة كسرة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفاء نحو فعل كنمر بالنون والمضموم الفاء نحو فعل كدئل والمكسور الكسرة فتحة
الفاء نحو فعل كابل فتقول في النسب اليهما نمري ودؤلي وابلي بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين وذهب بعضهم الى بقاء كسر العين فيما فاؤه
مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا ثقل والامر الخامس والسادس ما يحذف لياء النسب علامة التثنية
وعلامة الجمع تصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون ما لكونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع على الاسم الواحد اعرابا ثلاثية بجمع
لاعرابه بالحروف واعرابه بالحركات في ياء النسب وحذف النون تبعا لما قبلها لانهما زائدتان زيدا معا فيحذفان معا فاما قبل التسمية بهما فانما ينسب الى مفرد
لا اليهما ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعرابا ما لا ينصرف العلمية والزيادة وقال وهو [illegible] الاختلاف
الاخر خلافا للوضع الاول باجرائه مسبقا امل عليهما ما قبل الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما يقال سلماني والسجا التثنية سبع اسم
موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين في لزوم الياء على النون منونة قال في النسب زيديني باثبات الياء والنون كما
تقول غسليني ومن اجراه اي زيدون مجرى عربون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف العلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم
الواو والاعراب على النون منونة او لزم الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما يقول عربوني
وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا على الجمعية ولم ينقل الى
العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثا فالدار ان ينسب فيقال تمري بالاسكان في الميم لان مفرده .. اكن العين قبل الجمع وان كان علما
فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتاء معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منع صرفه للتأنيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء [illegible]
تاء سكرة نزل الالف منزلة الف جمزى لكونه ثالث ما فيه متحركا فحذف فيهما على التقديرين بحذف الالف والتاء كالف مكرة ثم الالف كالف جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية الا[illegible]
ومنع الصرف وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حالة نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا وبين النسب اليه علما لان علامة الجمع
تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال المرضي بحثا ففي الفتح وجهان القلب واوا والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن
ثاني ما فيه وعلى كلا الوجهين يحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي ولم ينحو نحو مسلمات من الجموع التي فيها سينة ونحو سرادقات من الجموع التي فيها
الالف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والياء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار [illegible]
والدخان المرتفع المحيط بالشيء واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا احدها الياء المثناة تحت المكسورة المدغم فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه ثلاثي العين
كطيب او رباعيها كهين فيقال في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع الكسرتين
واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم يقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت بخلاف
نحو هبيخ بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت والخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هبيخي باثبات الياء الثانية
لانفتاح الياء المدغم فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم
اذا هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اي جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغم فيها ياء اخرى
لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهوم او من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابن [illegible]
والسيد الشهاب الحلبي السمين وكان ابو العباس ابن [illegible] يقال في النسب الى طي بتشديد الياء وبالهمز طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا
الياء [illegible] وهي الاولى الفا على غير القياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا كان [illegible] لتقليب
على القياس الامر الثاني ما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه التاء
اولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة
سليقي وقولهم في النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري و[illegible] العباس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة
كلب [illegible] ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي
اقول فاعرب ولا يشترط حذف في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو الم
لم يقلب لأدى الى الاستثقال فالرجال بركة ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير
مع اللبس الامر الثالث ما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة بالمثناة تحذف منه التاء
اولا ثم تحذف الياء ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة رديني باثبات الياء وتقول في النسب الى عيينة وقويمة عييني وقويمي
بلا [illegible] لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان
العين مضعفة وحذف الياء يؤدي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع ما يحذف لياء النسب واو
فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن تحذف تاء التأنيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التأنيث وهي
حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنائي واما قولهم شنوي [illegible] من قال الازد

حيوي ... الواو قال ابن السكيت ما ذكرنا في فعيلة وفعيلة من حوي حذفت الياء الاولى منها وقلبت الكسرة فتحة في الاصل فان قلت
...اصول مذهب سيبويه والنحويين في عدوي حذف الواو والضمة ... فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى ...
وحذف الياء الزائدة التي تجيء ... ولا يجوز ذلك ... فتقول ... الا على ... في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو طوية
لاجل التضعيف في العين ... الى اجتماع مثلين والادغام ممتنع لان فعلا ... واجب الفك كطلل ...
النسب الى فعيل ... الملي اللام ... على حذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة فتقول غنوي وعلوي ... في النسب الى فعيل
اوله ... المعتل اللام ... ثم تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا ... فتقول قصوي وهذان
الوجهان ... في فعيل المعتل اللام ... في فعيلة وفعيلة ... انما ذكرتها ههنا استطرادا وهذا الموضع موضعها ...
فعيل ... اللام ... وذلك نحو ... وحنيفي ... قريش وهذيل ...
... فصل حكم ... في النسب ... التثنية ... التانيث واصلية او منقلبة عن ... حرف الالحاق فان كانت
... فلما ... من الواحد ... مع الكسرة ... في النسبة الى ...
... النسبة ... اسم ... الا ... النون ... التانيث ...
... اصل ... القلب ... الياء ... منهم من يقلبها واوا ... الا ...
... كساء ... اصله كسا ... همزة ... الهمزة ...
... والقلب ... التصحيح ... الاصل ... الياء ...
... الاصلية ... الالحاق ... فصل ...
... العلم المركب ... الاستثقال ... التانيث كان التركيب ...
النسبة الى ... معدي كرب ...
... الجزء الاول ... المنقوص ... التصحيح والقلب ...
... الاول ... في النسبة ... الموضع ... في النسب الى ... هو ...
ان تنسب الى ... معدي كرب ... ابو حاتم ...
... الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول ...
... المركب ... النسب ... حضرمي ... الكسرة ...
... الهمزة ... في النسب ... المطرد ... حذف الهمزة وفتح الميم ... الى ... من العرب قال
... والى ... الا ان كان المركب الا ...
كنية كابي بكر وام كلثوم ... فانك تحذف ... ونسب الى الجزء الاخير ... فتقول بكري وكلثومي ...
... عبد الاشهل ... النسب الى عبد مناف ... وبنوا الى الجزء ...
... والحاصل ان المركب
الاضافي ... الثالث ... هذه المواضع
... في النسب الى بني ... وعبد ...
... العبس ... عبد شمس **فصل** اذا نسبت الى ما حذفت عينه ... في مسئلة واحدة ...
... الساكنة ... قلت ... العين الساكنة ... الواو
اذا نسبت الى ما حذفت ... في مسئلتين احديهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو ... الفتح
... انفتاح ما قبلها ... وعوض منها التاء ... الواو ... ما قبلها
... الى اصولها فاذا نسبت الى شاة ... الخلاف في ... العين ... الى سكونها
... فذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول ... عند سيبويه ... الكلمة ... الى
سكونها ... العين ... ابو الحسن ... بسكون الواو ... الكلمة ...
الى سكونها الاصلي ... مذهب سيبويه ... الحسن ... كتاب الاوسط الى ...
... المسئلة الثانية ... شية ... في لغة اهل الحجاز

او سنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما رد في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب اقوى على
الرد لانه اعمل في التغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب فيهما نحو عمري وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا للمزية في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووي
بالاتفاق اي باتفاق سيبويه وابي الحسن لانه قد وقعت عينهما اعني الفعل بالتحريك ولامهما ياء لان طويت اكثر من قويت وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون
والى ان لامهما واو وانه من باب قوة وطوى لقولهم قلبت الفا وقلبت الالف واوا في النسب فذات هي من ذوي بابدال التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي لا من رد
اعلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذواتا
من منقلبة عن واو والالف الثانية علامة الرفع في التثنية والتاء للتانيث كما في مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان
في حال التمام والسلامة من ذلك حال النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى
ابن بنوي اذا اردت حذف ورد لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع وجب
رده في النسب وسره اي حكمه رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو لا محذوفة
وهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ذهابها اي صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء
في النسب الى مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تجتمع تاءا التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء فيه وان
كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس لو اتفق على حذف الياء في الجمع فيجريها مجرى تاء
التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء فيجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى اولهما على حركته ويبدل فيهما اخرى ويقول
محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا
نحو فتاة وقناة ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو حمزة وتمرة وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم
عاملوا صيغتهما مع تاء الالحاق معاملة صيغتهما مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي
فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل يونس ان ينسب الى
هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا تغيير فيه
بخلاف النسب فاحتمل حذف التاء فيه بدليل المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت ان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان التاء
في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما ثابتتان وصلا
ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم
الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني او بنوي كما في ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه
في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة وعدة وفئة ولم يعوض بها شيء وشفة مما لامه صحيحة نحو عدة وفئة وعوض عنها تاء التانيث تقول يدوي برد المحذوف وقلب
الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدي بغير رد المحذوف ودموي بالرد والقلب او دمي بغير رد وشفهي بغير رد وشفهي بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة
وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الحاجب انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التي
نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب
ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء
الى اصولها واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين
وضعفه الجاربردي واما شفة فنص صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فياتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش
من الرد الى السكون الاصلي وعدمه وتقول في ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت
بنوي وسموي باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي برد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة والمعوض وهو الواو وياتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي
وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش بسكون الميم ويقول في بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمي وابني وبنوي ولا
تقول ابنوي لما ذكر على الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتهما اي الفاء او العين وجوبا
في مسئلة واحدة وهي ان يكون اللام معتلة كيرى علما واصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهو كل لون يخالف معظم
اللون واصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض عنها تاء التانيث فتقول في النسب الى يرى علما يرئي بفتحتين
على الياء والراء فكسرة قبل الياء وبرد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأى بفتح الياء
والراء والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاي فيجب حذف الالف لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف
الالف او يرأوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا
رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير يرأى بوزن جرجى والمقصور اذا كانت الفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الفه

وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوي بكسر الواو وفتح الشين وذلك لانك لما رددت
الاولى اي الواو المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهة توالي
الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا وتقول
على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا
يرد ما يمنع الرد في غير ذلك المذكور من الوجوب وتقول في النسب الى سة بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه وعدة بكسر العين من مصدر وعد مما حذف
فاؤه واصلهما سته ووعدة بكسر الواو فحذفت من الاول عينه وهو التاء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث بدليل رجوعهما الى الاصل في استاه
جمع سه والتوعد بفتح الواو وبعينها سهي بالرد لاستهي برد العين وعدي بلا رد ولا وعدي برد الفاء لان كلاهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين الشبيه
الى المحذوف منه اللام وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهي اولى بالرد وجاء عدي في النسبة الى عدة وليس هذا رد الفاء المحذوفة
والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسبة فزدت ما هو من جنسه
مثله فتقول في لو وكي علمين لوي وكيي بالتشديد فيهما لانك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت احديهما في الاخرى وتقول في لا علما لائي
وذلك لانك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن
قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما تقرر ان حرف العلة المشددة اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما مر وتقلب الثانية
واوا لئلا يجتمع الياءات وان كان واوا ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع ولائي او لاوي لما تقرر ان الهمزة اذا
كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب فان هذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زدناها همزة من اول الامر فانه يقول لائي
لا غير ولا يجوز لاوي لا على حد قول بعضهم فراوي قال ابن الحاجب كما تقول في النسب الى لو وبفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية وكي بفتح الحاء المهملة
وهي القبيلة والكساء المدود بتشديد الواو وحيوي بفتح الحاء وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر
على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه
الرد وما يمتنع فالاول ما لام معتلة نحو شية والثاني ما لام صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما لم يرجع
لام في التثنية كابوي واخوي وما ترجع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة
الى ثنائي الوضع خارج عن ذلك والله اعلم فصل في النسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها اسم جمع لا مفرد من لفظه او لا
فالاول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد
او لكونها اسم جنس كتمري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو تمرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل
قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس
فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قال الخطاب الماردي في الترشيح او لكونها جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد الفرق من الناس
الذاهبون في كل وجه او له واحد ولكنه شاذ كمحاسني جمع حسن حكاه ابو زيد تنزيلا الشاذ منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه
بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم
ولما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين ونحو مدائن ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسبة الى لفظه
من غير شبهة ولا ترد فيقال كلابي وانماري ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قال الرضي التسهيل ومثلوه بالفراهيد
بالفاء والراء والدال المهملة من علماء بطن من الازد واليه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبة الى الواحد لامن اللبس
اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من نجد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذ قيل
فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود وادنا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر
الى مفرده ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين المنسوب اليه على حاله والمنسوب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلل غيره بان المطلوب من
النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين المنسوب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى
فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما
فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في تمري لحمر نحو حمراوي وذلك لان حمرا جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه
وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر الى مفرده
ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري
بفتح الميم وان نسبت الى تمار قلت تمري بالسكون فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك
غالب في الحرف جمع حرفة كثيرا دون القليل مثل بتاع البت وتجار للتوب والحيم لمن حرفته النجارة وعواج لبائع العاج وعطار لبائع العطر ومن غير الغالب

باب النسب

ما اشار اليه بقوله وشذ قولهم وهو في غير الكثير وليس بقياس مع فظعليّ به وليس بقياس بعيد وابن نبال اي ذي نبل نبالا ما قبله فاستعمل لفظا لا
وجه لصرفه بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والحملهم على ذلك ان النفي منصب على المبالغة
فيثبت اصل الفعل والله منزه عن ذلك واستثنى منها الكثير ومع ذلك فقال سيبويه غير مقيس فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكّاه
ولا لصاحب البرّ بالراء المهملة برّار ولا لصاحب الشعير شعّار انتهى والمبرد يقيس هذا او بصوغ المنسوب اليه على فاعل او على فعِل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا
فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاس اي ذي كسوة والثاني كطعِم اي ذي طعام ولبِن اي ذي لبن ونهِر اي ذي نهار قال
الراجز لست بليلي ولكني نهِر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه كنا براي ولكني نهاري اي عامل بالنهار والله اعلم **فصل** ومما خرج في النسب عما قررناه في
هذا الباب شاذ وذلك نحو اقسام احدها بالتغيير فقط كقولهم امويّ بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة
بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو ورباني في
ورقاني وسعلاني ورحماني نسبة الى الرب ورقبة وسعل قال الطاهر بن احمد القزويني والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى
البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس وحروري
بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج لحروريه والرابع بالحذف والتغيير نحو عالية وعلوي
شتاء وشتوي وخريف وخرفي بفتحتين والخامس بالزيادة والتغيير نحو انف واناقي والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب
فقط نحو طائي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى طي وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتغيير نحو حاري نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فا
الانسان تحري والتاسع بنوبه ما يستحق التغيير نحو امييّ نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب اقتضت الخروج منها على
احدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين اموي وبصري فالاول لكان منسوبا الى المكبر وهو امة والثاني لكان منسوبا الى البصر وهي حجارة بيض
توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري
بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول عن المثقل الى الاخف ومثل له بمثال واحد هو
بدوي ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثل له بمثالين جلولي وحروري حذفوا الهمزة تشبيها لهما بالمقصور **هذا باب الوقف** وهو
قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي وهو مقابله
الابتداء ولا ابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام
النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا ا الاسكان المجرد ب الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه ابدال تاء التانيث هاء و زيادة الالف
ز الحاق هاء السكت ح اثبات الواو والياء او حذفهما ط ابدال الهمزة ي التضعيف يا نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل
وحذف واسكان وبينها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون
غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فالمعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا
الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فالارجح اللغات الثلث واكثرها ان يحذف تنوينه
بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة الفا
كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح
اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في الالف يقارب الغنة في التنوين
فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء
زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف
بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة
اقوال احدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى وقفت عليه بالالف التي
هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا
مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم وقيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا
ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي
عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها
ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف
وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الحال
السابق وشبهوا اذن بالمنون فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب

خرق بفتح فسكون

وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح والمبرد كما ذكر واجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا
على الوقف في نحو وليكونا ولنسفعا بالالف لكن في حواشي ميرمان على الكتاب قال اجمع الناس يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف فيعتبر انها لن
بلا شبهها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذه حجة وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل
ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن مع حذف حركتها فان
كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا
حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء
وهل هما من نفس الضمير كالف هو وهي او زائدتان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول و
المازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة في الوقف
بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا
من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابتا او محذوفا للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فالاول منه ومنهو وعليه وعليهو ولم يدعه
ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وارمه وارمهي وارصده وارصدهو قال الشاطبي وغيره في ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة
فيجوز ثبوتها كقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها
في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي وفي التشبيه قلب والاصل كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس
التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى مالك اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل و
الى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف في الوقف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى
ما قبله اختيارا كقوله نوائب كنت في لخم اخافه اراد اخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز
القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى بالفاء
او القاف او بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما
يوفي ويوعي حذفت فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد المسئلة
الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة
وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لامه في الوقف
لما ذكرنا من الاجحاف بمن حذف عينه ولانه يبقى على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد الياء اقتفي المسئلة الثالثة
ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول
بالف التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها
فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي
ومررت بقاضي باثبات الياء وبه قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح
في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب
اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من
قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت في المنون حالة الوقف ان الياء انما حذفت لاجل
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام
بعد حذفها ووجه الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما يسقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما يسقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي
فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري
ضيبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما ازيلت
الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** ولك في الوقف على المتحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة
اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة
ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خفا وخفيف وناقشه الموضح فقال انما هو راس جيم
او راس ميم وكلاهما مختصر من جزم او سقط والظاهر انها راس حاء مهملة مختصرة من استرح المامور به لان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لانها للدلالة
صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم ارادوا بها اول ... ونبه بذلك السكون في الوقف على تلك الثانية لا يبدل
فيها الاوجه الباقية والوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قال ابو حيان يدرك

باب الوقف

ولا يختص بحركة بعينها بل يجري في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للقراء فمنعوا الروم في الفتحة
واكثر القراء السبعة على اختياره ولكن منعهم ابو حاتم على المنع لانه يشبه التنوين فيفضي الى تشويه صورة الضم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته — صورته كذا
الوجه الثالث الاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها للهيئة الضم وروى الاشمام عن بعض
القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته الاشارة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد انك
تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراكه العين
دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمى الروم اشماما والاشمام روما قال فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف
يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته . واشتقاقه من
الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل
حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته دال
شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يرو عن احد من القراء الا عن عاصم مستطرف في صورة الفرع وهي لغة سعدية
وشرط هذه الصورة بل سنته وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة
كخطاء ورشاء لان الهمزة لا تدغم ولا ياء فيما في موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حروف العلة ولا تاباه السكون كزيد
وعمرو لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذي قبل الاخر والاخر والموقوف عليه قبل وان لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة وورد بان
الموقوف عليه لا الف الحرف الذي كان متحركا وصلا والوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابو عمرو وتواصوا بالصبر بنقل
الكسرة الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اذ ابن ذنب بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بان يكون القاف صوت صم من طرف اللسان
وما يليه من الحنك الاعلى ليسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت فقال الصحاح انه للفدكي بن اعبد المنقري وقال ابن سيدة انه
لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد بحاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس اذ جد النقر ابقاء المضموم ويروى النقر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع او بطل او معنى ام او مشهور انتهى وتنقل ضمة الهمزة بشرطه
خمسة امور لا بعض بل سنته وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان
المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال — تحريكه
وان لا يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله
المرادي وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله
لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى ومن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لان ما قبل الاخر متعذر التحريك ومن هذا
احترز بقوله ان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انسان
والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف لا تدغم ولا يجامعان السكون لان سكون الالف اصلي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول و
الياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة
لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة واجاز ذلك
النقل الكوفيون في الفتحة والاخفش طرد الباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله
وضم ثانيه وعنه احترز بقوله لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهو ان لا يكون الحركة فتحة
وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله الذي يخرج الخبء مفعول الخبء وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير
نقل وجدت استثقالا واضحا ولو ابدلت الهمزة الفا لالتبس بالمقصور ويجوز النقل في نحو هذا ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بضم
اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب من ان يثبت في اوزان الاسم فعل بضم فاء ولم فكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن
الفعل في نحو يقفل في قولك مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير مررت بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجيزه في بطء من قولك مررت ببطء لانه مهموز وعد
النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعضهم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء
بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على ما قبلها حركتها كما يوقف عليه مبتدءا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف في
فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقلوا لا يحذفون الهمزة لانه لما اعلوا دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من ازوا
ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها ابدالها من جنس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو
ورأيت البطا ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما اخفي من غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم ذكره
عليها الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيباني شديدا هبجه حتى اتاني فارس فوهصه قال اراد فوهصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي التهذيب

تقول ثمرة بهو بيوفى الشعر وقد استعملتها العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة **فصل** واذا وقف على تاء التانيث
المرسومة تاء وصلت عن القلب هاء اذ كانت متصلة بحرف كثمرة وبرة ولعلة واما اللات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس واما قول ابي حيان
واما ابت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على اللات شايع فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه اوفعل كقامت وقعدت
وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوفا اللبس بالضمير في قوله ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت
رجلا بضربت ثم حقرته فقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما
سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جي بها للحوق بنات الثلاثة الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها
وابدالها هاء ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا
الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة
بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم
ها جعل ان لم يكن بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من جمع
تحقيقا او تقديرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات
واذرعات فانه جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في
التقدير جمع هيهة واصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي بها الفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد
واصلها هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر الارجح بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في
جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو والياء مع الالف لانهم لو زادوها لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تبدل من الواو كما في
تخمة فصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة
بالواحد ابقيت في الوقف ولم يبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء
قولهم كيف الاخوة والاخوات وقولهم دفن البناة من المكرمات حكاه قطرب عن طي بابدال تاء الجمع هاء تشبيها بتاء التانيث الخالصة وقرا الكسائي والبزي
هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات
جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم الفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء
التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت
هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بالضمير المفعول قاله
الجاربردي مختصرا اياه ومن الوقف بتركه اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت
من بعد ما وبعد ما وبعد مت كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعد مت بعد ما فابدل
في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها
لها بتاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم واختلف في ذات من نحو
عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تاء تانيث
فتقول ذاه قاله الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى **فصل** ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت
للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها
ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل المحذوف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه فالحاق هاء السكت فيهن جائز ومنه اي من الحذف في الجزم
لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة وغير يتسنه قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للجازم ثم لحقته
هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون
واما على القول بانه من الحما المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظنى والاصل تظنن
وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد والمعنى
لم يتسنه لم يتغير بمر الزمان فقد كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما في فعل الامر على قول
البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف في البناء فبهداهم اقتده وهو امر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر و
اشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام والهاء التي للسكت في ذلك كلها لا واجبة جائزة تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش
وارم بغير هاء السكت وهي لغة لبعض العرب نقل سيبويه عن ابي الخطاب ذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لامها ففيها
حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا يجب الهاء الا في مسالة واحدة وهي ان يكون

باب الوقف

الفعل نحو لم يعطه ولم يره فانه لم يبق على حرف واحد الا في اللفظة كالاحرف وهي فانه يبقى على حرف واحد نحو ع وق فيلزم الوقف بهاء السكت وجوبا انتهى
ليتم الابتداء بالساكن او الوقف على الحرف قال الناظم في شرح التسهيل وكذا يجب اثباتها اذا بقي بعد الحذف على حرف واحد
الذي قاله الناظم وهذا الذي قاله الناظم هو مذهب المسلمين في الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على ذلك ومن ثم لزم الهاء للالتباس والتخالف
المنتقص الموضع ووافق الناظم في شرح الكافية وقال ذا سماك الارتام فكان جوابه فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت
البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك لانه يجب حذف الفها اذا جرت فالمجرورة بالحرف نحو عم وفيم والمجرورة
بالمضاف نحو مجيء م جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت بحرم وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام
ولم يكن تاخير المضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل سألت عما سألت عنه او من مثل
ما سألت عنه فانهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فانهما شرطية ولم يعكسوا لان الف الخبرية في الاستفهامية لان الف الاستفهامية
متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست متطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة نحو شئت لغة نحو سل
ثم شئت فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض
لما الاستفهامية اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه ووجبت الهاء ان كان الخافض لها حرفا نحو بم بينا تلون وبها اي بهاء
السكت وقرا البزي بخلف عنه والفرق ان المجرورة متصلة بحرف الجر لا يستقل بنفسه فكانت معه كالجزء فلذلك جازت الهاء واما المضاف فمستقل بنفسه
في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت
مسلم في المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس
حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام
البيتين الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما
ماهيه يشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت وذلك المستوفي لها كياء المتكلم وهي وهو وضمير المخاطبات في الوصل وكاف المخاطب
فانك تقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه وبالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه ماليه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال
حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يلحق وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي
وضربتني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه بالحاق الهاء انما لا يجب لكونه كلمة بحيالها على حرف واحد ساكن مع انه
في تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلانه اجري مجرى الفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة
الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض وضعف الحاق الهاء ونحو المثنى والمجموع على
حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الصائغ وغلط ابن عصفور ولا تدخل هاء السكت في نحو اضرب ولم يضرب
لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويازيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم فالحركة فيهن
شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب يجيء بشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قولهم وهو ابو مروان بارب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من
من عله فلحقت ما بني بناء عارضا فان عله من باب قبل وبعد قال الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة قبل الجمع والظلال وارمض واضحى صيغة
المجهول وقبل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه بني على حركة
لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة نحو رب رجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاءني زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب
زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة
والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها الحقت اذا لم يخف لبس نحو ضربه ومنع ان حصل لبس نحو
ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بناء البيت مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم
والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى عدمه كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول
وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا في الوصل وقراءة حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده فانه قد قرءا باثبات ها
على المقام السكت في الدرج فيهما ولا في بالنظر في الاول ونقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثه اربعه بابقاء ثلاثه ونقل حركة اربعة اليها
ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رؤبة كما في الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يعمون لقد خشيت ان ارى جدبا في عامنا ذا بعد ما اخصبا
بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا
خالد بالتشديد ثم اوجبوا الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما اعطي
لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم **هذا باب الامالة** وهي مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من
مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتقرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينهما وباب

الكسرة فان كان بعدها اى الفتحة التى هى بعد الالف التى هى بعد الياء فتضعف الالف بينهما وبين الياء كالفتى والمال الفتحة والالف ولا يكن بعد الفتحة الفتحة الثانى
الفتحة وبعدها سكون كانت الفتحة قبل تاء التانيث لم لا كنعمة وحصى والامالة فائدة وحكم وصل والصحاب فى اسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع
هذه الموانع طول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان النطق بالفتحة والالف فيها
واستعلاء فاذا امات الى الكسرة كان انحدار او تسفلا فيكون نمط الصوت بعض الخلاف فاذا امات الالف قرب من الياء وامتزج بالفتحة ظرف من الكسرة
فتقارب الكسرة الواضحة بعد الالف وضمير الاصوات من نمط واحد ذكره الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سيأتى واما حكمها فانها وجه جائز فلهذه لا يجوز تفخيم
كل ممال لانه الاصل اذا الالف فلم يكن كانت حقيقية فاذا امالت تردد بين الالف والياء والاصل فى الحروف ان لا يمازج صوتها صوت غيرها فالجائز ترك
واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وياتى التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع
قليلة واما الاسباب التى تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف من ياء متطرفة فى الاسماء والافعال مثالها فى الاسماء الهدى والفتى ومثالها فى الافعال
هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبى المقرى وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت
اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب بالنون وهو السن مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم فى تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان
من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا الكسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قال الشاطبى النحوى وانما امتنع نحو فتاة مؤنث فتى ونواة ولم
يكن الالف طرفا فى اللفظ لان تاء التانيث فى تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء متطرفة وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما والسبب الثانى كون الياء
تخلفها اى الالف فى بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو وكالف ارطى مما كان زائدا للالحاق والف حبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان
بدلا من واو فى الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها فى بعض التصاريف كالتثنية والجمع فى الاسماء والبناء للمفعول فى الافعال كقولهم
فى التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفى الجمع ملهيات وارطيات وحبليات وفى البناء للمفعول غزى وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم فى النظم غير
ان اما له الف تلا فى والقصر اذا تليها المناسبة امالة الف يجلها وقوله فى شرح الكافية وقول ابنه فى شرح النظم ان امالة الف يجى لمناسبة الف تلى بل اما لتها
لقولك اذا بنيتهما للمفعول الخ ويجى بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادى عن ذلك
بان ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى لامالة نحو تلا ودعا هو التناسب ولم يعتبروا القراء بغيره وكذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه
ما جاور الممال فلما اما لوا تلاها وبحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعى الى امالته عندهم انما هو التناسب فقال هنا بجواز الامالة فى نحو دعا وغزا
لانه يؤول الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتواردا
على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف فى بعض التصاريف ما يرجع الى الياء مختص بلغة شاذة او يرجع الى الياء بسبب
ما فيه الالف بحرف زائد فلا يمال شئ من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصى وقفا المنقلبة عن الواو الى الياء
فى قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم حيث يقولون عصى وقفى بتشديد الياء فيهما والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما با
لسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والثانى وهو رجوع الالف الى الياء بسبب مجاورة الالف بحرف زائد كرجوعهما اى الف عصى وقفا اليها اى الى الياء
اذا صغرا او عند الجمع فقيل عصية وقفية بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيوة ففعل بها ما تقدم وقلبت ياء لمجاورتها الياء التصغير وهى حرف زائد والمجاورة
المخالطة والمجاورة اوجمعا اى عصا وقفا على فعول بضم الفاء فقيل عصى وقفى بتشديد الياء فيهما والاصل عصوو وقفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع
واوين فصار عصوى وقفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة التى قبلها كسرة لتسلم
الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا الكسرة عينهما وقرئ الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى اصله فالياء الثانية المدغم فيها
هى الف عصا وقفا وقلبت ياء لمجاورتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهى حرف زائد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده
الى التاء المثناة فوق الى فلت بكسر الفاء وتفتح العين سواء كانت تلك الالف منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثانى نحو هاب
او عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وخفت وهبت وكدت بكسر الفاء فى لغة الجميع ومت
فى لغة من قال مت بكسر الميم ويحذف عين الفعل فيصير اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما فى هبت وخفت وكدت ومت
واما بطريق التحويل كما فى بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة فى الجميع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء
الساكنين وقيل فى ما ثانى العين لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما اشبهها تمال للذكر بخلاف
المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال وعن واو مضمومة نحو طال فى لغة الجميع ومات فى لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت
ومت بضم الفاء فيهن اما فى قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال فى لغة الكسر ولا تمال فى لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف
قبل الياء المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته وذكره ابن الدهان ومثله بايعته وقد اهمله الناظم فى النظم وسيبويه والاكثرون وذكره فى التسهيل فقال او
مفتوحة على ياء تليها السبب الخامس وقوعها اى الالف بعد الياء حال كونها متصلة بها نحو بيان او منفصلة عنها بحرف واحد نحو شيبان وجارت بيده والاول اقوى لان انخفاض الصوت
الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب

باب الأمالة

بالساكنة الظهر من في المطرف لقربها من حيز المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما الهاء نحو دخلت هند بيتها او شرط ان لا ينفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند لا تبع بيتها قال الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة اما بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني هاء واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بكسر الشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بسملات وهي الناقة العظيمة دون وابنا جنا الاعلى وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالهاء نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلثة احرف ساكن وهاء وغيرها وذكر ابن الحاجب غيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والهاء ان ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما وذلك لا امالة معه ولم يذكرا الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة لا الكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا القول المنظم فدرهماك من يمله لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اما لوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها قد اميلتا اي الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو ما اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرأيت عمادا وقرأت كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت بسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى وقد اميلت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع انها منقلبة عن واو والضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدها فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف انما لم يتسبب لها ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او لاحقة بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فيمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الامالة وان كانت لاحقة بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى يمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يمال ولذلك اذا اما لوا فتحة ذال عماد لكسرة لانه لا يجيزون امالة الفتحة مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة لطلبها التجانس الصوت كما اميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو املتها في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتاخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة نحو هذا حمارك ورأيت حمارك وبعضهم لا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح وضامن وفي طالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وفي ضلال من المتصل وغيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فتمنع صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتحة تقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذا حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة لان الكسرة لمليا وبه وهو ساكن فقد ثبت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء الساكن بعد الكسرة المؤخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما وناقف او منفصلا عن الالف بحرف واحد كنافق ونافخ وناعق وبالغ او منفصلا عن الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بما المتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا منفصلا واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما فان السبب مقدر هنا وهو الكسرة او الياء لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وحاق وزاغ مع تاخره لان السبب مقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكف لان السبب المنفصل متاخر عن الالف **مسئلة** ويؤثر مانع الامالة ان

كان منفصلا او في كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا تمال الالف المتصل في
اللفظ اذا رجب فهذا امثل من بت بناصل وتارة يفصل بينهما حرف واحد نحو منا فضل ويمال قاسم فهذا امثل من قولك بباعق وتارة يفصل بينهما الحرفان نحو
يبدها سوء فهذا امثل من قولك بناسبط قال الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو لن قام
لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة من الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص
كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح النظم وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا باتي قاسم مع ان اتى يمال بان الياء
المقدرة في اتى المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع
لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض
الثاني ان نص النحويين كابن عصفور وغيره مخالف لما ذكر من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال
ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كانت ما كانت اقوى وقال ايضا
واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد
ان يضربها قبل يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص صريح ومفسر في الحكمين ووقع في شرح الجزولية لابي
عبد الله المنفري بالنون والفاء والراء وللامام في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال لاحمد بالامالة ولابي قاسم بترك الامالة
فحملت قوله في النظم للخلاصة والكافية والكشف قد يوجه ما ينفصل على هاتين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنفري وهما ما اميل للكسرة
العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر لاشعار قد بتقليل من قول النظم والكشف قد يوجه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما
اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء
المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي ومنع الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين فكان الكسرة فيها
في تقدير كسرتين فيكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل وعلى ابصارهم غشاوة وانهار الغار مع وجود الصاد في الاول والغين في
الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرف الاستعلاء
والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف يجري كالمتصلة في كونها تمنع الامالة وسمع
سيبويه الامالة في قوله وهو ساعدة الفقاعي يهجو رجلا من بني نمير بن قادر عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل
بين الالف والراء المكسورة بالدال **فصل** تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف قد مضت وشرطها ان لا يكون المفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه
لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا يمال
نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيهما في نحو اليك واليه وانما
امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشيء فان كانت الفتحة ابعد كالى املتها لان الالف الرابعة
فلا يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلي والى لم يجز امالتها لان التثنية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء و
لذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قال الزجاج ويبدى ويستثنى من ذلك اي من المشبه للحرف ها للغائبة ونا للمتكلم المعظم نفسه او مع غيره خاصة
فانهم اطردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة او ياء فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء
مفصولة بحرف فلذلك كررتها مرتين واما انى اذ ومتى من الاسماء المبنية وبلى من حروف الجواب ولا النافية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين
عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء
ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط
كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مثناة تحتانية وكونها اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان يكون الفتحة
في حرف مستعل نحو من المطر او في راء نحو بشرر او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء مثناة تحتانية نحو من عمرو وزاد المرادي او بمكسور نحو اشر
بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة
ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء
لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادي والتحرير ان يقال تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها
او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطا
من قولك خبط رياح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه
والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمة

وهو اضعف لحاقي وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في آخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في الدلالة هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا تشبيها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع وقالا ثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرأ ابو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غاية البلغة وغاية ثعلب وابن الانباري ولم يصح ولم يسمع كتابيه علم

هذا باب التصريف وهو في اللغة التغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل العوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة ونحوها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك كتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل وتضرب واضرب ويضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب ومضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول الى الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اقتت والحذف في قل والادغام في رد وكتغيير التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة لتعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب في طائفة ذكرها في علم التصريف وهو اولى وقد يكون التغيير لا لغرض من المذكورين كالاحكام كالتصغير وهي ازالة الحروف على وضعه الاصلي كالياء في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب الياء في ابان وابان وموقن وبايع وقلب الواو في قلم واقام وعيلم وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى آخر كما في جمع ناقة وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال تصرفت الرجل في امره اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباتها وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في التعريفين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل في الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصل لا اشتقاق بالفاء والعين واللام لبعدها من اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في حاشى حاشا وعن ان هلا الحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عند اتصال تاء الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او على حرفين الا الحروف كباء الجر ولام الامر فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان على حرفين وما اشبه الحرف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد وناء قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فقد يدخله التصريف نظرا الى اصل وضعه نحو يد ودم بحذف لاميهما في الاسماء ونحو ق زيدا بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف عينهما في الافعال وفرع على ذلك

فصل ينقسم الاسم المجرد من الزوائد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت في قول سيبويه ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد عليه الزبيدي نيفا وثمانين مثالا لو ذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها وما للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو جرنبى وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جواهر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان والمجتمع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو استهباب مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي انه يكون اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلثة والحركات الخالصة ثلث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء واما الحرف الاخير فلا عبرة فيه في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثلتها في الاسم والصفة فلس سهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف حذر

التصريف

ثبطة بكسرتين عضد وطنب بفتحة فضمة حبر نكس بكسرة فسكون عنب ثم اي صنفوه بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو بضم فسكون صرد حطم بضمة ففتحة بقتل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من كسرة الى ضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابي السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها قيل اتبع الحاء حركة التاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حُبُك بضمتين وحِبِك بكسرتين فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفين من كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح ودئل نوع امها الفعل بضم الفاء وكسر العين ايضا لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست بانهما ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف عنه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو حكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل وعلى القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دائما على الاول وغالبا على الثاني وللرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كفطحل بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان فمنه خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على منهاج الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما ونقل هبلع ضفدع وسندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزاد الاخفش و الكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد والجسيم السمين من الابل والحجة عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استثقالا للضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء وجرشع بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع وفي الخماسي اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وسحطل للتيس الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يأت هذا الوزن الا صفة وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كقرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة كجردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما كخبعثن للاسد وصفة كقذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكر من ان جميع حروف الرباعي والخماسي اصول هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قال الشاطبي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو متفرع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه ككوثر وجهور او في اخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ فاصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع محركات في كلمة واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال ويكسر اوله في نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد وبتغيير مكسورهما اي الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرخس بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني **فصل** وينقسم الفعل المجرد من الزوائد واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج

ان على ان يكونه فرضية يزاد بتم

باب التصريف

ودحرج على فعلل ... وافعلل اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وهو افعنلل نحو ابرنزق واوزان الثلاثي المجرد ثلثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا يكون الا متحركة لتعذر الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح ابدا واما الحشو والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين ففرع على الاصل لضرب من التخفيف والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون نقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه من قال انه اصل تمسك بانه مستند الى ان نحو جن وعنيت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجته بمعنى اهتم بها وزهي علينا بمعنى تكبر اعني به وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده وهزلت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول من غير علة ونازل ابدا ويقرب الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة ان كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل وقد وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة من صيغة للفاعل واجيب بالنقض وهو انا نجد في الجمع ما لا واحد له كعباديد وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل تمسك بانه لو كان اصلا لما ترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو وُورِي لو بعد ... ومن الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير وواري فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من واري فكذلك ما غير عنهما واجاب الاولون عن ترك الادغام وترك الابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعّل لانه لو ادغم سيّر بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في وُوري ليست متأصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف واري والرباعي وزن واحد كدحرج وتزلزل ويأتي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل اخره الخلاف السابق في فعل المفعول **فصل** في كيفية الوزن وبيان تمثيل لما حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل يقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاء حالكون حروف الميزان مطلقا ما الموزون فيها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فَعْل بسكون العين وفي وزن ضَرَب من الافعال فَعَل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشدّ من المضاعف فَعَل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قَوَم وشَدَد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن علم فَعِل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف بكسر العين فيهما لان اصلهما هَيِب ومَلِل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فَعُل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحبّ فَعُل بضم العين فيهما لان اصلهما طَوُل وحَبُب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثالثة في وزن الخماسي فقلت وزن جحمرش فعللل وما ذكره المصنف في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بلفظه الثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخير او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فيقال جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الراء او فعفل بزيادة الفاء او لا يدرى ما هو اربعة اقوال ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا ما يستثنى فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكذلك يقال في وزن اصطبر مما فاؤه صاد فقلبت تاء الافتعال فيه طاء واذكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر واذتكر قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا المهملة ويقال في وزن استخرج مما اشتمل على الزيادة والاصول استفعل الا اذا كان الزائد تكرارا لاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق كقولك في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل فعليل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وتنوين وهو اول المطر والريح فعلول وفي وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا ونشرا مرتبا فالتاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرارا لا

نحو قوه وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اعذوذن افعوعل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان وهو يسمى القلب المكاني
او حذف لبعض الاصول اثبت ذلك في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ماضيا بناء فلع لانه من النأي والاصل نأى فحولت اللام وهي الياء الى موضع
العين وهي الهمزة فصار نأيا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو صيد العدد عالف لانه من الوحدة
والاصل الواحد فحولت الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال فلا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر
كسرة فصار الحادي وتقول في وزن يهب ما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر ففتح
لحرف الحلق فيكون الحذف من بعض الكسرة المقدرة في بطأ والخوار وتقول في وزن بع كرا من باع فل والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين
وتقول في وزن قاض ما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعدد وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر
الحركة والسكون باصلهما والفاء في ذلك اصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يوزن فيهما افعل لان
اصلهما اطوع واريق والسين والهاء زائدتان **فصل** فيما يعرف به الاصول والزوائد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل
تا احتذى فعرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثل بتاء احتذى فانها زائدة لانها
تحذف في بعض التصاريف تقول حذوه حذوة والاحتذاء الافتعال ولبس النعال وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو
من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه قريبا مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الفاء من عد
والعين من قال واللام من غز اصول مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا
سقط لعلة مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا ويحرر
القول فيما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقيته اصول حروف الكلمة عند التجريد منها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار
الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص بحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف
سألتمونيها ام لا والزائد لتكرار الاصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او يماثل
العين اما مع الاتصال كقتّل بالتشديد وزيادة احد التائين على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بزائد بينهما كعثوثل بفتح العين المهملة
والثاء بينهما واو ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل او تماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي
اخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية ومرمريث للبقر ولا ثالث لهما او تماثل العين واللام كصمحمح بمهملات الشديد وقال الجوهري
الغليظ القصير وقال ثعلب هو صحيح او اصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين
الزائد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس
يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح و
مريريس ونقل عن الكوفيين ان صمحمح وزنه فعلعل واصله صمح ابدلوا الوسطى حاء واما الذي ماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما
راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او تماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم الرجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره فاصلي
جواب واما واذا بني الرباعي من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان اصلنا الاثنين محققة ولا بد
ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه
كلسلم فانه يصح اسقاط ثالثه فيقال لم وهو لمم من لممت يعني لممت فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني
فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدلوا من احدها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء
على تفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال
انه اولى من جعله بناء مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثال كقصقصت وكبكبت انتهى وكفكفت والنوع الثاني من
نوعي الزوائد وهو ما زيد لغير تكرار مختص بحروف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول استنم اسلمني وتاه هويت السمان اهويت سليمان
سألتمونيها نويت الهمها نويت الاتمسه ما انت وسهيل اما لتمني انت ولي هتها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا
يوم انسه نهاية مسؤول امان وتسهيل وينبغي ان يعد الشين المجز في نحو اكرمتكش في خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت
كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف وما عداها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة
للالف في المخرج وتنقلب الى احرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة
تمد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام
وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحروف المضارعة وامكان النطق
كهمزة الوصل وهاء السكت في قه ولبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور ولها شروط فتزاد

الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا يكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو حبلى وخامسة نحو سلامى
بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف
الرباعي نحو ضوضى فانها فيه بدل من الاصل لا زائدة بخلاف قال وغزا لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء احدهما بثلاثة
شروط المذكورة ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف والثالث ان لا تتصدر
الواو مطلقا سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء قبل اربعة اصول نحو مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر فزيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز وزيادتهما
ثالثتين وحذرية وعرقوة في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة
وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم تصحبا اكثر من اصلين بخلاف يؤيؤ ووعوع فانهما
من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين المثناتين تحت بينهما واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب شبيه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين
اذا صوت وورنتل ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول نحو مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة
فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة واليه ذهب
الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين فوزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور بمثناة تحتية فسين مهملة
فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله لا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر
تعمل منه المساويك قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور اي في الباطل
قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم
وسكون النون وكسر الباء الموحدة والجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد
والمهد مهد الصبي ومرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط بل اربعة من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة
المرزنجوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفي اخره شين معجمة بقلة طيبة الريح ومعزى بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو معا لان من اصوف
فانهم قالوا ثوب ممعز فاثبتوها اي الميم لزومها في الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون
كلها رباعية مؤلفة من حرفين كمرمر ومهمه وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط ولم يقل بالشرط
الثالث لكونه لا يتعرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرطه تصدر الهمزة نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اخذته
الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت فلام كنابيل اسم موضع باليمن
لانتفاء التصدير واكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبلا خماسي كجحمرش
وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثاني
نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني مسبوقة بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف
قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبأ وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة
بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد
متاخرة ايضا في المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما بخلاف الف نحو امان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة
شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعينين مهملة وقافين وهو الكثيب من الرمل
وسكون الراء العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير وورنتل وهو الشر بخلاف نحو عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة
وفتح النون طائر من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم والتشديد النون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها
فعلنا التضعيف مدغمة فقد رصف فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعنل كعدبس وقال ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه
فعنل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران
وسابعة نحو عبيدران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء في التانيث كقائمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم
بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر والافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفروعهن من الفعل
والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما الذي فروعهما الا التاء فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها
الناظم في النظم واثبتها في شرحه وزيادة اللام والهاء قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة و
سكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير والمثلثة بدل بدليل سقوطها اي الهاء في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام بامات وقد
غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع امهة قال امهتي خندف والياس ابي فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة والهاء
للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن امهة فعللة كابهة وهي العظمة ويؤيده حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما

اي قصدنا اثباتهم حذفت الهاء فبقي امّا الكتب كتاب مضطرب وكان القادسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امّه اصل ام ابتهى ق سقوطها في الاول فرمصك
اوالي وبين ذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط من قال لانه لما ابدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة
عليها فاسكنت وسقوط اللام في الطلبس وهو السد الكثير وكل ما علا وجه الارض من التراب الغام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في
القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه ولم يره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة في البعد
تذكيرا وتانيثا فرد وجوابا اما الاول كلا من هاء السكت في لمه ولام البعد في ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزء من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها لئلا
يقال حاصله وكذلك تاء التانيث كلمة براسها وليست جزء من غيرها كما بين وقد مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اي دليل على الزيادة
وادلتها تسعة احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو الصدق فلذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو
الريح الشمال والحنطأ بكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في اخره للالحاق بالحرنجم والحنطى الصغير البطن ومبني كلاهما
بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط وابنم هو ابن والميم للمبالغة ونون حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم
السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاء ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسين قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال
ساكنة وفي اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس واسطاع بفتح الهمزة لسقوطها في اشمول بضم الشين المعجمة
شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا الا ان الذي في الصحاح وفي المحيط بفتحتين راجع الى الحنطأ وهو مبني على انها خلفت همزة فوزنه افضل وقيل هذا الوزن
مفقود وانما هو افضل كاحر تسمى الدراية او النقش للفسال ثم انقلبت الالف همزة وفي الدلامص راجع الى الدمص وهو البرق البراق لقولهم دريع دلاص ويقال
فيها دلمص ودلص وابو الحسن وابو عثمان يريان اصالة الميم فيهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دلص وهو ابعد لدليل
على الزيادة وفي البنوم راجع الى الابن فهو ابن بزيادة الميم وفي الملك راجع الى الملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر
بفتح العين وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين وفي القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حفران يقول وفي التقدم ففي كتاب
الترقيص لمحمد بن المعلى الازدي القدموس السيد والمقدم وجمعه قداميس وقال خالد القدموس ما تقدم واشرف من انف الجبل انتهى وفي الطاعة راجع الى
اسطاع واصله اطوع كاكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الفاء فانقلبت الفا بعد ان كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين
هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قولهم يستطيع بضم حرف المضارعة وفي قولهم حنظلت الابل اذا اكل الحنظل راجع الى
حنظل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم التنظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي في تلك الحرف منها فلذلك
حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية
والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على الجام بان الفها زائدة وكذلك واو نوروز وياء ابرهيم لقولهم نيروز وابارهة وهندلع
بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاء بالمثناة الفوقانية تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو
ضرب من الشجر تالفه الحرباء ويروى بضم اوله وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتحبب بضم التاء المثناة
فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي اخره ياء موحدة وهو الباطل يقال وقع في وادي تحبب اي باطل قاله الكسائي لانتفاء فعلل
بفتح اوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعللل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعليل بفتح اوله و
ثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتحبب قيل وفي ذكره هذا نظر لانه منقول من الفعل كتغلب وممنوع من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط
الف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير كسقوط ياء ايطل من ايطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق
في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عنفس والفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان النون في موضع لا يكون فيه مع
الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل
السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزوايد كالنون في كنتا والعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثله وفي حنطاو العظيم البطن وتاؤه مهملة
والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته في تلك الكلمة وفي نظير الكلمة التي في تلك الحروف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب
فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا كبرثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها
اعني لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع سميت بذلك لسقوطها عند
وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة وهي همزة سابقة في اول الكلمة ثابتة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقا
سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون في حرف غير ال عند سيبويه
ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق

باب التصريف

واقشعر والسداسي وهو بزمان الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادة كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج و
احرنجم وفي امر الثلاثي اذا كان الساكن ثاني مضارعه لفظا كاضرب بخلاف هب من وهب وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا يكون في اسم غير مصدر اوله
الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالها ونحوها اي اكرام مصدر بعد الف فعل الماضي او بعدها حروف مضارعة ومجموع ذلك ثلاثة عشر بناء الاول باب
الانفعال كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال كالاستخراج والسادس
الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام
والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار فالواو في عشرة اسماء محفوظة وهي اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه
على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله ستة بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست وابن حذفت اللام ثم قيل هي ياء
من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض منها الهمزة لامها واو الا است فكان الحمل
على الاعم اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزنه فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم
بمعنى الازرق وابنة هي بنت لام الكلمة والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الهاء
فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام عد من المحذوف لذلك
ولكثرة الاستعمال وامرأة هي امرؤ بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت
اللام واسكن الثاء وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين
وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام
هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف منه وهم وذلك في امرئ وامرأة وبعضها من حذف واقع لجنانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزيد ال الموصولة والمنم
كالضارب والمضروب وايم لغة في ايمن فان قالوا ايم هي ايمن حذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان الميم
حدثت لزيادة الميم اتباع النون الميم حركاتها بحسب العوامل فصارت كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لعدم التزام ايمن فانه لم يعهد
بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة الهاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول ولم
في لغة ال عند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وانما الحق الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة
وصل وتركوا الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة مسئلة اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب
الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به من كلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في
اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول حركت بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع الفتح في اذهب
للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم ويتحصل لهمزة الوصل بالنسبة لحركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب
الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين
في الاصل نحو اقتل اكتب كراهة الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب
ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما
مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا اسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
فضمت العين لمناسبة الواو والسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت
لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة
ويجوز بكسرها مرجوحا قال ابن الناظم في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها وبنصه فان ذلك الضمة اللازمة من اللفظ لاتصالها بياء المؤنثة نحو اغزي
جاز في الهمزة وجهان الضم لان الاصل اغزوي بضم فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية
مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحال الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه وعلم بهذا ان الوجهان فيه الا ان الاصل كسر
الهمزة وقد عضد بالاصل الكسر فالتحق العارض لمعارضة اصليين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم لمشاركته
وفي تكملة ابي علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل بعد
اختير وانقيد قسم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشمت الثالث اشمت الهمزة والا فلا وفيه مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة في
الرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسرة الهمزة الى الياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسرة على الضم في كلمة لان الكسر اخف
من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم نحو
والقول والكسر والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال والكسر هو الاصل مسئلة تحذف
همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل الاستفهامية المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة من

في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو أَسْتَغْفَرْتَ في قراءة الجميع والاصل أَإِتَّخَذْنَاهُم وأَإِسْتَغْفَرْتَ بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت الهمزة الوصل
للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو أَصْطُرَّ الرجل الاصل أَأُصْطُرَّ بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس
في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يخفى لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني
ومن جُمل فاثبت همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الحضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يعرفوا بخلافه ولا جاء في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة
والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا انما ذكره اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان همزة
الف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانطلقان قال ابنها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه
فلا يبعد ان تبين بها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتناب همزة اجنبية واحتج بامر ثم جمع بينهما بين ساكن في نحو الحسن
عندك فلولا الالتقاء الحركتها الاصلية لم يجز بخلاف اضربان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك المد
على الابدال والتجاوبا التسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله أَالحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من آلحق
وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق وقد قرئ بهما اي بالبدل والتسهيل في نحو آلذكرين آلآن في السبع **هذا باب الابدال**
بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن
وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها او بعض اقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل
ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والصاد المعجمتان كقولهم في حكنه وهي بقية الطعام في الجبل وتنه وفي لغة اخرى وفي دبج
ربج وفي خطر عطر وفي جلد جضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون
حرفا يجمعها الهجاء قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها الهجاء قولك هدات موطيا وهي الهاء والدال المهملة
والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل
على غير قياس كما بحثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس القياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان
يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل ويجمع ايضا على اصلان
مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان نقلان مخالفان لصيغ الموضح وصيغها اولى من وجهين لان
الحمل على التصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته كصغيران تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصيغها اولى من وجه سلامة
من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو علي بنت ابدال الياء علما في الوقف او ما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج
وكان الفراء يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤوا به على الاصل لقالوا اويصال وشبهه بدهر ودهاريز قالوا دهاريز وزعم
انهم ارادوا ادهير والطجع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص
ذلك بالوقف لانه مزيل لخفائها قال الشاعر وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا او سائلها
عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني وقال منظور بن حبة الاسدي في ذنب لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة
العيش والهاء عوض عن الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين
مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من
الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما
مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي خرج معي وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال
فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد يبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقولهم لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات
ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال ياتي بي شاحج هذه صفة والشاحج فهملة بمعجمة فجيم من شحج البغل اي صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق
وينزي يحرك وفرتج اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدات سكنت من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهدات الصبي اذا جعلت تضرب عليه
رويدا لينام وموطيا حال من التاء في هدات وهو اسم فاعل من وطات جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها فالياء فيه
بدل من الهمزة وذكر الهاء في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في هجاء قولك طويت دائما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف
واعمال الماضي دائما وهو مثل لدا قاله الموضح في الحواشي ثم انه لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها مع عده اياها فيه ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها
هنا ان ابدال الهاء من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمه ونعمه وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به واما ابدال الهاء من غير التاء فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك
هياك وفي لانك قائم لهنك قائم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت الشيء وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة
لاتفاقهما في المخرج لانهما من اقصى الحلق **فصل** في ابدال الهمزة من اختيها الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احدها ان تتطرفا احداهما وهي لام او زائدة للالحاق
بعد الف زائدة سواء كسر اول الكلمة ام فتح ام ضم نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة من واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء وفناء فالهمزة

بحث باب الابدال

باب الابدال

فيهمز مبدلة عن ياء والاصل سائي ومقلباي ونفاي فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما ثم الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الف

وعفو عنهما بعد فصل لم يحجز بينهما الا ساكن والفصل بالساكن ضعيف لانه في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبت الفا فاجتمع ساكنان فوجب اما تحريك او حذف ولا سبيل الى

الحذف لانه يفوت المد فتعين ان تحرك الثانية لان الاولى وهي الف لا يمكن تحريكها وكانت الثانية اولى لانه بحركة الوجه

احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وثانيها ان المد الثاني اولى بالتغيير لان الاخر محل التغيير وثالثها ان حرف الاعراب يحرك وتعذر ولا يعتد في تحريكه لفظا والرابع انه تحرك

لفظا الرابع انه تحريكه يحصل لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني وعلباء وحرباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وسرداح

نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على هاء التانيث بخلاف لات

العارض فانه لا يمنع الابدال كبناء عباءة بخلاف نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو كو اسما الطرف الى جمع نحو الاصالة الالف فيهما اما واو

فوزنه فعل بفتحتين وقد يكون عينه ياء او واوا فولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما آية فاصله اية بتحريك

الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء يشاركها في ذلك حكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة في ذلك وتحريكه فان

اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت الف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لا يمكن حذف

الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه اي في الفعل نحو قائل

وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا ولوقوعها متحركة بعد فتحة غير مفصولة بحاجز حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف الا بالياء

فوجب تحريك احدهما وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب بياء على حكم التخفيف لا على اللفظ قال المرتضى بخلاف نحو عين فهو عاين

وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالتباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره شيئا لتعبير من ان اسم الفاعل فرع على الفعل في الاعلال والتصحيح

مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وحائر وهو مجتمع الماء في وسط البيت

فانا ادعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثر والنقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع على الصفة

المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما بعد الف مفاعل وقد كانت احدهما مدة زائدة في الواحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف

ورسالة ورسائل بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها

عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتخلصت عن الابدال وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد

اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها تشبيه الاصلي بالزائد وتشارك الواو والياء في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة و

قلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت سالة وقلادة على مفاعل وقعت الف الجمع الثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد

من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الف حرف

مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون كفاعل فلم يبق الا تحريك الالف الثانية بالكسر ليكون كمثل مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء

صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جنسهما وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزنا الالف والياء في رسائل

وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليست اصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ لم يكن لا اصل

لهن في الحركة انتهى المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احدهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان يائين كنيائف

جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من باب ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف كميت مبني على انه من باب ينوف تقدم في اول بيانه او واوين كاوائل

جمع اول او مختلفين بان يكون احدهما ياء والاخرى واوا كسيائد جمع سيد اذ اصله سيود لجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء

وادغمت الياء في الياء وصيائد جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لالتقاء ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو

جندل بين المثنى الطهوي جوع ظالمي وراءه ثاغري وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بياء مثناة تحتانية قبل الراء لانه جمع عوار بتشديد العين

وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك صح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان

حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن

الربعي فيها عيائيل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة

فيعل واصله عيول قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء واحد العيال قال صاحب الضياء والياء زائدة في عيائيل للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي

يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك لا عمل ابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو

اسم مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم تنقاد الصياريف وما ذكره من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل

ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول بيايع وسيايد وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في

الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياءان او الياء

في الواو اول الكلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ويوم ويوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال نظرا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اول الكلمة اكثر
على كساء ورداء الشيء بمعنى جعله قريبا من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سقاية سقائه بالهمزة وهي فعيلة من سقي
يسقي وحكى الجوهري في تاج اللغة حبية حبائه بالهمزة وفهم من كلامه مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عواوير لقلت قوائل
بالهمزة هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع **وهنا** مسئلة خاصة بالواو واعلم انه اذا
اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف
في اول الكلمة قليل وانما جاء منه حروف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل
في وجوه ويجوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا احق فيما اذا اجتمع الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذا ان المعللان من سيبويه
ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية
تقول اواصل واواق كضاربة وضوارب واصلهما وواصل ووواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبت
باؤه كقولهم بينهما وقالت المحا ... لقد وقعت الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر لكن اصلهما وولى بواوين اولاهما مضمومة
والثانية ساكنة متاصلة الواوية فقلبت الواو الاولى همزة لما مر وجعلها اول واصله وول فعل بما تقدم بخلاف نحو ووفي ووري مبنيين للمفعول فان
الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافي ووارى فليست متاصلة الواوية لانها بدل عن الف زيدة وبخلاف
نحو الوولى بواوين تخفيفا من الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا لجأ فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة
عن همزة فليست متاصلة في الواوية وبهذا من نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة
لعدم تصدرها **فصل** في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين **احدهما** باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت
الهمزة بعد الف اي الف الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المرائي والمرائي فان الهمزة موجودة
في المفرد لان المرآة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه سمع المرايا بالابدال شذوذا
كقوله مثل المرايا وبعايب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا
وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه
على ان قلب كسر الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وقلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة
وهي ان يكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل يحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ
اصلها خطايئ على وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهي بعدها همزة هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في صحائف جمع
صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء
وان لم تكن بعد همزة مكسورة فاطلقت بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو
مداري جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء التي تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء وعذارى جمع عذراء وهي البكر في المداري
والعذاري بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى تضل المداري
في مثنى ومرسل بفتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه صحيح ففعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيح اولى لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب
والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر فقلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة
تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار
خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف
ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان همزة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين بل تقلب فتقدم الهمزة على الياء
فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم قلب الالف ياء وآخر من انهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي
خطائئ بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بيائين الاولى ياء فعيلة والثانية
لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه
ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء لرجوعها الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة
الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة
فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو المد لانه يمطو بهم في السير اي يمد فاجتمع فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ابدلت الواو
ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك على حد الابدال والادغام في سيد وميت اذ اصل فيهما سيود وميوت بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وجمعها
مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايي بيائين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما

القائم والدائم قلبت الواو والياء المتطرفة [illegible] ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف [illegible] الكسرة [illegible]
فاجتمع شبه ثلاث الفات [illegible] فصار خطايا بعد ستة اعمال احدها [illegible] والثاني قلب الياء [illegible]
الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا [illegible] وسائر الاعمال
كما مر في الواحد مراوة وهي المسحاة [illegible] رسائل [illegible]
الواو بالمتطرفة بعد الكسرة فصار مراي ثم قلبت الكسرة فتحة فصار مراءي فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا
لتشاكل الجمع واحده فصار مراوا بعد خمسة اعمال [illegible] قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس
الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة الاول احدها تصحيح الهمزة بعد الالف [illegible] المنايا والقياس المنايا [illegible] الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة
التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدال الهمزة [illegible] والقياس هراوة
وهداوا والقياس هدايا **الباب الثاني** من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل
منهما ابدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى
متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة
او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد
الفتحة نحو آمنت فالاصل أأمنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول عائشة
وكان يأمرني فآتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف للمضارعة وعام المحدثين [illegible] وتاء مشددة ولا وجه له في العربية
لانه افتعل مضارع ووزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار فيقاس همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الثانية الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
واجاز البغداديون اتزر واتمن وامتل من الازار والامانة والاصل قلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك
انه مقصور على السماع كاتكل واجاز في المنح [illegible] وفي حديث [illegible] وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع روايات
[illegible] وتبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله إئمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومنه
قراءة بعضهم وهو الاعمش ورواه ابو بكر صاحب عاصم لإئلافهم بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ إئت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء
وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله أؤتمن بهمزتين مضمومة
فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ أؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف
والابتداء ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي فاجاز [illegible] ان يبتدأ أؤت [illegible] بهمزتين لأؤتمن وان كانت
الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان
كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين نحو سأّال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال واللأّال و
الرأّاس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على فعال للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤوس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف
فتقول في بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرء قرأى بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأء بهمزتين اولهما ساكنة
فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها [illegible] مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير
فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأّال قاله الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرء قرأيأ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهو غير طرف والاصل
قرأأأ بثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وادغمت الاولى في الثانية قاله المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية
ووليت كسرة او ضمة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب ياء بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك
ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان
انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما ان يكون في الطرف اولا فالاول ثلاثة انواع
لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في
جميع انواعها وغير المتطرفة اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة
او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ وقرئئ
وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأي بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي ثم ان كان قبل الياء
فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف للاستثقال
ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من انقلابها واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا

[illegible] ... مثل اصيبع ... [illegible]

[illegible] ... الياء ثم ... [illegible]

الهمزة الساكنة ... الميم الثانية لاجتماع ... الهمزة الثانية ... [illegible]

... مثل اصيبع بكسر الهمزة ... [illegible]

... المثلين ... موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول ... مثل اصيبع ... [illegible]

ثم اكثر ثم نقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك النقل واجب على قراءة ابن عامر والكوفيين

كعاصم وحمزة والكسائي وخلف الاحمر والاعمش لكنه جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فيها ووقف عنده وكلا يجيئا عن القياس ابيمة بقلب الهمزة ياء فان قلت لما

انقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في جمع اناء قلت الحاوي بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى

الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار ائمة وقلبوا الهمزة الثانية ياء ... ومثال المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح الهمزة وضم الواو

وتشديد الباء ... وهو المرجع واوبي من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصيبع بكسر الهمزة وضمها ابله اوان بفتح من ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام

ياء ... وهو ... فقولوا ... بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة ... الاقسام الثلاثة وسالذكره اوب ... كما صوا

... الاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب أأبب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افلس واصل الثاني و

الثالث ... بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثالث فنقلوا ضمة حركة اولى المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها بانضمام ما قبلها

وادغموا المثلين ... لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله أأادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف فقلبت الثانية واوا لما

[illegible] المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير ادم اصله أأيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا ... الهمزة الثانية ...

... القلب ... سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام ...

... الكشاف الى انه عجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل على انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان يبنى من ام مثال الاعلى وزن

اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكنة

قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم منعدلا كان او لازما

نحو ائم واؤن من كنا مضارعي امّ القوم وانّ ... وكذا جاء في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائدة في كلمتها بهمزة

الاستفهام نحو أانذرتهم وذلك مطرد في جميع افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من

الالف ففي مسئلتين احديهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذا تصغيرهما كقولك في تصغير مصباح مصيبيح

وفي تصغير مفتاح مفيتيح فقلبت الالف فيه لتكسير التصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ياء تصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء

التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير

ولا يمتنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل

احديها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي في

الداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو

والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل

الغزو وعريقية وتريقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يعتد بها لكون التاء

فيه بغية الكلمة عليها ... وكان يمتنع عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة ... على التاء ... الواو ... فلا على ان

عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر مستوون فيه فكانه جمع

بحذف الزوائد لانه ... وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ... الجوهري انه جمع سواء كثمانية ... كلاهما بوزن ...

والشذوذ بما تقدم وعليه قول ... سواسية سود الوجوه كانهم ظرابي غربان بمجرودة المحل ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احديها تكرار الفاء في الجمع مع عدم

تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عثيثية والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه سوية كقباء واقبية والثالثة ان قياس الفا

اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها ايضا كرمرميس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا ... في حواشي الصحاح لابن

بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل واباطيل وكان جمع سوسا ووزن سوساء فعللة كشوشاء ... باب ... ولا ... رباب

كوكب ... لان الفاء لا تتكرر وحدها مطلقا كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وهذا كلام حسن نقله ... في الحواشي

وشذ مقاتوة ... وتاء مثناة فوقية جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهي الخدمة اصله مقتو وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسر ثم اعل اعلال

قاض قال متى كنا الامك مقتوينا اي خدمنا وقال الخدام من نحو عبسة لا احسن مخوا المكوك والخدام او خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ... قا

باب الاعلال

قلنا الثاني ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا لا يخلو ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة
وبنو تميم يصحح الياء دون الواو لان الياء اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب في ذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمر وكانها تفاحة مطيوبة
وكان الفباس ان يقول مطيبة كمبيعة ولكنه اتى به على الاصل وقال العباس بن مرداس فكان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون وكان الفباس ان يقول
معين وهو من عنت الرجل بعيني اصبته فانا عاين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة ويقال بفتحها على القياس بمعنى اظن وذكر انه
صح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون من صانه يصونه ومسك مدووف اي مبلول وفرس مقوود من قاده يقوده وقول مقوول من قاله يقوله والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما الافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر هذا باب
الحذف وفيه ثلث مسائل احديها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن افعل فان الهمزة تحذف من امثلة مضارعه ومثالي الصفة اعني اسم
الفاعل والمفعول لانه وقع في المضارع همزة وقعت في المضارع زيادة الحرف المضارعة في نحو الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم حملوا البقية اخواته وصيغتي الفاعل
والمفعول عليه تقول اكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم ومكرم بكسر الراء ومكرم بفتحها اصلها ااكرم ونأكرم وتأكرم ويأكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك
اشار الناظم بقوله وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف وشذ قول هو ابو حيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل
المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل وهي التي اشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف في كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان فاؤه واوا
واوقعت الياء مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع فان فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفاء وسكون
العين ... المضارع الغائب بعد الاصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء
مفتوحة وكسرة لازمة وحمل عليه ذو الياء اخواتها ... وبقية ... الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول في يا زيد عدة
واصل عدة وعدة بكسر الواو وسكون العين كما سر حوله فحذفت فاؤه وحركت عينه بكسرة فاءه وهي الكسرة لتكون بقاء الكسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء
تاء التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ويحذف الواو من المضارع ثلثة شروط احدها ان يكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون
عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ نحو يجد بضم الجيم في لغة عامر ويقع ويدع مبنيين للمفعول في لغة من جعل ضم الياء
فتح العين وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسورا وكون مضارعه مفتوحا وحذفت في يطا ويضع ويدع ويقع لانها في الاصل بكسر العين في المضارع وفتحت
لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان اسما لم يحذف الواو كنحو مثل يقطين من وعد وكذلك حذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان احدهما
ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم يحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة والارض المحشرة والثاني ان لا يكون للهيئة نحو الوعدة والوقفة
المقصود بها الهيئة فلا يحذف واوها للالتباس واما الوجهة فاسم المكان المتوجه فهو بمعنى الجهة لا اسم مصدر التوجه قال المازني والمبرد وابن السراج
وعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات
الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ المحفوظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه الواو لا موجب
لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل حملا وجمع الشاوبين القولين
بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن ان يدعي في جهة انها اسم مكان اذ لا يحذف حرف وفهم منه تخصيص هذا الحذف بالفاء واوا ان ما فاؤه ياء
لاحظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس اصله ييئس فحذف الياء ويسر مضارع يسر واصله ييسر وقد تترك تاء المصدر اذا اضيف
شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابي لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي وعدوا قال الفراء اراد عدة الامر فحذف
تاء التانيث عند الاضافة شذوذا وخرجه الشلوبين على انه عدى جمع عدوة كانه اراد الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي التي اشار اليها بقوله
الناظم ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال
اسناده الى الضمير المتحرك على ثلثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء ودونه النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك ظللت
بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين وظلت بكسر الظاء وظلت بفتحها وحذف اللام منهما لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف
مطلوب والمحذوف اللام الاولى وهي العين في الحذف لانها ندغم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفاء فلانه لما حذف اللام مع حركتها
بقيت الفاء مكسورة وكذلك تقول في ظللت وظللت وظللنا وظللتم وظللن بلا فرق قلت اصل بكسر الظاء ظلوا ذا عملته بالنهار دون الليل وذكر
ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح في القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون
وظاهر اطلاق الموضع ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثة
وهما ظلت ومست وفي ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو احست في احسست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكي في التسهيل انه
لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظه من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل المفتوح والمكسور الثلاثة ومزيده وان كان الفعل المضاعف
المكسور العين مضارعا او امرا واتصلا بنون النسوة جاز الوجهان الاول الاتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن
بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء ونحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقلها الى الفاء وهي القاف ولا يجوز في نحو قل ان ما ... نفتح ...

وجه اشار ... الاولى ... فقيل الكسر فلانه لما نقلت حركة اللام الى الظاء بعد سكونها وحذفت اللام

[illegible] مثل صلّ [illegible] لانا بيّنا [illegible] الا الادغام لان [illegible]

[illegible] اجتمع مثلان اولهما مفتوح فصل فيه [illegible]

[illegible] وهو قرئت بالكسر والفتح [illegible]

[illegible] ويكون [illegible]

[illegible] بان [illegible] الضم [illegible]

[illegible] هذا باب الادغام [illegible] هو ادغام المثلين ويقال فيه

الادغام بتشديد الدال وهو عبارة سيبويه [illegible] وهو لغة الادخال [illegible] وضعك اياه بالحرف [illegible]

بلا فصل بينهما [illegible] فيجب ادغام اول المثلين الساكن [illegible] بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين [illegible] فان كان هاء سكت فانه

لا يدغم لان الوقف على الهاء منوي [illegible]

[illegible] فان الادغام في ذلك [illegible] الادغام [illegible]

[illegible] الادغام [illegible]

[illegible] الادغام [illegible]

بالبناء للمفعول [illegible] اكثر [illegible]

والواو [illegible] ويمتنع الادغام [illegible] لان شرط الادغام [illegible] ويجب ادغام اول

المثلين المتحركين باحد عشر شرطا احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا [illegible] كطلل وطلب [illegible]

بطلل بالكسر وجبب بالضم فيسكن اول المثلين ويدغم في الثاني فان كانا اي المثلان المتحركان في كلمتين [illegible] اخرى مثل جعل لك كان الادغام

جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرأ ابيه فانه لا ادغام فيه [illegible] والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه

عند جمهور البصريين [illegible] عن ابي عمرو الادغام في ذلك [illegible] واجاز الفراء ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدر اولهما اي اول

المثلين [illegible] فانه لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون اول المثلين والابتداء بالساكن متعذر

الشرط الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم كجُسّس بضم الجيم وفتح السين المهملة [illegible] فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغما

في اول المتحركين فلو ادغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكون في وزن ملحق سواء كان احد المثلين كمهدد [illegible]

ومهدد [illegible] امرأة [illegible] اي احد المثلين [illegible] والملحق [illegible] احد المثلين [illegible]

الثانية [illegible] المثلين وهو الهمزة والنون [illegible] وهو احد المثلين ولكنه [illegible]

[illegible] احد المثلين [illegible] اما فرد

ومهدد فان [illegible] الالحاق [illegible] ولا يجوز ادغام

احد المثلين في الاخر [illegible] الشرط الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكون اسما على فَعَل بفتحتين كطلل

بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الدار [illegible] او على فعُل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع

جديد او على فِعَل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهو الستر الرقيق يخاط

كالبيت يتوقى به من البعوض [illegible] او على فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جُدة بضم الجيم وتشديد الدال

وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الملحق وهذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها اما الثلاثة

الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق والرابع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام في الاسماء واما

الثلاثة الباقية فانها [illegible] والادغام [illegible] الفعل [illegible] وازن من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا اما

وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره [illegible] فانه يمتنع ادغامه [illegible] خلاف لاذن فانه موازن بصدره لفعُل بضم اوله وفتح ثانيه [illegible] قاله

المرادي وفي الصحاح [illegible] فادغم [illegible] فانه موازن بصدره لفعل بضمتين [illegible] ونحو خبب

جمع خبة فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه [illegible] فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو

طلل والشروط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هي ان لا يكون ثانيهما عارضة نحو اخصص ابي واكفف الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت

حركة الهمزة من ابي وهي الفتحة الى الصاد من اخصص وحركة الفاء فيها بالكسر لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان ياءين

لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي [illegible] او في افعل كاستحيي [illegible] وفي هذه الصور الثلاث يجوز الادغام

والفك قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة بالفك ويقرأ ايضا بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان

[illegible]

[illegible] بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره [illegible]

[illegible] ذلك انه نحو ستر يحتمل ان يكون على [illegible] ولا يفرق بينهما الا بالسياق والقرينة [illegible]

[illegible] فعل [illegible] على [illegible] مصدره [illegible] الاول [illegible]

[illegible] واصله [illegible] وفي مصدره ستارا واصله استتارا [illegible] الادغام فنقلت الحركة [illegible] الهمزة [illegible] الادغام [illegible]

[illegible] ذكر [illegible] في شرح [illegible]

وبعد ابنه في شرح النظم انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام [illegible]

وفيه نظر فانه لم يجئ [illegible] من الفصحاء فيما علم ادخال همزة الوصل [illegible] الفعل المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء قال [illegible] فان

وقف ابتداء بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على [illegible]

فقال يجوز ادغام تاء المضارع في تاء [illegible] بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا [illegible] وبذلك قرأ [illegible] في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن [illegible]

[illegible] الاصل [illegible] في الابتداء [illegible] التائين وهي الثانية وفاقا لسيبويه [illegible]

[illegible] لان الاستثقال بها حصل [illegible] المضارع [illegible] الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تفعل [illegible]

[illegible] وحذفها يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل [illegible] الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين ولو كان ماضيا لقيل [illegible]

لان التانيث ولجمع المجازي اذا كان ضميرا متصلا [illegible] الاصل [illegible] وقد يجيء هذا الحذف مع النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه

على القول الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم [illegible] بضم النون [illegible] بالجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة

مضارع [illegible] النون الثانية [illegible] انه لا يجوز في مضارع [illegible] اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون الثانية [illegible]

[illegible] بعضهم [illegible] الاصل ننجي [illegible] النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة [illegible] بتشديد الجيم فيهما [illegible] الاصل

انجاصة [illegible] النون في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص [illegible] الاجانين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح [illegible]

[illegible] الاكثرون [illegible] وادغام النون في الجيم لا يعرف [illegible] لان النون [illegible]

[illegible] بتخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعفت عينه [illegible] للمفعول واسند لضمير المصدر [illegible] وفيه ضعف من جهات

احدها انه لو كان كذلك [illegible] الياء لانه فعل ماض مبني للمفعول [illegible] الثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول

به مع وجوده قال في المغني ويجاب عن اولها بان تسكين الياء المفتوحة [illegible] الاعمش [illegible] وقرأ الحسن [illegible] بسكون الياء

فيهما وصلا وعن الثانية [illegible] وعن الثالثة [illegible] ابي جعفر [illegible]

المسئلة الثانية والثالثة من المسائل الثلث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه

يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه يقرأ بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم [illegible] الساكن في

بعض الاحوال نحو لم يردد القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون [illegible] وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير [illegible] فغض الطرف

انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر [illegible] تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه

سمع من عبد القيس ارد واغض [illegible] الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون

توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفك مبني على هذه العلامات [illegible] واذا اتصل بالمدغم هاء غائب

ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها [illegible] الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت الالف

نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وغلط [illegible] مضموم الفاء وذكر [illegible] الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائبة وغلطوه نحو الفتح

واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والتزم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء

الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف [illegible] واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى و

حكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة بني اسد

وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا اكثر في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب

وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثك اي جمعه فكانه قيل اجمع نفسك الينا

فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى ان لام لم السكون وقال الخليل مركبة قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ هي همزة وصل فحذفت الالف لالتقاء الساكنين